

النِّيْفُ وَالْقُوَّةُ

الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي

دار الشروق



السيف والقليل

ترجمة من تاتويك إلى الأذكان
التسلسل بين المؤسسة العسكرية والإسلام التيابي

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

جامعة جنوب الصحراء العربية

دار الشروق
أشرف على المطبع عام ١٩٩٨

القاهرة : ٨ شارع سيفي المصري - زاوية العذبة - مدينة نصر
من، بـ : ٣٣ الباتوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥١٧ (٠٢)
بيروت : من، بـ : ٦١٤ - هاتف : ٨١٧٢١٣٢٤٥٨٦٩
فاكس : ٨١٧٧٩٤ (٠١)

رضَا هَلَال

السِّيِّفُ وَالْقَلْبُ

تِرْكِيَّا مِنْ اِتَّوْرِكِيِّ إِلَى اِرْجَانِ

الصَّرَاعَ بَيْنَ الْمَؤْسَسَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ السِّيَاسِيِّ

دار الشروق

إِنْسَانٌ

إلى كل المهمومين بالحداثة والديمقراطية في دار الإسلام

شكر

يتقدم المؤلف بالشكر إلى صحيفة «الأهرام» التي أوفدته ، مرارا ، إلى تركيا لتابعة ما يحدث هناك ، وللكتابة عن تركيا من الداخل .

كما يشكر البروفيسور سيفي تشان رئيس معهد السياسة الخارجية في أنقرة ، الذي وفر له منحة البحث بالمعهد ، والسفير إسماعيل سويسال رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط في إسطنبول لما أسداه للمؤلف من خدمة ومساعدة ، والصحفية عائشة كارييات لما بذلتة من وقت وجهد وعون .

مدخل الجيش والإسلام والحداثة في تركيا

عندما زرت تركيا للمرة الأولى عام ١٩٨٢ ، كان قد مضى ما يزيد على عام ونصف العام على الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال كعنان إيفرين.

ومنذ أن وطئت قدمي مطار إسطنبول، هالني منظر أفراد الجيش بأسلحتهم في أرض المطار وردهة الوصول، ثم في الشوارع والميادين التي مررت بها، حتى الفندق الذي نزلت به في ميدان «تقسيم».

وكان الانطباع ، وقتها ، أن العسكر قد خرجن من ثكناتهم ولن يعودوا إليها في الأمد المنظور، وأن «الطغمة العسكرية» ستقود البلاد من خلال «حكم عسكري».

وكما يحدث بعد كل انقلاب، جرى حل الأحزاب السياسية ومصادرتها ممتلكاتها، وحل البرلمان، وحظر اتحادات نقابات العمال، وإدارة البلاد من خلال «مجلس عسكري». ولكن الطغمة العسكرية لم تكتف بذلك، بل أقالت العمد وأعضاء المجالس المحلية الذين كان عددهم يصل إلى ١٧٠٠ ، وأغلقت الصحف بما فيها صحيفة «جمهورييت» التي أسسها «أتاتورك» نفسه، واعتقلت ما يزيد على ١٢ ألفاً من الأتراك غير المرغوب فيهم، وفصلت ٣٠٠ من أساتذة الجامعات وحرمتهم من معاشاتهم ومنعهم من العمل في أي وظيفة حكومية. وجرت عمليات تعذيب واسعة النطاق ، شملت قادة أحزاب السلام الوطنية (الإسلامي) والحركة الوطنية (الفاشي) والعمال التركي (اليساري) وأصدرت المحاكم العسكرية أحكاماً بالإعدام في حق ٣٦٠ شخص.

غير أنه في شهر يوليو عام ١٩٨٢، صدر دستور جديد، وسمح بتكوين أحزاب جديدة. وفي العام التالي، انتخب الجنرال إيفرين رئيساً للجمهورية، وفاز في الانتخابات البرلمانية، حزب الوطن الأم، بزعامة (المهندس) تورجوت أوزال الذي أصبح رئيساً للحكومة.

وهكذا، عاد الجيش إلى ثكناته، بعد قيامه بانقلاب سبتمبر عام ١٩٨٠، مثلما حدث من قبل بعد انقلاب عام ١٩٦٠ وانقلاب عام ١٩٧١.

إلا أنه بعد ١٧ عاماً، عاد الجيش التركي للتدخل عام ١٩٩٧، لإقامة حكومة مدنية هي التي كان يرأسها الدكتور نجم الدين أريكان رئيس حزب الرفاه (الإسلامي)، ثم حظر حزب الرفاه وحظر النشاط السياسي لقادته، وفرض قوانين وإجراءات لمكافحة «الإحياء الإسلامي» في تركيا.

ويعنى آخر، عاد الجيش التركي لتنفيذ «انقلاب مدني» في السياسة التركية، دون توقيع مقاليد الحكم مباشرة من خلال «انقلاب عسكري».

وقد ظلت منذ زيارة الأولى لتركيا عام ١٩٨٢، أتباع «الشأن التركي» وأذور تركيا بين وقت وآخر، التقى قادتها من العسكر والمدنيين، ومثقفيها، في إطار المتابعة.

وظل السؤال: لماذا يتدخل الجيش، أى جيش، في السياسة؟
إن هناك نظرية جاهزة، دائماً، لتفسير تدخل الجيش، هي نظرية «السلك الطبيعي»، كما صاغها روستو^(١).

فالبيان رقم (١) لأى انقلاب، يتضمن دائماً أن الانقلاب هو «السلوك الطبيعي» لأن يتدخل جيش البلاد، لوضع حد نهائى للفوضى الاجتماعية

Dankwart A.Rustow, The Military in Middle Eastern Society and Politics, in: S.Fisher (ed), The Military in The Middle East, Columbus, Ohio, 1963, p.9.

والسياسية. وهنا ، تدرج تحت نظرية المسلك الطبيعي ثلاثة افتراضات: الافتراض الأول هو وجود أزمة انتقال لا يمكن تخطيها إلا عن طريق الانقلاب للتغيير البناء الاجتماعي والنظام السياسي. ويتضمن الافتراض الثاني أنه ليست هناك قوة قادرة على إحداث التغيير المطلوب (باستثناء الجيش).

أما الافتراض الثالث، فمفاده أن الجيش لديه القدرة على إحداث التغيير. ويعنى ما، فإن الجيش يتدخل فى ظروف: وجود أزمة - مارق، وغياب أو ضعف القوى الأخرى في المجتمع التي يمكنها إحداث التغيير، وقدرة الجيش (وحده) على إحداث التغيير.

وكما يقول جون كامبل، فإن الجيش يتحرك، عادة ، للسيطرة على الحكم عندما يصبح قوة سياسية ضاربة تطغى على المؤسسات السياسية الأخرى، أو عندما يصبح أقوى الأحزاب والparties السياسية أيا كان منشؤها وطبيعة تكوينها . فالجيش ، في الأساس، مؤسسة سياسية ، وهو قوة الأمن الشرعية في البلاد وأداة السلطة في الدولة، وفيه يصهر شباب الوطن وتصهر فيه مزايا قادة البلاد⁽¹⁾.

ييد أن تدخل الجيش ومستوى تدخله (الحكم المباشر، الوصاية، الدور السياسي) أمر يرتبط بعلاقة الجيش بالمجتمع والدولة. لقد ركزت دراسات العلاقات المدنية- العسكرية في الغرب، على مسألة الرقابة المدنية على الجيش، وتحديداً، أدوار السلطات التنفيذية والتشريعية في قرارات العمليات العسكرية وميزانيات الدفاع والأمن القومي، وهذا طبيعى ، لاختلاف نموذج علاقة الجيش بالمجتمع والدولة في الغرب عن نموذج تلك العلاقة في المجتمعات الأقل تطوراً.

2-John C.Campbell, The Role of the Military in the Middle East: Past Patterns and New (1) Directions, in : S. Fisher (ed) The Military in The Middle East, Columbus, Ohio State University,pp.105-114.

وهناك من يرجعون طبيعة العلاقة بين الجيش من ناحية والمجتمع والدولة من ناحية أخرى، إلى طبيعة تركيبة الجيش نفسه.

تتعدد تلك التماذج في:

- (١) النموذج القبلي، أى الجيش الذى تسيطر عليه القبائل.
- (٢) النموذج الفتوى، الذى تسيطر عليه فئات عرقية أو دينية.
- (٣) النموذج التحريرى، الذى يتبلور خلال حروب التحرير الوطنية.
- (٤) النموذج القومى، الذى يصبو إلى إقامة دولة قومية ضمن الحدود التى يعمل فيها ، بعد حروب تحرير ضد الاستعمار - الاحتلال.

ويقدم الجيش التركى مثالاً للنموذج القومى، حيث قاد «ترريك» تركيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى ، وتحرير تركيا الحالى من احتلال جيوش الدول المتحالفة.

وفي النموذج القومى، تصبح «العسكرية» موضع شرف واعتزاز قوميين، وت تكون نظرة خاصة للعسكر عن أنفسهم ودورهم في المجتمع، تجعل الضباط ينظرون إلى الساسة التقليديين نظرة اللامبالاة، بل الاردراء أحياناً. ووفق هذا التصور، تصور العسكريين عن أنفسهم وعن السياسيين، فإن الجيش «أداة إجماع» على المستوى القومى، بينما يتنافس السياسيون على مصالحهم أو مصالح من يمثلونهم. وهذا التصور، يفسح المجال أمام الجيش للتدخل في السياسة، كلما ترأت له أن الصراع بين السياسيين قد أوصل البلاد إلى أزمة - مأزق، أو إلى انفراط «الإجماع القومى». فالجيش بطبعه تكوينه وفلسفته وجوده يسعى إلى الإجماع.

لقد كان صمويل هانجتون ، من أوائل من أشاروا إلى الارتباط بين طبيعة تركيبة الجيش من ناحية وطبيعة العلاقة بين الجيش والدولة من ناحية أخرى.

ففي كتابه «ال العسكري والدولة»، الصادر عام ١٩٥٧، اعتبر هاتنجهتون أن الضباط في العصر الحديث هيبة محترفة، وأن الضابط العسكري في العصر الحديث رجل محترف. وتوصل هاتنجهتون إلى أن «الاحترافية» هي الجوهر في فهم العلاقات المدنية العسكرية . فكلما بلغت الاحترافية مدى أعلى كانت الرقابة المدنية على العسكر أعلى^(١).

واعتماداً على تحليل هاتنجهتون ، ميز بيرلموتري بين ثلاثة نماذج لعلاقة الجيش بالدولة والمجتمع على أساس ثلاثة نماذج لطبيعة الجيش^(٢):

أولا - الجيش البريتوري. ويشير مفهوم «البريتورية» إلى الاتجاه عند العسكريين للتدخل في شئون الدولة. وهذا المصطلح مأخوذ من كلمة «بريتوري» التي تعنى الجندي في الحرس الإمبراطوري الروماني الذي قام بخلع وتنصيب الإمبراطور.

ثانيا - الجيش المحترف، وهو موجود بدرجة رئيسية في الدول الصناعية التي تتمتع بعلاقات مدنية - عسكرية تقوم على فرض السيادة المدنية على العسكريين. ويختلف عن الجيش البريتوري الذي يمارس سلطة سياسية مستقلة لضعف السلطة المدنية.

ثالثا - الجيش الثوري المحترف، وهو ليس وكيلًا بiroقراطيا للنظام، ولا يهدد الحرس البريتوري، وإنما هو طرف نظير ومستقل في الحكومة في بلد يشمل فيه العنصر الأيديولوجي القومي المجتمع كله، مثل جيش التحرير الشعبي الصيني وجيش الدفاع الإسرائيلي^(٣).

Samuel P.Huntington, The Solider and the State, New York, Vintage , Randon House,(١) 1957,p.19.

Amos Perlmutter, The Military and Politics in Modern Times,New Haven,Yale Universi-ty Press,1977.

Amos Perlmutter and V.P.Bennet, The Political Influence of the Military, New Haven (٣) Yale University Press, 1980.

غير أن بيرليوتر، يعتبر أن كل الجيوش «بريتورية» أي تدخلية بدرجة ما، وذلك بالرغم من حقيقة أنه في الدول غير البريتورية تكون المؤسسات العسكرية غير مندفعة نحو عزل النظام المدني، كما هو الأمر في الدول البريتورية، وإنما نحو القيام بدور رئيسي، حتى لو كان على حساب جماعات أخرى في عملية صنع سياسات الأمن الوطني.

والحق أن درجة «التدخلية» الجيش، وإن كانت تتحدد بطبيعة الجيش (بريتوري أم لا)، فإنها تتحدد أساساً - بطبيعة المجتمع والثقافة السياسية السائدة.

إن هناك عاملين رئيسيين يحددان مستوى الثقافة السياسية في أي مجتمع.
العامل الأول، هو مدى احترام واستحسان المواطنين المؤسسات والأدوار الحكومية المدنية أي مدى قبول واعتراف المواطنين بشرعية النظام.

والعامل الثاني، هو مدى حضور وتجذر المؤسسات المدنية، مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات والجمعيات، في المجتمع.

وكلما انخفض مستوى العاملين السابقين ، انخفض مستوى الثقافة السياسية في المجتمع . وبانخفاض مستوى الثقافة السياسية، يرتفع مستوى ودرجة التدخل العسكري في الشؤون العامة⁽¹⁾. إذن، تعتمد درجة تدخلية الجيش على طبيعة المجتمع (مستوى الثقافة السياسية- المدنية) وطبيعة الجيش (مستوى الاحترافية والبريتورية). وتقدم لنا الحالة التركية تطبيقاً نموذجياً لهذا التصور النظري .

فتدخل الجيش التركي، بالانقلاب العسكري أو بمارسة دور سياسي أو بالوصاية على الحكومة المدنية، ليس إلا محصلة لازمة تطور المجتمع التركي

S.E.Finer, The Man on Horseback: the Role of the Military in Politics, New York, Presg- (1) er, 1962.

(إلى مجتمع مدنى - حديث)، وللطبيعة الانتقالية للجيش التركى - القومى
(صراع البريتورية والاحترافية).

وليس الصراع المحتمد بين الجيش والإسلام السياسى إلا أحد مظاهر صراع
الجيش والمجتمع المدنى، أو صراع الدولة والمجتمع.

لقد كان أهم مظاهر التراث العثمانى أنه لم يكن هناك تمييز بين الجيش
والدولة. فالقوة العسكرية فى النظام العثمانى كانت ركيزة الدولة. وكان
السلطان وكبار موظفى الإداره المركزية ورجال الجيش والموظفو من أبناء
الدوشمة^(١) والعلماء، يشكلون ما عرف في المصطلح العثمانى باسم «الهيئة
الحاكمة»، التي أطلق عليها اسم «العسكريين» أو «أهل السيف»، بالرغم من
أنها كانت تضم «الصفوة المدنية»، وكان أعضاء الطبقة الحاكمة من آل عثمان
يعرفون أيضاً باسم «العسكريين»، لأن طبيعة مهامهم كانت خلال القرن الأول
من تاريخ الإمبراطورية، عسكرية بالضرورة^(٢).

بيد أن الإنكشارية^(٣) - الجيش العثمانى - تحولوا إلى جيش «بريتورى» مع
نهاية القرن الخامس عشر، وبلغوا إلى التدخل فى السياسة حين خلعوا بايزيد
الثانى ولووا سليم الأول ثم ثاروا مرة أخرى فى أوائل عهد سليمان، وحين
توفى أجبروا سليم الثانى على الإغلاق عليهم حين ارتقائه العرش.

كما تمرد الإنكشارية فى عهد عثمان الثانى (١٦٢٢) ومصطفى الثالث
(١٦٢٣) وإبراهيم (١٦٤٨) وأحمد الأول (١٧٣٠). ثم تمردوا على سليم
الثالث (١٨٠٧) مما اضطره إلى الاهتمام بكبح جماف الإنكشارية وإنشاء فرقه

(١) الدوشمة أساس أول تنظيم للجيش العثمانى.. حيث كان يجمع أطفال غير مسلمين ويجرى
إعدادهم للمهام الإدارية والعسكرية، بعد تحويلهم إلى الإسلام.

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثمانى ، دار الشروق ط٢، القاهرة، ١٩٩٣،
ص ١٢١.

(٣) بنى شرى بالتركية، أي الجيش الجديد.

جديدة أطلق عليها «النظام الجديد» وتلقت تدريسيها على النمط الأوروبي الحديث، إلا أن الإنكشارية قتلوا عام ١٨٠٨، حتى قضى عليهم محمود الثاني عام ١٨٢٦، الذي أنشأ جيشاً جديداً، أصبح «جيش الدولة».

غير أن الجيش الجديد، مع دخول «عصر التنظيمات» في نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر، يصبح حامل وأداة «التغريب-التحديث» وصاحب نزعة برتورية في مواجهة السلطان. فإصلاح التعليم، بدأ تحديداً في الجيش وأبدى خريجو المدارس العسكرية المدنية توجهاً نحو النموذج الغربي والمنحي الإصلاحي لإنقاذ دولتهم - الإمبراطورية المساقطة ، واعتبروا أنفسهم حراس «التغريب» وأنهم ملزمون بإصلاحات سياسية إلى جانب «التحديث العسكري». وصعدت هذه التطورات إلى السطح مع خلع السلطان عبد العزيز عام ١٨٧٦ وحركة المطالبة بالدستور. وهناك من يعتبرون أن ما حدث عام ١٨٧٦ هو «انقلاب» وأن من قاموا به كانوا مصدر إلهام مهم لمن تبعوهم ، ومصدر شرعية لتدخلات العسكريين اللاحقة. ولما علق السلطان عبد الحميد الثاني العمل بالدستور، بدأ الضباط العمل لخلع السلطان وإعادة الحياة الدستورية، وكانوا جمعية سرية عرفت باسم لجنة «الاتحاد والترقي» عام ١٨٨٩ . وقد ضمت الجمعية ضباطاً، لعبوا أدواراً حاكمة في تاريخ تركيا المعاصر مثل أنور باشا وجمال باشا ومصطفى كمال أتاتورك . وقد قادت الجمعية ثرداً في شهرى يونيو ويوليو عام ١٩٠٨ ، كان من نتائجه أن اضطر السلطان عبد الحميد لإعادة العمل بالدستور الذي كان أوقف العمل به قبل ٣٠ عاماً، فيما عرف باسم ثورة «تركيا الفتاة»، والتي كانت، في جوانب منها، استعادة لما حدث عام ١٨٧٦ .

وفي حين أن ثورة تركيا الفتاة التي استمرت خلال السنوات العشر التالية، انتهت بهزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، فإن الجيش التركي ظل المؤسسة المنظمة والقادرة على مقاومة غزو واحتلال القوى العظمى للبلاد . فبعد نزول القوات اليونانية «أرمير» وغزوها لأناضول الغربي في مايو

عام ١٩١٩ ، بدأت القوات الوطنية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك في تنظيم حركة المقاومة الشعبية . واستغرق الأمر ثلاث سنوات حتى تحكّمت قوات أتاتورك من استعادة السلطة على كل مناطق الأنضول . وتوجّت انتصارات أتاتورك العسكرية بانتصار دبلوماسي تمثّل في معاهدة لوران في يوليو عام ١٩٢٣ ، التي ضمّنت اعترافاً دولياً بالحدود التركية الجديدة . وفي ٢٩ من أكتوبر أنس «الغاري» مصطفى كمال «الجمهورية» . وهكذا أصبح الجيش التركي الذي خاض حرب التحرير الوطنية جيشاً قومياً وبريتورياً أيضاً .

ولئن كان الجيش هو الذي قاد حرب التحرير الوطنية ثم تأسيس تركيا الحديثة ، فقد تغيّر وضعه خلال حكم «أتاتورك» في الفترة ١٩٢٣-١٩٣٨ . فقد أرسى أتاتورك تقاليد «الجيش المحترف» الذي لا يسمح لضباطه بالانخراط في السياسة . إلا أن ذلك ارتبط بتقليل إعطاء الجيش دوراً في حماية الدستور . إذ قررت المادة ٣٥ من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة التركية أن واجب القوات المسلحة هو حماية وحراسة الحدود التركية ، إضافة إلى حماية التعليم التي قامت عليها الجمهورية التركية (تعاليم أتاتورك) ، كما أن رئاسة السلطة التنفيذية لم تفصل عن قيادة الجيش .

فأتاتورك ، إضافة إلى كونه رئيس الدولة ، كان قائداً للجيش ، كما أنه كان يحمل رتبة «مارشال» أي أنه ظل أعلى ضابط تركي في الرتبة العسكرية .

ولم تفصل قيادة السلطة التنفيذية عن قيادة الجيش ، إلا بعد وفاة أتاتورك . فالرئيس الذي خلفه ، عصمت إينونو ، بالرغم من أنه كان عسكرياً ويحمل رتبة «جنرال» إلا أنه لم يكن الأعلى رتبة في الجيش ، إذ كان هناك المارشال فورى شاقماع ، الذي كان أتاتورك قد منحه هذه الرتبة عام ١٩٢١ . لذلك أصبح شاقماع القائد الجديد للجيش خلفاً لأناتورك .

وكان لانفصال رئاسة الجيش عن رئاسة الدولة ، أثر بالغ في رسم دور

الجيش في الحياة السياسية التركية حتى الآن. إذ أصبح الجيش مؤسسة ذات كيان خاص وقيادة مستقلة تراقب تصرفات السلطة التنفيذية، في الوقت الذي ظل فيه دور للقوات المسلحة حسب لائحتها الداخلية في حماية التعاليم التي فاتت عليها الجمهورية التركية.

و عندما أحيل المارشال شاقماق قائد الجيش، إلى التقاعد عام ١٩٤٤، انحسرت رئاسة الدولة (عاصمت إينونو) إلى تأسيس سيطرة مدنية على القوات المسلحة، و نحو التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الخزبية.

وجاءت انتخابات عام ١٩٥٠ البرلمانية، لسفر عن فور ساحق للحزب الديمقراطي وهزيمة حزب الشعب الجمهوري (حزب أتاتورك). و عكست تلك النتيجة سخط الشعب التركي على النخبة البيروقراطية- العسكرية، التي فرضت علمانية متطرفة، بشكل بيروقراطي - فوقى، وبالإرهاب أحياناً، على مجتمع ظل في الإسلام تغييرًا عن الهوية وأداة للتسلط الاجتماعي والتضامني ومصدراً للقيم والعادات. وجعلت التسلطية السياسية وتدهور الأوضاع المعيشية، من استمرار النخبة البيروقراطية العسكرية أمراً مستحيلاً. وكان فور الحزب الديمقراطي لنجاحه في استئثار السخط الشعبي ضد البيروقراطية العسكرية.

لقد قدم الحزب الديمقراطي نفسه - خلال سنوات المعارضة وإبان وجوده في الحكم - على أنه يمثل الإرادة الشعبية ومصالح البرجوازية الصاعدة في مواجهة «سلطوية» النخبة البيروقراطية العسكرية التي تشكلت في أثناء حكم أتاتورك إينونو.

ورفض عدنان مندريس زعيم الحزب الديمقراطي ورئيس حكومته، مزاعم «الجمهوريين» بأنهم حراس إصلاحات أتاتورك، معتبراً أن الأمة التركية هي المعارض الحقيقي للإصلاحات.

كما اعتبر مندريس أن حزب الشعب الجمهوري بالغ في حدّيـه عن مخاطر

الرجعية الإسلامية، يهدف إيقام نظام الحزب الواحد لفترة أطول مما كان ضرورياً. ومن ثم كانت العلمانية أداة لإثارة الأحقاء وأضطهاد الناس.

إن الحزب الديمقراطي ومندريس في تحديهما للنخبة البيروقراطية العسكرية، أطلقَا قوى المجتمع. وارتبط ذلك، بعودة الإسلام، كأداة سياسية وظفها الحزب في عقد الخمسينيات. ولم يكن في الحسبان أن عودة الإسلام، بعد سنوات القمع، ستكون البداية لأن يصبح الإسلام السياسي - فيما بعد - المتغير العادل للجيش والنخبة العلمانية في السياسة التركية.

وانتهت تجربة الحزب الديمقراطي ومندريس ، بالانقلاب العسكري في عام ١٩٦٠ وإعدام مندريس وأثنين من وزرائه.

لقد حاول الجيش ، إعادة خلق الظروف التي كانت قائمة قبل عام ١٩٥٠ ، بالإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطية وتبني الاتجاه البيروقراطي - العسكري في التشريع والإدارة وإحياء الائتلاف بين الجيش والبيروقراطية.

إن الضباط الشماني والثلاثين، الذين قاموا بانقلاب عام ١٩٦٠ ، لم يكونوا أصحاب نظرية محددة للتغييرين السياسي والاجتماعي في تركيا. ولكنهم كانوا مقتنيين ، في الوقت ذاته بأن ، الهدف - المطلوب ، أبعد من تغيير الحكومة ، أي إعادة هيكلة النظام.

لقد شعر الضباط الآتراك ، خاصة الصغار منهم ، أن أولويات الحكم خلال سنوات الحزب الديمقراطي ، أصبحت في غير صالح الجيش ، بل إنهم شعروا بإهانة الحكم المدني للجيش ، مما دفع رئيس الأركان جمال جورسيل إلى الاستقالة. ويحلو متصرف الخمسينيات ، تأثر الضباط الصغار بالاتجاه التضخمى للاقتصاد ، وتدنى المكانة.

كما شعر الضباط ، وهم من يعتقدون بأنهم حراس الجمهورية الأتاتوركية ،

بأن الحكومة المدنية (الخزينة) أصبحت عاجزة عن حماية النظام (الجمهورية -
الأتاتوركية) أمام صعود التهديد الإسلامي للعلمانية الأتاتوركية.

وقد يبدو أن الانهيار الكبير للجيش من انقلاب مايو عام ١٩٦٠، أن
الدستور الجديد أعطى الجيش دورا دستوريا، من خلال النص على تأسيس
«مجلس الأمن القومي»، والذي تكون فعلاً عام ١٩٦٢، ليرأسه رئيس
الجمهورية (أو رئيس الوزراء خلال غياب رئيس الجمهورية)، وبعضوية رئيس
الأركان وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد الجendarمة. وأعطى المجلس
الحق في تقديم النصائح للحكومة في مسائل الأمن الداخلية والخارجية.

ولذلك، عندما دخل البناء السياسي الذي أعاد العسكريون هيكلته في أزمة -
مارق، وجهت قيادة الجيش في ١٢ من مارس عام ١٩٧١، مذكرة إنذار إلى
رئيس الوزراء سليمان ديميرل بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية سريعة من
أجل القضاء على أسباب التضخم والفساد، وإنما فإن الجيش، كما أوردت
المذكرة-الإنذار، سيمارس حقه (الدستوري) ويسلّم مقاليد الحكم. وعرف
ذلك الانقلاب (انقلاب مارس عام ١٩٧١) بانقلاب المذكرة. إذ تسلّم الجيش
مقالات الحكم دون تحريك دبابات وقوات. غير أن الجيش لم يحكم مباشرة،
واكتفى بتوجيه حكومتين من التكنوقراط، ثم عاد الحكم المدني عام ١٩٧٣،
بحكومة أجاويد (حزب اليسار الديمقراطي) وأريكان (حزب السلامة الوطنية -
الإسلامي).

غير أن الحكم المدني - بعد الحكم اليساري-الديمقراطي العسكري - خلال
السبعينيات، لم يحل الأزمة- المارق أي العنف السياسي والأزمة الاقتصادية .
ومن جديد، تحرك الجيش التركي، للقيام بالانقلاب الثالث في ١٢ من سبتمبر
عام ١٩٨٠، مستفيداً من دروس انقلابي عامي ١٩٦٠ و ١٩٧١. ففي انقلاب
عام ١٩٦٠ حدث صراع بين الطغمة الانقلابية . وفي انقلاب عام ١٩٧١، لم

يسطير العسكريون على السلطة مباشرة ، بل كانت السلطة مشاركة بين العسكريين والتكنوقراط . وفي الانقلابين تدخل العسكريون قبل تفكك النظام السياسي المدني تماماً، وكان التدخل دون خطة واضحة للعمل .

لذلك ، كان انقلاب عام ١٩٨٠ بقيادة رئيس الأركان (إيفرين) وهيئة الأركان حتى لا يحدث انقسام داخل الجيش . وجاء الانقلاب بعد تفكك النظام السياسي المدني ، بالسيطرة التامة للجيش على النظام ، وبخطوة محددة للعمل جرى الاتفاق عليها قبل أن يقرر الجيش الانقلاب .

لقد كانت ذريعة الانقلاب هي عجز السياسيين المدنيين عن حماية النظام الجمهوري الأتاتوركي العلماني وانتشال البلاد من الأزمتين الاقتصادية والسياسية وتصاعد التطرف في الشارع التركي . وحدث انقلاب عام ١٩٨٠ ، بعد ستة أيام ، من انعقاد مهرجان «تحرير القدس» الذي أقامه حزب السلامة الوطنية (الإسلامي) بزعامة أربكان بحضور مائة ألف شخص ، دعوا إلى هدم النظام العلماني وإقامة دولة إسلامية على أنقاضه .

ولذلك ، قام قائد الطغمة الانقلابية ، إيفرين ، بحظر الأحزاب السياسية ومحاكمة رعسائها وسجنيهم . وأبي قادة الجيش إلا أن يفرضوا إطاراً جديداً للحركة السياسية ودستوراً جديداً ، قبل إعادة السلطة للمدنيين بانتخابات عامة في نوفمبر عام ١٩٨٣ .

فالدستور الجديد (عام ١٩٨٢) مثل تراجعاً عن دستور عام ١٩٦٠ ، إذ ركز السلطة في قبضة السلطة التنفيذية وزاد من سلطات رئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومي . كما قيد الدستور الجديد حرية التعبير وحرية التنظيم باعتبارات كثيرة من قبيل المصلحة القومية والنظام العام والأمن القومي وتهديد النظام الجمهوري .

وبعد أن تشكلت حكومة مدنية بزعامة تورجوت أوزال الذي فاز حزبه

«الوطن الأم» في الانتخابات ، ضمن رئيس الدولة الجنرال إيفرين الذي قاد الانقلاب، استمرار الجيش في الإشراف على الحياة السياسية، من خلال القانون العسكري الذي استمر لفترة تسهيل سيطرة الجيش.

وكان من نتائج انقلاب عام 1980، تكريس دور الجيش في السياسة التركية، باعتباره «الحارس» للنظام الجمهوري الأتاتوركي العلماني، و«الحامي» للاستقرار السياسي، و«المقذ» من فساد النخبة السياسية.

وبالرغم من ذلك، لم يحل انقلاب عام 1980، مأرق التعامل مع الإسلام السياسي. لقد شعر قادة الانقلاب بخطورة «الإسلام السياسي» كأيديولوجيا وحركة متصلتين في المجتمع التركي، وذلك ما ظهر في مؤتمر تحرير القدس الذي نظمه حزب السلامة الوطنية (الإسلامي)، وقام الانقلاب في أعقابه. واتجه تفكير قادة انقلاب عام 1980 إلى قطع الطريق على «الإسلام السياسي» من خلال طرح إسلامي آخر، وتوظيف الإسلام لإعادة صوغ الأيديولوجيا الرسمية بعد أن تبين عجز الأيديولوجيا الأتاتوركية عن تأثير الحياة اليومية.

وهنا ظهر طرح «الإسلامية المعتدلة» الذي تبناه تورجوت أوزال طمعاً في إحداث «تسوية تاريخية» بين الأتاتوركية والإسلام في تركيا.

وكان أوزال يهدف بطرح الإسلامية المعتدلة إلى ضرب اليسار من جهة، والحد من الراديكالية الإسلامية الصاعدة في تركيا بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران (عام 1979) من جهة أخرى، وصياغة إطار أيدلوجي أشمل من إطار القومية - الأتاتوركية التركية، من جهة ثالثة . غير أن طرح «الإسلامية المعتدلة» انتهى بوفاة أوزال، ليصبح البديل هو طرح «الرفاه الإسلامي» كما عبر عنه نجم الدين أربكان. واعتمد طرح الرفاه الإسلامي على مسؤولية النظام العادل (أي الإسلامي) كنقيض لـ «النظام العلماني - الغربي» في الداخل ومع الخارج وفي الاقتصاد والسياسة . واستطاع حزب الرفاه الإسلامي الفوز بأكثر من 19٪ من

الأصوات في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤ . ثم كان الانتصار الأكبر للرفاه في الانتخابات الشياطية التي جرت في ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٩٥ ، إذ فاز بنسبة ٢١٪ من الأصوات ، واحتل المركز الأول ، لتنبع الفرصة التاريخية أمام الرفاه لتشكيل حكومة جديدة في يونيو عام ١٩٩٦ ، برئاسة «إسلامي» هو نجم الدين أربكان ، للمرة الأولى في تاريخ تركيا الحديثة.

وبالمفارقة ، فإن طرح «الإسلامية المعتدلة» الذي أعقب الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ وبناء أوزال ، قد مهد الطريق أمام طرح «النظام العادل» الذي بناه حزب الرفاه الإسلامي بزعامة أربكان ، للوصول إلى السلطة.

غير أن وصول الرفاه الإسلامي إلى الحكم ، قاد إلى مواجهة مباشرة بين الجيش والإسلام السياسي . وزاد من حدة المواجهة إحساس الجيش بخطورة تغلغل الرفاه في المجتمع (التعليم والاقتصاد والمؤسسات المدنية) بل داخل المؤسسة العسكرية ذاتها . وكان أن تدخل الجيش بأن عرض قادة الأركان على مجلس الأمن القومي في ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٦ ، ١٨ إجراء يجب على الحكومة أن تطبقها ، لكافحة انتشار الإسلام السياسي . وكان خيار الجيش هو إبعاد أربكان وحزب الرفاه عن الحكم في خطوة أولى ، وذلك ما حدث في يونيو عام ١٩٩٧ . ثم بإبعاد الرفاه وأربكان عن السياسة بوجوهه عام في خطوة ثانية ، وذلك ما حدث بقرار المحكمة الدستورية في ١٦ من يناير عام ١٩٩٨ بحظر حزب الرفاه ومنع أربكان وسبعة من قادة الحزب من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات . وكانت الخطوة الثالثة ، هي الإنذار الذي وجهته رئاسة أركان القوات المسلحة إلى الحكومة ، باتخاذ سلسلة من الإجراءات لمكافحة التيار الإسلامي في ٢٠ من مارس عام ١٩٩٨ .

ويذلك يكون الجيش قد استعراض عن «الانقلاب العسكري» بـ «انقلاب مدني» في المواجهة مع «الإسلام السياسي» ولكن ، «الانقلاب المدني» الذي نفذته المؤسسة العسكرية ، لم ينه الصراع بين الجيش والإسلام السياسي .

لقد أرست «الأتاتوركية» في تركيا وحدة سرمدية بين الجيش والدولة والأمة، ترسخت في الدستور التركي . فخلافاً للتطور الاجتماعي في الغرب، حيث تنشئ الأمة دولتها وجيشها، وحدّت الأتاتوركية بين الدولة والأمة في وحدة لا تُنفصم . وكان الجيش هو صانع الدولة صانعة الأمة . وفي إطار الصيغة التوحيدية للمجتمع ، أي تحريره وعلمه تحريراً أمة ، كان يتم استبعاد الإسلام وتهميشه في تنظيم حياة الجماعة سياسياً واقتصادياً.

كما ربطت الأتاتوركية بين تحديث وتغريب تركيا، وإبعاد الإسلام عن صياغة هوية وتوجهات الجماعة التي كانت تصف نفسها بالإسلام قبل الدولة القومية . وترتب على ذلك تهميش دور الجماعة -الأمة وإنقصاؤها عن حقل الصدارة والفاعلية في عملية تحديث المجتمع . ومن هنا، ما كان ممكناً للنظام الأتاتوركي التوحيدى الاستبعادى ، إلا أن يواجهه دائماً بعودة ما يستبعد ، أي الإسلام . وذلك ما حدث بعد وفاة أتاتورك، ثم مع تحول النظام السياسي إلى التعديلية الخزبية في الخمسينيات، وبعد الانقلاب العسكري في سبتمبر عام ١٩٨٠ .

ولم يكن الصراع بين الجيش والإسلام السياسي مثلاً في حزب الرفاه إلا صراعاً على الدولة نفسها، أي صراعاً على الأيديولوجيا والتوجهات الإستراتيجية . فالرفاه الإسلامي قدم نفسه على أنه (إمكانية) لإنجاح «المدائن على النموذج الإسلامي»؛ مثلما تطورت المدائن في النموذج البروتستانتي في الغرب . وبذلك اختلف الرفاه عن الإسلام السياسي بنموذجيته السلفي الإخوانى والأصولى القطبى فى مصر، وعن الإسلام السياسي الراديكالى التركى (حزب الله وجماعة جمال الدين قبلان). وقدم الرفاه كذلك إمكانية للتكامل القومى بحل المسألة الكردية على قاعدة التوزيع الثقافى والعرقى فى إطار الهوية الإسلامية ، وليس بالтирير أو الخل العسكري وفق أيديولوجيا الجيش . ولكن الاختبار الحقيقى أمام الرفاه، تمثل فى مسألة العلمنية والديمقراطية . إذا كان الدستور التركى يعتبر العلمنية شرطاً للديمقراطية ،

حيث لا تقوم الديمقراطية دون علمانية، فإن الجيش التركي قد ضمّن بالديمقراطية لحساب العلمانية. بل حول العلمانية التي تجعل من الدين مسألة شخصية وليس شأن الدولة كما في السياق الغربي، إلى أداة لسلط الدولة، بل إلى دين للدولة تفرضه بالقمع في السياق التركي. وهكذا، داس الجيش التركي الديمقراطية والعلمانية في صراعه مع الإسلام السياسي الذي مثله حزب الرفاه.

إن المعضلة الآن، أن تدخل الجيش ، بذرعة حماية العلمانية والديمقراطية من «التهديد الإسلامي» أصبح في نظر قسم من المجتمع التركي، إعاقة للديمقراطية والمجتمع المدني ، وحاجزاً أمام التطور السياسي . وبالمثل، أصبح هناك من يرون أن الجيش التركي لا ي يريد حل المسألة الكردية لإبقاء دوره في المجتمع ، وما يعني تهديد الديمقراطية .

غير أنه ليس هناك من ضمان لتحول الإسلاميين إلى ديمقراطيين ، وما من أحد يستطيع المجارفة بأن يؤكد أن الإسلاميين إذا حكموا ، سوف يعيدون الاعتبار للحداثة ضمن مكونات البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

تلك هي المعضلة التي تغذى استمرار الصراع بين الجيش والإسلام السياسي في تركيا ما بعد الأتاتوركية .

وبعد مرور ٧٥ عاماً على إقامة الجمهورية الأتاتوركية ، فإن دراسة الحالة التركية ، بخصوص الجيش والإسلام السياسي ، تتضمن أبعاداً مختلفة: من دور الجيش في تحديد المجتمع الإسلامي ، إلى علاقة الجيش (المحدث) بمجتمعه الإسلامي ، وأخيراً ، صعود الإسلام السياسي باعتباره مناراً للجيش على خطوط الشرعية والأيديولوجيا والقوة السياسية .

ولذلك ، جرى تقسيم الكتاب ، كالتالي :

الفصل الأول: الجيش التركي والتراث العثماني (إغواء الغرب).

ويتناول نشأة الجيش العثماني ودور «الإنكشارية» كقوة رئيسية خلال فترة الفتوح العثمانية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. ثم تتحول الإنكشارية إلى قوة بريستورية ضد السلطانة ، حتى أنشأ السلطان سليم الثالث «الجيش الجديد» على النمط الأوروبي، ثم قضى السلطان محمود الثاني على الإنكشارية وفك الارتباط بين الجيش والطرق الدينية، إلى أن دخل عصر التنظيمات (١٨٣٩-١٨٧١)، فاصبح الجيش أول مجال للتحديث - التغريب، وأداة تحديث الدولة فيما بعد، وصولاً إلى خلع السلطان عبد العزيز عام ١٨٧٦ والمطالبة بالدستور، ثم ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨.

الفصل الثاني: الجيش والثورة الأتاتورية.

ويستعرض دور الجيش والغارى مصطفى كمال في حرب التحرير الوطنية ، بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى واحتلالها من قبل جيوش الحلفاء ، وصولاً إلى تحرير تركيا بحدودها الحالية، وإقامة النظام الجمهوري في عام ١٩٢٣، وإلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤. ثم يتطرق إلى عملية تغريب تركيا، من إلغاء الطربوش (١٩٢٥) وحل الطرق الدينية (١٩٢٥) وتبني القانون المدني السوري (١٩٢٦) وإلغاء اعتماد الإسلام كدين رسمي للدولة (١٩٢٨) وتغيير حروف الكتابة من العربية إلى اللاتينية (١٩٢٨) ورفع الأذان باللغة التركية (١٩٣٢).

الفصل الثالث: صدام الاتاتورية والديمقراطية وعودة الإسلام.

ويبحث مشروع الاتاتورية كمشروع لتغريب وعلمنة مجتمع مسلم، ثم يتعرض لدور الجيش بعد رحيل أتاتورك وتحول النظام السياسي إلى التعديلية الخزبية عام ١٩٤٦، وعودة الإسلام مثلاً في الطرق الدينية: التقشنبية والنورسية والخلمية والتيجانية، ثم كسبيل للمشروع الاتاتوركي الذي ظل مشروعًا فوقيا بيروقراطيًا.

الفصل الرابع: تدخل الجيش عامي ١٩٦٠، ١٩٧١ (إعادة هيكلة النظام).

ويعرض للانقلاب العسكري الأول في ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠، والانقلاب العسكري الثاني في ٢٢ من مارس عام ١٩٧١. ومن ثم دور الجيش في إعادة هيكلة النظام السياسي (دستور عام ١٩٦٠)، وفي تسمية وتحديث الاقتصاد التركي (التصنيع لإحلال الواردات) وتأسيس أول حزب إسلامي (حزب النظام الوطني) بزعامة نجم الدين أریكان.

الفصل الخامس: تدخل الجيش عام ١٩٨٠ (ضرب اليسار .. والاسلمة المعتدلة).

ويناقش ظروف انقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠ ، والإطار الجديد للحركة السياسية الذي فرضه الجيش (دستور عام ١٩٨٢) ، وتكرис دور الجيش في الحياة السياسية التركية، كما يناقش دور الجيش في ضرب اليسار ، وتوظيف الإسلام من خلال طرح «الإسلامية المعتدلة» الذي تbaneه أوزال ، ومهد الطريق لصعود حزب الرفاه الإسلامي.

الفصل السادس: صراع الأتاتوركية والرفاه الإسلامي.

ويتابع حركة صعود بدليل «الرفاه الإسلامي» على خلفية أزمة مشروع «الأتاتوركية»، وينتقل إلى مسألة التعاون العسكري التركي الإسرائيلي في إطار صراع الجيش والرفاه، ثم إلى دور تركيا الإقليمي في ظل الصراع الأتاتوركي - الإسلامي.

الفصل السابع: صدام الجيش والرفاه الإسلامي.

ويتطرق إلى أحداث «الانقلاب المدني» عام ١٩٩٧ ، والذى أطاح فيه الجيش بحزب الرفاه وزعيمه أریكان من رئاسة الحكومة، بعد تغلغل الرفاه فى المجتمع والجيش، ثم فرض السوچانية العسكرية على حكومة يلماظ (المدنية)، ثم حل

حزب الرفاه ومنع أريكان من النشاط السياسي، والدخول في مواجهة مفتوحة ضد الإسلام السياسي.

ولا يبقى إلا أن نقول إن الحالة التركية، تمثل حالات أخرى في الشرق العربي الإسلامي (مصر مثلاً) مع اختلاف الدرجة. وبمعنى آخر، فإن المعضلة التركية في العلاقة بين الجيش والإسلام والحداثة ، هي الأسبق والأكثر تطوراً في الشرق الإسلامي . وذلك ما يفرض متابعة التجربة التركية واستخلاص دروسها.

والله وراء القصد

رضا هلال

أنقرة - القاهرة ١٩٩٨

الفصل الأول

الجيش التركى والتراث العثماني (إخواء الغرب)

وكانت الدولة العثمانية تبحث عن خلاصها
في اقتباس الحداثة الغربية ، إلا أنها
راحت ضحية حداة كاسحة الخضور
أخطبوطية.

«ببير لوتي»

تختلف الروايات حول أصل الأتراك العثمانيين ، وإن كانت ترجع بداية ظهورهم إلى القرن الحادى عشر ، ضمن قبائل الغز التركية التى هاجرت من أواسط آسيا ، تحت قيادة أرطغرل - والد عثمان الذى يتسب إلى العثمانيون - وما لبشا أن دخلوا فى حركة الغزا - مفردها «غارى» أى المجاهد - لخدمة دولة السلاجقة . وقد أوقع الغزا هزيمة بالبيزنطية عام ١٠٧١ فى معركة «منزكرت» . وقد تدافعت قبائل الغز التركى أمام اجتياح المغول سهوب آسيا الوسطى خلال القرن الثالث عشر إلى الأناضول ، بعد سقوط بغداد عاصمة

الدولة العباسية عام ١٢٥٨ : وقبل أن تسقط دولة السلاجقة عام ١٢٣٤ ، كانت قد منحت أرطغرل وعشائره منطقة الشغور المواجهة للدولة البيزنطية في شمال غرب الأناضول.

وأدت هزيمة السلاجقة على أيدي المغول إلى قيام عدد من إمارات الغزاة غرب الأناضول ، من بينها الدولة العثمانية ، اتساعاً إلى عثمان الذي أعلن استقلال إمارته عن السلاجقة . وكانت إمارات غرب الأناضول إمارات غزاة ، بمعنى أنها قامت على تنظيم الغزاة الذي احتل المنطقة المعنية وجعل من رعيمها حاكماً ومؤسسًا لأسرة حاكمة . ولذلك ارتبط اسم الدولة العثمانية بعثمان باعتباره الغاري وقائد الغزاة العثمانيين . ولهذا ، كان كل سلطان جديد من أبناء أسرته يتقلد سيف مؤسس الدولة على اعتبار أن ذلك من المراسيم العامة لتقلده السلطة^(١) . وهكذا ، فإن أهم ما استلهمته الدولة العثمانية من تراث السلاجقة هو «تنظيم الغزاة» ، الذي تحول إلى نظام شبيه بنظام فرسان أوروبا في العصور الوسطى . وكانت طقوس تنصيب الغاري تشبه في بعض ملامحها طقوس تنصيب فرسان أوروبا الغربية . كما تميز الغاري عن بقية السكان بلباس رأس خاص على شكل قلنسوة بيضاء . وكان هدف تنظيم «الغزاة» مواصلة الجهاد ، أي فتح دار الكفر .

وتوسعت الدولة العثمانية صوب الغرب ، انطلاقاً من «بني شهر» حتى كان سقوط «بورصة» التي أصبحت العاصمة للدولة الجديدة بعد دحر الجيش البيزنطي ، خلال حكم أورخان (ابن عثمان) الذي أرسى أول تنظيم للجيش والحكم العثماني . وكانت «الدوشمة» أساس ذلك التنظيم . والدوشمة هي جمع عدد معين من أطفال «دار الكفر» وأعدادهم للمهام الإدارية والعسكرية بعد تحويلهم إلى الإسلام . وقد ملا أطفال الدوشمة - بعد تعليمهم وتدريلهم - صفوف فرق الإنكشارية والخيالة .

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني ، مصدر سبق ذكره (م.س.ذ) ، ص ١١-٣٥ .

إن مصطلح الإنكشارية (بني شرى بالتركية، أى الجيش الجديد) يرجع إلى الدرويش (رجل دين صوفى) حاجى بكتاشى. إذ اصطحب أورخان الوجبة الأولى من هؤلاء المجندين إلى مسكن ذلك الشيخ الدرويش ورجاه أن يباركم ويخلع عليهم أسماء، فكان أن وضع بكتاشى كمه فوق رأس أحد الواقفين في الصف الأول ثم قال للسلطان: إن القوات التى أنشأتها ستحمل اسم بنى شرى، وستكون وجوههم بيضاء وضاءة وأذرعهم اليمنى قوية وسيوفهم بتارة وسهامهم حادة، ويفقون في المعرك، ولن يرسوا ميدان القتال إلا وقد انعقدت لهم الورقة النصر. وكان الإنكشارية يضعون على رءوسهم قلنسوة بيضاء شببيهة بقلنسوة الدرويش، وهنا يبدو الارتباط بين الرمز الدينى والرمز العسكرى.

وكان يجرى تجنيد الإنكشارية من شباب المسيحيين، إذ كان الأطفال المسيحيون يتذرون من أسرهم، ليصبحوا عبادا للسلطان وينشروا على الإسلام ويتدربوا على حياة الجندي على أساس تنظيم دقيق. وكان نظام الإنكشارية الذى استمر حتى منتصف القرن السادس عشر - يحرم عليهم الزواج فى أثناء الخدمة العسكرية .

وكان الإنكشارية يمثلون قوة رئيسية في الجيش العثمانى خلال فترة الفتوح التى جرت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، فمهمتهم الرئيسية كانت المحافظة على الأرض المفتوحة والقيام بالدفاع عنها .

والى جانب الإنكشارية ، كان الجيش العثمانى يضم قوة القيادة (المشاة) ، إضافة إلى ٦ فرق من حرس الخيالة .

وقد استطاع السلطان أورخان ، بتنظيم الجيش العثمانى ، من السيطرة على شمال غرب الأناضول. وقبل وفاته عام ١٣٦٠ ، أوجد قاعدة للتوسيع فى أوروبا ، وخلفه ابنه مراد الذى قيض له أن يقود الجيوش العثمانية صوب نهر مارتيزا بالقرب من أدرنة ، التى أصبحت العاصمة العثمانية الجديدة. ويبوأته

عام ١٣٨٨ ، كان السلطان مراد قد مد حكمه إلى معظم جنوب شرق أوروبا فيما عدا ألبانيا والبوسنة وأجزاء من اليونان .

وهي دلالة على الدور المركزي للجيش ، نصب الجيش بايزيد - الابن الأصغر لمراد - سلطانا ، بعد قتل أخيه الأكبر يعقوب .

وقد استطاع بايزيد (١٤٠٢-١٣٨٩) رد الحملة الصليبية ، التي دعا إليها البابا عام ١٣٩٤ ، لهزيمة الأتراك والوصول إلى البقاع المسيحية المقدسة في فلسطين . ولكن بايزيد الحق هزيمة منكرة بالجيش الصليبي - الذي شاركته فيه كل دول أوروبا الغربية في «نيكو بوليس» عام ١٣٩٦ . وعقايا للإمبراطور البيزنطي على الموقف الذي اتخذه خلال الحملة الصليبية ، طلب منه بايزيد تسليم القسطنطينية ، واستجذب الإمبراطور مانويل بأوروبا ، فحاصر بايزيد القسطنطينية ٦ سنوات أشرف في نهايتها على السقوط ، حتى ظهر تيمور لنك الذي انطلق من شرق آسيا ، إلى أن وصلت جيوبه إلى السهوب بين بحر قزوين والبحر الأسود .

والحق تيمور لنك هزيمة منكرة بقوات بايزيد قرب أنقرة في ٢٧ من يوليو عام ١٤٠٢ ، وأسر بايزيد الذي مات كمدا في الأسر . وسرعان ما تفككت إمبراطورية آل عثمان ، وتوزعت بين أبناء بايزيد . واحتاج الأمر أكثر من عشر سنوات حتى انفرد محمد الأول أصغر أبناء بايزيد بالحكم عام ١٤١٣ ، ثم أعاد مراد الثاني الدولة إلى ما كانت عليه قبل موقعة أنقرة ، قبل وفاته عام ١٤٥١ . ثم فتح محمد الثاني (الفاتح) القسطنطينية عام ١٤٥٢ ، ليصبح اسمها إسطنبول أو الأستانة عاصمة الدولة العثمانية . وتدخل الدولة العثمانية في معركة الصراع العالمي ، لتهزم دولة العمالق وتضم الشام ومصر والمحجور في العقد الثاني من القرن السادس عشر ، وينقل السلطان سليم الأول الخلافة إلى إسطنبول . ويحاصر السلطان سليمان القانوني فيينا عام ١٥٢٩ ، ويضم المجر

إلى الأماكن العثمانية، وسلفت شرقاً لمواجهة الصفوين في فارس، ويضم العراق ثم يدخل صنعاء ويستولى على جزيرة قبرص، ويتدفق الإمبراطورية من أوكرانيا والبحر الأسود شرقاً إلى المورة في غرب المتوسط. إلا أن الإمبراطورية العثمانية دخلت طور التقهقر خلال القرن السابع عشر، حتى هزم العثمانيون أمام الروس عام 1681 وأمام فيينا عام 1683^(١). وكانت معاهدة فارلوفجة عام 1699، بداية نهاية الإمبراطورية العثمانية. فمن ناحية، كانت المعاهدة نهاية لحرب «المعصبة المقدسة» (1683-1699)، وبداية لسلسلة من المعاهدات التي تنازلت بمقتضاها الإمبراطورية العثمانية عن أراضٍ في أوروبا كانت تعتبرها جزءاً من أملاكها، وتخضت عن السماح للدول الأوروبية بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية لحماية المسيحيين والتجار الأجانب داخل أراضي السلطان.

ومن ناحية ثانية، أدت هزيمة البيت العثماني، إلى إدراك العثمانيين لدى تخلف الجيش العثماني بالمقارنة بالجيوش الأوروبية، وإلى أنه بالإمكان القيام بالإصلاح حتى تنبهت الدولة إلى الوسائل التي حققت بها أوروبا قوتها، وبخاصة فيما يتعلق بالتنظيم العسكري والأسلحة الحديثة. وكان الداماًدا إبراهيم باشا الذي تولى الصداررة العظمى في عهد السلطان أحمد الثالث (1703-1730) هو أول مستول عثماني يعترف بأهمية التعرف على أوروبا. ولهذا أقام اتصالات منتظمة بالسفراء الأوروبيين المقيمين بالأسنانة وأرسل السفراء العثمانيين إلى العاصمة الأوروبية، وبخاصة فيينا وبارييس للمرة الأولى. وكانت مهمة هؤلاء السفراء لا تقتصر على توقيع الاتفاقيات التجارية والدبلوماسية الخاصة بالمعاهدات التي سبق توقيعها، بل إنه طلب منهم معلومات يزودون بها الدولة عن الدبلوماسية الأوروبية وقوة أوروبا العسكرية. وكان معنى ذلك فتح ثغرة في الستار الحديدي العثماني والاعتراف بالأمر

Andrew Mango, Turkey : The Challenge of a New Role , Washington, The Centre for (1)
Strategic and International Studies ,1994,p.5.

الواقع، أى بأنه لم يعد بإمكان العثمانيين تجاهل التطورات التي كانت تحدث في أوروبا^(١).

وفي عام ١٧٢٠ ، قام السلطان أحمد الثالث بإرسال مبعوث عرف باسم «محمد جلبي» إلى فرنسا من أجل الاطلاع على أحوالها . ولما رجع كتب كتابا عن رحلته إلى فرنسا وصف فيه مشاهداته؛ فوصف الفنون التقليدية والمؤسسات والوسائل العسكرية والمستشفيات والموانئ ودور الأوبرا والمسارح ، وركز فيها على العادات الاجتماعية ودور النساء في المجتمع الفرنسي .

ووافق له السلطان على تأسيس مطبعة عام ١٧٢٧ ، كانت أول مطبعة في العالم الإسلامي ، وأصدرت الكثير من الكتب عن الحياة في أوروبا .

وجاء السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤) ، وظهرت في عهده محاولات لإصلاح الجيش ، بسبب سريان الفساد داخل الإنكشارية. فجرى تنظيم وحدات جديدة وتقويس وحدات طبية خاصة ، إضافة إلى إدخال التقنيات الحديثة في الجيش عن طريقبعثات التعليمية التي أرسلت إلى فرنسا ، والتي كان من نتائجها افتتاح مدرسة الهندسة العسكرية في «أوسكدار» عام ١٧٣٤ لتدريب المهندسين العسكريين.

واستمرت محاولات الإصلاح العسكري في عهد السلطان عثمان الثالث (١٧٥٧-١٧٥٤). وفيما السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤) في تطوير البحرية والمدفعية إلا أنه تجنب الاصطدام بالإنكشارية. وحاول خلفه السلطان عبد الحميد الأول (١٧٥٤-١٧٨٩) إدخال تقنيات حديثة على نظام الدولة. غير أن تلك الفترة شهدت نشوب الحرب بين روسيا وتركيا (١٧٦٨-١٧٧٤)، والتي ترتب عليها معاهدة قايينا رجة بين روسيا وتركيا عام ١٧٧٤ ، وهي

Ali L. Karaosmanoglu , Alii, Officers :Westernization, and Democracy, in: Turkey and (1) The West , London , I.B. Tawris, 1993, p.21.

المعاهدة التي تتج عنها ما يعرف في التاريخ بالمسألة الشرقية، أي التدخل الأوروبي في شئون الدولة العثمانية بغرض حماية المسيحيين الأرثوذكس، وبما فرض تحديث الجيش والنظام ككل في عهد السلطان سليم الثالث. فخلال حكم السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧)، كان سفيره إلى فيينا أبو بكر راتب أفندي، يوازيه بتقارير مفصلة عن تنظيم الجيش النمساوي والفنون العسكرية التي تستخدمها الجيوش الأوروبية.

ولم يكن راتب أفندي النافذة الوحيدة لسليم الثالث على التنظيم العسكري الأوروبي، بل كانت هناك نافذة أخرى هي الضباط الأوروبيون الذين تحولوا إلى الإسلام وخدموا في أعلى مراتب الجيش العثماني مثل كونت دي بونفال، والبارون فرانسوا دي تو وأخرين ساهموا في إعادة تنظيم الجيش العثماني وتزويده بالفنون العسكرية. لهذا أصدر سليم الثالث، المراسيم الخاصة بإصلاح كل الفرق العسكرية القائمة، بما في ذلك الإنكشارية والسباهية، ثم أنشأ سليم الثالث (فرقة النظام الجديد) التي جرى تدريبيها على النمط الأوروبي وفرض عليها ارتداء الملابس الأوروبية. وقد أدى إنشاء هذه الفرقة إلى ظهور عنصر اجتماعي جديد قوامه صغار ضباط الجيش الذين تعرفوا على بعض ملامح الحضارة الغربية عن طريق القراءة والاحتكاك الشخصي، واعتادوا اعتبار الخبراء الغربيين مرشدين وراعين لهم فيما يتعلق باقتباس الأساليب الحديثة.

وبالإضافة إلى فرقة «النظام الجديد» وإدخال الأسلحة الحديثة، أنشأ سليم الثالث المدارس الفنية مثل المهندسخانة وأدخل إصلاحات مماثلة على الأسطول وفقاً للتقاليد الفرنسية والنساوية.. ومن ذلك التاريخ، أصبحت المهنة العسكرية تتطلب تعليماً خاصاً يتضمن ضمن ما يتضمن الرياضيات والجبر والهندسة الفراغية والمخطط العسكري، إضافة إلى الفلسفة الوضعية، فلسفة أوغست كونت التي تعنى بالظواهر والواقع اليقينية فحسب، مهملة كل تفكير تجريدي في الأسباب المطلقة.

ييد أن التطور الأكبر في تحديث الجيش والدولة، ما كان يحدث بوجود «الإنكشارية». فمنذ نهاية القرن الخامس عشر أحسن الإنكشارية بقوتهم باعتبار أنهم السند الرئيسي للسلطان . وقد جلשו إلى هذه القوة بالفعل حين خلعوا بايزيد الثاني وولوا سليم الأول. كما ثاروا في عهد سليمان، وحين توفي أجيروا سليم الثاني على الإغداق عليهم حين ارتقائه العرش. وتفرد الإنكشارية في عهود عثمان الثاني ومصطفى الثالث وإبراهيم وأحمد الأول. وتفردوا - أيضاً - على سليم الثالث، فاضطر إلى كبح جماحهم بإنشاء الفرقة الجديدة التي تلقت تدريبيها على النمط الأوروبي الحديث، فقاموا بشورة ضدّه واتهامه بأنه لم يعد حامي الدين وبأنه خاضع للسيطرة الأوروبية .

ولذلك، كان هدف السلطان محمود الثاني (١٨٣٩-١٨٤٧) القضاء على الإنكشارية. ففي عام ١٨٢٦ ، أنشأ قوة نظامية جديدة ، أطلق عليها اسم «النظام الجديد». وقام بمحاصرة ثكنات الإنكشارية ، فالغى اسمها وملابسها وأصطلاحاتها . كما أصدر خططاً «همايونياً» حل فيها الطريقة البدائية وأعدم ثلاثة من رعساتها لكونها القوة المعنوية للإنكشارية ، وجعل من الطريقة النقشبندية الطريقة الرسمية للدولة بدلاً من الطريقة البدائية .

لقد رأى السلطان محمود الثاني ، أنه من أجل تحديث الجيش والدولة لا بد من ضرب الإنكشارية وتشكيل الجيش على النمط الأوروبي أولاً، ثم فك الارتباط بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية «الطريقة الدينية » ثانياً ، ثم تقليص نفوذ الهيئة الدينية ثالثاً. فأسس «ديوان الأحكام العدلية» عام ١٨٣٧ للشئون القانونية والشرعية، ووضع الأوقاف تحت إشرافه بما مثل ضربة لنفوذ علماء الدين ، وأسس مدارس علمانية إلى جانب المدارس الدينية^(١).

(١) السيد حسين الطنوبى ، الحركة الكنمالية والعلمانية فى تركيا ، رسالة ماجستير جامعة الإسكندرية ١٩٨٩ ص ٢٣.

وامتدت «الأوروبية» أو «التغريب» إلى المناحي الاجتماعية في عهد السلطان محمود الثاني ، على نحو ما يذكر برنارد لويس بقوله: «بدأ الأتراك يرتدون البنطال ، وأصبحت الموسيقى الغربية تسمع في شوارع إسطنبول ، حتى إن السلطان محمود نفسه طور لباسه وقص لحيته وارتدى البنطال . وكان أول سلطان يشهد الاحتفالات العامة والأوربرا وحفلات رقص الباليه التي كانت تعرض في السفارات الغربية . واستقدم الموسيقيين الغربيين كما أن الاستقبالات أصبحت تجري وفقا للتقاليد الأوروبية بدلاً من العثمانية»^(١).

وخلال فترة التنظيمات Tanzimat (١٨٣٩-١٨٧١)، شملت الإصلاحات الجيش التركي .

لقد كانت الحركة الإصلاحية التي عرفت تحت اسم «التنظيمات» ، وبدأت في نوفمبر عام ١٨٣٩ بإصدار خط شريف جولخانة ، وبلغت أوجها في إصدار أول دستور عثماني عام ١٨٦٤ ، حركة أوروبية - تأوريث ، ليس فقط للجيش ، وإنما للإمبراطورية ككل بهدف إنقاذهما من الانهيار . تلك الحركة الإصلاحية التي شق الطريق إليها سليم الثالث ومحمد الثاني انخرط فيها بمحسارة السلطان عبدالمجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) ، والسلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٨) ، لتغيير المشهد المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي العثماني ، بالتجاه المركبة الإدارية ، وتحديث جهاز الدولة ، وأوروبية وتحديث جهاز الدولة ، وأوروبية المجتمع ، وعلمنة القانون والتعليم ، وصولاً إلى حدود بعيدة . عندها تأسست «تركيا الحديثة» واختفت «تركيا القديمة» ضحية حدانة كاسحة أخطبوطية .

وحركة التنظيمات «الإصلاحية»، وإن قادها السلاطين، فقد أسس لها مصلحون متآررون من رجال الدولة. في مقدمتهم يأتي مصطفى رشيد باشا

Bernard Lewis , The Emergence of Modern Turkey, London, New York, Oxford University Press, 1961.

(١٨٠٠-١٨٥٨)، ملهم خط جولخانة والمعتبر أبي التنظيمات والذى عمل سفيرا فى فرنسا ثم وزيرا للخارجية إلى أن صعد إلى منصب «الصدر الأعظم» عام ١٨٤١. ويعده يائى محمد أمين على باشا (١٨١٥-١٨٥٨)، الذى كان سفيرا فى لندن ثم وزيرا للخارجية ثم أصبح «الصدر الأعظم» وكان أحد المخططين لوثيقة «الخط الهمایونى» عام ١٨٥٦، كما كان أحد المحركين الرئيسيين للمجلس الأعلى للإصلاحات «مجلس أى عالى أى تنظيمات». أما محمد فؤاد باشا (١٨٩٦-١٨١٥)، فقد درس الطب ثم التحق بالجيش وأصبح الصدر الأعظم ورئيس المجلس الأعلى للتنظيمات.

أما آخر كبار المصلحين، فكان مدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٤) الذى برع كأحد أهم الولاة العثمانيين وأصدر دستور عام ١٨٧٦ عندما أصبح الصدر الأعظم لعبد الحميد الثانى (١).

لقد بدأت الإصلاحات بخط شريف كملخانة عام ١٨٣٩، الذى قرر المساواة بين رعايا الإمبراطورية، وسمح بإنشاء كنائس جديدة، وأعطى الحق لغير المسلمين فى القبول فى المدارس المدنية والعسكرية وإحالة الدعاوى التجارية والجنائية التى تقع بين المسلمين وغيرهم إلى المحاكم المختلفة، وتجنيد المسيحيين فى الخدمة العسكرية والسماح للأجانب بامتلاك العقارات. وفي عام ١٨٤٠، وضع شريف باشا قانونا للعقوبات مستمدًا من القانون资料ى.

وأبرزت ديباجة القانون أحد المبادئ الكبرى للتنظيمات، مبدأ مساواة جميع المواطنين أمام القانون، بل إنها نصت على أن «الراعى في الجبل والوزير سوف يلقيان معاملة واحدة...»، أى أن المسألة، في مجال العقوبات لم تعد الركون إلى قرارات تعسفية صادرة عن السلطات. فالمخالفات المنصوص عليها لا يمكن

(١) روبيه مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج ٢، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر، ١٩٩٣، ص ٦٨-٦٩.

أن يطبق ب شأنها غير العقوبات المنصوص عليها في القانون، مما يستبعد اللجوء إلى أحكام العرف المتقلبة، وقد عدل القانون عام ١٨٥٨ ليحل محله قانون الجزاء العثماني الذي استمد أحكامه من القانون الفرنسي.

كما صدر قانون للتجارة عام ١٨٥٠ ، وأخذ من القانون الفرنسي الذي صدر عام ١٨٠٧ ، وصدر القانون البحري عام ١٨٦٣ .

وخلال ستينيات القرن التاسع عشر ، جرى إنشاء شبكة من المحاكم المسماة بالمحاكم النظامية، التي كلفت بالنظر في جميع المسائل التي تخرج عن اختصاص السلطات الدينية ، وبدأ إنشاء مجالس مختلطة متصلة بالنظر في الشئون الجنائية^(١) .

وتوسع الجهاز التعليمي للدولة. ففي القاعدة المدارس الابتدائية، ثم نجد مرتبة ثانية هي المدارس الرشدية (للفتيان بين ١٥-١٠ سنة) ، ثم المدارس المتوسطة . كما ظهرت المدارس السلطانية (النظير العثماني لمدارس الليسيه) . وفي عام ١٨٦٩ ، صدر مرسوم بإنشاء جامعة (دار الفنون) لتضم كليات الآداب والفلسفة ، والحقوق، والعلوم الطبيعية والرياضيات ، كما شهدت الخمسينيات والستينيات إنشاء مدرسة الإدارة (١٨٥٩) ومدرسة الطب (١٨٦٦) ومدرسة المعلمين العليا (١٨٦٢) ، ومدرسة المعلمات (١٨٧٠). كما انتشرت مدارس الأقليات وبعثات التبشير. وإلى جانب «أورية» القانون والتعليم ، انتقلت «الأورية» إلى الإدارة الحكومية؛ إذ أصبحت للدولة العثمانية إدارة مركزية تمثل في طابعها الإدارة المركزية للدولة ذات تراث بيزنطى عريق مثل فرنسا في سبعينيات القرن التاسع عشر. وأصبح الباب العالى يتمتع بسلسلة إدارات تشمل قطاعات متباينة كالشئون الخارجية، والداخلية، والعدل، والمالية، والأوقاف الخيرية، والتجارة، والزراعة و الأشغال العمومية. ويدار كل من هذه

(١) ماتزان، تاريخ الدولة العثمانية ، ج ٢ ، ص ٩٢-٩٣ .

الأجهزة من جانب وزير (ناظر) أو من جانب مستشار يشكل جزءاً لا يتجزأ من مجلس الوزراء، إلى جانب شخصيات أخرى مثل شيخ الإسلام والضباط المسؤولين عن الهيئات العسكرية (الجيش ، المدفعية ، البحرية) . وكان أسلوب عمله يظهر بالفعل ملخص «مجلس وزاري» من النمط الأوروبي .

وفي عام ١٨٥٤ اتجه الباب العالى إلى إنشاء مجلس أعلى للإصلاحات (مجلس أعلى أي تنظيمات)، وتمثل دوره في إعداد النصوص التشريعية التي يجب أن تنظم الإصلاحات وتسرير على تطبيقها . وفي عام ١٨٦٨ حل محله مجلس الدولة (شوري أي دولة) وضم بجانه (الداخلية، والشئون العسكرية ، المالية ، العدل ، الأشغال العمومية ، التجارة ، الزراعة ، والتعليم)

وبذلك جرى الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . لقد كانت أوربة القانون والتعليم ونظام الدولة ، أحد أهداف حركة الإصلاحات (التنظيمات)، ولكن تلك الحركة ما كانت لتكتمل دون إصلاح الجيش . فالإخفاقات التي حلت بقوات السلطان محمود الثاني في وجه قوات محمد على والى مصر، قد شكلت صدمة جسيمة لقادة الإمبراطورية . وهكذا، فإن مشكلة إصلاح الجيش قد أخذت منذ بداية عهد السلطان عبد المجيد ، مأخذًا شديداً جداً، وكانت الوصفة هي «الأوربة». هذه الأوربة، تمر أولاً بالتعليم في المدارس العسكرية ، وثانياً، بإعادة تنظيم القوات البرية والبحرية ، وثالثاً بتغيير التسلح والانضباط العسكري .

كان جيش التنظيمات بالفعل بنية أساسية في عصر محمود الثاني: مدرسة المهنسيين العسكرية ، المدرسة البحرية ، مدرسة الطب العسكرية ، وبوجه خاص ، مدرسة العلوم العسكرية (مكتب أي علوم أي حرية) التي تأسست عند أواخر العهد .

وكان التحديات الأكثر أهمية هو إنشاء مدرسة أركان الحرب (أركان - أي

حربيه مكتبي) - وكانت أقرب إلى أكاديمية عسكرية يقوم بالتدريس فيها خبراء أوربيون، فرنسيون وبروسيون. وكانت المدارس المتوسطة والرشدية، تقوم بإعداد الفتيان الراغبين في الانخراط في خدمة الجيش، أي أن تكوين الكوادر العسكرية كان يبدأ في العاشرة من العمر في المدارس المتوسطة والرشدية .

وكان التطور الثاني هو تحول الجيش إلى قوات نظامية (نظامي) .

وفي عام ١٨٤٣ ، ولأول مرة في تاريخ الإمبراطورية العثمانية، صدر فرمان يستند نصه في جانب منه إلى القانون العسكري البروسي لعام ١٨١٤ ، بتشكيل خمسة جيوش مكلفة بحماية العاصمة وثراس الشرقية ورومانيا والأناضول والولايات العربية بحسب الترتيب. وبعد خمس سنوات، ظهر جيش سادس يتخلد من بغداد قاعدة له لتشمل منطقة عملياته العراق والمحجوار. وداخل كل جيش منظومة كاملة من الألوية والبلوکات والكتائب والآليات على نحو عاشر للتشكيل العسكري في أوروبا.

وتأسياً بتجربة محمد علي في مصر، فرض السلطان التجنيد الإجباري في معظم أرجاء الإمبراطورية عام ١٨٤٥ . وسمح للمسيحيين بالخدمة في الجيش مع إقرار نظام البدل العسكري (بدل أي عسكري)، أي دفع مبلغ من المال بدلاً من الخدمة العسكرية. ومن حيث المبدأ كان التجنيد بالقرعة ، أي أن جميع الرعايا العثمانيين يخضعون للقرعة، لكن غير المسلمين، الذين لا يعد وجودهم في الجيش جد مستحب، على الرغم من المقصود المساواة لمراسيم الإصلاح ، يملكون إمكانية إعفائهم بدفع بدل كضريبة مقابل عدم أداء الخدمة العسكرية. وكان التجنيد الإجباري لفترة خمس سنوات ، يجري بعدها إحالة المجند إلى الاحتياط (رديف) لمدة سبع سنوات ، إلا أنه يمكن أن يظل تحت الطلب لل الاحتياط حتى سن الثانية والثلاثين .

وفي عام ١٨٦٩ ، صدر قانون حدد ثلاث الخدمة بثلاث؛ خدمة عاملة

(نظامية) لمدة أربع سنوات ، والاحتياطي (رديف) لمدة ست سنوات ، وأخيراً الحرس (مستحفظ) ، لا يخرج منه الجنود الاحتياطيون إلا بعد ثمانى سنوات.

ونحو عام ١٨٧٠ ، ضم الجيش العثماني ٢١٠ ألف من الجنود في الخدمة النظامية ، ونحو ١٩٠ ألفاً في الاحتياط وحوالي ٣٠٠ ألف من الحرس . وكان يتسمى بعتاد مماثل لعتاد الجيوش الأوروبية . وبعد ارتقاء عبد العزيز العرش ، جرى الاهتمام بالأسطول . وفي غضون بضع سنوات ، فإن البحرية العثمانية المزودة بأحدث البارج ومدريسين على خدمتها ، أصبحت ثالث قوة بحرية عالمية . ييد أن من مفارقات التاريخ ، أن الإمبراطورية العثمانية دخلت «الزعزع الأخير» عقب إصلاحات فترة التنظيمات . فالسلطان عبد الحميد الثاني بدأ عهده (١٨٧٦-١٩٠٨) ، بإصدار دستور عام ١٨٧٦ ، الذي استهدف فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية ، وكان مستوحى من الدستور البلجيكي .

ولكن السلطان علق العمل بالدستور وقام بعزل مدحت باشا وبدلًا من «الأوربة» اتجه إلى «الاسلامة». فقد ورث عن سلفه السلطان مراد الخامس (١٤٥١) ، ثورة مندلعة في البلقان انتهت بحرب مع إمارة الصرب والجبل الأسود . وكانت روسيا تحاصر إسطنبول ، فلم يجد السلطان عبد الحميد أمامه إلا الإذعان في معاهدة سان إستيفانو ثم في مؤتمر برلين (١٨٧٨) لتحصل رومانيا وصربيا والجبل الأسود على استقلالها ، وتحتل النمسا البوسنة والهرسك ، وتصبح بلغاريا إمارة تسمى بالحكم الذاتي . وبعد ذلك ، احتلت بريطانيا قبرص عام ١٨٧٨ ، ولم يمنع انقلاب السلطان على الأوربة والدستور ، من تضعضع الإمبراطورية . لقد كان انحدار الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر ، في وجه القوى الأوروبية البارحة ، دافعاً للسلاطين والمصلحين العثمانيين ، للتفكير في أسباب «الانحطاط» العثماني . ودون إثارة الشك في

الإسلام، الذي كان لحمة الإمبراطورية ، رأوا أسباب الانحطاط في التخلف التقني والعلمي في المجال العسكري ، أولاً ، ثم في بقية المؤسسات العثمانية، ثانياً ، أمام عالم يتتطور سريعاً .

قاد ذلك التفكير إلى الدخول في غمار «التغريب»^(١). وظهرت الورقة التغريب في المجال العسكري ، بالتجاه «أوربة» الجيش ، اقتداء بنماذج أوروبا الحديثة، ثم انتقلت «الأوربة» إلى مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية ، التي لا تنظمها نصوص القرآن الكريم أو أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم .

وكانت المعارضة على أشدّها في البداية بين العسكر والمجتمع ، حتى إن الإنكشارية لمجحت في عزل ثم قتل السلطان سليم الثالث الذي يبعد آباً تجاه أوربة الإمبراطورية بنهاية القرن الثامن عشر . ثم جاء السلطان محمود الثاني الذي رد على آخر تمرد من جانب الإنكشارية ، بذبحهم بلا رحمة عام ١٨٢٦ ، وقام بحل قوات الإنكشارية والسباهية واتخذه لتنظيم الجيوش ، على النموذج الأوروبيين ، وبالاعتماد على خبراء ومدربي أجانب . ومن المجال العسكري إلى الدولة مد محمود الثاني يد الأوربة . فألزم الموظفين بارتداء الملابس الأوروبية مع «الطربوش» ، وأنشأ وزارة للداخلية ووزارة للشئون الخارجية مائلاً لوزارات الداخلية والشئون الخارجية في أوروبا .

وبهذه عصر التنظيمات مع خليفة عبد المجيد ، اعتبرت اللائحة السلطانية للتنظيمات ، وثيقة إعلان المساواة القانونية بين جميع رعايا الإمبراطور دون تمييز على أساس الدين أو القومية .

ويعتبر المؤرخ الفرنسي لوى بازان أن السلطان عبد المجيد كان نصيراً راسخاً

(١) يربط برنارد لويس بين انطلاق حركة التغريب في الإمبراطورية العثمانية مع تولي السلطان الثالث العرش (١٧٨٩) وبين انطلاق الثورة الفرنسية .

Bernard Lewis , The Impact of the French Revolution on Turkey, Journal of World History, Vol.1, 1953, pp.109-121.

لتغريب المؤسسات والثقافة التركية. ففي عهده تأسست في إسطنبول أول جامعة حديثة، وحذا تعليم العلوم فيها حذوا أوروبا. وهو - أيضاً - الذي أمر بإنشاء أكاديمية العلوم العثمانية. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت هناك صفة مثقفة متأنرية إلى جانب الصفة المتمثلة في رجال الدين.

إن الفترة ما بين جلوس سليم الثالث على العرش عام 1798 والقلاب تركيا الفتاة، والتي بلغت 110 أعوام، وإن مثلت فترة نزعية أوربية أو تغريب الإمبراطورية العثمانية قبل انهيارها، إلا أنها شهدت في نهايتها صعود نزعية «الاسلام» أو التحدي من داخل الإسلام والتي كان يمكن لها أن تسفر عن «حداثة الإسلام» لو لا هيمنة الغرب وتفجر الحركات القومية في الإمبراطورية العثمانية. وفي السنوات التالية لمعاهدة برلين (1878) التي أجازت تدخل الدول الأوروبية في شئون الإمبراطورية العثمانية في حالة عدم اضطلاعها بالإصلاحات المطلوبة، تعرضت الإمبراطورية لاستقطاعات جديدة. ففي عام 1881، جرى التنازل لليونان عن ثيساليا وجزء من إبيروس، وبعد ذلك ببعض سنوات، ضمت بلغاريا روميليا الشرقية وفرضت فرنسا الحماية على تونس عام 1881. وفي السنة التالية احتلت بريطانيا مصر عسكرياً، في الوقت الذي كانت تظاهرة فيه بريطانيا وفرنسا بأنهما مدافعتان عن وحدة الإمبراطورية، كما كانت الجيوش الروسية جد قريبة من إسطنبول. وهكذا بدا للقادة العثمانيين أن الإمبراطورية أصبحت قلعة محاصرة من جميع الجهات ومهددة من الداخل.

وارتبط ذلك بشكك في أوروبا والقوى المسيحية في الإمبراطورية. وامتد التشكيك إلى إصلاحات عصر التنظيمات، وما إذا كانت سياسة تغريب المؤسسات والمجتمع التي قام بها الباشوات المصلحون سياسة مناسبة.

هذا التشكيك، سينقلب مع السلطان عبد الحميد الثاني ، بالتجاه «اسلام الإمبراطورية». فالسمة التي ميزت الدولة العمادية عن دولة عصر التنظيمات هي «عودة الإسلام». فمن جانب، جرى بناء المزيد من المساجد ، وإعطاء

مكانة أوسع للإسلام في البرامج الدراسية والمدارس . ومن جانب آخر ، استند السلطان على الأصرة الدينية في العلاقة مع الدول والشعوب الإسلامية الأخرى ، فجرى إرسال رسل عثمانيين إلى الجزائر ومصر والهند وإلى مسلمي الصين . ومن جانب ثالث ، استخدم السلطان فكرة الخلافة لتوحيد شعوب الإمبراطورية العثمانية في إطار «الجامعة الإسلامية» .

لقد اعتمدت سياسة التنظيمات على فكرة إنشاء «أمة عثمانية» عن طريق منح الجميع مسلمين وغير مسلمين ، المساواة ، أي جعل جميع رعايا الإمبراطورية مواطنين متساوين في دولة واحدة .

غير أن فكرة «العثمانية» لم تنجع في وقف تفكك الإمبراطورية . وكان التفكير في رابطة أخرى غير المواطنة العثمانية . ولذا عبد الحميد إلى «الإسلام» وسياسة الجامعة الإسلامية . وكانت أهم أدوات تلك السياسة استخدام فكرة الخلافة . فقد كان السلطان يرى أنه بكونه « الخليفة » سيحور سلطة روحية على كل المسلمين بين فيهم مسلمو الإمبراطورية العثمانية . ييد أن المسألة ، لم تكن مسألة توحيد مسلمي العالم كله حول الخليفة أو أن يتتحول قصر الخلافة (يلدر) إلى فاتيكان الإسلام ، بل هي مسألة تعنة المسلمين داخل الإمبراطورية حول فكرة الخلافة ، كبديل لفكرة التزعة العثمانية . ليس هذا فحسب ، بل إن عبدالحميد رأى في سياسة الخلافة ، أداة للتتصدى للتزعنة القومية التي بدأات تجتاح السكان المسلمين غير الأتراك ، كالآلبان والأكراد والعرب . كما أن تزعنة الأسلامة ، يعكس ما يشاع ، لم يكن هدفها العودة بالدولة العثمانية إلى ما كانت عليه قبل عصر التنظيمات أو إلغاء الإصلاحات ، فما كان من الممكن إلغاء حركة استمرت من عام ١٨٣٩ « بهذه عصر التنظيمات » لحوالي أربعة عقود من أوربة الجيش والمؤسسات وقطاعات من المجتمع . ولكن عودة الإسلام في فترة الدولة الخمídية ، كشفت عن أن هناك مرجعيتين تتصارعان على طريق مشروع

التحديث التركي هما المرجعية الإسلامية والمرجعية الأوروبية (الغربية). هاتان المرجعيتان تستندان على قاعدتين جغرافيتين واجتماعيتين مختلفتين. جغرافياً : الريف مقابل المدينة والشرق مقابل الغرب. واجتماعياً : المالك والأستقراطية مقابل البرجوازية الجديدة سلسلة الإصلاحات والأوربة، وذلك ما يفسر، انقلاب حركة تركيا الفتاة على الدولة الخمídية. ففي عام ١٨٨٩ ، الذكرى المئوية للثورة الفرنسية، أسس عدد قليل من تلامذة مدارس الطب العسكري الجمعية السرية (لجنة الاتحاد العثماني) التي تحولت فيما بعد إلى لجنة الاتحاد والترقي. وتمت الجمعية، تدريجياً، وسط طلاب المدارس المدنية والعسكرية.

وعلى طريقة سابقيهم من «شباب العثمانيين» عام ١٨٨٥ ، اتبع أعضاء الجمعية نظام «الكاربوناري» الإيطالي، أي تكوين خلايا ، تتحمل كل خلية رقمها، ويحمل كل عضو في الخلية رقمه.

وفي حين أن الجمعية ركزت نشاطها في البداية في باريس ، تحت قيادة الأمير صباح الدين وأحمد رضا ، إلا أن التطور الأهم جاء عام ١٩٠٦ بتأسيس خلايا انقلابية داخل الجيش مثل جمعية «وطن» التي انضم إليها مصطفى كمال في دمشق. وتشكلت أفرع لتلك الخلايا بين ضباط الجيش الخامس في يافا والقدس. كما تكونت لجنة دائمة في سالونيكا بين ضباط الجيش الثالث. وبدأ التحرك مع تشكيل جمعية الحرية العثمانية.

ويحول عام ١٩٠٧ ، تشكل «كونجرس» للمجموعات المعارضة للسلطان عبد الحميد ، أي المعارضة في المنفى والمعارضة داخل الجيش. وفي سبتمبر من العام نفسه، اندمجت مجموعة سالونيكا مع لجنة الاتحاد والترقي، حتى ما إن بدأ عام ١٩٠٨ ، إلا وقد أصبح ضباط الجيش الثالث في سالونيكا جاهزين لخلع السلطان ، وامتد التمرد إلى قوات الجيش الثالث في Macedonia بعد محاولة

السلطان القبض على أنور بك ونياري، ثم إلى القوات في أدرنة وعندئذ رفعت لجنة الاتحاد والترقي مطلبها للسلطان بعودة الدستور، وإنه في حالة رفض السلطان فإن مائة ألف عسكري سيتحركون بالتجاه إسطنبول . وفي ٢٤ من يوليو عام ١٩٠٨ ، أعلن السلطان إعادة العمل بالدستور، واستقبل في قصره رجال الاتحاد والترقي ، الذين حكموا تركيا حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

الفصل الثاني

الجيش والثورة الأتاتوركية

أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين ، قاتل
القرويون الأتراك وما توا طيلة خمسة قرون؟
لقد آن الأوان لأن تنظر تركيا إلى مصالحها ،
وتنقل نفسها من تزعم الدول الإسلامية.

«مصطفى كمال»

(١) الفازى وحرب التحرير الوطنية

يقول راوى سيرة مصطفى كمال بن على رضا ، الذى أصبح فيما بعد «أتاتورك»، إن نفور أمه من أن ينشأ راعيا للغنم أو عاملاً في حقل، بعد أن توفي والده ، جعلها تطلب من اختها إرساله إلى المدرسة الحربية في سالونيك . وكانت تلك المدارس الحربية الابتدائية ، التي أدخلت في عصر التنظيمات من أجل تحديث الجيش ، تحت رعاية السلطان، ولا تتقاضى من تلاميذها رسوماً، ويتيح برنامجها للتلميذ الناجع فيها أن يرقى حتى يصبح ضابطاً أو رقيباً (جاويسا) على الأقل .

وكان مصطفى كمال معجباً بابن أحد جيرانهم بعد أن تخرج من تلك المدرسة، وكان يختال بسترته العسكرية في زهو الطاووس. كما أن مصطفى

كمال ، كما يقول راوي سيرته هـ. من أرمسترونج، لم يكن يميل إلى أن يكون راعظا دينيا. كما كانت التجارة في رأيه حرف لا تليق إلا باليونان والأرمن واليهود ومن إليهم. أما الآتراك أمثاله ، فالحرف التي تليق بهم هي الجندية، ولا شيء غير الجندية^(١).

وفي المدرسة الخيرية وجد الفتى مجاله ، فنجح في دراسته . وحين بلغ السابعة عشرة ، أرسل إلى المدرسة العسكرية العليا في «موناستر» بمقدونيا . ولما جاز الامتحانات بتفوق، اختير للدراسة بكلية أركان الحرب في العاصمة التي تخرج منها عام ١٩٠٥ ورقى إلى درجة نقيب (يورياش).

وفي كلية أركان الحرب بالعاصمة، انخرط مصطفى كمال في السياسة، إذ نشأت في الكلية جمعية ثورية تعرف باسم «وطن» كانت تهاجم السلطان عبد الحميد ونظامه لخنقه الحريات وقمعه للأفكار والأراء الحديثة ، كما كانت تهاجم الوعاظ ورجال الدين الذين يعوقون كل تقدم وإصلاح . وأقسام أعضاء الجمعية معاهدين أنفسهم على المصي في مكافحة استبداد السلطان وإنشاء حكومة دستورية يختارها برلمان شعبي ، تكون مهمتها تحرير الشعب من رجال الدين وتحرير النساء من الحجاب - ونظام الحريم. فلقد كانت «تركيا مخنوقة بيد السلطان وجواسيسه ، وما لم يسمح لهم الأفكار الجديدة بالمرور في عروقها فمضيرها حتما إلى الموت»^(٢). وانضم مصطفى كمال إلى جمعية «الوطن» التي تحولت إلى منظمة من المنظمات السرية التي ارددت بها العاصمة في ذلك الحين ، يديرها مصطفى في غرفة استأجرها بشارع غير مطروق ، حتى داهمتها الشرطة، فاعتُقل أعضاؤها ومعهم مصطفى كمال، ثم رُجُّ بهم في «السجن الأحمر» بإسطنبول.

(١) م. س. أرمسترونج ، اللذب الأغبر مصطفى كمال ، كتاب الهلال ، القاهرة ، دار الهلال ، يوليو ١٩٥٢ ص ١٥.

(٢) م. س. أرمسترونج ، اللذب الأغبر مصطفى كمال ، م. س. ذ. ، ص ٢١.

وأخرج عن مصطفى كمال، ليلحق بإحدى فرق الفرسان في دمشق، في صفوف شتى الحاميات المفرقة في أنحاء سوريا ، إلا أن البلقان - وتحديداً «سالونيك» وليس سوريا - كانت مهد الشورة. ولما انتقل مصطفى كمال للعمل في فرقة أركان حرب الجيش الثالث في سالونيك ، حاول تأسيس فرع جمعية الوطن، ولكنه وجد منظمة ثورية كبيرة تألفت في سالونيك تحت اسم «الاتحاد والترقي»، تضم الضباط الذين أطلقوا على أنفسهم لقب «الشباب الأتراك».

وكانت اجتماعات «الاتحاد والترقي» تعقد في بيوت بعض اليهود المتنمرين للجنسية الإيطالية والجمعيات الماسونية، إذ دأب أعضاء الاتحاد والترقي على الاحتماء بحصانة هؤلاء اليهود من القبض عليهم أو محاكمتهم أمام المحاكم التركية بحكم معاهدات الامتيازات الأجنبية . كما أن بعض أعضاء «الاتحاد والترقي» ، قد انضم إلى جماعة «الماسون» واستعنوا على تأليف جمعيتهم الشورية وتنظيمها باقتباس أساليب المنظمات الماسونية .

ولما انضم مصطفى كمال إلى إحدى شعب جمعية «الاتحاد والترقي»، وجد أنها فرع من فروع «النهاست» الدولية، وأن غالبية الأحاديث تدور حول اضطهاد اليهود في روسيا وفي سواها من الدول الأوروبية . فادرك أنه قد تورط في الانضمام لمنظمة دولية سرية هدامة، وهو الذي لم تكن تعنيه في شيء طقوس الماسونية أو اضطهاد اليهود، وكان كل ما يعنيه إنقاذ تركيا من استبداد السلطان ومطامع القوى الأجنبية. كما أن جمعية «الاتحاد والترقي» لم تعهد إليه بما يتفق مع طبيعته القيادية الأممية النافية، بل كان عضواً عليه تنفيذ الأوامر خلف نقاب الطقوس الماسونية المعقّدة.

من هنا، ثارت ثائرة مصطفى كمال على جمعية «الاتحاد والترقي»، وتشاجر مع زعمائها «أنور.. وجمال.. ويافيد.. ونياري.. وطلعت»، واعتبر أن قادتها وزعماءها ليسوا سوى «خسونة» أو «مغفلين» مغرورين هدفهم الوصول إلى السلطة بأى ثمن . وببدأ يبتعد عن الجمعية ويوجه لها نقداً لاذعاً وإن ظل على عضويته بها .

وواصل مصطفى كمال ما كان قد بدأه في دمشق، أي إنشاء خلايا جديدة لجمعية «وطن». فكان يعقد اجتماعات سرية مع الضباط الصغار والجنود ليشرح لهم الأخطار التي تحيط بالبلاد وضرورة القيام بالثورة. غير أن الثورة اندلعت، ليس على يد مصطفى كمال، وإنما على أيدي رعماء جمعية الاتحاد والترقي.

فقد شرع «نياري» بمحنة من الرجال في الزحف عبر جبال مقدونيا الجنوبية متحديا الحكومة. وفي الوقت نفسه، أصدر «أنور» بياناً أعلن فيه الثورة وزحف هو الآخر بفيلق من الجنود في شرق مقدونيا. وكانت حسابات مصطفى كمال أن ثورة نياري وأنور ليست إلا مغامرة جنونية، لأن أعضاء جمعية الاتحاد والترقي لا يزيدون على ثلاثة شخص ما بين عسكريين ومدنيين. إلا أن الثورة خبيت حساباته. فالجنود الذين أرسلهم عبد الحميد على جناح السرعة من إسطنبول إلى مقدونيا لسحق الثورة ما لبשו أن انضموا إلى القائمين بها، إذ أقنعهم الثوار أن الثورة قامت لصلاحهم.

وعندما أصدر عبد الحميد أوامره إلى إحدى الفرق المرابطة بالعاصمة، بالتوجه إلى مقدونيا للقضاء على حركة التمرد بها، رفضت الفرقة تنفيذ الأوامر، مما رفع معنويات الثوار فقررها الزحف على العاصمة.

وشعر السلطان عبد الحميد بأن العرش يهتز من تحته، فأعلن تأليف حكومة دستورية وعودة الدستور، وترحيبه باستقبال رعماء الثوار، فعاد نياري وأنور على رأس قواتهما إلى سالونيك، واستقبلتهم هناك الجموع الخائفة. وهناك أعلن أنور دستور الحكم الجديد من شرفة فندق «أوليمب بالاس».

وفي الأيام التالية، تدفقت على المدينة جموع من المفسين السياسيين الذين أبعدهم عبد الحميد، وبينهم الأمراء ورؤساء الوزارات والوزراء السابقون وغيرهم، وانضم أكثرهم إلى الضباط الشبان الثائرين، واشتركوا في جمعية «الاتحاد والترقي»، ثم هرعوا إلى إسطنبول ينشدون الظفر بنصيب من الغنيمة ويتأمرون للاستئثار بالحكم.

واستغلت الدول الأجنبية الفرصة، فضلت التمسا «البوسنة والهرسك» وضفت اليونان جزيرة كريت، وأعلنت بلغاريا استقلالها التام بمعاونة روسيا.. وقامت الثورات في الباña والمناطق العربية. كما استغل السلطان تلك الأحداث لاجهاض الثورة، بشراء العسكر الموجودين بإسطنبول وإغراء الوعاظ ورجال الدين، ليحدروها الناس من الحكم الجديد ويتهمومهم بالإلحاد وربماهم يهود وماسونيون وليسوا أتراكا ولا مسلمين، ويأن كل ما يهدرون إليه هو القضاء على الإسلام والخلافة . وكانت النتيجة ترد جنود إسطنبول، فقتلوا ضباطهم أو سجنوهم، وأعلنوا ولاءهم للإسلام وللسلطان خليفة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ثم استولوا على إسطنبول وطردوا منها أعضاء «الاتحاد والترقي».

ولما جآ أعضاء الجمعية إلى الجيش العسكري في مقدونيا ، أمر القائد الأعلى لقوات مقدونيا - وكان عربيا هو محمود شوكت باشا - بزحف جيشي مقدونيا الثاني والثالث نحو إسطنبول ، وأُسنـد إلى مصطفى كمال قيادة أركان الحرب بعد أن عاد من مهمة في حامية طرابلس. وأحمد الجيش المهاجم الثورة المضادة، وخلع السلطان عبد الحميد وسجنه في مدينة سالونيك .

وعاد مصطفى كمال إلى عمله العسكري ، وأصبح قائد أركان الحرب للجيش المقدوني الثالث عام ١٩٠٩ ، ثم عين مشرفا على مدرسة الضباط في سالونيك ، إلا أنه عاد إلى الانخراط في السياسة والتحريض على الثورة ضد حكومة الاتحاد والترقي. فانتدب للعمل في ديوان الوزارة في إسطنبول عقابا له، حتى أُرسـل إلى طرابلس بشمال إفريقيا بعد أن أثـرـلت بها إيطاليا حملة استولت عليها في أكتوبر عام ١٩١١ . وأبيلـي ، مصطفى كمال هناك بلاءً حساـنا، حيث منع القوات الإيطالية من التوغل داخل ليبيا. وما إن وصل مصطفى كمال إلى إسطنبول بعد عقد الصلح بين تركيا وإيطاليا عام ١٩١٢ ، حتى وجد الجيش التركية قد هزمـت على الجبهات البلقانية ، إذ هاجمتها القوات الصربية من الشمال واحتلت «دوراز» و«موناستر» ، كما هاجمتها القوات اليونانية من

الجنوب واستولت على سالونيك وأسرت ٢٥ ألف جندي تركى . أما البلغار فقد انقضوا عليها مباشرة باتجاه إسطنبول وحاصروها «أدرينة» كبرى المدن التركية بعد العاصمة . فتوجه مصطفى كمال إلى وزارة الحربية حيث قدم نفسه إلى القيادة العليا ، فعيّن على الفور رئيسا لاركان حرب الفيلق المرابط في شبه جزيرة «غالاتيولى» المواجهة لمضيق الدردنيل ، حيث استطاع صد هجوم البلغار ٩ مرات ، وأنقذ البلاد من الاجتياح البلغاري بصموده في معركة غالاتيولى . وعین بعد ذلك ملحقا عسكريا في صوفيا ، حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى ، فعاد إلى إسطنبول طالبا التطوع في القتال ، وصمد ضد الإنجليز حتى يشوا من الاستيلاء على مضيق الدردنيل عام ١٩١٥ .

وأطلق عليه لقب «بطل الدردنيل ومنقذ العاصمة» لدى عودته إلى إسطنبول ، إلا أنه واصل اعترافاته على تحكم الألمان في الجيش التركي وعلى مشاركة بلاده في الحرب العالمية الأولى . فأئسنت إليه قيادة الجيش السادس عشر المرابط في القوقاز ، ثم نقل إلى قيادة الجيش الثاني في ديار بكر ، وبالغة في إبعاده . واستطاع مصطفى كمال إعادة تنظيم فرق الجيش في القوقاز ، بمعونة الأميرالى «عصمت» رئيس أركان حربه والجنرال كاظم قرة بيكير . وأسعف الحظ مصطفى كمال باندلاع الثورة في روسيا عام ١٩١٧ ، مما أدى إلى اضطراب الجيوش الروسية ، فانتهز الفرصة وهجم بقواته وواصل تقدمه في القوقاز . وبعد ذلك ، تسلم مصطفى كمال قيادة الجيش السابع في الجبهة السورية .

وحدث ما تنبأ به مصطفى كمال ، وهو هزيمة تركيا في الحرب . فعندما وصل إلى إسطنبول ، كان الحلفاء قد سيطروا على كل شيء: استولت البوارج البريطانية على البوسفور ، واحتلت الجيوش الإنجليزية العاصمة وكل قلاع الدردنيل والمناطق الحربية المهمة في أنحاء تركيا . ودخلت الجيوش الفرنسية إسطنبول ، واحتلت الجيوش الإيطالية «بيرا» وخطوط السكك الحديدية ، وأشرف

ضباط الخلفاء على شئون الشرطة والحرس الوطني ، وعلى الميناء ، وعلى تحرير القلاع من أسلحتها وتسريح الجيش .

لقد تحطمت الإمبراطورية العثمانية ، وتفككت إلى أجزاء صغيرة ، وانسلخت منها مصر وسوريا وفلسطين وبقية البلاد العربية . وباءت تركيا ذاتها عزلاً لا حول لها ولا قوة ، خاصة لسيطرة العدو المتصرر وبقاسته الحديدية ، وانهارت الإدارة الحكومية تماماً .

وكانت جمعية «الاتحاد والترقي» قد انحلت وتفرقت . وهرب أنور وطلعت وجمال إلى الخارج ، واختفى «يافيد» وبقية الأعضاء في أماكن مجهرة . وتآلفت حكومة هزيلة برئاسة توفيق باشا ، أحد رجال عبد الحميد المعروفين بصداقتهم للإنجليز لتنفيذ أوامر الأعداء .

وكان الآتراك من جميع الطبقات ، على حد تعبير أرمسترونج «مزقين مهزومين لا يقوون على مقاومة أو قتال . وكانوا يتظرون ، وهم مسحوقو الأجسام والنفوس ، أن يقرر الأعداء المتصررون مصيرهم» .

وفي هذا الجو برع مصطفى كمال . توجه إلى الصدر الأعظم السابق عزت باشا ليقنعه بالعودة إلى الحكم - محل توفيق باشا - وأن يختاره هو وزيراً للحربيه لنزع السلطان من قبول الهزيمة على هذه الصورة المخجلة ، لأن في قبولها نهاية تركيا كدولة وكشعب وكلمة . فقد كانت القضية العاجلة برأيه ليست إحياء الإمبراطورية العثمانية أو استرداد ولاياتها المفقودة ، بل إنقاذه تركيا نفسها من الخراب والدمار والموت . وباءت بالفشل محاولة طرح الثقة بحكومة توفيق باشا في البرلمان وتآليف حكومة جديدة برئاسة عزت باشا للوقوف في وجه الاحتلال الأجنبي ورفض شروط معاهدة مونترونس (1920) .

وتحول مصطفى كمال إلى التحرك سراً لإطلاق «حركة مقاومة شعبية» ضد الاحتلال . وتآلفت في العاصمة عدة جمعيات سرية هدفها سرقة الذخائر

والأسلحة من المستودعات الخاضعة لإشراف «القوات الخليفة» وإرسالها إلى أنصارها في الجبال الذين بدءوا يشنون حرب عصابات على قوات العدو. وكانت الحركة تلقى التشجيع والمعونة من بعض الرسميين ذوى المراكز الكبيرة في الحكومة من أنصار مصطفى كمال أمثال عصمت ورءوف وفتحى وفوزى . وعلى الحدود الشرقية في جهة القوقاز ، بدأ كاظم قرة بيكير وقواته التي لم تدخل المعركة يعصون أمر الحلفاء بشأن تسريح الجيش .

وللمفارقة ، اندلعت الحكومة مصطفى كمال لقمع حركة المقاومة الشعبية في الأناضول والجبهة الشرقية ، اعتقاداً في أن أعضاء جمعية الاتحاد والترقي هم الذين يشعلون حركة المقاومة. ففي عام 1919 ، عين مصطفى كمال مفتشاً عاماً على الجيش الثالث في سامسون ، الواقعة شمال الأناضول على البحر الأسود، إذ أوكلت إليه مهام نزع سلاح القوات العثمانية ، بسبب انتشار الفوضى واحتلال الأمن والنظام وإرهاب السكان في أماكن عديدة من الأناضول .

وهناك ، شعر مصطفى كمال أنه أكثر استقلالاً في اتخاذ أسلوب التحرك الثوري ، مستنكراً احتلال أزمير من قبل القوات اليونانية وضارباً بيده من حديد على أيدي الخونة والعملاء . وببدأ يعقد الاجتماعات السياسية بهدف إذكاء روح المقاومة الوطنية في النفوس ، واختار «المساجد» مكاناً مناسباً للتجمعات ولإبراز مواقفه الوطنية . كما أجرى اتصالات مع وحدات الجيش العثماني المنتشرة في الأناضول وترافقاً والقوات المتبقية بعد اندحارها في جبهات متعددة . وبدلًا من تنفيذ أوامر إسطنبول بحل القوات ، فقد عمل العكس وأعاد تنظيمها وأثاره بعناصر جديدة وأشعل فيها الروح الوطنية .

وبعد أن أُنْزَل اليونانيون ، بإيعاز من الحلفاء ، قواتهم على شاطئ أزمير واحتلوا المدينة ، قام مصطفى كمال الذي كان قد انتقل من سامسون إلى

أماسيا، باستدعاء قواده : رأفت من «سيواس» وعلى فساد من أنقرة ، وكان عارف موجوداً معه في أماسيا . وفي ٢٣ من يونيو عام ١٩١٩ ، عقد القادة الأربعية اجتماعاً برئاسة مصطفى كمال الذي لخص الوضع كالتالي :

«إن تركيا جائحة الآن على ركبتيها أمام قوات الاحتلال ولم يعد باستطاعتها أن تقوم بأى مجابهة عسكرية ، وكل ما تبقى لها أربعة جيوش في الأناضول وجيش واحد في القسم الأوروبي في العاصمة.

وجميع هذه الجيوش ، باستثناء جيش «كاظم قرة بكير» المعسكر في ديار بكر ، قد جردت من أسلحتها وسرح معظم جنودها وضباطها ولم يبق لها سوى قياداتها العليا الأساسية . أما السلطان وصهره رئيس الحكومة الداماد فريد ، وكذلك أعضاء حكومته ، فهمُهم الوحيد إرضاء سلطات الاحتلال بأى ثمن على حساب الشعب من أجل الاحتفاظ براكيزهم . لذلك ، فإن الطريق لإنقاذ الأمة والبلاد هو في دعوة الشعب لحمل السلاح وتحوض حرب عصابيات لطرد المحتلين ، وعقد مؤتمر وطني يحضره مندوبون عن جميع المناطق ، ويكونون مزودين بالصلاحيات المطلقة من أجل انتخاب حكومة مستقلة داخل الأناضول ، تأخذ على عاتقها قيادة الثورة الشعبية لطرد الغزاة من جميع أنحاء البلاد»

وما إن وافق المجتمعون على خطة مصطفى كمال ، حتى أرسل برقية إلى جميع القادة العسكريين في المناطق جاء فيها: إن احتلال أرمينيا وأذربيجان من قبل الجيوش اليونانية يوضح بشكل قاطع مدى الخطير المحدق بالوطن . إن الشعب مدعو بأسره في هذه اللحظة التاريخية الخامسة إلى إثبات وجوده من أجل المحافظة على سلامة تركيا ووحدة أراضيها . لذلك ، فعليكم منذ الآن أن تنظموا المؤتمرات والتظاهرات الشعبية الضخمة (...) وأن توجهوا باسم الشعب برقيات الاحتجاج إلى السلطان وإلى قوات الاحتلال .

وتلقى مصطفى كمال برقيات تأييد لدعوته من الجنرال كاظم قرة بكير قائد جيش القوقاز ، والجنرال عدنان قائد جيش «قونيا».

وشجع ذلك التأييد مصطفى كمال ، فأخذ يطوف على جميع المناطق الخاضعة لقيادته داعيا الشعب إلى حمل السلاح وتأليف جمعية مقاومة في كل مدينة وقرية تتولى حرب العصابات من أجل إنقاذ البلاد من المحتلين والغاصبين ، وتلقى أوامره من القيادة العليا للجيش الوطني .

وما كان من السلطان إلا أن عزل مصطفى كمال من القيادة ، وجرده من رتبته العسكرية ، وأصدر عليه حكما بالإعدام ، وأنظر جميع السلطات المدنية والعسكرية في الأنضوص بعصيان أوامره واعتباره خارجا على القانون .

عندئذ ، خلع مصطفى كمال لباسه العسكري ، واستدعي جميع مناصريه ، وعقد معهم اجتماعا ، وطلب منهم أن يختاروه زعيما وقاددا لهم وتنفيذ أوامره كما لو كان ما يزال قادتهم العسكري . وبعد أن أنهى الاجتماع ، طلب من الجنرال كاظم بكير ، بصفته قائد جيش ديار بكر ، أن يدعو القواد العسكريين ومندوبي الأقاليم المجاورة إلى عقد مؤتمر في أرضروم . وحضر كاظم والقادة العسكريون ومندوبي المناطق إلى أرضروم حيث انعقد المؤتمر في أغسطس عام 1919 وقرر :

- أن جميع الأراضي التركية تعتبر وحدة كاملة غير قابلة للتجزئة .

- في حالة تفكك الدولة العثمانية ، على الأمة أن تقف صفا واحدا ضد أي احتلال أو تدخل أجنبي .

- إذا أصبحت الحكومة المركزية في وضع لم تعد معه قادرة على حماية استقلال الأمة وتأمين سلامة البلاد ووحدة أراضيها ، تزول حكومة مؤقتة تأخذ على عاتقها تأمين هذين المبدأين الرئيسيين وتكون منتخبة من «المؤتمر الوطني» .

- الإرادة الشعبية هي السلطة العليا الحقيقة.

- لا يجوز أن تمنع الأقليات غير العثمانية أي امتيازات أو حقوق تضر بسيادة الأمة أو بكيانها الاجتماعي.

- لا مجال لقبول أي نوع من أنواع الحماية أو الوصاية الأجنبية.

وفي أثناء انعقاد المؤتمر ، وصلت إلى الجنرال كاظم برقة من السلطان تأمره بالقبض على مصطفى كمال وإرساله إلى إسطنبول وفض المؤتمر .

وبعد ارتباك ، وافق الجنرال كاظم على ما قاله مصطفى كمال بأن الإخلاص (ال العسكري) يجب أن يكون أولاً وقبل شيء لتركيا ، وأن السلطان وحكومته مجرد العوبة في يد المحتل . وواصل المؤتمرون اجتماعهم وانتخبوا لجنة لتمثيلهم في المؤتمر الوطني العام ، الذي تقرر عقده في سivas واختاروا بالإجماع ، مصطفى كمال رئيساً لهذه اللجنة ورئساً لها (١).

وقد مثلت مقررات بيان أرضروم ، ورقية عمل أساسية لمؤتمر سivas الذي عقد في ٤ من سبتمبر عام ١٩١٩ ، وتواجد عليه المندوبون من جميع أنحاء البلاد ، فأقرروا مقررات مؤتمر أرضروم ، كما وافقوا على رفض اقتراح الحماية الأمريكية أو أي حماية أخرى . وأقسموا ألا يلقوا السلاح حتى تتطهر أرض الوطن من الاحتلال الأجنبي ، ويقبل العدو مقرراتهم التي سموها «الميثاق الوطني» ، وانتخب المندوبون لجنة تنفيذية لتسولي أعمال «الحكومة المؤقتة» المستقلة عن حكومة إسطنبول ، كما انتخبوا مصطفى كمال رئيساً لهذه اللجنة .

وفي ٢٧ من ديسمبر عام ١٩١٩ ، غادر مصطفى كمال سivas واستقر في أنقرة التي اتخذها منذ ذلك اليوم قاعدة إستراتيجية لتحركاته وسياساته . وقد

(١) تفاصيل مؤتمر وبيان أرضروم في :

Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Op.cit, . p.242.

أعلن عن استعداده لعقد جمعية وطنية في ٢٣ من إبريل عام ١٩٢٠ ، واعتبر اللجنة التمثيلية التي تقوم في أنقرة بثبات حكومة شرعية وحيدة في تركيا ، وأصدر أوامره بجميع الموظفين من مدنيين وعسكريين بأن يلتزموا بأوامر حكومة أنقرة الوطنية وليس بأوامر حكومة إسطنبول الخاضعة تماماً لسيطرة الخلفاء . وقد خطط مصطفى كمال لإقامة حكومة وبرلمان جديدين في أنقرة وطلب من السلطان أن يقر سلطتيهما . وفعلاً ، فقدت أعداد ضخمة من إسطنبول إلى أنقرة يوم ٢٣ من إبريل عام ١٩٢٠ لحضور المجلس الوطني الكبير للمرة الأولى ، وانتخب مصطفى كمال رئيساً له ، وعاصمت إينونو رئيساً للأركان^(١) .

وخدمت الأحداث مصطفى كمال ، حين وقعت حكومة إسطنبول معاهدة سيفر في ١٠ من أغسطس عام ١٩٢٠ ، والتي قضت بتقسيم تركيا ، بل كانت بثبات حكم الإعدام على تركيا .

لقد قضت معاهدة سيفر ببقاء السلطان شرط أن توضع المضائق تحت مراقبة لجنة دولية ، وأن يمنع الأكراد استقلالاً ذاتياً ، وتصبح أرمينيا دولة مستقلة . وأعطت المعاهدة اليونان تراقياً حتى حدود تشاطلجة وجزيرتي أميروس وتندوس وقضت بأن تعيد إليها تركيا سلطانها على أرمينيا وملحقاتها . وفصلت عن تركيا كل من سوريا والعراق ولولاية الموصل ، وأقررت حماية الإنجليز على مصر ، وقضت بضم جزيرة قبرص إلى بريطانيا . واعترفت بالحماية لفرنسا على مراكش وتونس ، وبضم ليبيا إلى إيطاليا ، كما حددت قوات السلطان بخمسين ألف رجل منهم خمسة وثلاثون ألف رجل من الدرك ، وقضت أخيراً بإعادة العمل بامتيازات الدول العظمى .

وما إن نشرت نصوص المعاهدة ، حتى انفجر السخط في كل أنحاء تركيا بشكل غير مسبوق ، وأدرك الجميع أن المعاهدة تهدف لمحسو تركيا وأن حكومة

Geoffery L. Lewis, Turkey, London, Benn 1955, p.57. (١)

إسطنبول ليست سوى مطية للقوى الأجنبية . وشخص الجميع بأبصارهم نحو مصطفى كمال وحكومته المؤقتة في أنقرة واندفعوا للتطوع في صفوف الجيش الوطني من أجل القتال والمقاومة .

وفي شهر أغسطس عام ١٩٢١ ، أقر المجلس الوطني الكبير سلطة مطلقة لرئيسه مصطفى كمال ونصبه قائداً عاماً للجيش الوطني . كما أقر الدستور الجديد الذي خوله مهام الإضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية . كما تقرر رفض جميع المعاهدات التي وقعتها حكومة إسطنبول مع الخلفاء بعد ١٦ من مارس عام ١٩٢٠ . والف مصطفى كمال حكومة إنقاذ وطني ، وضع أمامها خطة لإنقاذ البلاد من الاحتلال وعدم تمكين الخلفاء من تطبيق شروط معاهدة سيفر . هذه الخطة انتهت بالتخليص من الخطر الداخلي وتطهير البلاد من حركات التمرد الكردية والأرمنية ومن القوات الموالية للسلطان وحكومة إسطنبول .

وبعد ذلك توجه مصطفى كمال نحو قوات الاحتلال الفرنسية في الجنوب ، فطوق «مرعش» و«أورفا» وقضى عليها قضاءً كاملاً ، ثم توجه نحو «بورنطى» فأرغم الفرنسيين على الانسحاب منها وتوقيع معاهدة صلح تعهدوا فيها بالجلاء عن «كيليكيا» .

ثم استدار بعد ذلك نحو الإيطاليين فحاصرهم في «قونيا» وأرغمهم على الانسحاب من جميع المناطق التي كانوا يحتلونها بما فيها المناطق الإستراتيجية حتى «أنطاليا» . وأعد مصطفى كمال خطة لتطويق قوات الاحتلال البريطانية في إسطنبول أجبرتها على الانسحاب . وحاولت اليونان في مارس عام ١٩٢١ إجهاض الحركة الوطنية في تركيا ، باحتلال «بورصة» و«أورشاك» ، فتمكن الجنرال عصمت من دحر القوات اليونانية في معركة «إينونو» التي تسمى باسمها . ولما حاول اليونانيون الثأر ، باحتلال أزمير ، قاد مصطفى كمال القوات التركية في موقعة «السخاريا» فاحرز نصراً كبيراً ، إذ انتهت المعركة بأسر

القائد العام للجيش اليونانى برفة أركان حربه وانهزام جيشه وتقهقر اليونانيين صوب البحر المتوسط ، ودخل مصطفى كمال أزمير بعد تحريرها متصررا . وعاد إلى أنقرة حيث قرر المجلس الوطنى الكبير فى أكتوبر عام ١٩٢١ ، منحه رتبة «مارشال» مع تسمية بلقب «الغارى» الذى ينفرد به سلاطين آل عثمان .

وفي ١٢ من أكتوبر عام ١٩٢١ ، عُقدت هذه «مودانيا» التى اعترفت بمقتضاهما حكومات الخلفاء بعودة السيادة التركية إلى إسطنبول وبوغارين وترافيا الشرقية (لواء الإسكندرية) . وكانت الحاجة ملحة لعقد معايدة جديدة بعد انتهاء الحاجة لمعاهدة سيفر . ووجهت الدعوة لحضور مؤتمر لوزان إلى حكومتى تركيا العثمانية (إسطنبول الشرقية وأنقرة الوطنية) ، فاجتمعت الجمعية الوطنية فى أنقرة وأكدا التوقيع أن لتركيا حكومة واحدة فقط هي حكومة أنقرة .

وأدرك مصطفى كمال أنه قد حان الوقت ليضرب ضربته ، بأن يقنع النواب بخلع السلطان وحيد الدين خان^(١) وإلغاء السلطنة . وصعد إلى المنصة واقترب على النواب أن يفصل بين السلطنة والخلافة فتلغى السلطنة ويخلع وحيد الدين . وتشكلت لجنة قانونية لدراسة الاقتراح ولما وجد «الغارى» معارضة ، قطع مناقشات المجتمعين صائحا ، أيها السادة ، لقد اغتصب السلطان العثماني السيادة من الشعب بالقصوة .. وبالقوة اعتزم الشعب أن يستردتها منه .. إن السلطنة يجب أن تفصل عن الخلافة وتلغى .. وسواء وافقتم أم لم توافقوا فسوف يحدث هذا .. كل ما في الأمر أن بعض رءوسكم سوف تسقط في غضون ذلك!^(٢) وكان يتكلم بسلطان الديكتاتور الذى يصدر أمرا واجب التنفيذ . وفرض أمره على المجلس الوطنى الكبير .

(١) هو آخر سلاطين الدولة العثمانية ، وكان لقبه محمد السادس ، وحكم خلال الفترة ١٩١٨ - ١٩٢٢ .

(٢) ورد فى : هـ . س . أرمسترونج ، الذئب الأغرى مصطفى كمال ، م . س . ذ ، ص ١٨٤ .

ويعد أسبوع ، كانت سيارة إسعاف بريطانية تقف أمام الباب الخلفي لقصر السلطان ، فخرج وحيد الدين ليستقلها ، يتباهى ابنه ، وشخص يحمل حقيبة صغيرة في يده ، وحمال يحمل مئع جلالته . وصعد السلطان سلم السيارة الخشبية من الخلف ، يحمل مظلته في يده .. إنه «آخر سلاطين آل عثمان»، إمبراطور جميع الأتراك ، السيد العظيم المرهوب من العالم بأسره» .. ثم انطلقت به السيارة إلى حيث استقل زورقا بخاريا حمله إلى بارجة بريطانية حملته إلى سويسرا . وأعلن قرار السلطان وحيد الدين ، ونودى بين أخيه عبد الحميد خليفة المسلمين ، خليفة فقط لا سلطانا ، فلم يمنحه المجلس الوطني الكبير أى سلطات مطلقا^(١) .

ولما انعقد مؤتمر الصلح في لوران ، في ٢٠ من يوليو عام ١٩٢٣ ، لم يمثل الدولة العثمانية فيه إلا وفد حكومة أنقرة الوطنية . وكان عصمت إينونو على رأس وفد بلاده ، وتمسك بمبادئ «الميثاق الوطني - مقررات أرضروم» .

وفي ٢٤ من يوليو عام ١٩٢٣ جرى التوقيع على معاهدة لوران ، وكانت أهم بنودها:

- إعادة كامل ولاية أدرنة للدولة .
- إخلاء عن كل الأماكن المحتلة من البلاد .
- إنهاء مشروع المنطقة الدولية للمضائق .
- إلغاء مشروعات المراقبة والتدخل المالي .
- إعادة جزر البحر المتوسط إلى الدولة .

وفي أوائل أغسطس ١٩٢٣ ، صدق المجلس الوطني على «معاهدة لوران» وانسحبت الجيوش الخليفة من تركيا . وتكللت جهود «الغارى» مصطفى كمال باستقلال تركيا . وتحقق للغارى شرعية لإكمال مشروع «تغريب تركيا» .

B. Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, p.255. (١)

(٢) النظام الجديد: من الخلافة إلى الجمهورية العلمانية

بعد إلغاء السلطنة وتأمين استقلال تركيا، أصبحت البلاد كسفينة غادرت الشاطئ ودخلت البحر ولا يعرف أحد مرساها. إذ انهار النظام القديم (للدولة العثمانية) ولم يتشكل النظام الجديد (للدولة التركية).

فشركاء «الغاري» في الحركة الاستقلالية، يتطلعون إلى قيام حكم دستوري. والجيش الذي وقف خلف الغاري من أجل الشورة، بات يتطلع إلى مهام وأمجاد أخرى.

وال الخليفة الذي أصبح بلا سلطان، ظل خليفة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وخادم الحرمين. وتدخل الغاري مصطفى كمال ليرسي نظامه.

النظام الجمهوري :

ففكر «الغاري» في بجان المقاومة المحلية التي أنشأها في الأقاليم بمعاونة رموف ورفعت عام 1919، والتي كانت نواة المنظمات الشعبية للمجندين التي طردت الإنجليز واليونانيين من البلاد وقادتها إلى النصر. ولما كانت هذه المنظمات التي يلتئب أفرادها وطنية وحماسة ذات صبغة عسكرية، أي تخضع مباشرة لأوامره، فقد قرر أن يحيطها إلى آللة حربية منظمة تخضع لإشرافه وتتصبح المحاكم الفعلية لتركيا. وأطلق عليها اسم «حزب الشعب» ومنح كل لجنة منها سلطة اختيار عمدة القرية وواعظها وناظر مدرستها ومدير شرطتها وبريدتها وكناسى شوارعها.

وبعد أن أعد «الغارى» خطته، قام بجولة في الأقاليم، استقبل خلالها في كل مكان بالحفارة والإكبار، يوصفه «الغارى» ومحرر الوطن ..

وكان أينما حل، يدعو تلك المنظمات إلى الاجتماع ويصنف إلى مطالب وآراء أصحابها، ثم يقول لهم في النهاية:

«احسظوا بمنظماتكم، إن العدو الخارجي قد ذهب، لكن الحرب لم تنته بعد، فالبلاد مليئة بالخونة.. قفسوا في صفي، وأطیعونى.. وبذلك نستطيع أن نبني معاً تركيا الجديدة، وطنكم الذي استردتموه بدمائكم، حتى تغدو من مناعة الجانب ما يجعلها تقاوم هجمات جميع أعدائها من الخارج أو الداخل. إنكم سوف تكونون «حزب الشعب» فضموا جميع الآتراك المخلصين إلى منظماتكم.. فأنتم الشعب وحزب الشعب، الذين ينبغي أن تحكموا تركيا»^(١).

وإذ ضمن مصطفى كمال الجيش - الحزب، وفرغ من إعادة تنظيم لجانه وتعيين مثليه فيها، عاد إلى أنقرة ليواجه خصمه. واستهل الغارى هجومه بـ إلغاء حصانة النواب الشخصية من الاعتقال والمحاكمة، ثم بفرض رقابة صارمة على الصحف. وأمر الشرطة بمنع أي اجتماع أو خطاب عام !

وأدرك النواب خطورة الخطة السياسية التي يديرها الغارى للانفراد بالحكم، فـ أرسلوا إليه وفداً يطلب إليه التناحي عن رئاسة الحزب الجديد، بدعوى أن رئيس الدولة ينبغي أن يظل فوق الأحزاب. لكنه أجابهم بقوله : «الست أوفقكم على حجتكم، فأنتم تتكلمون عن رعامة لحزب من الأحزاب السياسية، وأنا أقول إنه ليس في الدولة غير حزب سياسي واحد، فالاتحاد جوهرى لنا، ولا يمكن أن توجد أحزاب أخرى تناوينا. وبهمنى من وجهة

(١) م. س. أرمسترونج، الذئب الأغير، م. س. ذ.، ص ٢٠٠.

الكرامة والشرف أن أظل رعيساً لهذا الحزب الوحيد - حزب الشعب - ورئيساً للدولة وقت واحد...^(١).

ولى جانب معارضة المجلس الوطني لاتجاه الغارى نحو «الحكم المطلق»، بدأ كثيرون من رملاته الذين وقفوا إلى جانبه خلال الحركة الاستقلالية، يكتلون ضده بزعامة رعوف، وكان بينهم رفعت، وعلى فؤاد وعدنان، ورحى، وكاظم قرة بكير، ونور الدين. ولم يبق في صفه غير عصمت، وفوري، لكن الجيش وحزب الشعب كانوا وراءه.

واستغل الغارى، الانتصار الذى حققه بتوقيع معاهدة لوران التى ضمنت استقلال تركيا، ليعلن أن خطوات إصلاح وتحديث تركيا لم تكتمل، وأنه من الخطأ الزعم بأن التسطور الدستورى لتركيا قد وصل إلى نهايته، وأنه من الضرورى إصلاح وتعديل الدستور، وأن يكون لتركيا حكومة جمهورية.

وأعد مصطفى كمال مع عصمت إينونو مشروع إعلان الجمهورية، جاء فيه أن نظام الحكم للدولة هو النظام الجمهوري. ويتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية. ورئيس المجلس هو رئيس الدولة الذى يرأس أيضاً «المجلس الوطنى». وأجرى التصويت على المشروع، فوافق عليه ١٥٨ عضواً من ٢٨٧ عضواً، وامتنع الباقون عن التصويت.

وتضمن قرار إعلان الجمهورية فى ٢٩ من أكتوبر عام ١٩٢٣ :

شكل الدولة جمهورى ودينها الإسلام ولغتها التركية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويستولى رئاسة المجلس الوطنى ورئاسة الوزراء.

وقد يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من أعضاء المجلس.

(١) هـ. س. أمسترونج، المثلث الأغير، م. س. ذـ. ص ٢٠٠.

وفي الجلسة ذاتها، جرى انتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية، وما لبث المجلس أن أطّلع على قرار من رئيس الجمهورية بتعيين عصمت إينونتو رئيساً للوزراء، وكانت أول وزارة في العهد الجمهوري. وبهذا الانتخاب، صار مصطفى كمال الحاكم الشرعي (المطلق) للبلاد، فقد أصبح إلى جانب كونه رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء الفعلى، ورئيس المجلس الوطني ورئيس حزب الشعب والقائد العسكري العام.

وهكذا تحققت لمصطفى كمال السلطة المطلقة. ففي كل بلدة وقرية صار حزب الشعب - سلاحه السياسي - هو القوة المسيطرة على الأمور، وكان الجيش خاضعاً لإشرافه المباشر، وقبضته تهيمن على دولاب الدولة بأكمله.

غير أن خصوم مصطفى كمال، وقد وجدوا أن الوقت قد حان للغارى للفتك بهم، فأثاروا المعارضة ضد الجمهورية والحكم المطلق. ثم غادروا أنقرة والتقطوا حول الخليفة عبد المجيد في إسطنبول، وعرضوا عليه خطة ترمي إلى تنصيب الخليفة سلطاناً دستورياً، و اختيارهم (رءوف وصحبه) وزراء لها. وبذلؤا، أصبح الخليفة في إسطنبول محوراً وسلاحاً للمعارضة لمصطفى كمال وحكومة أنقرة.

إلغاء الخلافة:

أصبحت الدولة العثمانية دولة خلافة إسلامية بعد تنازل آخر خليفة عباسى، وهو أبو إسحق محمد التوكى على الله، عن الخلافة للسلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠). وقد أراد سليم الأول ذلك في إطار الصراع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية (الشيعية) في فارس التي فتحت بغداد عام ١٥٠٨، وللمسيطرة على رجال الدين (العلماء) والفرق الدينية (الدراوיש).

لقد كانت الخلافة العباسية قد قضى عليها بدخول المغول ببغداد عام ١٢٥٨، إلا أن سلاطين المماليك في مصر الذين تصدوا للمغول في عين جالوت أحיוها

الخلافة. فاستدعي الظاهر بيبرس البنقدار «المستنصر» ابن الخليفة الظاهر ونصبه خليفة مقابل أن يكون لبيبرس حق التصرف في مصر وسوريا وديار بكر والمحجور واليمن وأرض الفرات. وظل أمر تنصيب الخليفة رمزا دون سلطة حتى فتح السلطان سليم الأول (العثماني) مصر عام ١٥١٧، وحمل معه إلى القسطنطينية الخليفة المتوكل ليصبح السلطان (العثماني) هو الخليفة. وبذلك اندمجت السلطنة والخلافة، إذ أصبح السلطان الخليفة، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، مهمته النظر في أعمال الناس الدينية والدينوية.

لكن دمج السلطنة والخلافة، عنى في نهاية الأمر خضوع السلطة الدينية للسلطة الزمنية أو إشراف السلطة على المجال الديني. فقد أبقى السلطان تحت سلطته «العلماء» لمراقبة التعليم الديني في معاهد التعليم، وكان يبعث ب مجالس عدلية إلى الولايات العثمانية برئاسة علماء معينين من الديوان السلطاني. ولشن كانت الدولة تسير حسب القوانين القرآنية، أي الشريعة، فإن السلاطين قد أصدروا قوانين إدارية علمانية على غاية من التفصيل، مجموعة في كتاب يسمى «قانون نامة». وكان «شيخ الإسلام»، وهو السلطة الدينية العليا، يقدم الشورى - الفتوى للسلطان الخليفة دون أن تكون له أي سلطة سياسية.

غير أن الخلافة العثمانية أصبحت مطعوناً مع انهيار الدولة العثمانية فيما أصبح يعرف باسم المسألة الشرقية.. ولم تفلح جهود السلطان عبد الحميد في بث الخلافة والرابطة العثمانية، حتى انتهت الحرب العالمية الأولى وجرى تقسيم تركية «الرجل المريض» بين الدول الخليفة.

ولذلك كان هدف الحركة الأتاتورية الاستقلالية، كما كتب مصطفى كمال هو «الثورة على الحكومة العثمانية، على السلطان خليفة كل المسلمين، وتحت الجيش والأمة كلها على الثورة»^(١). وبعد أن أذعن السلطان الخليفة لإملاءات معاهدة سيفر (١٩٢٠) التي كرست تقسيم الإمبراطورية العثمانية، جاءت

(١) هـ. س. أرمسترونج، الذئب الأغر، مـ. س. ذـ. ص ٢٠٠.

الفرصة لمصطفى كمال لإلغاء الخلافة. وحتى لا يخسر المعركة في مواجهة العلماء والفرق الدينية واللجان الشعبية، اكتفى بفصل السلطة عن الخلافة، بخلع السلطان وحيد الدين خان وإلغاء السلطنة (١٩٢١). وبعد أن التفت المعارضة لمصطفى كمال حول الخليفة عبد المجيد، وتحركت لإثارة الشعور الديني لدى الأتراك، خشي «الغارى» من الإطاحة به، خصوصاً وأن الخليفة عبد المجيد، أخذ يحيى تقاليد أسلافه من السلاطين العظام، وصار كلما ذهب للصلاة يوم الجمعة في مسجد «آيا صوفيا» يمتنى صهوة جواد أبيض على غرار ما كان السلطان محمد الفاتح يفعل، ويحيط نفسه بحرس من الفرسان، بينما تسير الجموع وراءه مهلاة مكبسة، كما أخذ يستقبل في قصره عليه القوم من رجال الحاشية الملكية القدماء، ويقبل زيات السفراء والمعوثين الأجانب بوقار السلطة وأبهتها.

في البدء، أرسل مصطفى كمال إلى إسطنبول أمراً حازماً يمنع عبد المجيد من إحاطة نفسه بظاهر الأبهة أثناء تأدية الصلاة ومن استقبال الزائرين الأجانب. ثم أرسل تحذيراً صارماً إلى جميع الذين يتربدون على قصر يلدز «من بطانة وحاشية السلاطين القدماء... بالتزام بيورتهم وإلا أحالهم إلى محكمة عرفية بتهمة الخيانة والتآمر ضد نظام الحكم الجمهوري»^(١). أما وعوف وسائله خصومه من السياسيين في المجلس الوطني، فقد استدعاهم إلى أنقرة وأرغمهم على قسميم الولاء للجمهورية وله شخصياً. كما أرسل مصطفى كمال إلى المجلس الوطني مشروع مرسوم أقره المجلس بتخفيض مخصصات الخليفة إلى الحد الأدنى وتخفيض مرتبات أمراء العائلة السلطانية.

غير أن تلك الإجراءات هيمنت رجال الدين والرأي العام ضده. وهاجمت الجماهير مراكز وبلغان حزب الشعب، ولم يكن أمامه إلا إخماد تلك الثورة أو

(١) المرجع السابق ذكره.

التراجع أمامها لتطيع به. إلا أنه استغل خطاباً أرسله له الزعيمان الهنديان المسلمين أغاخان وأمير على يطالبان فيه باحترام مقام الخليفة الذي هو خليفة على كل المسلمين وليس خليفة على الأتراك فقط. واستمال الغارى الثورة ضدّه لصالحه، بأنّ آثار هياج الرأي العام ضدّ أغاخان، حين اتهمه بأنه صنيعة الإنجليز، قائلاً: «إن إنجلترا - العدوة الماكنة المدودة - حين فشلت في القضاء على تركيا بواسطة اليونان عمدت إلى وسائلها المألفة، فاستخدمت صنيعتها أغاخان كي يظاهر الخليفة ويشطر الأتراك إلى معسكرين».

وآثار الأمر ثالثة المجلس الوطني الذي انقسم بين معارضين ومؤيدین للخليفة، فواجهه مصطفى كمال المجلس قائلاً: «ليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين، قاتل القربيون الأتراك وما توا طيلة خمسة قرون؟ لقد آن الأوان أن تنظر تركيا إلى مصالحها وتسجاهل الهند والعرب وتتقدّم نفسها من تزعّم الدول الإسلامية»^(١).

ولما استوثق مصطفى كمال من الجيش وحزب الشعب والمجلس الوطني، تقدم في الثالث من شهر مارس عام ١٩٢٤، برسوم إلى المجلس الوطني يقضي بـإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة.. وخطب النواب المنفعلين قائلاً: «بأى ثمن يجب صون الجمهورية المهدّدة وجعلها تقوم على أسس علمية متينة. فالخلافة ومخلفات آى عثمان يجب أن يذهبوا، والمحاكم الدينية العتيقة وقوانينها يجب أن تستبدل بها محاكم وقوانين عصرية، ومدارس رجال الدين يجب أن تخلى مكانها لمدارس حكومية غير دينية»^(١).

وأقر المجلس الوطني القانون دون مناقشة. وفي الليلة ذاتها أرسل مصطفى كمال أمراً إلى حاكم إسطنبول يقضي بأن يغادر الخليفة عبد المجيد تركيا قبل فجر اليوم التالي. وأجبر الخليفة على أن يستقل سارة حملته عبر الحدود في

(١) هـ. س. أرمسترونج الذئب الأغر، م. س. ذ. ، ص ٢٠٠.

اتجاه سويسرا. وبعد يومين، جمع مصطفى كمال كل أفراد العهد القديم وأميراته، وجعلهم يرحلون إلى خارج البلاد.

تغريب تركيا:

لقد صُدم الكثير من الأتراك، وعامة المسلمين، بإراحة الخلافة، ووقف الأتراك في صمت إزاء سياسة «الغارى» الذي نجح في استقطاب جميع مراكز القوى بيده. وبدأ منذ عام ١٩٢٥ يطبق أفكاره ويمارس سياسته في تحديد وتغريب تركيا^(١).

إلغاء الطربوش:

كان الطربوش يمثل عنوان الثقافة العثمانية في القرن التاسع عشر، بعد أن جاءت به إصلاحات محمود الثاني قبيل قرن كامل من عهد مصطفى كمال، واستخدمه المسلمون والسيحيون واليهود العثمانيون. ولكن «الغارى» قاد ثورة على «الطربوش»، وأقر «القبعة الأوروبية» عنواناً جديداً لشباب الجمهورية الفتية، ورمزاً للتحرر والتقدم. وبدأ الغارى ثورته الجديدة، بطريقة مرحلية، ففرض القبعة أولاً على نفسه، ثم على حرسه الخاص. ولما لم يجد اعترافاً فرضها على الجيش. وأرسل العديد من الضباط الذين آمنوا بأفكاره، إلى مختلف القطاعات العسكرية لإقناع الجنود بأن ارتداء القبعة من شأنه أن يظهر الجيش التركي بمظهر الجيش الحديث (الغربي). ولما ارتدى جميع أفراد وضباط الجيش القبعة، حاول الغارى فرض القبعة على الشعب، فكادت حرب أهلية تنشأ بسبب منع الطربوش^(٢). وانتزع الغارى مرسوماً من المجلس الوطني بإلغاء الطربوش في أغسطس عام ١٩٢٥. وأمر رجال الشرطة والدرك والجيش بتطبيق المرسوم في أنحاء البلاد جمِيعاً، فراحوا يجوبون المدن والقرى ويصادرون «الطربوش» عن رءوس الناس بالقوة ويضربون ويجلدون ويسجنون كل من يرفض الإذعان للمرسوم الجديد. وأمعاناً في ترسیخ هذا التقليد، أرسل

(١) B.Lewis , The Emergence of Modern Turkey , p. 260 .

(٢) مصطفى الزين ، ذهب الأناضول ، رياض الرئيس للنشر ١٩٩١ ص ٢٥٠ .

«الغازي» مندويه أديب ثرثوت إلى المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة وهو يرتدي القبعة الأوروبية !

ومنذ ذلك الوقت دخلت القبعة الأوروبية (Shapka بالتركية) كعادة اجتماعية، ربما لأن مصطفى كمال الذي فرضها، كان يطمح إلى أن يجد أن تفكير المواطن سيتغير في رأسه الموجود تحت القبعة
إغلاق التكايا والزوايا وإلغاء الطرق الدينية :

تعتبر الطرق الدينية والتكايا من عناصر الحياة الاجتماعية العثمانية. فهي من ناحية، كانت الوسيط الذي انتشر من خلاله الإسلام في الأناضول. ومن ناحية ثانية، كان لها دورها في الدود عن الإسلام والبلاد في أوقات الخطر، كما حدث في أثناء مقاومة غزو المغول، إضافة إلى وجودها داخل الجيش منذ دعم الطريقة البكتاشية للإنكشارية. ومن ناحية ثالثة، لعبت الطرق الدينية والتكايا دوراً مهماً، كتضامنية اجتماعية لها مؤسساتها الخيرية والتربوية والتعليمية

وكل طريقة لها أتباع يطلق عليهم اسم الدراوיש، يتحلقون حول شيخ الطريقة. والتکیة مصطلح إسلامی يعني: بيت من يتسبّبون إلى الطريقة الدينية، ويقومون فيه بمارسة العبادة وتحصيل العلم (الدينی). وتسمى التکیة الصغیرة «زاویة». وتعتمد التکیة مالياً على تبرعات وأوقاف أتباعها.

وتنتشر الطرق الدينية في كل أنحاء تركيا من البكتاشية إلى النقشبندية إلى المولودية والقادية والشاذلية والنورسية وغيرها.

وقد كان لشياعيَّنَ الطرق في تركيا، وقت إعلان الجمهورية، ضلع في الجمعيات والمجتمعات السرية والمدعومة إلى التظاهر وإثارة العصبية ضد الحكومة الاتاتوركية الجديدة، وخاصة الطريقة الرفاعية والطريقة الشاذلية.

وفي ٣٠ من أغسطس عام ١٩٢٥ ، ألقى مصطفى كمال خطاباً في مدينة «قسطموني» حيث تنتشر الطريقة المولودية، تعرض فيه للطرق الدينية فقال : «إن

طلب العون والمساعدة من قبور الاموات ليس صفة للمجتمع الانساني المتخضر. وانى اتساءل ماذا عسى أن يكون هدف رجال الدين سوى جعل حياة أتباعهم أفضل مما هي عليه روحياً ومادياً؟ فإذا كان هذا هو هدفهم فإننى أرفض مجرد التصور بأنه مازال فى تركيا بعد كل هذا الجهد للقضاء على الجهل والتخلص أناس مازالوا يتلمسون تحسين أوضاعهم من خلال مشايخ الطرق وأساليب الشعوذة (٠٠). إن الجمهورية التركية العلمانية لا يمكن أن تكون بعد اليوم أرضاً خصبة للمشايخ والدراوיש (٠٠). وليس هنا من طريق إلا طريق الحضارة المبنية على العلم. وعلى كل من يريد أن يكون إنساناً أن يأخذ بما تقدمه هذه الحضارة وأن يتفاعل معها، وعلى مشايخ الطرق أن يفهموا هذا الكلام بوضوح وأن يغلقوا زواياهم وتكتايبهم عن طيب خاطر وإلى الأبد، قبل أن أدمرها فوق رءوسهم^(١).

وفي نوفمبر عام ١٩٢٥ ، استصدر مصطفى كمال مراسيم تضمنت :

- إغلاق الزوايا والتكتايب الموجودة بالدولة سواء كانت وقفاً أو ملكاً لمشايخها.
- إلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها وإلغاء ألقاب الدراوיש والمرید والأستاذ والسيد والجلبي والسبايا والأمير والستقب والخليفة والعرفة، وحظر السحر والتنجيم وكتابة التعاويذ والأحتجبة والتمائم.
- حظر استعمال عناوين وصفات أرباء تدل على تلك الطرق.
- إغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق.
- يحكم على كل من يخالف هذه القرارات بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين ليرة^(٢).

(١) ورد في : سليم الصوري، أناورك منفذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شنلر، عمان، دون تاريخ ص ٢٦٠.

(٢) ورد في : محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦، ص ٧٧-٧٨.

وعندما تمرد الدراوיש وتظاهرروا احتجاجاً على إلغاء الطرق الدينية وإغلاق التكايا، شن مصطفى كمال هجوماً على هؤلاء الدراوיש وقال فيه: «إن طلب العون من الميت عار على المجتمع المتدين (٠٠)».

إنني أرفض التصديق في عهد العلم والمعرفة والمدنية أن يكون خير تركياً ومستقبلها رهنا بيد رجال بدائيين يقودهم (خوجا) .. عليكم أن تدركوا أن تركيا الجمهورية ليست وطن هؤلاء الخوجات والدراوיש والإخوان (٠٠)». إننا نستمد قوتنا من الحضارة والعلم والمعرفة ونسترشد بها. أما التكايا فتريد استغفال الشعب وقد قرر الشعب التحرر من المجلوبين^(١).

القانون المدني وحظر الحجاب:

عرفت الدولة العثمانية، خلال عصر التنظيمات، استمداد القوانين الغربية على نحو ما حدث لدى إصدار القانون التجاري عام ١٨٥٠ والذى أخذ من القانون الفرنسي، وكان قانون الجزاء العثماني الصادر عام ١٨٥٨ مستمداً من قانون العقوبات الفرنسي.

وفي حين شهد عصر التنظيمات استحداث محاكم مدنية على النسق الغربي للنظر في القضايا المدنية التي تخص غير المسلمين، فإن المحاكم الشرعية ظلت تنظر القضايا المدنية للمسلمين.

وجرى تأمين الفقه الإسلامي، في كتاب سمي «مجلة الأحكام العدلية»، وأعتبر أساساً للقانون المدني في الدولة العثمانية. واستمر العمل بمجلة الأحكام العدلية حتى عام ١٩٢٦، بينما قرر مصطفى كمال استمداد القانون المدني السويسري كأساس للقانون المدني التركي الذي صدر في أكتوبر عام ١٩٢٦. وتضمن القانون ٤٤٨ مادة، تضمنت موضوعات حقوق الشخص - الأشخاص المعنويين - الزواج - الطلاق - النفقة - النسب - التبني - الميراث .. وغيرها.

(١) ورد في: هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، دار الآفاق العربية، القاهرة ١٩٩٨ ص. ١١٥.

وتضمنت أحكام الزواج منع تعدد الزوجات، بالنص على أن «الزوجية تبطل إذا كان أحد الزوجين متزوجا عند إجراء مراسيم الزواج».

وأعطى القانون للمرأة المسلمة حق أن تتزوج من غير مسلم وأن تغير دينها.. وقرر القانون المساواة بين الذكر والأنثى في الميراث وأباح زواج الاخت والأخ في الرضاعة.

وأعطى القانون الحق لكل من الزوجين برفع قضية طلاق بسبب زنا الآخر أو بسبب محاولة الآخر اغتياله أو معاملة سيئة جداً أو بسبب سوء العشرة بين الزوجين، ويتوجب الحكم بالطلاق إذا ثبتت أسباب صحته.

كما جعل القانون من حق الأب الاعتراف بولده الذي يولد له في غير فراش الزوجية ويلحق به، ومن حق الأم أيضاً رفع قضية تعيين والد ولدتها الذي تلده في غير فراش الزوجية، ومن حقها - أيضاً - رفع قضية للحصول على نفقة لها ولولدتها ولو كانت متزوجة من آخر^(١).

وفي نهاية عام ١٩٢٦، جرى فرض السفور على النساء، وأصدرت المجالس البلدية قراراً يحظر على السيدات لبس (الجلباب) والزمهرن لبس الفستان وإلا قدم أرواجهن أو أقرياؤهن للمحاكمة.

تغريب التعليم واللغة التركية :

قاد مصطفى كمال عملية لتغريب التعليم على مرحلتين، تضمنت الأولى توحيد المدارس، وكانت المرحلة الثانية هي مرحلة إلغاء الحروف العربية واستبدال الحروف اللاتинية بها.

(١) القانون المدني التركي، ترجمة مركز بحوث العالم التركي، القاهرة، الطنوس، الحركة الكمالية والعلمانية في تركيا، م. س. ذ، ص ٢٢٤.

لقد قام النظام التعليمي العثماني، خصوصاً بعد عصر التنظيمات على الأزدواجية بين مدارس دينية ومدارس مدنية (غربية).

وأصدر مصطفى كمال عام ١٩٢٤، قانون توحيد المدارس، الذي تضمن ضم جميع المؤسسات التعليمية دينية وغير دينية إلى وزارة المعارف. كما أوكل لوزارة المعارف أن تنشئ كلية للإلهيات في الجامعة متخصصة في الأمور الدينية، وأن تنشئ مدارس خاصة لتخریج الأئمة والخطباء. ولذلك أى ارتباط بالإسلام والعرب، قرر مصطفى كمال كتابة اللغة التركية بالحروف اللاتينية بدلاً من الحروف العربية. وكان مما قاله :

«إننا اعترفنا بوجوب اتخاذ جميع أسلحة الغرب المدنية، فيجب علينا أن نكون منصفين في اتباع الطريق المزدية إلى خيرنا، وبخاصة فيما يتعلق بلغتنا. فقد أخذنا عن الشرق عاداته ولغته وأحرفه، فلم نستفد مما أخذناه إلا الرجوع إلى الوراء والتقهقر المتتابع في عاداتنا وأخلاقنا، لذا يجب علينا أن نطرح عننا جانباً الأحرف العربية ونستبدل بها أحرفاً لاتينية، فنضمن بذلك رقينا وتقدمنا، ونخلص لغتنا من السقوط، ونشرها في أركان العالم الأربع ونtribue بواسطتها وسط الترقى والتمدن»^(١).

والحق أن الانقلاب على الحرف العربي، لم يبدأ مع مصطفى كمال، فقد بدأت الدعوة لذلك على استحياء خلال فترة التنظيمات، عندما أثارها الناشر التركي محمد متيف باشا عام ١٨٦٢، وانتشرت الدعوة خلال حكم الاتحاد والترقي بعد عام ١٩٠٨^(٢). لكن مصطفى كمال جعل الانقلاب اللغوي مهمته. فكلف لجنة من الأساتذة بكتابة الألفاظ التركية بحروف لاتينية. وطبق «الانقلاب» الجديد على نفسه أولاً، ثم أمر المجلس الوطني في يونيو عام

(١) عن الطوبي ص ٢٣٧.

(٢) Roderic Davinson, Turkey : A Short History, London, 1981, p. 134.

١٩٢٨ بالانتقال معه إلى إسطنبول، ودعا إلى قصر «الدونابيهانشى» الشخصيات المرموقة، وأخذ يشرح لهم بالطبashir على لوح خشى أسود كبير الحروف المستحدثة الجديدة وطريقة كتابتها ..

وانتقل إلى المدن والقرى ومعه لوحه الأسود والطبashir شارحا للناس طريقة الكتابة الجديدة. وتحسول «الغارى» إلى «خوجا». ولما تأكد أن الشعب قد قبل انقلابه الجديد، استصدر قرارا من المجلس الوطنى الكبير يجعل كتابة اللغة التركية بالحرف اللاتينى إلزامية فى أنحاء البلاد كلها اعتبارا من الثالث من نوفمبر عام ١٩٢٨ . . ثم أمر بترجمة القرآن إلى اللغة التركية وتلاوة الصلاة باللغة التركية ولما ثارت ثائرة رجال الدين والعلماء، فكان رده عليهم :

الا يفهم الله اللغة التركية؟^(١)

وكما بدأ مصطفى كمال بنفسه فى تعلم اللغة التركية الجديدة، سمى نفسه أتاتورك (أى أبو الأتراك)، عندما طلب من كل تركى اتخاذ اسم عائلة يتسبب إليها، واتخذ عصمت اسم عائلة «إينونو» نسبة إلى معركة إينونو الشهيرة التى انتصر فيها على اليونانيين.

وفى عام ١٩٣٥ ، جرى تبديل يوم العطلة الأسبوعية من يوم الجمعة الذى له قدسيه فى الدين الإسلامى ، إلى العمل بنظام عطلة نهاية الأسبوع الغربية .
لقد شاء أتاتورك، بكل ذلك، ثورة من أجل تغريب تركيا.

وفى عام ١٩٣٨ ، أيضا، ألغى أتاتورك مادة الدستور المضمنة أن «الإسلام دين الدولة التركية».

«دولة» الاقتصاد:

مثلكما أخضع السياسة والمجتمع للدولة ، اتجه مصطفى كمال إلى أن تشمل «الدولة Etatism» الاقتصاد أيضا، فى إطار مشروعه لتغريب وتحديث تركيا.

(١) مصطفى الزين، ذهب الأنضول، م. س. ذ. ص ٢٥٧.

في المرحلة الأولى التي امتدت طيلة عقد العشرينات، كان تدخل الدولة غير مباشر من خلال تشجيع الدولة للرأسمالية المحلية لبناء قاعدة اقتصادية تركية.

وفي المرحلة الثانية، التي أعقبت فشل المرحلة الأولى، كان تحول الدولة إلى التدخل المباشر في الاقتصاد خلال عقد الثلاثينيات. لقد كان مؤتمر أزمير (مارس عام ١٩٢٣)، هو الأساس لسياسات المرحلة الأولى، أي تشجيع الرأسية المحلية، التي طالب بها الملاك الزراعيون والصناعيون والتجار.

وفي ٢٨ مايو عام ١٩٢٧ صدر «قانون تشجيع الصناعة» بهدف منح امتيازات وإعفاءات ضريبية للمشروعات الصناعية، وتضمن القانون أن تمنح تلك المشروعات مساحات أرض مجانية (١٠ هكتارات للمشروع)، وإعانات مالية (١٠٪ من القيمة السنوية للإنتاج)، وإعفاء من شأنها من جميع الضرائب، واستثناء مواد تشيدتها من الرسوم الجمركية^(١).

وعلى صعيد الزراعة، اتخذت الدولة التركية عدة إجراءات لتشجيع رأس المال الخاص في الريف، مثل إلغاء العشور (ضريبة العشر) عام ١٩٢٥، وتوزيع الأراضي على الفلاحين الذين ليست لديهم أراضي من خلال القوانين التي صدرت عام ١٩٢٧ وعام ١٩٢٩.

كما قامت الدولة بتزويد المزارعين بالبذور المحسنة، وتشغيل مرشدین زراعيين في القرى، وتدريب الجنود على «الزراعة الإلزامية» خلال فترة خدمتهم العسكرية. وتشجيع الميكنة في الزراعة، وإنشاء تعاونيات للاستئمان الزراعي وتسويق المنتجات.

بيد أنه بالرغم من تشجيع الدولة للرأسمالية الصناعية التركية، فإن

Dorgu Ergil , From Empire to Dependence: The Evolution of Turkish Underdevelopment, (1)
NY, State University of New York, 1975,p. 364.

البرجوازية التركية تلكأت كثيراً، بما أدى إلى فشل عملية التصنيع خلال العشرينيات.

ولم يكن الأمر مختلفاً في قطاع الزراعة، إذ لم يترتب على الإجراءات التي اتخذتها الدولة زيادة الإنتاج أو تحديث الزراعة، إلا لدى كبار ملاك الأرض الذين أفادوا من الاتساع الزراعي والميكنة الزراعية بما لهم من سيطرة اجتماعية وسياسية في الريف التركي^(١).

وجاءت أزمة الكساد العالمي بنهاية العشرينيات، لتترك أثراً واسعاً في الاقتصاد التركي (المدح في الاقتصاد العالمي) حيث تدهورت صادرات تركيا من المواد الأولية والمنتجات الزراعية، ونقص النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المعدات الرأسمالية ومستلزمات الصناعة، وربما أدخل عملية التطور الاقتصادي في مأزق.

وبتأثير ذلك تحولت الدولة في مرحلة ثانية إلى التدخل المباشر، لإكمال سياسة الدولة (ديفليت سيليك - بالتركية)

ففي هذه المرحلة قادت الدولة حملة شاملة لتأمين أغلب الشركات الأجنبية. وبدأ التأمين يتولى الدولة مؤسسات وأجهزة المنافع والخدمات العامة كالسكك الحديدية والنقل والموانئ، وانتقلت بعد ذلك إلى المناجم والمصانع المملوكة للأجانب ثم بحثت الدولة إلى «التخطيط الحكومي». .. بدأت الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٣٢ من خلال الدائرة الحكومية الصناعية، وبنك الاعتماد الصناعي، وكان هدفها إنتاج السلع الاستهلاكية وإنشاء البنى الارتكانية الضرورية لتصنيع المواد الرئيسية، والتوسع في صناعة النسيج لسد الطلب المحلي وتوفير النقد الأجنبي من خلال التصدير. واستهدفت الخطة إنشاء مصنع

Dorgu Ergit, Op. cit. p. 111 (١)

للفولاذ ومصنع للورق والسليلور ومعمل للأسمت وستة معامل كيميائية وبسبعة مصانع للنسيج ومصنع للسكر^(١).

وفي عام ١٩٣٨، بدأت الدولة الخطة الخمسية الثانية، والتي استهدفت إنشاء صناعات ثقيلة بالاعتماد على المواد الأولية المحلية وتطوير موارد الطاقة من فحم وكهرباء والنقل البحري والسكك الحديدية. وتضمنت إنشاء مائة مصنع جديد مقابل ٢٠ مصنعاً في الخطة الخمسية الأولى.

وهكذا، استهدفت الخطة الخمسية الأولى التصنيع لبدائل الواردات (السلع الاستهلاكية) وتوجهت الخطة الخمسية الثانية إلى التصنيع الثقيل والطاقة والنقل وأنشأت الدولة مصرفين لتمويل الصناعة. المصرف الأول هو بنك سومر الذي أنشأ عام ١٩٣٣ لتمويل مصانع الدولة والتخطيط لإنشاء مشروعات صناعية جديدة والمشاركة فيها.

والمصرف الثاني هو بنك ليفي الذي أنشأ عام ١٩٣٥ لاستخراج وشراء وبيع المعادن، واستكشاف البترول، وإنتاج الطاقة الكهربائية^(٢).

وفي قطاع الزراعة، تواصلت سياسة «الدولة» بدعم تعاونيات الاتمان الزراعي التي وصلت إلى ٥٧٢ تعاونية تعمل تحت إدارة بنك الاتمان الزراعي. كما شهدت المرحلة الثانية في «الدولة» إنشاء مؤسسة لشراء المحاصيل من الفلاحين عام ١٩٣٢ ثم دائرة إنتاج الأراضي التي توسيع في شراء المنتجات الزراعية. وفي عام ١٩٣٧، اعتمدت الدولة خطة لأربع سنوات لتطوير الزراعة.

Koral Goyment , Stages of Estatist Development in Turkey, Studies in Development, (١)

no.10, Winter 1967, pp. 90-91.

Ergil, op.cit, p. 455. (٢)

الفصل الثالث

صدام الأتاتوركية والديمقراتية وعودة الإسلام

إن الأمة التركية أمة مسلمة وسوف تبقى مسلمة.

«جلال بايبار»

لقد أصبحت العلمانية أداة لإثارة الأحقاد واضطهاد الناس.

«عدنان مندريس»

(١) الأتاتوركية، العلمانية والتغريب في مجتمع مسلم

جاء مشروع الأتاتوركية تعبيراً عن تراث العلمنة والتغريب في الإمبراطورية العثمانية، والذي تصاعد خلال عصر التنظيمات، كاستجابة لـ لـ تحدي الذي فرضه صدام الغرب في طوره الاستعماري مع الشرق الإسلامي منذ نهاية القرن الثامن عشر.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، كان مشروع الأتاتوركية تمجيداً للنزعية القومية في الإمبراطورية العثمانية، والتي أبنت في تركيا مع ثورة الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨، بالرغم من سياسة العثمانة والاسلام التي اتبعتها السلطان

عبد الحميد، حتى كان انتصار المقاومة الشعبية التركية، لتحرير تركيا (الحالية) واستقلالها بقيادة الغارى مصطفى كمال.

والحق أن هناك من اعتبروا مشروع الأئمورية، نقطة نهاية في سيرورة العلمنة في السياق الإسلامي، والتي بدأت مع خلافة معاوية بن أبي سفيان (٦٦١م) عندما اكتسب الخليفة سلطتها فعلياً وبالقوة على أرض الواقع وليس قانونياً أو شرعاً^(١).

فمنذ ذلك التاريخ، أصبحت السلطة «سلطة زمنية أو مضبوطة (موجهة) من قبل السيادة الدينية»^(٢).

ويعنى آخر، أصبحت الخليفة (بالمفهوم الديني)، لأجل خلع المشروعية على سلطة السلطان (الزمنية)، وظل الأمر كذلك، حتى إلغاء بغداد عاصمة الخليفة العباسية^(٣).

ولم يكن استئناف العثمانيين للخلافة، بعد قرنين ونصف القرن من سقوطها في بغداد، على يد السلطان سليم الأول، إلا من أجل إساغ الشرعية الدينية على السلطان العثماني، في مواجهة الدولة الصفوية (الشيعية) في فارس (خارجياً) ورجال الطرق الدينية والعلماء (داخلياً).

غير أن السلاطين العثمانيين، اتبعوا إستراتيجيات عديدة، من أجل وضع السلطة الدينية تحت نظر السلطة الزمنية. وتعنى بالسلطة الدينية، علماء الدين من جهة والشريعة الإسلامية من جهة أخرى.

في هذا الإطار، سعى السلاطين لإبقاء «العلماء» تحت سلطتهم، وذلك

(١) محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، بيروت، مركز الإمام القومني والمركز الثقافي العربي، ط٢، ١٩٩٦، ص ٢٨٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨١.

(٣) محمد أركون، العلمة والدين : الإسلام والمسيحية والغرب، دار الساقى، لندن ١٩٩٠، ص ٨٨.

مراقبة التعليم الديني في معاهد التعليم، ويعث مجالس عدلية في الولايات العثمانية، يعين علماءها الحكم المركزي. ولكن كانت الدولة تسير حسب الشريعة الإسلامية، فإن السلاطين أصدروا قوانين إدارية علمانية، مجموعة في كتاب يسمى «قانون نامة». وبالرغم من أن «شیعہ الإسلام» - وهو السلطنة الدينية العليا - كان يحضر اجتماعات المجلس الإمبراطوري إلا أنه لم تكن له أي «سلطة سياسية»^(۱).

ومنذ عصر السلطان محمود الثاني (۱۸۰۷ - ۱۸۳۹)، اهتم السلاطين العثمانيون بمجال التعليم، والقانون، لتوسيع نطاق السلطة الزمنية واحتواء السلطة الدينية. فأسس السلطان (محمود الثاني) مدارس حديثة إلى جانب المدارس الدينية، كما وضع الأوقاف تحت إشرافه (لضرب نقوذ رجال الدين)، وأسس ديوان الأحكام العدلية للشئون القانونية والشرعية (تحت سلطته).

وجاء عصر التنظيمات (۱۸۳۹ - ۱۸۷۱)، ليجعل من التعليم أداة لتخرير نخبة عصرية ذات ثقافة دينية، مقابل نخبة رجال الدين (العلماء). فكان إنشاء المدارس الرشدية - والمتوسطة والسلطانية لتخرير الكوادر العسكرية والإدارية. وجرت محاولة لإنشاء جامعة دار الفنون العليا ومدرسة المعلمات.

لقد أدى «التعليم المدني» في عصر التنظيمات، إلى بروز نخبة جديدة في الجيش والإدارة العثمانيين، متميزة عن النخبة التقليدية المرتبطة بالمؤسسة الدينية. هذه النخبة الجديدة، جعلت مرجعيتها المؤسسة للحياة العامة على نحو محدث في الغرب.

بيد أن التطور الأهم، بالتجاه العلمنة والتغريب في دولة التنظيمات حدث في المجال القانوني، بإنشاء جهاز قضائي خارج عن سلطة الطريقة الدينية

Halil Imaicik, The Ottoman Empire : The Classical Age 1300 - 1600 ,London, 1963, (1)
pp. 73,94.

القضائية، بإدخال قوانين أساسية ذات أسس منفصلة تمام الانفصال - عمليا - عن علم واجتهد الهيئة الدينية.

قانون الجزاء (العقوبات العثماني) عام ١٨٤٠، اعتمد على القانون الجنائي الفرنسي لعام ١٨١٠، كأحد مصادره، وأخذ يمتد أن «لا عقوبة دون نص» - نافيا بذلك التعزير، ومؤسس القانون الجنائي على أساس منتظم. ثم الغى عقوبة الرجم في الزنى وقطع اليد في السرقة. وأضاف القانون الجنائي العثماني عام ١٨٥٨ ، إلغاء الردة كجريمة. وأنطط اتخاذ الأحكام بمحاكم عثمانية أطلق عليها اسم المحاكم العدلية، دون الركون إلى القضاة الشرعيين. وكان قد سبق القانون الجنائي الفرنسي ، قانون التجارة (١٨٥٠) الذي استمد من القانون الفرنسي ، كما كانت المحاكم التجارية، أولى المؤسسات القضائية المخارة عن سلطة شيخ الإسلام وجهازه، كما كانت أولى الأجهزة القضائية التي اعتبرت شهادة الذمي متساوية لشهادة المسلم، ثم صدر قانون الجنسي العثماني عام ١٨٦٩ ليعتبر (المسلم) غير العثماني أجنبيا.

لقد نظمت القوانين الجديدة مسائل غير شرعية، إلى جانب العقوبات الشرعية. وبمعنى آخر، استندت إلى مرجعيتين إحداهما علمانية والأخرى دينية. ويصدق الشيء نفسه على مجلة الأحكام العدلية (١٨٦٩ - ١٨٧٦) التي استمدت من القانون الوضعي إلى جانب تحويل الفقه وأحكامه إلى قوانين صادرة عن الدولة (أى علمنة الشريعة).

وإن كانت دولة التنظيمات قد أحجمت عن المساس بأحكام الأحوال الشخصية لتنظيمها الشريعة، اعتماداً على المحاكم الشرعية، إلا أن الأحوال الشخصية دخلت مجال التقنين بقانون الحقوق العائلية عام ١٩١٧ والذى جاء من نتائج التحولات الاجتماعية التى فرضتها الحرب العالمية الأولى . وقد قرن قانون الحقوق العائلية ما فى الشعور، فأأخذ يمتد الوصية وقصرها على الثلث.

وحاول الحد من تعدد الزوجات، بالنص على إمكانية أن يتضمن عقد الزواج بنداً يقضى بتطليق الأولى (أو الثانية) بطلب من الأولى إذا تزوج الزوج بشانية. وألزم القانون المتزوجين بتسجيل الزواج لدى السلطة المدنية، كما أنيط الطلاق بالمحاكم المدنية^(١).

وقد يقال إن الدولة الخمídية مثلت انقطاعاً قصيراً في سيرورة علمنة التعليم والقانون في الإمبراطورية، باتباعها أفكار «الجامعة الإسلامية». والحق أن السلطان عبد الحميد الذي حكم من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٩٠٩، حاول أن يطبع «الرابطة السياسية» بين رعايا الدولة العثمانية بالطابع الإسلامي، في مواجهة التزععات القومية التي تفجرت في الإمبراطورية. كما حاول عبد الحميد أن يعيد تأسيس شرعية الدولة وشرعية السلطان - الخليفة على أساس إسلامي، ولكنه - مقابل ذلك - جعل شيخ الإسلام تحت الرقابة الشديدة وعمل على إضعاف الطرق الدينية.

غير أن سياسة السلطان عبد الحميد «الإسلامية» فشلت، ونجح تيار القومية: تركيا الفتاة، والقومية العربية، والحركة الصهيونية في فلسطين. وفي تركيا، ومنذ انقلاب الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨، تجلست القومية التركية مع العلمانية.

لقد شهدت الفترة التالية لحرب البلقان عامي ١٩١٣ و١٩١٤ وحرمان الإمبراطورية من ولاياتها البلقانية، نزوعاً نحو تمجيد «القومية التركية». وبعد الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، التي نظر إليها الأتراك على أنها طعنة عربية في الظهر بعدم من الإنجيليز للشريف حسين، تحول الاتحاديون إلى سياسة «الترنريك»، باتجاه تجاوز التراصين العربي والإسلامي. وسياسة «الترنريك»، تحول الاتحاديون إلى تمجيد «القومية التركية»، وتشددوا في فرض اللغة التركية في المدارس والدواوين وفي أرجاء الإمبراطورية.

(١) روبير مانزان (محرر)، تاريخ الدولة العثمانية، ج ٢، م. م. س. ذ ص ٩٢-٩٣.

كما اتىع الاتحاديون سياسة «علمنة نشطة» أدت إلى تبديل المشهد المؤسسى العثمانى تبديلاً محسوساً. ففى عام 1913، أصدرت الحكومة شريعاً للحد من مجال تدخل المحاكم الدينية، ولوضع القضاة الشرعيين تحت السلطة المدنية. وفي عام 1915، صدر مرسوم لتوحيد مجلس الجهاز القضائى، بما فيه المحاكم الدينية (الشرعية)، تحت إدارة وزارة العدل وحدها. وفي الاتجاه ذاته، اجتهدت الحكومة في تحويل «العلماء» إلى «موظفين» بربطهم بالإدارة المركزية وبتخطيط مرتبات لهم أسوة بموظفى الدولة الآخرين. أما المدارس الدينية، فقد وضعت تحت وصاية وزارة المعارف. كما خضعت الأوقاف الخيرية لإشراف متزايد من وزارة المالية. أما قمة هرم السلطة الدينية، شيخ الإسلام، فقد جرى تجريده من جانب كبير من صلاحياته الوزارية وقدد مكانه فى مجلس الوزراء، ولم تبق تحت إدارته إلا إدارة الشئون الدينية.

وهدفت هذه العلمنة النشطة، التى كان منظراًها ضياء غور قلب، إلى سيطرة الدولة على الدين (الإسلام). ولم يكن هدف الاتحاديين إقصاء الإسلام، بل تجديد الإسلام، فى إطار تجديد الإمبراطورية الطورانية (**).

وفي ارتباط مع «القومية العلمانية»، سيبقى الاتحاديون أفكار ضياء غور قلب حول «القومية الاقتصادية»، تأثراً بأفكار عالم الاقتصاد الألماني فردريك ليست، ومدرسة الاقتصاد السياسي الألماني. وتلخصت تلك الأفكار في أنه لكي تصبح تركيزاً قوية ومستقلة، يتبعن عليها الاعتماد على قواها الاقتصادية الخاصة والتخلص من السيطرة الرأسمالية الأوروبية، وإنماء شبكة الاحتكار التي تتمتع بها الأقليات في التجارة وفي الصناعة العثمانية الوليدة، وتكوين برجوازية قومية قادرة على الإمساك بزمام مصير البلاد في جميع قطاعات الاقتصاد. وبالفعل، اتخد الاتحاديون بين عامى 1914 و1918، عدة إجراءات ترمى إلى

(**) تتعلق «الطورانية» بالشعوب واللغات الآسيوية التي ليست باربة أو سامية والتي كانت تضمها الإمبراطورية العثمانية.

إيجاد مسار لاقتصاد قومي، مثل إقرار تعريفات جمركية جديدة لحماية الإنتاج المحلي، وإعادة تنظيم البنك الزراعي، وإنشاء بنك الاعتماد الوطني (ملى بنكاس) لتوفير رءوس الأموال الضرورية للمشروعات التجارية والصناعية بمنحها مزايا وتسهيلات مثل تقديم أراضٍ مجانية للمشروعات وتسهيل نقل وتوزيع المنتجات وإنشاء شبكة تعاونية استهلاكية وإنتجاجية واتساعية^(١).

لقد جاءت الأتاتوركية (١٩٢٢ - ١٩٣٨)، كمشروع جذري و«كاريكاتوري» في بعض جوانبه، في إطار العلمانية والقومية، ليفيصل مشروع دولة التنظيمات، ودولة الاتحاد والترقي.

وكان إلغاء الخلافة المكون الرئيسي في المشروع الأتاتوركي لتجذير العلمانية والقومية. وهو مشروع «دولتي Estatist» اعتمد على «الدولة» في علمنة وتغريب وتحديث تركيا.

لقد بدأ مشروع الأتاتوركية بإلغاء السلطنة في الأول من نوفمبر عام ١٩٢١، ثم إعلان الجمهورية في ٢٩ من أكتوبر عام ١٩٢٣. وألغيت الخلافة في ٣ من مارس عام ١٩٢٤، فكانت خطوة حاسمة في المشروع. إذ لم يعد الإسلام «الرابطة الجماعية» ولم يعد الأمر هو تحديد الدولة من خلال تحديد الإسلام، بل اتباع خيار التحديث دون الإسلام ومن خلال التغريب.

وهنا أصبح أتاتورك أكثر جذرية من منظر حركة «الشبان الأتراك» ودولة الاتحاد والترقي ضياء غو قلب، الذي كان يرى أن الحياة الاجتماعية ينبغي أن تكون قومية في جوهرها إسلامية في شكلها^(٢).

فقد كان أتاتورك يعتقد أن «الإسلام» هو سبب ضعف وتمزق تركيا. وكان

(١) روبير مانزان (محرر)، تاريخ الدولة العثمانية، ج ٢، م. س. ٣، ص ٣٢٢-٣٢٥.

(٢) ورد في : شريف ماردن، الدين في تركيا الحديثة، في : صالح بكاري (تعرّيف)، أبعاد الدين الاجتماعية، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٩٣.

ما قاله: «إن غلطة آل عثمان وأل سلجوقي من قبلهم، كانت نسيانهم لتركيبتهم لاتمامهم للجامعة الإسلامية ونسيانهم جنسائهم. فكانت التسليمة أنها (تركيا) ارتفست اللذ والأسر وتدرجت إلى هدف حقير جعلها مستعبدة في سبيل الله»^(١).

وأعقب إلغاء الخلافة وبمقتضى القانون ٤٢٩ المؤرخ في ٣ من مارس عام ١٩٢٤، أن أصبحت كل المسائل الدينية المصلة بالعقيدة والعبادات وإدارة المؤسسات الدينية، تخضع لإدارة الشئون الدينية التي تتبع مباشرة رئيس الوزراء، ويختار رئيس الوزراء مدير هذه الإدارة ويعينه رئيس الجمهورية. وبذلك أصبح رجال الدين موظفين تختارهم الدولة وتعينهم وتحنفهم رواتبهم.

وخصصت مؤسسات التعليم لوزارة التربية عام ١٩٢٤، وأغلقت المدارس الدينية التي كانت مراكز تكوين رجال الدين وتتحول من الهبات والأوقاف الخاصة، وانتقل التعليم الذي كانت تقدمه المدرسة السليمانية لتكوين فقهاء من درجة عليا إلى كلية الشريعة في جامعة إسطنبول. والغبت المحاكم الشرعية (١٨ من إبريل عام ١٩٢٤).

وبتت ذلك إجراءات، اتخاذ القبعة غطاء للرأس (٢٥ من نوفمبر عام ١٩٢٥) وحل الطرق الدينية (٣٠ من نوفمبر عام ١٩٢٥) وتغيير التقويم السنوي إلى التقويم الميلادي (الاول من يناير عام ١٩٢٦)، ووضع قانون جزائي جديد تبني القانون المدني السويسري (٤ من أكتوبر عام ١٩٢٦)، وإلغاء اعتماد الإسلام كدين رسمي للدولة (١٠ من إبريل عام ١٩٢٨)، وتغيير الحروف الأبجدية في الكتابة (الاول من نوفمبر عام ١٩٢٨)، ورفع الآذان باللغة التركية (٣ من نوفمبر عام ١٩٣٢).

لقد أعلنأتاتورك في المؤتمر الأول لحزب الشعب في ١٥ من أكتوبر عام ١٩٢٧، أن مشروعه السياسي يقوم على أربعة أركان هي : الجمهورية، والمثلية

(١) الطنوبى، مصدر سابق ذكره، ص ٢١٢ .

(القومية)، والشعبية، والعلمانية. وفي المؤتمر الشانى للحزب الذى انعقد عام ١٩٣١، أضيف ركناً آخران هما الدولية، والانقلابية. وقد اعتبرت هذه الأركان الست دعائماً الدستور التركى عام ١٩٣٧، فاصبحت أساس نظام الدولة كما جاء في النص: «إن تركيا جمهورية، ملية، شعبية، دولية، علمانية، انقلابية».

وبذلك، فإن الأفكار المؤسسة للأيديولوجيا الأتاتوركية هي :

- الفكرة الجمهورية، أي أن يستبدل بالنظام الملكي (السلطانى العثمانى) النظام الجمهورى.

- الفكرة القومية (الملية) أي أن يستبدل بالرابطة السياسية الدينية (الإسلامية) الرابطة السياسية الوطنية التركية (القومية).

- الفكرة الشعبية، والتي كان معنها ضرب نفوذ الأرستقراطية السلطانية العثمانية والملاكي الإقطاعيين ورجال الدين.

- الفكرة الدولية، أي أن تكون الدولة هي أداة علمنة وتغريب وتحديث تركيا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- الانقلابية، أي الثورة من أعلى على الأفكار والمؤسسات والأوضاع التي اعتبرت تقليدية ومتخلفة.

- العلمانية، والتي عنيت في السياق التركى سيطرة الدولة على المجال الدينى وليس مجرد الفصل بين الدولة والدين.

والحق أن مفهوم «العلمانية» تعرض لتأويلات فلسفية وأيديولوجية واجتماعية شتى. فالعلمانية Secularism مشتقه من Secular أي العلَمانى (بفتح العين) غير الدينى - غير اللاهوتى. وبالفرنسية Laicisme من Laic، أي ما لا يدخل فى إطار الإكليروس.

وقد نشأ المفهوم فى أوروبا، وفرنسا بوجه خاص، وتطور ليصبح فكرة

سياسية تولدت عن فصل الكنيسة عن الدولة. وبنتيجة هذا الفصل، تصبح الدولة «مستقلة» في شئونها الزمنية، تمارسها في ضوء العقل وليس بواسطة الدين، وينبغي عليها أن تكون محايضة لا تتدخل في أمور الدين، بينما الكنيسة حرة في شئونها الروحية الدينية. ومن ثم تصبح العلمانية هي الفصل بين الكنيسة والدولة.

بيد أن العلمانية الفرنسية «اللائكية» والتي تأثرت بها التجربة الاتاتوركية، تقدم نموذجًا متمايزًا شديد المخصوصية، أصبحت به العلمانية ليس مجرد الفصل بين الكنيسة والدولة، وإنما ذات طابع نضالي مضاد لكل ما هو ديني.

فالثورة الفرنسية (١٧٨٩)، ياقرارها «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» المشبع بفلسفة التنوير، وضربيها للنظام الإقطاعي، قوّضت سلطة «الإكليروس» بمصادرة أملاك الكنيسة، وإلغاء عشورها والمطالبة بإشراف سلطات مدنية على الزواج والأسرة والتربيّة. ولم يكن الأمر بغية الفصل بين الكنيسة والدولة، بقدر ما كان لإخضاع الكنيسة الكاثوليكية لسلطة الدولة، وتنظيمها لتصبح مستقلة عن كنيسة روما. وبمقتضى القانون المدني لرجال الدين (١٧٩٠)، أصبح الكاهن موظفًا مدنياً بالدولة، كما أصبح رجال الدين يُنتخبون من قبل المتدینين وغير المتدینين.

غير أن التطور اللاحق حدث مع إعلان الجمهورية (١٧٩٣)، عندما وقف الإكليروس مع قوى الثورة المضادة، في الوقت الذي تهيات فيه أوروبا كلها لرأد الجمهورية. هنا، أخذ العداء للإكليروس طابعاً نظامياً، وأصبح العداء للإكليروس، المعتبر في خندق أعداء الجمهورية، نوعاً من العداء للدين، اتخد تعبير «عبادة العقل» أو «ديانة العقل» في مواجهة الإكليروس.

وهكذا أصبح الصراع بين اللائكية (العلمانية الفرنسية) والإكليروس في أتون الصراع بين الجمهوريين والملكيين، وهو صراع تطورت أشكاله الحادة حلال

القرن التاسع عشر، ليفضي إلى فصل الجمهورية الثالثة بين الدين والدولة، باسم القيم اللاحكية الجمهورية في مواجهة القيم المسيحية الملكية^(١).

ويعنى آخر، ارتبطت لاحكية الجمهورية الثالثة متمثلة في العداء للدين وليس مجرد الفصل بين الدين والدولة، بالصراع السياسي (الجمهوري - الملكي) في زمن كانت فيه الكنيسة الكاثوليكية ترعرى القوى الملكية الريفية، ومحاول فيه القوى الأوروبية التدخل ضد فرنسا الشورية. ومن ثم كانت «الجمهورية» وصنوها «اللاحكية»، أيدلوجية نضالية مؤسسة على «وضعية» القرن التاسع عشر، في الوقت الذى أصبحت فيه الكنيسة الكاثوليكية والقوى التى تحظى بها، توصف بالرجعية الشديدة.

وهكذا، فإن اللاحكية «العلمانية الفرنسية» أخذت طابعًا أيدلوجياً نضالياً مضاداً للدين أكثر منه طابعًا إجرائياً للفصل بين الدين والزمن أو بين الكنيسة والدولة. واختلفت بذلك، عن العلمانية فى إنجلترا التى مازال الملك فيها رأس الكنيسة، وفي ألمانيا التى يدفع فيها المواطنون العشور للكنيسة، وفي الولايات المتحدة حيث الدولة «محايدة» إزاء الكنيسة ولا تتدخل فى كل ما هو ذو شأن ديني.

والواقع أن مصطفى كمال (أتاتورك)، الذى تكون معرفياً وتدرب فى الأكاديمية العسكرية فى طولون بفرنسا، فى نهاية القرن التاسع عشر تأثر بالأيدلوجيا الوضعية التى كانت تسسيطر على فرنسا كلياً آنذاك^(٢). وقد حاول أتاتورك استنساخ «اللاحكية» الفرنسية ضمن مشروعه لتغريب تركيا.

إن التغريب هو الاستمداد من الغرب، ويترافق من استمداد الاستهلاك

David Martin, A General Theory of Secularization Exploration in Interpretative Sociology, Oxford, 1978, pp 6-9.

(٢) م. أ. ل. فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ، ص ٣٢١-٣٢٢.

(الجيتز - الكوكولا - ماكدونالدز) إلى استمداد مخرجات التكنولوجيا، وحتى استمداد الأفكار والقيم والمؤسسات (للسير في طريق الحداثة).

ومشروع الاتاتوركية، كما أراده أتاتورك، هو الانفصال عن التراث الإسلامي، بعد محاولات الانفكاك منه في عصر التنظيمات، وخلال ثورة الاتحاد والترقي، للانخراط في الغرب. وكانت «اللائكة» المكون الرئيسي في مشروع الكمالية للتوازن مع الغرب، في ارتباطها بأفكار الجمهورية، والممية (القومية)، والشعبية، والانقلابية.

فالفكرة الجمهورية، تطلبت إلغاء السلطنة، للفصل بين السلطة والخلافة، ثم لإلغاء الخلافة - بما هي سلطة دينية فيما بعد - وال فكرة القومية، كرست الانفصال التركي (قوميا) عن الرابطة الإسلامية. والفكرة الشعبية، عبرت عن صراع اجتماعي سياسي مع الطبقة الإقطاعية الموالية للخلافة ولرجال الدين. والفكرة الانقلابية، كانت تعنى الإطاحة بالنظام القديم (التقليدي) القائم على أساس ديني.

وجاء فرض «اللائكة»، بواسطة أداة الدولة، على المجتمع، في مرحلة أولى كما حدث مع اللائكة الفرنسية، بانخضاع المؤسسة الدينية (المساجد والمدارس والقضاء) للدولة. وفي مرحلة ثانية، استهدفت «اللائكة»، محاربة كل نشاط ديني اجتماعي وإلغاء كل رمز ديني (وصولاً إلى حروف الكتابة واللباس) حتى أصبحت اللائكة ديناً وضعياً للدولة، يفرض على المجتمع اعتناقها بواسطة قوة الدولة وأجهزتها الأيديولوجية والقهريّة (الجيش أساساً).

لقد ارتبطت العلمانية في الغرب بقيمتى المساواة وحرية الضمير (الدينى وغير الدينى) وهما قيمتان لازمتان للديمقراطية، مما أدى إلى ارتباط الديمقراطية بالعلمانية. ولكن كما في تجارب أخرى، كانت اللائكة الاتاتوركية، لائكة

دولية، قامت على إخضاع المجتمع للدولة، وانتهت بأن تكون فوقية بiroقراطية شكلية لا تعبّر عن ذاتية المجتمع، أى صورة «كاريكاتورية» للعلمة بتعبير محمد أركون^(١)، لتكون النتيجة ابتعاث المرجعية الإسلامية، ولتحول التغريب إلى حداة شكلية^(٢).

(١) محمد أركون، العلامة والدين .. م .. س .. ذ ص ٩١ .

(٢) محمد أركون، نفس المصدر السابق ذكره، ص ٩١ .

(٢) الجيش والديمقراطية وعودة الإسلام

لشن كان الجيش هو الأداة التي نفذت الثورة الأناتوركية، استمراراً للدوره كمؤسسة طبيعية في تحديد تركيا، فقد أرسى أناتورك تقليد أن يكون الجيش هو حارس الأناتوركية دون الانخراط المباشر في الحياة السياسية.

فالمبداً الذي أرساه أناتورك، ليصبح قانوناً في ديسمبر عام ١٩٢١، ألم الضباط الموجودين بالخدمة وانتخبوا للبرلمان بأن يستقيلوا من الجيش. كما أن المادة ١٤٨ من قانون الجرائم العسكرية جرت أي جندي يشارك في منظمة سياسية أو أي تظاهرة أو يكتب أو يتحدث في المسائل السياسية.

وأكد ذلك التقليد المارشال فورى شاقماق، الذي كان يعتبر عسكرياً من المدرسة القديمة، ويعتقد أنه لا ينبغي أن يكون للضباط اهتمام بالسياسة، فكان لا يسمح لرجاله حتى بقراءة الصحف.

غير أن تقليد «الجيش المحترف»، الذي لا يسمح لأفراده حتى بالتصويت في الانتخابات، اقترب بتقليل إعطاء الجيش دوراً في حماية الدستور. فالمادة ٣٥ من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة التركية، تنص على أن واجب القوات المسلحة هو حماية وحراسة الحدود التركية، إضافة إلى حماية التعليم التي قامت عليها الجمهورية التركية^(١).

واقترب ذلك بتشجيع الضباط الصغار على أن يعتقدوا أنهم حملة المبادئ

William Hale ,The Turkish Army in Politics 1960- 1973, in : Finkel and Nukhet Sirma, (١)
Turkish State, Turkish Society, Routledge, p. 57 - 58.

الأتاتوركية. واستمرت خلال حكم أتاتورك، التقاليد العثمانية المتمثلة في تعيين قادة الجيش كمحكم للولايات، وفي الثقل الملحوظ لوجهات نظر العسكريين في المسائل الداخلية.

ييد أن رئاسة السلطة التنفيذية لم تنفصل عن قيادة الجيش خلال حكم أتاتورك. فأتاتورك إضافة إلى كونه رئيس الدولة كان قائداً للجيش، كما أنه كان يحمل رتبة «ماريشال»، أي أنه كان من الناحية العسكرية البحتة، أعلى ضابط تركي في الرتبة. وهذه الرتبة لم ينلها أتاتورك شرفياً، بل استحقها من خلال انتصاراته العسكرية، سواء في معارك الحرب العالمية الأولى، أو معارك حرب التحرير التي تلتها.

إلا أنه بعد وفاة أتاتورك أصبح الأمر مختلفاً بالنسبة للجيش، مع تسلم الحكم الرئيس عصمت إينونو. فعلى الرغم من أن إينونو كان عسكرياً ويحمل رتبة «جنرال»، وعلى الرغم من انتصاره الباهر على القوات اليونانية في معركة «إينونو» الشهيرة التي اكتسب منها لقبه، إضافة إلى شهرة عسكرية واسعة، فإنه لم يكن الأعلى رتبة في الجيش. لقد كان هناك «الماريشال» فورى شاقماق الذي منحه أتاتورك هذه الرتبة بعد معركة «السخاريا» ضد اليونانين عام 1921. لذلك، تقرر أن يكون شاقماق هو القائد الجديد للجيش، خلفاً لأتاتورك.

هذا الانفصال بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش، كان له أثر بالغ في رسم دور الجيش في الحياة التركية حتى الآن. فقد أصبح الجيش مؤسسة ذات كيان خاص وقيادة مستقلة، تشرف وتراقب من بعيد تصرفات السلطة التنفيذية، حتى إذا ما وجدت أن هذه السلطة قد حادت عن جادة الصواب وأساعت استخدام الحكم، تدخلت بقوة وحزم لوضع الأمور في نصابها، وضمان استمرار المبادئ الأتاتوركية، وديمومة النظام الجمهوري العلماني في البلاد.

ولادة الديقراطية :

ارتبطة إحالة المارشال فورى شاقماق (قائد الجيش) في ١٢ من يناير عام ١٩٤٤ ، باتجاه القيادة السياسية نحو تأسيس سيطرة مدنية على القوات المسلحة ، ونحو التسحول إلى التعديلية الحزبية بدلاً من نظام الحزب الواحد . وهو الأمر الذي ما كان ممكناً في وجود شاقماق ، المحافظ والسلطي والمؤمن باستقلالية الجيش عن أي تدخل سياسي في شئونه^(١) .

والمح الرئيس عصمت إينونو في خطابه أمام البرلمان في الأول من نوفمبر عام ١٩٤٥ ، إلى أنه كان يعد لغيرات في النظام السياسي ليتواءم مع المستجدات في السياسة العالمية . وذكر إينونو أن العجز الأساسي في النظام التركي هو افتقاد حزب معارض ، ولذلك فإنه يعد للسماح بظهور مثل ذلك الحزب .

وكانت المستجدات في السياسة العالمية التي تحدث عنها إينونو هي انتصار الدول الديقراطية على الفاشية في الحرب العالمية الثانية . ييد أنه كان قد اتضح ، داخلياً ، أن التحالف السياسي بين النخبة البيروقراطية - العسكرية وملوك الأراضي والبرجوازية التركية ، جعل استمرار الوضع القائم في تركيا ، مستحيلاً .^(٢) لقد شهدت تركيا ، خلال الحرب العالمية الثانية ، تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية والمعيشية . فقد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعاً جنونياً لندرتها من جانب ، ولتوقف التجارة الدولية من جانب آخر . واستغل كبار التجار الفرصة ، فلجأوا إلى تخزين واحتكار المواد الاستهلاكية لاسيما الغذائية منها . فتتج عن ذلك هبوط مريع في القيمة الشرائية لليرة التركية (التضخم) ، الأمر الذي دفع الدولة إلى التدخل ، بإصدار «قانون الدفاع الوطني» في يناير عام ١٩٤٠ ، الذي أعطى الدولة سلطات استثنائية لضبط الأوضاع الاقتصادية والمعيشية . إلا أن ذلك ، لم يؤد إلا إلى زيادة ثروات

Feroz Ahmed, The Making of Modern Turkey, London, Routledge, 1993, p. 102. (١)

Feroz Ahmed, Op. Cit. p. 102. (٢)

البيروقراطية وكبار ملاك الأراضي في الريف وتجار المدن من اليهود والارمن واليونانيين. وبدأت رياح التذمر تعم أرجاء البلاد بسبب الأوضاع المعيشية المتدحرة لا سيما في أوساط فقراء الفلاحين والعمال والحرفيين، والبرجوازيين الصغيرة والمتوسطة اللتين صعدتا خلال حكم أتاتورك، وأصبحتا تطالبان بضرورة تغيير بنية النظام سياسياً واقتصادياً^(١).

وأمام ذلك، استعاد عصمت إينونو لعبته أتاتورك، الذي أوعز لمجموعة معارضة بتكون حزب معارض هو «الحزب الجمهوري الحر» عام ١٩٣٠، كحزب معارض مستأنسة لامتصاص المعارضة وشحد همة الحزب الحاكم دون تحدي الشرعية القائمة.

واستعاد إينونو اللعبة، بأن أوعز إلى جلال بايار أن يصبح رئيس المعارضة. وكان جلال بايار هو نائب أرمين، الذي شغل منصب رئيس الوزراء في عهد أتاتورك، ثم أصبح رجل اقتصاد وأعمال ورئيساً لعدة مجالس إدارات في كبريات الشركات والبنوك.

وكان بايار مع ثلاثة نواب آخرين، يشكلون كتلة يمينية برلمانية تتقدّم سياسات حزب الشعب الجمهوري. وكان الثلاثة الآخرون هم :

- عدنان مندريس، نائب أيددين، وكان أحد المحامين المشهورين، وخطيباً مرموقاً ومن كبار ملاك الأرض ومزارع القطن في أرمين.

- فؤاد كوبيلولو، نائب كارس، وكان استاذاً جامعياً ومؤرخاً معروفاً من أكبر مشففي تركيا في عصره، إضافة إلى أنه سليل أعرق عائلة تركية بعد آل عثمان، إذ حارت منصب الصدر الأعظم لأربع أو خمس مرات.

- رفيق كورالتان، نائب إيتيل، وكان أحد القضاة والمحامين المحترمين.

(١) ورد في : مصطفى الزين، ذهب الأناضول، م. س. ذ، ص ٢٩٨ .

وفي حين أن بايار، ومتريس، وكورالتان، كانوا من الأعضاء البارزين في حزب الشعب الجمهوري، إلا أن «كتلة الأربع» التي انضم إليها كوبولو من خارج الحزب، كانت تطالب بتغيير سياسات الحزب، وتطرح أفكاراً إصلاحية حول المحريات الديقراطية والليبرالية الاقتصادية.

وكانت كتلة الأربع، بزعامة بايار، هي التي أعلنت تأسيس «الحزب الديمقراطي» في 7 من يناير عام 1946.

وفي البداية، بدا «الحزب الديمقراطي» كما لو كان حزبياً تحت سيطرة النظام. فالحزب أقر المبادئ الست للأتاتوركية، ولكن قادته أرادوا إعادة تفسير تلك المبادئ وفق الظروف الجديدة، وأن هدفهم - كما قالوا - هو تقدم الديقراطية. لقد أرادوا الحد من تدخل الدولة بأكبر قدر ممكن والتوجه في الحقوق والمحريات الفردية وجعل السيادة الشعبية من القاعدة وليس من أعلى أو من الحزب الحاكم.

وتدرجياً، استقطب الحزب الديمقراطي أعداداً متزايدة وأصبح يمثل تعبيراً عن الرغبة الشعبية العارمة في التغيير.

وقبل أن يتواطم نفوس الحزب الديمقراطي ويستفحلاً خطراً، قرر زعماء الحزب الجمهوري تقديم موعد الانتخابات النيابية التي كان مقرراً إجراؤها في عام 1947، لإجرائها في 21 من يوليو عام 1946.

وأسفرت تلك الانتخابات عن فوز 61 نائباً عن الحزب الديمقراطي. صحيح أن حزب الشعب الجمهوري هو الذي فاز بالأغلبية، إلا أن الحزب الديمقراطي أصبح الحزب الثاني في تركيا، وبالتالي، فقد قضى على هيمنة الحزب الواحد الذي حكم البلاد منذ قيام الجمهورية الأولى في عام 1924.

وفي أغسطس عام 1946، ألف حزب الشعب الجمهوري حكومة جديدة برئاسة رجب بكير، الذي حاول أن يلجم شعبية الحزب الديمقراطي، بإصدار

قوانين لتنقيد الصحافة والتضييق على رعاء ونواب الحزب الديمقراطي. إلا أن حكومة رجب بكيير، سرعان ما استقالت تحت ضغط المعارضة المتزايدة، وأنضم ٤٧ نائباً جديداً للحزب الديمقراطي من حزب الشعب الجمهوري، وخلفتها حكومة مؤقتة حكمت البلاد حتى ١٦ من يناير عام ١٩٤٩.

وفي ٢٣ من يناير عام ١٩٤٩، تألفت حكومة جديدة برئاسة شمس الدين غو ناتالى الذى أعلن فى خطاب له أمام المجلس الوطنى فى جلسة الثقة أن:

«على تركيا أن تتخذ من الأنظمة الديمقراطية الغربية نموذجاً لها. وأن حرية الاعتقاد السياسي مقدسة»^(١).

وأمام ذلك، طالب نواب الحزب الديمقراطي، بالتزيد من الحريات الديمقراطية ووضع قانون انتخاب جديد. ووافق المجلس الوطنى فى ١٥ من فبراير عام ١٩٥٠ على وضع قانون انتخابات جديد.

ويصدر القانون، بدت الحملات الانتخابية فى جو من الحرية والديمقراطية لا مشيل له فى تاريخ تركيا الحديث. إذ أتيحت حرية عقد الاجتماعات والمهرجانات الانتخابية ونشر خطب مرشحى المعارضة. كما سمح لزعماء المعارضة بشرح برامجهم ومبادئ حزبهم عبر الإذاعة الرسمية على قدم المساواة مع مرشحى الحزب الحاكم.

وجرت الانتخابات الجديدة فى ١٤ من مايو عام ١٩٥٠، فأسفرت عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي، فاجأ الآتراك، والرأى العام الأوروبي الذى كان يتبع عن كثب سير الانتخابات. فقد حصل الحزب الديمقراطي على ٤٠٣

(١) ورد في :

Rashad Kasbat, Democracy and Populism in Turkey, in :Rules and Rights in the Middle East :Democracy, Law and Society, Washington, washington University Press, 1995.

مقاعد من أصل ٤٨٢ مقعداً، بينما لم يحصل حزب الشعب الجمهوري إلا على ٦٩ مقعداً، ليفقد هيمنته على الحكم التي استمرت سبعة وعشرين عاماً متواصلة. لقد كان فور الحزب الديمقراطي في انتخابات عام ١٩٥٠، أهم منعطف في تاريخ تركيا الحديث بعد قيام الجمهورية وإلغاء الخلافة.

وبعد إعلان الانتخابات، استقال عصمت إينونو من رئاسة الجمهورية، بالرغم من طلب زعماء الحزب الديمقراطي منه وإصرارهم على أن يبقى في سدة الرئاسة، احتراماً لما خصيه العسكري والسياسي، وتقديرًا لدوره في التحول الديمقراطي، إلا أنه أصر على الاستقالة من رئاسة الدولة. وانتخب المجلس الوطني جلال بايار رئيساً للجمهورية. وكلف بايار عدنان مندريس بتأليف حكومة جديدة.

والحق أن فور الحزب الديمقراطي، كان نتيجة لنجاحه في إثارة الاستياء الشعبي ضد حكومة الحزب الواحد وحزب الشعب الجمهوري. لقد نجح قادة الحزب الديمقراطي في تحويل هذا الشعور إلى عداء صريح ضد الحزب الجمهوري، أي الحزب الذي أسسه آتاتورك وتولى السلطة منذ تأسيس الجمهورية. فتركز الاهتمام الرئيسي للحزب الديمقراطي في الفترة بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٥٠، على التأكيد على اختلافه عن حزب الشعب الجمهوري اختلافاً حقيقياً. واتهم مؤسسو الحزب الديمقراطي أعضاء حزب الشعب الجمهوري بأنهم يمثلون «ديكتاتورية الأنجلوأمريكا»، وصف عدنان مندريس منظمات حزب الشعب بأنها «منظمات فاشية»، وقال: «إن الاختلاف بين نظام ستالين ونظام حزب الشعب الجمهوري في تركيا، هو مجرد اختلاف بسيط^(١).

وفي الكلمة الافتتاحية التي القاها مندريس أمام المجلس الوطني، بعد فور الحزب الديمقراطي في انتخابات ١٤ من مايو عام ١٩٥٠، لم يشر إلى اسم

Rashad Kasbat, Op. Cit. (١)

أتاتورك - وهو الامر الذى كان متعمداً. قال مندريس: «سوف نتذكر يوم ١٤ من مايو، دون شك، كيوم ذو أهمية خاصة، إذ وضع نهاية لمرحلة فى تاريخنا وكان بداية لمرحلة أخرى (...). فمع انتخابات ١٤ من مايو، جرى اتخاذ خطوة مهمة من خلال ثورة تعد أهم من كل ما تحقق فى بلدنا سابقاً.. نحن لسنا حكومة من الحكومات العديدة التى كانت تمثل الحزب نفسه وتتوالى واحدة بعد الأخرى. ولكننا حزب جاء للحكم بإرادة الأمة.. لقد شهدت السنوات الماضية، استمرار نظام للحكم دون رقابة وطنية أو سياسية، مما أدى إلى تفاقم الأخطاء والفساد والتجاوزات».

وبعد الانتخابات بشهر واحد، انهم مندريس حزب الشعب الجمهورى بالتأمر مع الجيش للإطاحة بحكومة الحزب الديمقراطى، وقال :

«إن هدفنا الوحيد هو تقوية الديمقراطية فى بلدنا، وإذا كان الحزب الجمهورى يرغب فى تقديم العون، فعليه أن يتخلص من قيادته المصادبة بمرض حب الاستحواذ على السلطة».

لقد قدم الحزب الديمقراطى نفسه خلال سنوات المعارضة وإثبات وجوده فى الحكم، على أنه يمثل الإرادة الشعبية ومصالح البرجوارية الصاعدة فى مواجهة النخبة البيروقراطية - العسكرية التى تشكلت فى أثناء حكم أتاتورك وإندونو.

ورفض عدنان مندريس مزاعم الجمهوريين بأنهم حراس إصلاحات أتاتورك، وقال فى إحدى المقابلات التى أجريت معه إن الأمة التركية هي الحارس الحقيقي للإصلاحات. وكان الدعم الكامل للمبادرة الخاصة وفتح المجال أمام القطاع الخاص، ركناً أساسياً فى برنامج الحزب الديمقراطى لمواجهة التزعة التدخلية للدولة التى تسترت وراءها مصالح النخبة البيروقراطية - العسكرية^(١).

ومثُل مبدأ «حرمة الاقتراع وقدسيته»، أساساً للإرادة الشعبية وللدفاع الذاتي للمواطن عن حريته وتغيير الحكومة.

وعبر عن ذلك مندريس بقوله :

«لقد جرت العادة على أن يحكم شخص واحد فقط، وعلى لا تشارك في صنع السياسات سوى فئات قليلة. ولكن مع ثورتنا الديمقراطية (يقصد فور الحزب الديمقراطي في الانتخابات)، اكتسب ملايين من المواطنين حق التصويت وأصبحوا يؤمنون في مجال إدارة بلدنا. لقد أصبحوا مواطنين حقيقين»^(١).

وفي تحدٍ واضح للنخبة البيروقراطية - العسكرية، قال مندريس : «أديعًا، كان من الممكن أن يتآمر ثلاثة أفراد للاستيلاء على الكرسي من فرد رابع، بينما ترقب الأمة الأمر عن بعد. كانت هذه هي السياسة في ذلك الحين (يقصد إبان حكم الحزب الجمهوري). وكان مصير البلد بأكمله يتحدد عن طريق هذا الفرد أو ذاك. أما الآن، فإن الأمة برمتها وعبر أنحائها كافة هي التي تحدد مصير البلد.. ولا يتسوّق هذا البلد لأن يصبح مسرحًا لغامرات دموية.. ولهذا السبب، فإننا مصممون، شأننا شأن الغالية العظمى من مواطني الأمة التركية، على التغلب على هذه المغامرات وهولاء المغامرين»^(٢).

وبعد ذلك بأسبوع، وقبيل انقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠، الذي أطاح به وقاد به إلى المصصلة لإعدامه، واصل مندريس تحديه للنخبة البيروقراطية العسكرية، في أثناء الأضطرابات التي سبقت الانقلاب العسكري بقوله : «إنهم يرغبون في معرفة ما إذا كان من الممكن الوصول إلى السلطة عبر وسيلة أخرى غير الانتخابات. وإذا كانا نؤمن بنضج الأمة التركية وميزاتها الديمقراطية، فينبغي

Cumhuriyet, 2/2/1960. (١)

Havadis, 18/5/1960. (٢)

أن نوافق على أن الانتخابات هي الطريق الوحيد للوصول إلى السلطة أو فقدها»^(١).

غير أن تحدي الحزب الديمقراطي ومتدرسي للنخبة البيروقراطية العسكرية، انتهى بالانقلاب العسكري في عام ١٩٦٠ وإعدام متدرسي واثنين من وزرائه.

وبدا الأمر كما لو أن الجيش، يحاول إعادة خلق الظروف التي كانت قائمة قبل عام ١٩٥٠، وذلك عن طريق الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطياً وتبني الاتجاه البيروقراطي العسكري في التشريع والإدارة والحفاظ على التعاون الوثيق مع قيادة حزب الشعب الجمهوري. وجرى من جديد إحياء الائتلاف بين الجيش والبيروقراطية والذي انضم إليه رمزاً من الأساتذة الجامعيين، لاجهاض مشروع الحزب الديمقراطي والتخلص من حكومته.

عودة الإسلام:

يرتبط الإسلام التركي بالقومية التركية، على نحو يشكل نمطاً مترداً هو في الواقع الأمر نتاج للتاريخ والهوية التركية.

لقد أصبح الأتراك مسلمين، في القرن الحادى عشر، ومع فتحهم للأراضي التي تقوم عليها الجمهورية التركية حالياً^(٢).

وظل الإسلام، أساس الهوية والشرعية والإشاع الروحي الفردي، بالرغم من الإصلاحات التغريبية والتحديثية خلال عصر التنظيمات بنهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر، وقد حرصت السلطة في تركيا، سواء في عصر السلاطين أو في عصر الجمهورية على إخضاع القضاء - المجال الدينى تحت سيطرتها. فقد ظلت التركية الاجتماعية والأيديولوجية التركية (الإسلامية)

Havadis, 26/5/1960. (١)

Andrew Mango, Turkey: The Challenge of a New Role, Op.cit p.77. (٢)

تستنكر عناصر العلمة والتغريب التي تزايد وزنها في التطور التركي، وظلت تعتبر الإسلام أساساً للقومية التركية.

وفي ظل حضور كاسح للسلطنة - الدولة مقابل المجتمع، ظل الإسلام يمثل أداة للترابط الاجتماعي والتضامنية وتحسدي النظام القائم أحياناً، أى ظل الارتباط بين المجتمع والإسلام. وكانت الطرق الدينية هي مؤسسات الارتباط بين المجتمع والإسلام.

وقد مثلت الطرق الدينية أحد مظاهر الحياة الاجتماعية في الإسلام وفي الدولة العثمانية. فقد كان لتلك الطرق دور تاريخي في الجهاد دفاعاً عن الإسلام على نحو ما حدث في أثناء الغزو المغولي.

كما كان للطرق الدينية دورها وتشكيلاتها داخل الجيش العثماني، فكانت تفتح تكاليها وزواياها حينما يحل الجيش، على نحو ما فعلت الطريقة البكتاشية التي ارتبطت بجيش الإنكشارية. وأحياناً ما كان شيوخ الطرق الدينية يسبقون الجيوش العثمانية الفاحقة أو يرافقون في الشغور من أجل الجهاد. ووظف السلطان عبد الحميد شيوخ الطرق الدينية في الاتصال بالقيادات والتجمعات الدينية في أنحاء الإمبراطورية، للدفاع عن «الخلافة الإسلامية».

ومارست الطرق الدينية دوراً تضامنياً في المجتمع التركي من خلال التكايا والزوايا (التكايا الصغيرة)، التي كانت مؤسسات لممارسة العبادة وتحصيل العلم (الدينى)، تموّل من خلال تبرعات وأوقاف المربيين.

وبذلك، كانت الطريقة والتكية، احتياجات لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة الاجتماعية العثمانية حيث كانت هناك تكية في كل قصبة (شارع رئيسي).

وفي عام ١٩٢٥، جرى حظر الطرق الدينية في تركيا، وصودرت ثرواتها ومنعت من أن تعيد تنظيم نفسها. ولأن هذه الطرق منتدة الجذور في المجتمعين الاجتماعي والديني التركيين، فقد انتقلت للعمل تحت الأرض وعملت على

تعزيز شبكاتها السرية وعلاقاتها التضامنية، ودخلت في صدام مع مشروع الأتاتوركية خلال حكم أتاتورك - إينونو، ثم عادت للظهور المؤسسي مع الحكم الديموقراطي عام ١٩٥٠.

الطريقة النقشبندية :

تعتبر أقدم الطرق الدينية. وقد أسسها محمد بهاء الدين النقشبendi الذي عاش في بخارى بين عامي ١٣١٨ و١٣٨٩ م. ثم حمل طريقته إلى الأناضول شيخ نقشبندى آخر، هو عبد الله السماوى، فى أواخر القرن الثامن عشر.

وبالرغم من أن رعماء النقشبندية قد شاركوا في حرب التحرير الوطنية التي قادها مصطفى كمال أتاتورك بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٣، فإنهم انقلبوا على أتاتورك احتجاجاً على سياساته العلمانية عام ١٩٢٤.

وقد نجح الشيخ سعيد الكردى شيخ الطريقة النقشبندية في شرق تركيا في أن يقوم بحركة معارضة لأتاتورك، ويحتل مناطق شاسعة، ويصل إلى ديار بكر التي كاد يحتلها. وأمر أتاتورك الجيش بالتصدى لحركة الشيخ سعيد الكردى وأتباعه. وفي إبريل عام ١٩٢٥ ألقى القبض على الشيخ سعيد وبعض أتباعه، وجرى إعدامهم حيث علقت مشانقهم في ديار بكر أمام الجامع الكبير هناك.

وكان من شيوخ الطريقة النقشبندية الشيف عاطف الأسكندري الذي دعا الأتراك إلى الالتفاف حول الخلقة، وكتب رسالة بعنوان «الفرنجة والقبعة»، هاجم فيها الغرب وحدّر من تنازل المسلمين عن عاداتهم وأخلاقهم. وكانت تلك الرسالة سبباً في قيام ما عرف بشورة القبعة التي اندلعت في ٢١ من يناير عام ١٩٢٦، حتى تقرر القبض على الشيخ الأسكندري وإعدامه.

وفي عام ١٩٣٠، قامت حركة نقشبندية في «مينيمين»، قادها الشيخ أسد، الذي قبض عليه، ومات مسموماً في السجن.

وشهد عام ١٩٣٥ ثلاث انتفاضات نقشبندية، مثلت المواجهات الدينية الشعبية الأخيرة مع مشروع الاتاتوركية.

وفي أواخر الأربعينيات ومع بدء نظام التعذيب الخزيبة، عاودت النقشبندية نشاطها وعملت على تعزيز حضورها في أوساط أصحاب المهن وموظفي الدولة وأساتذة الجامعات، وساهمت في إنشاء حزب النظام الوطني (الإسلامي)، الذي أسسه الدكتور نجم الدين أريكان، وكان منخرطاً في الطريقة النقشبندية وقتها.

الطريقة النورسية:

تنسب الطريقة النورسية إلى الشيخ بديع الزمان سعيدى نورسى، الذى ولد فى قرية نورس عام ١٨٧٦ . وقد اتخذ لنفسه اسم بديع الزمان، واتخذ من نسبته إلى قريته «نورس» بشرق الأناضول لقب «نورسى».

فى عام ١٨٩٦ سافر إلى إسطنبول، ليقدم إلى السلطان عبد الحميد مشروع إنشاء جامعة إسلامية فى ديار بكر، أسمها «جامعة الزهراء» لتكون مقابلة للأزهر الشريف فى مصر. ولكن السلطان قبض عليه.

وبعد خروجه من المعتقل اتجه إلى سالونيك التى كانت تغلى بثورة «الاتحاد والترقى»، وهناك التقى بديع الزمان سعيدى النورسى بقادة حزب الاتحاد والترقى، ثم ما لبث أن اختلف معهم.

وتكرر الأمر نفسه مع الحركة القومية الاتاتوركية، حيث شارك النورسى فى حرب التحرير الوطنية، ووقف ضد فتوى مشيخة الإسلام ضد الحركة الوطنية، واستقبله مصطفى كمال فى المجلس الوطنى الكبير. إلا أن النورسى انقلب على أتاتورك دفاعاً عن الدين. ويسرر ذلك بقوله : أى ذنب وأى جريرة فى أن تتتقد أو تضمر عدم المحبة لرجل (يقصد أتاتورك) حول جامع آيا صوفيا، الذى هو مدار شرف الشعب وأية عظمى من آيات جهاده فى سبيل القرآن، وهدية

تذكارية من هدايا سيف أجداده البواسل، إلى بيت للأصنام (يقصد مزاراً سياحياً)، كما جعل من دائرة المشيخة العامة ثانوية للبنات^(١).

ورفض النورسي حظر الطربوش ولبس القبعة، معتبراً أن الذين استبدلوا بالطربوش القبعة الأوروبية، عن افتتان ورضا هم قلة، وقال إن الملايين من الأتراك أكرهوا على «الاستبدال» إكراهاً. ويجرى ذلك في الوقت الذي يتابع فيه للمسوئين وأشياعهم أن يسخروا بكل حرية وجراة ووقة بالإسلام، وأن يندحروا ويجدوا ملذات الخمور وأن يزينوا الزنى وأن يشوّقوا الناس للقمار، فـ حين يحرم علىّ وعلى أتباعي أن ندعى ونشر رسالة القرآن المجيد وأن ندعوا إلى الله^(٢).

وبعد ذلك توجه سعيد النورسي من أنقره إلى مدينة «وان»، وعاش عيشة منعزلة مع بعض تلاميذه، إلا أنه حوكم بعد ثورة الشيخ سعيد الكردي (النقشبendi) عام ١٩٢٥، ووضع تحت الإقامة الجبرية بين عامي ١٩٢٨ و١٩٥٠. وخلال هذه الفترة كتب «رسائل النور»، التي كان يكتبها على تصاصات يلقاها من شباك السجن فيتقاها تلاميذه ويسخونها وينشرونها.

وقد شرح النورسي أهمية هذه الرسائل بقوله، إن مهمة رسائل النور الأساسية هي خدمة القرآن الكريم والوقوف بحزم أمام الكفر ومواجهة الإلحاد.

غير أن رسائل النور، حددت أسلوب «النورسي» كطريقة دينية في العودة إلى الإسلام - القرآن والابتعاد عن العنف ونبذ السفروضي، وانتهاج أسلوب الدعوة في المدارس والجواامع والمؤسسات (الانتشار)، وليس الانقلاب على الدولة.

(١) نقلًا عن الطوبى، مرجع سابق ص ٣٠٢ .

(٢) نور الجندي، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، دار الكتب السلفية القاهرة، ١٤٠٧هـ، ص ١٥٧ .

ومع بدء التعددية الحزبية عام ١٩٥٠، استخدمت الطريقة النورسية «التصويت الانتخابي» لدعم الحزب الديمقراطي، بشكل سري في البداية، ثم بشكل علني في انتخابات عام ١٩٥٧. وسواء في عهد الحزب الجمهوري أو العهد الديمقراطي، أرست الطريقة النورسية تقليد العمل من خلال الشرعية القائمة.

الطريقة الخلمية السليمانية:

وتنتسب إلى الإمام سليمان حلمى (١٨٨٨ - ١٩٥٩)، وهو سليل السلطان محمد الفاتح، وعمل بالتدريس والانشغال بالعلوم الدينية في أواخر العهد العثماني. وكان أبرز معارضى إلغاء الخلافة وإغلاق المدارس الدينية وتغيير الأبجدية التركية إلى الحروف اللاتينية. واعتبر أن تغيير حروف الكتابة العربية إلى الحروف اللاتينية إنما هو قطع صلة الإنسان بجذوره وثقافته وفقدان الهوية الأصلية.

وعندما أغلقت الحكومة المدارس الدينية، قامت بتعيينه واعظاً، إلا أنه اختار نشر الدين الإسلامي واللغة العربية والعلوم الدينية.

وارتكز البرنامج الإصلاحي للإمام سليمان حلمى من أجل إحياء الإسلام، على ثلاثة أركان. كان الركن الأول هو إحياء القرآن الكريم، بإنشاء كتاتيب تحفيظ القرآن والمدارس الإسلامية سراً في القرى والمناطق. وكان الركن الثاني، هو نشر اللغة العربية بين الأتراء، باعتبارها لغة القرآن. أما الركن الثالث، في برنامج الإمام سليمان حلمى، فكان إحياء العلوم الإسلامية من فقهه وحديث وتفسير..

لقد قامت الطريقة الخلمية، على إرساء نظام ثقافي - تعليمي موافق للنظام الأناتوركى - العلمانى. واتسمت بالمعارضة لأناتورك والنظام العلمانى ونمط الحياة على الطرار الغربى. ولذلك تعرض الإمام سليمان حلمى للسجن ثلاث مرات في أعوام ١٩٣٦ و ١٩٣٩ و ١٩٤٤.

وللطريقة السليمانية دور مؤثر على امتداد تركيا من خلال انتشار المدارس القرآنية التي تدرج تحت «الاتحاد مدارس القرآن» ووصل عددها إلى ثلاثة آلاف مدرسة. كما للسليمانية انتشار واسع في أوروبا، ولا سيما في ألمانيا، وقد مكتتها مصادر دخلها القوية الثانية من مشروعاتها التجارية المتعددة، من تحقيق ذلك الانتشار داخل تركيا وخارجها.

الطريقة التيجانية :

ظهرت الطريقة التيجانية مع بداية التوسيع الأوروبي في الشرق الأوسط وانحطاط الإمبراطورية العثمانية. وقد بدأ ظهورها في شمال إفريقيا، قبل انتشارها في الأناضول.

وتميزت الطريقة التيجانية من خلال رعيتها كمال بيسلاف أوغلو، بعاداتها للعلمانية والدولة الأناتوركية. فقد تخصصت في تحطيم التماذيل النصفية لأناتورك، ولم يكن «التصوف» يمثل الأولوية للطريقة التيجانية، بل كانت تركز على الممارسة.

* * *

إن ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن الطرق الدينية في تركيا، لم تكون وليست مجرد «طرق صوفية». فهي ليست مجرد تكايا ودواوיש وذكر، بل كانت مؤسسات اجتماعية خيرية وثقافية وتعلمية، وركيزة لإسلام الاجتماعي، ثم أساساً لحركة الإسلام السياسي في تركيا.

وبهذا الفهم، يمكن تفسير عودة الإسلام إلى المجال الاجتماعي ثم المجال السياسي، بعد غياب أناتورك. فقد مثلت تلك الطرق رابطة اجتماعية - ثقافية (إسلامية) داخل المجتمع التركي، ضد محاولة اقتلاع الشخصية التركية من جذورها الثقافية الإسلامية.

لقد حاولت الأتاتوركية، فرض مشروع ثقافي جديد، يكون بديلا للثقافة الإسلامية التجنرية في المجتمع التركي. ولكن ما حدث أن مشروع الأتاتوركية لم ينجح في اقتلاع الثقافة القائمة (الإسلامية) كما لم ينجح في تجذير الثقافة الجديدة (العلمنة والتغريب) في المجتمع. وحدث ذلك، لأن مشروع الأتاتوركية، كان مشروعًا فوقاً بيروقراطياً (مشروع الدولة) ولم يكن مشروعًا مجتمعيًا نابعًا من المجتمع كما حدث في السياقين الاجتماعي والتاريخي لأوروبا.

لذلك، ما إن توفى أتاتورك، حتى عادت المرجعية الإسلامية وظهرت تنظيمات ومطبوعات تهاجم الأتاتوركية وترتبط العلمانية بالكفر والإلحاد. وطبعت في عام ١٩٤١ «دائرة المعارف التركية الإسلامية»، ثم ما لبث بعض نواب الأقاليم أن أخذوا يطالبون بتعليم الدين في المدارس الرسمية، بضغط من ناخبيهم، مما اضطر المجلس الوطني إلى مناقشة هذا الموضوع في ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٤٦. وكانت المفاجأة الكبرى، أن طالب بعض نواب حزب الشعب الجمهوري (حزب أتاتورك)، بالسماح بالتعليم الديني^(١).

وبعدًا من عام ١٩٤٩، سمح بالتعليم الديني في المدارس، بمعدل ساعتين في الأسبوع فقط، وللطلاّب الذين يرغب أهلوهم في ذلك. وفي العام ذاته، أقرت الحكومة دورات تدريسية خاصة للأئمة والخطباء، كما وافقت على إنشاء كلية للدراسات الدينية.

والحق أن ما دفع حكومة حزب الشعب الجمهوري لذلك، أن الحزب الديمقراطي، منذ ظهوره عام ١٩٤٦، قد ميز نفسه عن الحزب الجمهوري في توجّهه إزاء مسألة الدين. وطالب برنامج الحزب الديمقراطي باحترام أكبر للدين ويتدخل أقل للدولة في الشؤون الدينية. وأعلن جلال بايار رئيس الحزب في عام ١٩٤٩ أن الأمة التركية أمة مسلمة^(٢).

(١) مصطفى الزين، مصدر سابق ذكره، ص ٣١٢.

(٢) ورد في:

وفيما بعد، طرح عدنان مندريس أن حزب الشعب الجمهوري بالغ في حدّيـه عن مخاطر الرجعية الإسلامية، وذلك بهدف إيقـاء نظام الحزب الواحد لفترـة أطـول ما كان ضـرورـياً. ولـذلك أصبحـت العـلمـانـية أدـاة لإثـارة الـاحـقاد واضـطـهـاد النـاسـ (١).

ومن النـاحـيـة الـواقـعـيـة، شـهدـ العـقدـ الـذـي حـكـمـ خـلـالـهـ الحـزـبـ الـديـقـراـطـيـ (١٩٥٠ - ١٩٦٠)، توـسيـعـ وـتعـضـيدـ دورـ الإـسـلامـ فـيـ الـحـيـاةـ السـيـاسـيـةـ التـرـكـيـةـ. فقدـ الـغـتـ حـكـومـةـ الحـزـبـ الـديـقـراـطـيـ، عامـ ١٩٥٠، القـانـونـ الـذـيـ كانـ يـنـصـ عـلـىـ أـنـ يـرـفـعـ الـأـذـانـ للـمـصـلـاةـ بـالـلـغـةـ التـرـكـيـةـ، فـاصـبـحـ الـأـذـانـ بـالـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ.

كـماـ أـصـبـحـ الـقـرـآنـ يـتـلىـ فـيـ مـحـطـاتـ الإـذـاعـةـ الرـسـمـيـةـ. وأـدـخلـتـ الـدـرـاسـاتـ الـدـينـيـةـ، وـمـنـحـتـ الصـفـةـ الـقـانـونـيـةـ لـمـدارـسـ «ـإـامـ وـخـطـيبـ»ـ الـتـيـ تـسـيـحـ لـلـطـالـبـ تـعـلـيـمـاـ دـيـنـيـاـ، وـجـرـىـ بـنـاءـ ١٥٠٠ـ جـامـعـ إـضـافـةـ إـلـىـ تـرـمـيمـ عـشـرـاتـ الجـوـامـعـ فـيـ الـفـتـرـةـ ١٩٥٧ـ - ١٩٥٠ـ (٢).

وـفـيـ حـينـ ظـلتـ الـطـرـقـ الـدـينـيـةـ وـالـزوـاياـ، غـيرـ مـسـمـوحـ بـهاـ قـانـونـاـ، فإنـهاـ مـنـ النـاحـيـةـ الـواقـعـيـةـ عـادـتـ لـمـارـسـ دـورـهاـ الـاجـتمـاعـيـ وـفـتـحـ تـكـايـاـهاـ وـزـوـاياـهاـ وـمـدارـسـهاـ، بلـ إنـهاـ دـخـلـتـ الـحـلـبـةـ السـيـاسـيـةـ بـإـعلـانـ الـطـرـيـقـةـ الـنقـشـبـنـدـيـةـ أـنـهاـ سـتـصـوـتـ لـلـحـزـبـ الـدـيـقـراـطـيـ. وـكـمـ اـعـرـفـ الـإـسـلامـ السـيـاسـيـ طـرـيـقـهـ دـاخـلـ الـحـزـبـ الـدـيـقـراـطـيـ، فقدـ شـقـ طـرقـاـ أـخـرىـ دـاخـلـ أـحـزـابـ أـخـرىـ، تمـهـيدـاـ لـأنـ يـصـبـحـ لـهـ حـزـبـ السـيـاسـيـ فـيـماـ بـعـدـ.

لـقـدـ خـرـجـ الـإـسـلامـ، ليـصـبـحـ أـدـاةـ سـيـاسـيـةـ، وـظـفـهـاـ الـحـزـبـ الـدـيـقـراـطـيـ فـيـ فـتـرـةـ الـخـمـسـيـنـيـاتـ، ثـمـ ليـصـبـحـ فـيـماـ بـعـدـ التـغـيـرـ المـعـادـلـ لـلـجـيـشـ وـالـنـخـبـةـ الـعـلـمـانـيـةـ فـيـ السـيـاسـةـ التـرـكـيـةـ.

(١) Cumhuriyet, 12/1/1960.

(٢) محمد نور الدين، قبعة وعمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٢.

لقد ارتفعت التحذيرات من العلمانيين ولا سيما من حزب الشعب الجمهوري، من أن سياسة مندريس في توظيف الإسلام قد تمثل الكارثة إلى البلد. ولم تجد تلك التحذيرات من الكارثة مع مندريس، ولكنها لقيت آذانا صاغية من آخرين، وفتحت الباب أمام أول انقلاب عسكري في تاريخ تركيا في 27 من مايو عام 1960، لحماية «ال Atatürكيّة»، وأعدم في إثره مندريس وبعض رفاقه.

الفصل الرابع

تدخل الجيش عامي ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٧١

(إعادة هيكلة النظام)

إن مجلس قيادة الثورة يتعهد بالمحافظة على
المبادئ الأنatorكية وحمايتها من حيث العاشرين.
«البيان الأول لانقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠»

في الفترة التي تلت فترة الحزب الواحد (الجمهوري)، تأثرت المؤسسة العسكرية التركية بثلاثة متغيرات هي: التحول إلى نظام تعدد الأحزاب، والانضمام لحلف شمال الأطلنطي (ناتو)، وبداية الاتجاه التضخمى للاقتصاد.

فمع صعود الحزب الديمقراطي إلى الحكم، تغيرت أولويات الحكم في غير صالح الجيش. فبعد أن أصبحت الأولوية للديمقراطية والتنمية، لم يعد الجيش المؤسسة التي يقع عليها عبء تحقيق ذلك. بل أصبح أداة للسياسة الخارجية.

وحدث حادثان أشعرا الجيش بإهانة الحكم المدني له.

كان الحادث الأول في إبريل عام ١٩٦٠ ، عندما منع والي مدينة قيصرى الجنرال عصمت إينونو (رفيق أتاتورك وزعيم حزب الشعب الجمهوري) من أن ينزل من القطار الذى أقله لزيارة المدينة . فإذا بثلاثة من ضباط الجيش يقدمون استقالاتهم احتجاجا على حادث قيصرى . فما كان من رئيس الوزراء عدنان مندريس إلا أن أمر بـ لقاء القبض عليهم ، فاستنشاط رئيس الأركان الجنرال جمال جورسيل غضبا لهذه الإهانة ، وطلب إعفاءه من منصبه ، وغادر أنقرة إلى أزمير حيث لزم منزله فيها ، لرفض مندريس طلبه باخلاء سبيل الضباط الثلاثة .

وكان الحادث الثاني ، عندما تسرت شائعات بأن عدداً من ضباط الجيش قد أوقفوا وضربوا . فما كان من طلاب الكلية الحربية إلا أن قاموا بتظاهرة في ٢١ من مايو عام ١٩٦٠ ، خرج فيها نحو ألف طالب باتجاه القصر الجمهوري ، وخرج معهم أساتذتهم وقادتهم من الضباط .

وبانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلنطي (ناتو) عام ١٩٥٢ ، كانت الكوادر الوسطى والأدنى من ضباط الجيش التركى ، فى المدارس العسكرية الأمريكية والالمانية ، قد تفتحت على العلوم العسكرية والاستراتيجية والاتجاهات السياسية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . وأدى ذلك إلى انقسام بين الضباط الأكبر والأصغر على خطوط: الاجيال ، والتعليم ، والثقافة ، ودور تركيا فى العالم الجديد .

ويحلول متصرف الخمسينيات ، تأثر الضباط الأصغر بالاتجاه التضخمى للاتصال ، فانخفضت دخولهم الحقيقة ضمن أصحاب الرواتب الشابة ، وأحسوا بتدنى المكانة الاجتماعية لهم بالمقارنة مع ما كانوا يأملون لدى انضامهم للجيش ومع سابقיהם من الضباط الكبار ومع ما رأوه لدى وجودهم فى المدارس والقواعد العسكرية فى دول حلف الأطلنطي .

وارتبط بكل ذلك اعتقاد الضباط الأتراك بأنهم حراس الجمهورية

الأتاتوركية. وهم قد شعروا بأن الحكومة (الحزبية) أصبحت عاجزة عن حماية النظام-الجمهورية الأتاتوركية - أمام صعود التهديد الإسلامي للعلمانية الأتاتوركية وأمام تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية . لذلك ، تدخل الجيش عسكرياً (بالانقلاب العسكري) عامي ١٩٦٠ و١٩٧١ ، لإعادة «مأسسة» النظام واستعادة أيديولوجيته الأتاتوركية^(١).

(١) انقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠

في ليلة السابع والعشرين من مايو عام ١٩٦٠ ، انطلقت بعض قوات الجيش التركي بباباتها ومصفحاتها، باتجاه دار الإذاعة وسائر المباني والمؤسسات الحكومية فاحتلتها . وتوجه بعضها الآخر نحو مقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي ، فاعتقلوا رئيس الجمهورية جلال بيار ، ورئيس الحكومة عدنان مندريس ، ورئيس المجلس الوطني رفيق كورالشان وجميع الوزراء وحوالي ثلاثة نائب من الحزب الديمقراطي ، ليصبح عدد المعتقلين ٥٩٢ شخصاً.

وتلا الكولونيل البارصلان توركيش «البيان الأول»، على «الأمة التركية»، وجاء فيه:

«إن ضباط مجلس قيادة الثورة قاموا بانقلاب عسكري فجر اليوم ، من أجل وضع حد للتطاحن الحزبي الأرعن ، الذي هو بالبلاد إلى الدرك الأسفل من الشفاق والفوضى ، ومزق وحدة الشعب التركي وداس كرامة الشرفاء من أبنائه (...). إن هدف الانقلاب هو تصحيح مجرى الحياة الديمقراطية في البلاد ، مع الوعد بإجراء انتخابات نيابية عامة حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن ، وتسليم الحكم إلى الحزب الذي يفوز بأغلبية المقاعد (...). إن مجلس قيادة الثورة يحترم

Feroz Ahmed, The Making of Modern Turkey, Op. Cit. p. 121-122. (١)

جميع المعاهدات والمواثيق الدولية التي ترتبط بها تركيا(...). إن مجلس قيادة الثورة يتهدى بالمحافظة على المبادئ الأتاتوركية وحمايتها من عبث العابثين بها^(١).

لقد كان الضباط الذين قاموا بانقلاب عام ١٩٦٠، في أربعينيات العمر، وفي البداية، صادقون مشككين: الأولى كيفية ترتيب أوضاعهم في قيادة الانقلاب. أما المشكلة الثانية، فكانت البحث عن ضباط من الرتب الكبيرة لكسب تأييد القوات المسلحة. وبعد محاولات فاشلة وجدوا ضالتهم في الجنرال جمال جورسيل القائد السابق للقوات البرية الذي أحيل للمعاش في ٣ من مايو، بعد أن قدم مذكرة لوزير الدفاع عن الأوضاع السياسية. وكان جورسيل رجلا سهل القيادة، ذو شخصية أبوية، ومعروفاً ومحبوباً لدى القوات المسلحة، وقد قبل أن يقود الانقلاب، برغم أنه لم يكن على علم بتفاصيل التنظيم الذي وراءه. وعندما نجح الانقلاب أتى به الضباط إلى أنقرة على طائرة حرية من منزله في أزمير.

وأعلن الجيش أن السلطة أصبحت في أيدي لجنة الوحدة الوطنية (Nuc) برئاسة جورسيل الذي عين رئيساً للدولة ورئيساً للوزراء وزيراً للدفاع.

في بداية الانقلاب، كان واضحاً أن قادته مقتنعون بأن المطلوب أبعد من مجرد تغيير الحكومة. ولذلك فإنهم عهدوا إلى خمسة من أساتذة القانون في جامعة إسطنبول برئاسة العميد صديق سامي أونار، بصياغة دستور جديد، وأصدروا إعلاناً كان بثابة «فتوى جديدة» لتبرير التدخل العسكري في إطار أن حكومة الحزب الديمقراطي تصرفت بشكل غير دستوري، وأنها بذلك أصبحت غير شرعية.

ويقبول لجنة الوحدة الوطنية، لذلك التبرير، دخول الجيش في مواجهة

(١) ورد في: مصطفى الزين، ذئب الأنضول، م. س. ذ، ص ٢٢٢ .

مباشرة مع الحزب الديمقراطي، انتهت بوقف نشاطه في ٣١ من أغسطس، ثم حل في ٢٩ من سبتمبر.

ويرغم أن جورسيل كان قائد المجلس العسكري (الإنقلابي)، فإن العقيد البارصلان توركيسن الذي كان يشغل وظيفة مستشار الرئيس، كان الشخص الأقوى نفوذاً داخل المجلس في المرحلة الأولى. وتدل المعلومات المتساوية عنه أنه ولد في قبرص، وكان يتمتع بشخصية كاريزمية بين زملائه. وقد أصاب بعض الشهرة ب نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما اتهم بأنه مؤيد للنازية، وأصبح الممثل للجناح الشديد داخل لجنة الوحدة الوطنية، وهو الجناح الذي ضم ١٤ ضابطاً طالبوا بتغيير جذري للنظام السياسي لأنهم لا يثقون في الأحزاب السياسية القائمة.

وضغطت مجموعة توركيسن لإصدار قرار من لجنة الوحدة الوطنية في ٣ من أغسطس، بإحالة ٢٣٥ من ٢٦٠ ضابطاً برتبة لواء إلى التقاعد إضافة إلى ٥ آلاف من الضباط برتبتي مقدم وعقيد.. كما ضغطت المجموعة لإقامة ١٤٧ من الأساتذة والمحاضرين بالجامعات في أكتوبر.

في ١٥ من سبتمبر عام ١٩٦١، صدرت أحكام «ياسي أضا»، التي قضت بإعدام رئيس الجمهورية جلال بايار، ورئيس الحكومة عدنان مدرس، ووزير الخارجية فطين رشدي زورولو، ووزير المالية حسن بولطقان.

وقد نفذت هذه الأحكام بشنق المحكوم عليهم، باستثناء جلال بايار، الذي أبدلت العقوبة بحقه إلى السجن المؤبد، بسبب تدخل الرئيس عصمت إينونو. كما حكم بالإعدام أيضاً على أحد عشر شخصاً آخرين، بينهم رئيس الجمعية الوطنية رفيق كورالتان وقائد الجيش السابق الجنرال أردىلهاون، إلا أن حكم الإعدام بحقهم استبدل به السجن مدى الحياة.

وبعد أحكام «ياسي أضا»، أعلن الانقلابيون عن إجراءات انتخابات برلمانية في ١٥ من أكتوبر عام ١٩٦١.

ييد أنه عندما تشكلت لجنة الوحدة الوطنية (NUC)، في ١٣ من نوفمبر عام ١٩٦٠، لم يضم التشكيل سوى ٣٨ من كبار الضباط، بعد استبعاد مجموعة الـ ١٤ التي كانت تضم الضباط الصغار الذين كانوا يطالبون بديكتاتورية عسكرية تحت قيادة أليسار صلان توركىش وإبعاد معارضيهم عن كانوا يطالبون بإعادة الحكم للمدنيين فوراً.

ولذلك تكون اتحاد القوات المسلحة AFU من لم تشملهم اللجنة من الضباط. وضم الاتحاد مجموعتين: الأولى في إسطنبول تحت قيادة فاروق غون تورك قائد الفرقة ٦٦، والمجموعة الثانية في أنقرة، أسسها طلعت أيدمر مدير الكلية الحربية دوندار سيهان و ٧٠ من الضباط الآخرين.

وتبعدت مظاهر قوة اتحاد القوات المسلحة، بالضغط لإرجاع عرفان تانصل قائد القوات الجوية للخدمة، بعد أن أبعدته لجنة الوحدة الوطنية للعمل كملحق عسكري في واشنطن في ١٠ من يونيو عام ١٩٦١.

وفي ٩ من فبراير عام ١٩٦٢، اجتمع ٥٥ من الضباط في إسطنبول، ووقعوا «اتفاقاً» للتهديد بانقلاب عسكري في ٢٨ من فبراير. وكان من بين الموقعين على الاتفاق طلعت أيدمر دوندار سيهان وفاروق غون تورك، إلا أن قادة الأركان عارضوا حركة الضباط، وقرروا إقصاءهم عن مراكزهم القيادية.

ولاستباق حدوث ذلك، تحرك الضباط في ٢٢ من فبراير، واستطاع الرائد فتحى جسور كان محاصراً جورسيل وإنونو وقادة الأركان في قصر شانكايا، وأبلغ الرائد قادته أيدمر بذلك، إلا أن الأخير أمره بأن يخلع سبيهم. وفي صباح ٢٣ من فبراير، تلقى المتمردون رسالة من إنونو بأنهم لن يقدموا للمحاكمة العسكرية إذا استسلموا. وذلك ما حدث.

إعادة «مؤسسة» النظام:

أسفرت نتائج ١٥ من أكتوبر عام ١٩٦١، عن فوز حزب الشعب الجمهوري

بنسبة ٣٦,٧٪ (١٧٣ مقعداً)، وحزب العدالة (الذى حل محل الحزب الديمقراطى) بنسبة ٣٤,٧٪ (١٥٨ مقعداً). وجرى تكليف عصمت إينونو بتشكيل الحكومة. وبعد مداولات شكل حكومة انتقالية من حزبه وحزب العدالة. وفي ٢٧ من أكتوبر انتخب الجنرال جمال جورسيل، زعيم الانقلاب، أول رئيس للجمهورية الثانية الجديدة.

وما لبث أن دبت الخلافات بين نواب حزبي الائتلاف (الشعب الجمهوري والعدالة). واتضح للرئيس إينونو أن حزب العدالة لم يقبل الاشتراك فى الحكومة إلا من أجل إعادة الاعتبار لمُحاكمَي «ياسى أضا». وعندما أصبح التعاون مستحيلاً، قدم إينونو استقالة حكومته فى مايو عام ١٩٦٢، فعهد إليه الرئيس جورسيل بتأليف حكومة جديدة فألفها من نواب حزبه، وتواتر الحزب الوطنى القديم (الذى أصبح حزب الفلاحين الجمهوري). وبذلك انتقل حزب العدالة إلى المعارضة حاصراً نشاطه فى إطلاق سراح محاكمَي «ياسى أضا». وراح يحرض أنصاره على التظاهر فى الشوارع، مما دفع حزب الشعب الجمهوري إلى القيام بتظاهرات مضادة، حتى انتهز الكولونيل طلعت إيديمير الفرصة، للقيام بانقلاب جديد فى مايو عام ١٩٦٣، ولكن انقلابه فشل، وأعدم فى يوليو عام ١٩٦٤.

ويحلول الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٥، فاز حزب العدالة بأكثرية الأصوات (٥٣٪). وكلف رئيس الجمهورية وفقاً للعرف البرمائى رئيس حزب العدالة سليمان ديميرل بتشكيل حكومة جديدة، فألف حكومة جمِيع أعضائها من نواب حزبه، واستمرت حتى إجراء الانتخابات البرلمانية التالية فى عام ١٩٦٩.

والحق أنه لم يكن لدى الضباط الذين قاموا بانقلاب ١٩٦٠، أيديولوجياً محددة للتغييرين السياسي والاجتماعي في تركيا. وكان بعض أعضاء «لجنة الوحدة الوطنية» والذين عرفوا - فيما بعد - بالجناح الراديكالي، يعتقدون في

إزاحة السياسيين المدنيين، وفي سيطرة العسكريين على السياسة التركية، وفي أن المشكلة الملحة التي يتعمّن مواجهتها قبل غيرها هي التنمية الاقتصادية.

ولكن الأغلبية داخل اللجنة (الضباط الكبار) كانت تفضل التخلّي عن المسئولية إلى حكومة منتخبة، وإنشاء هيئة تحظى بحكومة للتغلب على مشكلة الإدارة العشوائية للاقتصاد التي ميزت فترة الخمسينيات.

وقد يبدو أن الإنجاز الأكبر بعيد المدى لانقلاب عام ١٩٦٠، تمثّل في الدستور الجديد، الذي أتى مختلفاً عن دستور عام ١٩٢٤. فقد استهدف الدستور منع «الاحتكار السياسي» لحزب واحد على الحياة السياسية ، كما جرى خلال فترة أتاتورك (حزب الشعب الجمهوري) وفترة إينونو (الحزب الديمقراطي). واستحدث الدستور الجديد مجلساً تشريعياً ثانياً هو مجلس الشيوخ (SENATO) لتقرير كل التشريعات خلال المجلسين التشريعين. كما تضمن الدستور إنشاء محكمة دستورية، وأعطى استقلالية للجامعات ووسائل الإعلام، إضافة إلى لائحة من الحريات المدنية نصّ عليها الدستور.

وأعطى الجيش دوراً دستورياً، من خلال النص على تأسيس «مجلس الأمن القومي»، والذي تكون فعلاً عام ١٩٦٢، ليرأسه رئيس الجمهورية (أو رئيس الوزراء خلال غياب الرئيس) وبعضوية رئيس الأركان وقادة القوات البحرية والجوية وقائد الجendarمة. وأعطى الحق في تقديم النصائح للحكومة في مسائل الأمن الداخلية والخارجية

وفي الجانين الاقتصادي والاجتماعي، تبدو السبعينيات فترة التصنيع السريع والتحول الاجتماعي. لقد نمت الصناعة التركية بمعدل ٩٪ سنوياً بين عامي ١٩٦٣ (عام صدور الخطة الخمسية الأولى) وعام ١٩٧١، في ظل إستراتيجية الإحلال محل الواردات. وكان نصف الاستثمارات الموظفة في الصناعة قد جاء من القطاع العام، الذي كان يميل إلى التركيز على السلع الوسيطة.

ويحلول نهاية المستينيات، كان نصف الأرض تقريباً يزرع باستخدام المحرارات والآلات، وكان ذلك مؤثراً لنمو الرأسمالية الزراعية وتحول العمالة الزراعية الزائدة إلى الخدمات والصناعة.

وارتبط بكل ذلك تزايد النمو الحضري. ففي الفترة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠ زاد عدد سكان الحضر بقدار خمسة ملايين نسمة، وصاروا يمثلون ٣٩٪ من إجمالي السكان. وكان معظم النازحين من الريف إلى الحضر، يعيشون في بيوت على أطراف المدن يبنونها في جنح ظلام الليل، سميت «جوكوندو»^(١).

لقد عاب مجلس الأمن القومي وحزب الشعب الجمهوري، بعد انقلاب عام ١٩٦٠، على الحزب الديمقراطي أنه لم يتبنّ أسلوب التخطيط الاقتصادي والمالي خلال الخمسينيات. وطبيعي أن يطالب الضباط أعضاء مجلس الأمن القومي بالتخطيط الاقتصادي، باعتبار أن التخطيط طريقة حياة للضباط. أما الجمهوريون، فقد كان لديهم تراث «الأتاتوركية» المتعلق بدور الدولة. غير أن التخطيط الاقتصادي حظى أيضاً بدعم الطبقة الصناعية الحديثة، التي وجدت تمثيلها في حزب الحرية الذي انشق عن الحزب الديمقراطي عام ١٩٥٥.

وأصبح التخطيط الاقتصادي حقيقة، بنص المادة ١٢٩ من الدستور ثم بالقانون ٩١ الصادر في سبتمبر عام ١٩٦٠، والخاص بإنشاء مكتب التخطيط الحكومي (SPO). وأعطي مكتب التخطيط الحكومي سلطات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ووضع خطة للتنمية لمدة ٥ سنوات. ثم خضع دور المكتب لخلافات. ففي حين كان الحزب الجمهوري يرى أن تختد سلطته لكل المجالات، فإن حزب العدالة كان يرى أن تقتصر خطة التنمية الثانية التي بدأت عام ١٩٦٨ على القطاع العام على أن يكون التخطيط للقطاع الخاص تأشيرياً.

وقد كانت سياسات الحكومات خلال الجمهورية الثانية تبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات من خلال التصنيع. فقد كانت تركيماً تعتمد على الواردات من الخارج في توفير السلع المصنعة من المواد الغذائية إلى المنسوجات وحتى صناعات الحديد والصلب. وفي الوقت ذاته، فإن زيادة الدخول في الخمسينيات ارتبطت بزيادة الطلب على السلع المعمرة وتزايد الميل لتقليد نمط الحياة الغربي، خصوصاً الأميركي في امتلاك السيارات والثلاجات والمكائن الكهربائية.

تحولات النظام الحزبي:

دخل حزب الشعب الجمهوري انتخابات عام ١٩٦٥، ببرنامج جديد كتبه تورهان فايزوغلو وبرولنت أجاويد، مستضمناً أفكار العدل الاجتماعي والتأمين الاجتماعي دون أن يكون اشتراكياً. وحدد أجاويد توجه الحزب في أنه يسار الوسط. واستخدم عصمت إينونو رئيس الحزب هذا التحديد للمرة الأولى في ٢٨ من يوليو عام ١٩٦٥، بعد أن اقتصر بوجهة نظر أجاويد بتحول الحزب ليجذب أصوات الطبقة العاملة والنازحين من الريف سكان بيوت الضواحي (جوكوندو) التي تبني في جنح ظلام الليل. إلا أن حزب الشعب الجمهوري، بشعاراته الجديدة، لم يصب ثجاحاً كبيراً لأن كان عليه أن يُنافس حزب العمال التركي على أصوات العمال. كما أن النازحين من الريف أعطوا أصواتهم للحزب التقليدي، حزب العدالة، الذي طرح شعار أن طريق يسار الوسط هو الطريق إلى موسكو. وفي عام ١٩٦٦، اشتق ٤٧ من النواب والشيخوخ من حزب الشعب الجمهوري، وأسسوا حزب الاعتماد بزعامة تورهان فايزوغلو.

لقد كانت سنوات السبعينيات سنوات التغيير الاجتماعي السريع، مع نمو أعداد الطبقة العاملة الصناعية والطلاب. وكانت تلك الأرضية هي التي مهدت لتحول حزب الشعب الجمهوري إلى اليسار، ولنشاط حزب العمال التركي، ولظهور اليسار المتشدد.

وعلى الجانب الآخر، أصبح حزب العدالة أقل تماسكاً، إذ أصبحت قاعدته الانتخابية تضم إلى جانب الفلاحين، أصحاب المشروعات التجارية والصناعية الصغيرة، إلا أن سياساته ظلت تعبر عن المصالح الصناعية والتجارية الكبيرة، مما فتح الباب لتحول جانب من قاعدته الانتخابية للأحزاب اليمينية المتطرفة والإسلامية التي تكونت.

في جانب اليسار، كان الحزب الأقدم هو الحزب الشيوعي التركي، برغم حظره قبل عقود، إلا أن تأثيره ظل محدوداً بسبب ارتباطه بموسكو من ناحية، ومحدودية الطبقة العاملة الصناعية من ناحية أخرى. ولذلك ظل حزب اليسار الرئيسي والشرعى هو حزب العمال التركى الذى استهدف الطبقة العاملة، إلا أن تأثيره ظل في أوساط المثقفين.

غير أن سنوات السبعينيات، شهدت جدالات ثقافية حادة حول عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية، عبر عدد من الدوريات التى استفادت من أجواء الحرية التى كفلها الدستور.

وكانت ظاهرة انتشار اليسار بين الطلاب والمثقفين، ظاهرة عالمية فى السبعينيات، وليست قصرا على تركيا، ولكنها تطورت فى تركيا، بسبب الدور المهم الذى لعبته الجامعات التركية فى إسقاط إينونو، وكتابة الدستور الجديد لقادة الانقلاب. ولذلك، رأى الأساتذة والطلاب فى أنفسهم، القوة المحركة للمجتمع، إضافة إلى اقتناعهم بفهم أناتورك عن تحقيق الثورة من أعلى بواسطة نخبة «التنوير». وأدى ذلك إلى انتشار الجمعيات السياسية مثل نوادى الأفكار (Fikir kulupleri) فى غالبية الجامعات، إلا أن كلية العلوم السياسية فى جامعة أنقرة ظلت الرائدة بتأثير البروفيسور سعدون آرين، أحد قادة حزب العمال التركى. وبحلول منتصف السبعينيات، انتظمت تلك الجمعيات فى اتحاد نوادى الأفكار (WPT).

وكان التيار الرئيسي داخل الاتحاد ، يرى أن الظروف أيسنت في تركيا لحدوث ثورة اشتراكية بالوسائل الديمقراطية من خلال تفاهم سياسي . وكان التيار الثاني ، يرى أن تركيا تمر بمرحلة غط الإنتاج الآسيوي الذي يحمل سمات إقطاعية ، وأنه بالنظر لضعف الطبقة العاملة التركية ، فإن تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية يقع على عاتق التحالف بين المثقفين والجيش . وسيطرت فكرة الثورة الوطنية الديمقراطية على اتحاد نوادي الأفكار ، حتى أصبح لها عام ١٩٦٨ تنظيم خاص أطلق عليه منظمة الشباب الثوري .

وتأثرت حركة الشباب في تركيا ، بحركات الطلاب في ألمانيا والولايات المتحدة ، وبالاخص بحركة الطلاب في فرنسا حيث كان الطلاب أقرب لإطلاق ثورة للإسقاط الجنرال ديغول في مايو عام ١٩٦٨ . وأدى الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا في العام ذاته ، لحدث انشقاقات داخل اليسار التركي مثلما حدث في أماكن مختلفة من العالم . وفي ظروف تركيا ، كانت الانشقاقات انشطارات للعنف للتعمجيل بالثورة . وشملت جماعات العنف اليساري المجموعة المادية ، والحزب الشيوعي الماركسي الليبي ، وجيش تحرير العمال وال فلاحين ، وجيش تحرير الشعب التركي ، وحزب الجبهة لتحرير الشعب التركي . وبدأت جماعات العنف اليساري في شن حملات إرهابية وحروب عصابات لتسوية استقرار النظام ، وسقطت فكرة الثورة الديمقراطية الوطنية بالتحالف بين المثقفين والضباط التقديرين في ١٥ من يونيو عام ١٩٧٠ ، عندما خرجت تظاهرات عمالية حاشدة في إسطنبول وأحمدتها القوات المسلحة بقبضة من حديد .

ولم يقتصر التطرف السياسي على اليسار ، بل شمل اليمين أيضا .

ففي عام ١٩٦٤ ، أسس الكولونيل البارصلان توركىش - رعيم الجناح المتطرف في لجنة الوحدة الوطنية التي شكلها العسكريون - حزب الفلاحين

الوطني الجمهوري (RPNP) وما ليث أن انضم إليه ١٠ من ضباط الجنادح المتطرف الذين أقصوا من لجنة الوحدة الوطنية. وتضمن برنامج الحزب اتجاهها قومياً تركياً متطرفاً للدرجة الدعوة إلى إعادة توحيد كل الشعوب التركية في آسيا. وفي عام ١٩٦٩، تغير اسم الحزب ليصبح حزب المراة الوطنية (Milli yetci Haraket) وظفت على شهادة الحزب شهرة منظمة الشباب التي كونها، وسمى أعضاؤها أنفسهم الذئاب الرمادية (Grey Wolves) وتلقوا تدريبات عسكرية في مخيمات خاصة، لمحاربة اليسار.

ثم تبنى توركيش شعارات إسلامية ذات مضامون قومي تركي (طوراني). لكن الشخصية التي أطلقت الفكرة الإسلامية (سياسياً) كان البروفسيور نجم الدين أريكان. ففي عام ١٩٦٩، انتخب أريكان رئيساً لاتحاد الغرف التجارية والصناعية، بعد حملة انتخابية قدم بها نفسه من خلالها، مدافعاً عن أصحاب الأعمال الصغيرة، ومعارضاً لرئيس العدالة سليمان ديميريل لكونه حامي أصحاب المشروعات الكبيرة ورأس المال الأجنبي. واتخذ هجوم أريكان على حزب العدالة مضموناً دينياً، باتهامه للحزب بأنه آداة للماسونية والصهيونية ويأنه أدار ظهره للإسلام. وفي العام نفسه، خرج أريكان من حزب العدالة، وانتخب كمرشح مستقل للبرلمان في دائرة قونيا معقل الصوت الإسلامي. وفي يناير عام ١٩٧٠، أسس أريكان حزب النظام الوطني (Milli Nizam Partisi).

(٢) انقلاب ١٢ من مارس عام ١٩٧١

بدأ عقد السبعينيات في تركيا، وقد دخل البناء السياسي الاقتصادي الاجتماعي، الذي طوره العسكريون بعد انقلاب عام ١٩٦٠، في أزمة شاملة.

على صعيد الاقتصاد، استفادت تجربة التصنيع السريع في ظل إستراتيجية الإحلال محل الواردات أي إمكانية إضافية للنمو مع نهاية السبعينيات. فقد انخفض معدل النمو الصناعي من ١٢٪ في الفترة ١٩٦٥/١٩٦٩ إلى ٥٪ عام ١٩٧٠. ويرغم نشوء احتكارات صناعية كبيرة في تركيا بفضل الانفتاح على رأس المال الأجنبي، فإن تجربة التصنيع السريع خلقت قطاعاً واسعاً من الرأسماليين الصغار كان يسيطر على اتحاد الغرف التجارية والصناعية، وجيشاً من ملايين العمال الريفيين النازحين إلى المدن. إذن، وصلت تجربة التصنيع السريع إلى أزمة تطلب الخروج منها توسيع السوق من أجل استمرار النمو، ولم يكن ذلك ليحدث في ظل انخفاض الأجور ودون سيطرة الشركات القابضة وتحولها إلى التصدير.

وعلى الصعيد السياسي، لم تستطع قوة سياسية اجتماعية، خلق اتفاق سياسى عام يضمن النظام والقانون في البلاد، في ظل دستور عام ١٩٦٠ الذي سمح ب مجال واسع للحربيات السياسية.

وعجزت حكومة ديميريل التي تشكلت عام ١٩٦٩، عن إدارة الأزمة التي أصبحت أزمة النظام برمه. فاندلعت التظاهرات العمالية في أنقرة وإسطنبول وأزمير وأدنة، مطالبة بزيادة الأجور. ونخاض الفلاحون نزاعات بعضها مسلح

مع كبار ملاك الأرض في شرق وجنوب الأناضول، وهجر آخرون قراهم إلى ضواحي المدن الرئيسية. وتدخل الجيش لفض اضرابات عمالية في إسطنبول في ١٥ من يونيو عام ١٩٧٠. وانتشرت المعارك الطلابية بين اليسار واليمين في جامعات أنقرة وإسطنبول وأزمير وديار بكر.

والحقيقة أن ظهور حزب الحركة الوطنية بزعامة توركىش، وحزب النظام الوطنى بزعامة أريكان، خلق تهديدًا مباشراً لسلطة ديميريل وحزب العدالة وللنظام السياسى ككل. وتمثل التهديد لحزب العدالة في منافسته على أصوات الفلاحين والمزارعين من الريف ثم في إحداث انشقاقات داخله. أما تهديد النظام السياسى، فلم يعد يقتصر على جماعات العنف اليسارى، ففى أواخر السبعينيات، ووجه عنف اليسار بعنف من اليمين ليس فقط من ذئاب توركىش الرمادية ولكن أيضاً من حزب العدالة الحاكم نفسه. وعندما تحول النظام إلى حالة من الفوضى الشاملة، وجهاه قيادة الجيش في ١٢ من مارس عام ١٩٧١، مذكرة إنذار إلى رئيس الوزراء سليمان ديميريل. وطالب الجيش ديميريل بحكومة قوية ومقنعة لإعادة الهدوء والنظام إلى البلاد وإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية سريعة من أجل القضاء على أسباب التذمر والفوضى، وإنما فإن الجيش سيمارس حقه الدستوري ويتسليم مقاليد الحكم.

وكان رد فعل السياسيين الفوري سلبياً. ففي حين رفض ديميريل الإنذار وفضل الاستقالة، أدان إينونو تدخل الجيش في السياسة. ولكن سرعان ما تراجع رعياً حزبي العدالة والجمهورى، فأوصى ديميريل حزبه بالهدوء وباتجاه أسلوب «الننتظر كى نرى»، بينما أعلن إينونو تأييده للحكومة الجديدة التي أقامها العسكريون، بمجرد أن عرف أن الذى سيشكلها نهاد أريم عضو الجناح اليمينى في حزب الشعب الجمهورى، والذى عمل لسنوات مع إينونو. وتسبب تأييد إينونو لأريم في استقالة أجاويد كскريتير عام حزب الشعب.

وشكل أريم حكومة من التكنوقراط خارج المؤسسة السياسية، وأعلن أن حكومته سوف تعيد النظام والقانون، وستقوم بإصلاحات اجتماعية اقتصادية. وبالفعل، وضع برنامجاً للإصلاح ، بواسطة اقتصادي تقدمى كان خبيراً بالبنك الدولى اسمه عطا الله كارا عثمان أوغلو. وتضمن البرنامج تطبيق إجراءات للإصلاح الزراعى وتحصيل ضريبة الأرض العقارية وتأميم صناعة الماجم وحماية الصناعة التركية بأن تكون نسبة ٥١٪ من الشركات المشتركة ملكية تركية. وقوبل برنامج الإصلاح بمعارضة قوية من أصحاب الشركات الصناعية وملوك الأرض الزراعية، ولم يقبله من الصناعيين النافذين سوى اثنين هما وهبى كوش ونجات أجزجي باشى، اللذين اعتبرا البرنامج ضرورياً إذا كانت تركيا تريد اللحاق بالدول الصناعية في المستقبل المنظور. وكان أريم رئيس حكومة التكنوقراط بحاجة إلى تأييد واضح من الجيش، لتطبيق برنامجه بالرغم من معارضة أصحاب المصالح، إلا أن اهتمام الجيش كان في مكان آخر.

فبعد تجدد الهجمات الإرهابية في أبريل عام ١٩٧١، قرر مجلس الأمن القومي في ٢٧ من إبريل فرض القانون العسكري على ١١ ولاية إضافة إلى المدن الكبرى بدءاً من اليوم التالي. ثم دخل الجيش في مواجهة مع كل من ييدي تعاطفاً تجاه اليسار، وأصبح اتهام اليسار جدياً، بعد أن قام أعضاء من الجيش تحرير الشعب التركي بخطف وقتل القنصل الإسرائيلي في إسطنبول في ٢٢ من مايو. وقام الجيش بالقبض على ٥ آلاف شخص بينهم كتاب وصحفيون وأساتذة جامعيون وقادة المحادن ونادى الفكر والحادي الغرف التجارية. وذاعت تقارير عن ممارسة التعذيب بحق المقبوض عليهم في السجون وغرف التعذيب في مقار المخابرات.

وشاركت في قمع اليسار «عصابة الكونترا»، وهي منظمة سرية من المدنيين اليمينيين الذين كانوا يمولهم الجيش، وتأسست بمساعدة أمريكية عام ١٩٥٩ لمقاومة أي انقلاب شيوعي، وقد فضح أمرها - فيما بعد - بولنت أجاويد عندما

أصبح رئيساً للحكومة. كما جرى إغلاق حزب العمال التركي، في يوليو عام ١٩٧١، في إطار التضييق على اليسار.

وفي مقابل ذلك، ترك المجال لنطرفين اليمين وحزب الحركة الوطنية بزعامة توركىش. أما اليمين الإسلامى، فبعد أن جرى إغلاق حزب النظام الوطنى الذى كان نجم الدين أربكان يتزعمه، سمح له بتأسيس حزب السلام الوطنى (Milli Salamet Partisi).

أما حكومة أريم، فلم تتحقق من البرنامج الإصلاحي إلا القليل، وقدم أريم نفسه تنازلات لاعضاء البرلمان المحافظين، كما ضم عدداً من الوزراء السابقين في حكومة حزب العدالة، مما دفع ١١ من وزرائه إلى الاستقالة في ديسمبر. وكانت أكبر تغييرات أريم التعديلات التي أدخلها على الدستور - بدعم أحزاب اليمين - للحد من الحريات التي أطلقها. وشمل التغيير ٤٤ مادة، بينها المادة ١١ للحد من استقلالية الجامعات والإذاعة والتليفزيون والصحافة والمحكمة الدستورية. وفي موازاة ذلك، جاء التغيير فرصة لزيادة دور مجلس الأمن القومي بجعل توصياته ملزمة لمجلس الوزراء، كما تأسست محاكم أمن الدولة، التي حكم أمامها ٣ آلاف شخص قبل إلغائها عام ١٩٧٦.

بيد أن أهم ما ميز الفترة بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٣، هو عزوف الجيش عن الحكم بشكل مباشر تاركاً الأمر لوزارتين من التكنوقراط، حتى لا يكرر نموذج الحكم العسكري الذى قام فى اليونان عام ١٩٦٧. كما عزف الحزبان الرئيسيان - أى حزب العدالة بزعامة ديميريل وحزب الشعب الجمهورى بزعامة إينونو ثم أجاويد - عن تشكيل الحكومة خلال تلك الفترة حتى لا يعملا تحت توجيهات وتعليمات يومية من الجيش، بما يفقدهما الصدقية والشعبية. وخاض الحزبان الانتخابات البرلمانية فى أكتوبر عام ١٩٧٣، وحصل فيها حزب الشعب الجمهورى على نسبة ٥٪٣٣، من الأصوات مقابل ٥٪٢٩ لحزب العدالة.

وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة أجاويد وشاركه فيها نجم الدين أربكان زعيم حزب السلامة الوطني ، إلا أن ذلك الائتلاف سقط بعد عدة شهور.

غير أن عودة الأحزاب السياسية إلى تسلم مقاليد السلطة عام ١٩٧٣ ، جاءت بعد مواجهة عسكرية مدنية . ففي عام ١٩٧٣ ، وقعت حادثة أظهرت في النهاية عجز الجيش عن إدارة الشؤون المدنية ، عندما استقال رئيس أركان الجيش فاروق جولور - وهو أحد المشركين في إصدار البيان العسكري عام ١٩٧١ - من منصبه لكي يصبح مرشحاً لرئاسة الجمهورية خلفاً للرئيس جورسيل . ورغم الضغوط التي مارسها العسكريون ، فقد امتد حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة في تأييد مرشح بديل هو فخرى أورتورك ، الذي انتخبه البرلمان ، آخر الأمر ، رئيساً للجمهورية^(١).

ولكن ، لماذا أخلى الجيش الحياة السياسية للأحزاب السياسية؟

قد يكون السبب الرئيسي ، أن الجيش لم يتسلم السلطة بشكل مباشر ، واكتفى بتوجيه حكومتين متتاليتين من التكنوقراط ، لم تتمكنا من تطبيق الحد الأدنى من البرنامج الإصلاحي المقترن . غير أن الباحث التركي ساجلاركيدر يعزّو ذلك لأسباب تتعلق بتكوين الجيش التركي ذاته . فخروج الجيش التركي من الحياة السياسية عام ١٩٧٣ ، يرجع في جانب منه إلى استمرار قوة التراث العسكري الإصلاحي الذي كان يضفي قيمة على الحكومة المدنية ظاهرياً ، مع احترام الأشكال الدستورية . وقد يكون مهماً أيضاً ، أن سلك الضباط بالجيش كان لا يزال يتم تجييده بصورة نمطية من بيته الشرائع الدينية من الطبقة المتوسطة . فالالتحاق بالمدارس والكلليات العسكرية يكون عن طريق إجراء امتحانات ، كما أن الدولة تقوم بتمويل التعليم الذي يتلقونه^(٢) . ولذلك ، فإن ضباط الجيش

Roger P. Noe, Civil-Military Confrontation in Turkey, International Journal of Middle East Studies 8/1977.

New Left Review, 115, May-June, 1979. (٢)

لأتربطهم صلات عائلية قوية يكتنفها ملاك الأرضي ويكتنف الرأسماليين، مثلما
هي الحال في كثير من البلدان.

وأخيراً، يتعمّن أن نلاحظ أن الأحزاب السياسية المدنية كانت لا تزال تتمتع
بقدر من الثقة والتأييد العام الذي لا يمكن تجاهله.

وبالرغم من أن الحكم المدني عاد عام ١٩٧٣، بحكومة أجاؤيد- أريكان ،
إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسي ظلت مستمرة طيلة عقد السبعينيات.
وشكل ديميريل حكومة تالية، أطلقت على نفسها اسم الجبهة القومية، وضمت
أحزاب العدالة، والسلامة الوطنية، والحركة الوطنية، واستمرت حتى
الانتخابات البرلمانية في يونيو عام ١٩٧٧، إلا أنها لم تكن أحسن حظاً من
الحكومة السابقة، بل فشلت في تهدئة الأزمة الاقتصادية والعنف السياسي .

وفي مايو عام ١٩٧٧ ، دعا اتحاد نقابات العمال اليسارية (DISK) إلى تجمع
عمالى ضخم في ميدان «تقسيم» وسط مدينة إسطنبول، احتفالاً بعيد العمال ،
إلا أن حكومة ديميريل رفضت الترخيص للجتماع.

ولكن رئيس الاتحاد كمال توركليز تحدي قرار المنع ، وأقيم الاحتفال الذي
حضره ١٥٠ ألف شخص في الزمان والمكان المحددين له . وتدخلت قوات
الشرطة لفرض التجمع بإطلاق النيران ، فسقط ٣٤ قتيلاً و١٢٦ جريحاً.

وفي حين، قوبل الحادث باستنكار شعبي ، استغلته الأحزاب السياسية في
الدعابة الانتخابية ، فاتتهم أجاؤيد الحكومة ، والقى ديميريل المسؤولية على عاتق
اليسار.

وكان المستفيد حزب الشعب الجمهوري بزعامة أجاؤيد ، الذي استغل أيضاً
قراره بغزو قبرص عندما كان رئيساً للحكومة عام ١٩٧٤ ، وحصل على أكثرية
المقاعد في الانتخابات البرلمانية في يونيو عام ١٩٧٧ .

وألف أجاويد حكومة من نواب حزبه، إلا أنه فشل في الحصول على ثقة البرلمان، مما اضطره إلى تقديم استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية الذي كلف ديميريل بتأليف حكومة بديلة.

وألف ديميريل حكومة من أحزاب الجبهة القومية (العدالة والسلامة الوطنية والحركة الوطنية) إلا أن الحكومة لم تستمر حتى نهاية العام بسبب الصراعات داخل أحزاب الجبهة.

وفي يناير عام ١٩٧٨ ، ألف أجاويد حكومة من نواب حزبه والتواب المستقلين الذين كانوا قد استقالوا من حزب العدالة . ووّقعت على عاتق أجاويد مهمتان: الأولى إصلاح الاقتصاد، أي وضع حد لحالة التضخم السندي ومكافحة البطالة التي اشتهرت في المدن والقرى. وكانت المهمة الثانية وقف موجة العنف في البلاد. ولم يستطع أجاويد علاج المشكلة الاقتصادية. وخلال الجانب الأعظم من عام ١٩٧٨ ، كانت مصادمات الشوارع بين اليمين واليسار، والاغتيالات السياسية، تخلف بشكل متظم ثلاثة أو أربعة من القتلى كل يوم. وفي نهاية العام وقعت مذبحة «كهرمان ماراس» التي لقى فيها أكثر من ١٠٠ شخص مصرعهم، مما اضطر أجاويد لإعلان الأحكام العرفية.

وفي حين استطاعت حكومة أجاويد «التعايش» مع تلك الأجراءات المترورة حتى أكتوبر عام ١٩٧٩ ، فإن الجيش أبدى الزعاجة من التوجه الرخو للحكومة في التعامل مع موجة العنف المتتصاعد، كما أظهر قادة الجيش دلائل على أنهم قد حددوا ساعة الصفر، وأنهم بقصد الترتيب للقيام بانقلاب عسكري. ولم تغير عودة ديميريل إلى الحكم بانتخابات أكتوبر عام ١٩٧٩ ، من الأمر شيئاً، فقد كانت حكومة أقلية عاجزة.

والحق ، أن الحكومات الإسلامية، التي شكلت خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ ، كانت ضعيفة بلا استثناء. وكان الحال الوحيد الممكن تشكيل حكومة

أغلبية ائتلافية بين حزبي العدالة والشعب الجمهوري، ولكن ذلك الحال بدا مستحيل التحقيق. وأصبح النظام السياسي، تدريجياً، في حالة شلل، بسبب عجز الحزبين الرئيسيين عن التعاون ، لأن استعادة الديمقراطية عام ١٩٧٣ ، ارتبطت بظهور مجموعات متطرفة اجتذبت قطاعاً من القاعدة التصويتية وأصبح لها تأثير في الحياة السياسية. كما منعت التعاون بين الحزبين الرئيسيين حالة الاستقطاب الأيديولوجي، إذ أصبح حزب العدالة مثلاً للمصنوعين الكبار وكبار ملوك الأرض في حين اتجه حزب الشعب الجمهوري نحو اليسار. يضاف إلى ذلك أن الأحزاب التركية تسمى «الشخصانية»، أي ارتباط الحزب بشخصية الزعيم، وقد حالت الخلافات الشخصية دون تعاون الحزبين. كما كان كل حزب يعتقد في أنه على بعد خطوة من تحقيق الأغلبية وأن تعاونه مع الحزب الآخر يضعف فرصته في الانتخابات التالية.

وتبدلت حالة شلل النظام السياسي، لدى انتخابات رئيس للجمهورية خلفاً للرئيس كورتوك، عندما انتهت مدة رئاسته عام ١٩٨٠. حيث فشلت الجمعية الوطنية في ذلك ، بعد ١٠٠ دورة تصويت . وكان أكبر دليل على شلل النظام السياسي، أن أي حكومة لم تستطع اتخاذ إجراءات فعالة في مواجهة أي من المشكلتين المزمنتين اللتين عانت منها تركيا طيلة السبعينيات وهما: العنف السياسي والأزمة الاقتصادية.

وكان واضحاً في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، أن العنف قد أخذ منحي مختلفاً بالتحول من الاقتتال بين اليمين واليسار، إلى اغتيال الشخصيات العامة. ففي مايو عام ١٩٨٠ اغتيل نائب رئيس حزب الحركة الوطنية، وفي يونيو اغتيل نهاد أردم رئيس الوزراء السابق، وكمال توكلر رئيس اتحاد نقابات العمال اليسارية (DISK). ويرغم أن الجيش فرض الأحكام العرفية، فإنه لم يكن مطلقاً اليد للتعامل مع تصاعد العنف السياسي .

وأمام ذلك العجز ، تنافت جماعات العنف السياسي على السيطرة على بعض المناطق وإعلانها «مناطق محررة». وكان من أبرز الأمثلة حالة مدينة فاستا على البحر الأسود ، عندما أعلن عمدتها اليساري ومؤيدوه التمرد على سلطة الحكومة المركزية ، وقيام جمهورية فاستا السوفيتية حتى تدخل الجيش لاسقاطها .

ولكن ماذا حدث على صعيد الأزمة الاقتصادية؟

لقد أعطت إستراتيجية الإحلال محل الواردات حماية للشركات التركية الصناعية ، التي لم يكن يقدرها المنافسة في السوق العالمية ، مكتتها من تحقيق أرباح عالية في السوق المحلي ، والانتشار في المدن الكبرى مثل إسطنبول وأزمير وأدنة . وبعد بداية متعددة عقب انقلاب عام ١٩٦٠ ، وفترة عدم الاستقرار الذي تلتة ، فإن إستراتيجية الإحلال محل الواردات مكنت الاقتصاد التركي من الانطلاق عام ١٩٦٢ ، وكان معدل النمو الاقتصادي في الفترة ١٩٦٣-١٩٦٧ يصل إلى ٦,٩٪.

وعلى الجانب الآخر ، ووجهت تجربة التصنيع السريع في ظل إستراتيجية الإحلال محل الواردات بمشكلتين . كانت المشكلة الأولى تدنى كفاءة قطاع الدولة الذي كان يساهم بنسبة ٤٠٪ من الناتج الصناعي ، كما أثقل هذا القطاع بسياسة حكومية غير اقتصادية ، وعمالة زائدة بنسبة ١٠٠٪ مع نهاية السبعينيات ، مما أدى إلى خسائر للقطاع العام الصناعي . وكانت المشكلة الثانية هي الاعتماد على الخارج في استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ، مما أدى إلى استنزاف الاحتياطات الخارجية من النقد الأجنبي ثم إلى عجز مزمن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات . وخففت من حدة الأزمة المساعدات الاقتصادية الأمريكية ، التي قدرت بحوالي ٦,٥ مليار دولار إضافة إلى تحويلات العاملين الأتراك في الخارج .

و مع منتصف السبعينيات وحتى نهايتها ، أصبح واضحاً أن الاقتصاد التركي يواجه أزمة حادة ، بعد ارتفاع أسعار البترول العالمية عام ١٩٧٤ ، لاعتماد تركيا على استيراد البترول بالعملات الصعبة . وبعد الصدمة البترولية الثانية ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . أصبح ثلثاً دخل تركيا من النقد الأجنبي يخصص لوارداتها من البترول ، كما تأثرت تحويلات العاملين الأتراك بالخارج بأزمة الكساد في الدول الأوروبية في السبعينيات . ويسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في الداخل ، توجه العاملون إلى الاحتفاظ بدخلاتهم في الخارج .

ولمواجهة الأزمة ، بحثت حكومات الجبهة القومية التي كان ديميريل رئيس حزب العدالة يشكلها ، إلى القروض قصيرة الأجل من الخارج ، وطبع البنكnot في الداخل ، والحد من الواردات البترولية .

وبنهاية السبعينيات ، أصبحت القروض قصيرة الأجل تمثل ٠.٥٪ من ديون تركيا الخارجية ، مما أثقل ميزانية الدولة بالأقساط والفوائد وزيادة العجز المالي . وبرغم أزمة الطاقة لدرجة انقطاع الكهرباء بمعدل ٥ ساعات يومياً حتى في منتصف الشتاء ، فإن فاتورة وإيرادات البترول المرتفعة ساهمت في زيادة العجز المالي . ومع اللجوء إلى طبع البنكnot لخفض العجز المالي ، ارتفع معدل التضخم من ٢٠٪ في أوائل السبعينيات إلى ٩٪ في نهايتها .

ومع انهيار سعر الليرة التركية والارتفاع الجامع للأسعار ، تدخلت الحكومة بالتسخير الإداري ، فتوسعت السوق السوداء . ومع تقييد الاستيراد ، أصبحت السوق السوداء للنقد الأجنبي مجالاً واسعاً لتمويل الاستيراد وللتهريب . وأمام ذلك كله ، اضطررت حكومة أجوايد عام ١٩٧٨ ، للدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، للاتفاق على برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي . وجرى التوصل إلى اتفاق في يوليو عام ١٩٧٩ ، تضمن إلغاء تركيا للقيود على الواردات وال الصادرات ،

والغاء الدعم، وتحريف أسعار الفائدة ، وزيادة الأسعار وخفض الإنفاق ١١ وبموجب الاتفاق، أصبح متاحاً لتركيا الحصول على قروض جديدة بقيمة مليار دولار، مع التقدم في تطبيق الإجراءات الاقتصادية.

وبعد ديميريل إلى الحكم عام ١٩٧٩، أولت حكومته تطبيق الإجراءات أهمية قصوى، وألقى عبء تنفيذ المهمة في يناير عام ١٩٨٠ عاتق سورجوت أورال الذي كان يعمل وقتها نائباً لوزير الاقتصاد لش التخطيط. إلا أنه بحلول ربيع عام ١٩٨٠، اتسعت المقاومة في تر للإجراءات الاقتصادية التي طالب صندوق النقد والبنك الدوليان بتطبيقها والتي أطلق عليها في ذلك الوقت «المحل التشيلي» في إشارة إلى الإجر التي طبّقها الجنرال بينوشيه في تشيلي بعد الانقلاب الذي قاده ضد الرئيس البولندي . ويسبب المقاومة التي قادها اتحاد نقابات العمال اليساري KK أصبحت مهمة أورال في تطبيق الإجراءات الاقتصادية مستحيلة. فقام أعضاء النقابات العمالية باحتلال بعض المصانع في الفترة بين يناير وإبريل ١٩٨٠، وعمت التظاهرات كل مكان، ودخل العمال في مصادمات مع الشرطة والجيش.

ال العسكريون والإسلام السياسي:

لمن كان عقد الخمسينيات هو عقد مندريس والحكم الديمقراطي، فقد أيضاً عقد المد الإسلامي والحد من تطرف العلمانية الأتاتوركية وتوسيع الإسلام في المنافسة الحزبية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

وكان مندريس يعد لانتخابات نيابية مبكرة عام ١٩٥٩، تحقق فوراً للحزب الديمقراطي مستفيداً من نفوذه الإسلامي. ولكن ماحدث هو انقلاب عسكري (١٩٦٠) أطاح بمندريس وانهى به إلى المنشقة.

وأصبحت الطغمة العسكرية التي قادت الانقلاب، في مارس إزاء الإفلاس العسكري الذي عرف باسم لجنة الوحدة الوطنية، أعلن نفسه

للقيم الأنatorكية العلمانية، إلا أنه وجد نفسه أمام «مد إسلامي» في الحياة اليومية التركية.

وأتخذ المجلس العسكري موقفاً مزدوجاً هو بإعاد الأحزاب السياسية عن توظيف الإسلام (حتى لا تتكرر تجربة الخمسينيات)، في الوقت الذي سعى هو (المجلس العسكري) فيه إلى توظيف الإسلام.

وأعلنتلجنة الوحدة الوطنية في عدد من البيانات والتصريحات، على لسان المتحدثين باسمها «أن الهدف الأساسي للجنة الوحدة الوطنية هو الحفاظ على ديننا المقدس، الذي هو كثر الحرية والضمير، نقيا دون شائبة، وحمايته من أن يصبح أداة للحركات الرجعية والسياسية»^(١).

ودافع عن الإسلام قائد الطغمة الانقلابية، ورئيس الدولة فيما بعد، الجنرال جمال جورسيل ، فيما اعتبر نقداً للنظرية الأناتوركية التي كانت ترجع تخلف تركياً إلى الإسلام. وقال في خطاب أمام الجماهير في أرضروم:

«إن أولئك الذين يلقون على الدين بمشولية تخلفنا مخطئون. كلا، إن سبب تخلفنا ليس الدين، وإنما أولئك الذين قدمو لنا ديننا بصورة خاطئة. إن الإسلام هو أكثر أديان العالم قدسيّة، وبناء، وحيوية، وقوة. وهو يتطلب من يؤمّنون به أن يحقّقوا التقدّم والحكمة السامية على الدوام. لقد كان يجري شرح الإسلام لنا، على مدى قرون، بصورة سلبية وغير صحيحة. وهذا هو السبب في تخلفنا وراء دول العالم»^(٢).

وكان تخلّي الدولة عن معاداة الإسلام، ضمن هدفها للسيطرة عليه، بدلاً من أن تسمح لغيرها بالسيطرة عليه.

(١) ، (٢) أقوال جورسيل وردت في:

Feroz Ahmed, The Turkish Experiment in Democracy in 1950-1975, London, 1977, P.374-375.

والحق، أن النظام الجديد، كان يهدف إلى «إصلاح إسلام» في إطار إعادة هيكلة النظام، وبما يخدم التغيير الاجتماعي في تركيا. فتقرر أن تتضمن مناهج معاهد الأئمة والخطباء (التي تخرج الوعاظ) مواد مثل الاقتصاد والاجتماع والقانون المدني والفلك، لتصبح أكثر تقدمية وعلمانية، كما تقرر أن يقوم خبراء من أكاديمية الفنون الجميلة بإصلاح وترميم المساجد. كما ترجم القرآن إلى اللغة التركية حتى يمكن للأتراك قراءته وفهمه.

لقد كان النظام الجديد يأمل في تحرير الإسلام وتحديثه، من داخل المجتمع التركي، وليس بأوامر ببروقراطية سلطوية على طريقة أناطورث.

وقال المخزالي جورسيل: «إن النهج الذي تتبعه هو الذي سيوصلنا إلى اليوم الذي سيأتي فيه مطلب ترتيل القرآن والأذان باللغة التركية من أسفل، من الشعب نفسه، ومن أجل تنوير الشعب».

ولأننا نتبع هذا النهج في جهودنا، ونقوم بإعداد المنظمات المعنية، وتدريب العناصر الضرورية على النحو الذي يضمن أن يكون شعبنا مدرّباً ومجهزاً بهذا الشكل».

غير أن منهج المجلس العسكري، لم يقدر له أن يشمر. فالمجلس بعد 18 شهراً، تخلّى عن الحكم للأحزاب، التي استألفت سيرتها الأولى في «المزايدة» بالإسلام. واستخدم الإسلام في الهجوم على اليسار باعتباره «شيوعياً»، وعلى اليمين باعتباره «راسونياً». وعاد الإسلام ليصبح مجال مزايدات انتخابية. فقبل انتخابات عام 1975، قرر حزب اليمين الرئيسي، حزب العدالة، تغيير شعاره، ليتّخذ شعار «المحسان الأبيض» في استغلال واضح لشعار الحزب الديمقراطي السابق.

ولأن حزب الشعب الجمهوري، عندما تبني شعار «يسار الوسط» جرى

اتهامه بالإحساد، تبني حزب العدالة شعاراً يقول «الوسط على الطريق إلى الله».

غير أن «الإسلام السياسي» وجد تمثيله الحزبي، في أكتوبر عام ١٩٦٦، عندما تشكل حزب الوحلة. وسرعان ما صار ينظر إلى الحزب على أنه يمثل صالح العلوين والشيعة. ثم وجد الإسلام السياسي تعبيره الحقيقي في حزب النظام الوطني الذي أسسه الدكتور نجم الدين أريكان، في يناير عام ١٩٧٠، إلا أن الحزب حظر في عام ١٩٧١ بسبب طابعه المعادى للعلمانية. ولكنه عاود الظهور، في أكتوبر عام ١٩٧٢، تحت اسم حزب السلامة الوطنية. وحصل الحزب في انتخابات عام ١٩٧٣ على ١١,٨٪ من الأصوات و٤٨ مقعداً، وأصبح شريكاً في الحكم في السبعينيات.

وبحلول آخر السبعينيات، تناهى الإسلام السياسي في تركيا، مستفيداً من «الإحياء الإسلامي» في المجتمع التركي من ناحية، ومن القوتين الاقتصادية والسياسية المتناميتين للدول الإسلامية المتوجة بالنفط من ناحية ثانية، ثم من قيام الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩) من ناحية ثالثة.

ويتدخل الجيش، بانقلاب عسكري عام ١٩٨٠، لإعادة ترتيب الأوضاع.

الفصل الخامس

تدخل الجيش عام ١٩٨٠ ضرب اليسار.. الأسلامة المعتدلة

إن قادة انقلاب عام ١٩٨٠ أرادوا تنصيب الإسلام ضامناً
للنظام إزاء خطر شيوعي.

«بشار كيلان»

بنهاية السبعينيات، أصبح العنف السياسي مشكلة حقيقة في تركيا. فمنظمات الشباب اليسارية دخلت في مواجهة مع منظمة الذئاب الرمادية اليمينية المتطرفة والأصوليين الإسلاميين للسيطرة على الشوارع وحرم الخامسة. وتبارت تلك المنظمات في رعاية «عصابات الأحداث» من خريجي المدارس الثانوية، الذين لم يكن لديهم أمل الالتحاق بالجامعات التي لا يدخلها إلا ٢٠٪ من ٢٠٠ ألف تخرّجهم المدارس الثانوية سنوياً، ولم تكن لديهم مطامح في الحصول على وظائف بسبب الأزمة الاقتصادية المخانقة.

وفي حين ساندت الحكومات اليمينية في الفترة بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٧، حزب الحركة الوطنية الفاشي ومنظمته الذئاب الرمادية في الصراع ضد اليسار، فإن فترة حكم أجaoيد بين عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩، شهدت حماية لمنظمات اليسار، بالرغم من انتقاد أجaoيد، رئيس يسار الوسط، لليسار المتطرف.

وتصاعد عدد ضحايا العنف السياسي في تركيا، من ٢٣٠ شخصاً عام ١٩٧٧ إلى ١٢٠٠ عام ١٩٧٨ ثم إلى ١٥٠٠ عام ١٩٧٩ . ويفسر إريك . جي . زورغر ، ارتباط التطرف السياسي بالعنف في تركيا ، بالرجوع إلى الثقافة التقليدية التركية التي تجعل من الشرف والعيب محددين للعلاقة بين الشخص وعائلته وعشائره من جانب وبين الآخرين من جانب آخر . كما تعطى الثقافة التقليدية دوراً بارزاً لعادة الشأن في هذه الحالة . وخير الأمثلة على ذلك ، مذبحة «كهرمان ماراس» التي نفذها أتراك متطرفون (الذئاب الرمادية) ضد العلوين (الأتراك الشيعة) . ناهيك عن الاقتتال المستمر بين الأكراد والأتراك^(١) .

لقد كان المشهد السياسي - الاجتماعي في تركيا بنهاية السبعينيات ، يعكس ذروة أزمة عامة . فقدت شهادة تركيا ١٢ حكومة أقلية وأقلافية ، خلال الفترة من يناير عام ١٩٧١ حتى ديسمبر عام ١٩٧٩ ، أي بمعدل حكومة كل ٩ شهور . وتدهور معدل النمو الاقتصادي عام ١٩٧٩ إلى ١٪ .١٪ مقارنة بمعدل ٨٪ . وتدهور معدل التضخم إلى ٨٥٪ . وفي عام ١٩٧٩ - أيضاً - تزايد معدل البطالة إلى ٢٠٪ في حين ارتفع معدل التضخم إلى ٨٥٪ .

(١) انقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠

ذكر البيان العسكري رقم^(٢) الذي أذيع في حوالي السادسة صباحاً بالتوقيت المحلي ، الأسباب التي رأها العسكر للقيام بانقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠ . قال البيان : إن الدولة وأجهزتها الرئيسية صارت عاجزة عن العمل ، وإن الهيكل الدستوري كان مليئاً بالتناقضات ، كما أن الأحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها وفتقر إلى الإجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد .

(١) Erik J . Zurcher, Turkey : A Modern History, London C.B. Tauris & Co. Ltd, 1993.P.277.

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

ونتيجة لكل هذه العوامل، فقد زادت القوى الانفصالية من أنشطتها، ولم تعد حياة ومتلكات المواطنين آمنة. كما أن الهجمات على كل جوانب المجتمع - كالمدارس والجامعات والهيئات القضائية والمنظمات العمالية وغيرها - تقود البلاد نحو الانفصال وال الحرب الأهلية. وباختصار باتت الدولة بلا حسول ولا قوة، وأصبحت عاجزة^(١).

وأعلن البيان الأول لمجلس قيادة الثورة، سيطرة القوات المسلحة على مقاليد السلطة السياسية وحل البرلمان ووقف نشاط الأحزاب السياسية والاتحادات نقابات العمال اليسارية (DISK) والاتحاد النقابات اليميني المتطرف (MISK). وقبض على قادة الأحزاب فيما عدا ألبارسلان توركىش زعيم حزب الحركة الوطنية الذي تخفي في مكان سرى لمدة يومين ثم سلم نفسه. وفرضت الأحكام العرفية على كل أنحاء البلاد، ومنع المواطنين من مغادرة تركيا.

ولأن هدف جنرالات انقلاب عام ١٩٨٠، كان إحداث تغيير جذري في النظام السياسي، قبل إعادة الديمقراطية، فلم يكتفوا بإغلاق الأحزاب السياسية وحل البرلمان، فإنهم أفالوا - أيضاً - العمد وأعضاء المجالس المحلية الذين كان عددهم يصل إلى ١٧٠٠. وتركزت السلطات في قبضة مجلس الأمن القومي برئاسة الجنرال كنعمان إيفرين قائد الانقلاب الذي تولى رئاسة الجمهورية في ١٤ من سبتمبر. وأصبح مجلس الأمن القومي قاصراً على العسكريين يساعدهم مجلس حكومي تكون من ٢٧ عضواً من البيروقراطيين والعسكريين المتقاعدين، تحت قيادة الجنرال المتقاعد بولنت الوسو، لتقديم النصائح لمجلس الأمن القومي وتنفيذ قراراته. كما أعطيت سلطات واسعة للحكام العسكريين للمناطق المختلفة من البلاد، بمقتضى قانون الأحكام العرفية. وأصبح لهم حق الإشراف على التعليم والصحافة وغرف التجارة والاتحادات العمالية ولم يتربدوا في

استخدام سلطاتهم في إغلاق الصحف بما فيها صحيفة «جمهوريت» التي أسسها أتاتورك نفسه عام 1924. وجرى حظر المناقشات السياسية في عام 1981، ثم تلا ذلك في عام 1982 حل الأحزاب السياسية بعد أن كان قد حظر نشاطها، كما صودرت ممتلكاتها.

وشملت البلاد موجة من الاعتقالات. فقيادة الانقلاب، بعد عام من الإعداد له، كانت لديهم قوائم تضم غير المرغوب فيهم. وخلال الأسابيع الستة الأولى بعد الانقلاب جرى اعتقال ١١٥٠٠ شخص، وتزايد العدد إلى ٣٠٠٠ شخص بنهاية العام، ثم إلى ١٢٠٦٠ شخص بنهاية عام 1981.

وصحّيّح أن موجة الاعتقالات، أدت إلى انخفاض الأحداث الإرهابية بمعدل ٩٪، إذ كانت الضربة قاصمة لليسار المتطرف، إلا أن الاعتقالات شملت اليمين المتطرف - أيضاً - وخصوصاً عصابات الشوارع ومنظمة الذئاب الرمادية التابعة لزعيم حزب الحركة الوطنية توركيش.

غير أن موجة الاعتقالات أسفرت عن تكلفة اجتماعية عالية، إذ شملت الاعتقالات أعضاء الاتحادات المهنية والأحزاب الشرعية وأساتذة الجامعات والصحفيين ورجال القانون، وكل من كان قد أظهر ميلاً يسارياً أو إسلامياً. وفي عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣، واجه أستاذة الجامعة مذبحة بفضل ٣٠٠ أستاذ منهم وحرمانهم من معاشاتهم ومنعهم من العمل في أي وظيفة حكومية.

وفي ظل الأحكام العرفية، تعرض أعضاء أحزاب: الحركة الوطنية (الفاشي) والسلامة الوطني (الإسلامي) والعمال الكردستاني (الانفصالي) والعمال التركي (اليسار المتطرف)، وأتحاد نقابات العمال إلى عمليات تعذيب واسعة النطاق. كما أصدرت المحاكم العسكرية أحكاماً بالإعدام في حق ٣٦٠٠ شخص.

إن هناك أربعة دروس أساسية من انقلابي عامي ١٩٦٠ و ١٩٧١، استفاد منها قادة انقلاب عام ١٩٨٠ :

الدرس الأول: أن تكون السلطة موحدة في قمة الجيش، فدون مشاركة رئيس الأركان وقادة القوات المسلحة، فإن البديل هو الصراع على السلطة بين قادة الجيش كما حدث في انقلاب عام ١٩٦٠.

والدرس الثاني: أن قادة الانقلاب لابد وأن يسيطروا - أولاً - على السلطة السياسية، التي لا ينبغي أن تترك للسياسيين أو أن تكون مشاركة بين العسكريين والسياسيين.

والدرس الثالث: أن تكون هناك خطة واضحة للعمل جرى الاتفاق عليها، قبل أن يقرر الجيش الانقلاب.

والدرس الأخير : أن يسبق الانقلاب، انشقاق النظام السياسي المدنى وتفككه، مما يتبع للجيش بعد الانقلاب فترة مناسبة لإعادة بناء النظام السياسي وفق الخطوط التي تحددها القوات المسلحة^(١).

الدستور الجديد:

مثلاً حدث بعد انقلاب عام ١٩٦٠، تكونت جمعية تشريعية من ١٦٠ عضواً، منهم ١٢٠ عضواً عينهم الحكام العسكريون و ٤٠ عضواً، عينهم مجلس الأمن القومي، وعقدوا أول اجتماع لهم في ٢٣ من أكتوبر عام ١٩٨١. وجرى انتخاب لجنة تشريعية من ١٥ عضواً تحت رئاسة البروفيسور أورهان الدكاشي، قدمت أول صورة للدستور الجديد في ١٧ من يوليو عام ١٩٨٢.

ومثل الدستور الجديد تراجعاً في دستور ١٩٦٠، إذ ركز السلطة في قبضة السلطة التنفيذية، وراد من سلطات رئيس الجمهورية، ومجلس الأمن القومي،

William Hale, The Turkish Army In Politics, Ibid., pp 76 - 77 . (١)

ووحد من حرية الصحافة وحرية الاتجاهات العمالية بمنع التظاهرات السياسية وتظاهرات التضامن، كما قيد حقوق وحريات الأفراد. ففي حين حافظ الدستور الجديد على حرية التعبير وحرية التنظيم، إلا أنه قيدهما باعتبارات كثيرة من قبيل المصلحة القومية والنظام العام والأمن القومي وتهديد النظام الجمهوري. واستطاع الجنرال إيفرين انتزاع الموافقة على مشروع الدستور الجديد بنسبة ٤٩,٤٪ من الأصوات.

ويعد إقرار الدستور الجديد، وتولى إيفرين رئاسة الجمهورية، تحرك العسكريون لاستكمال إعادة هيكلة النظام السياسي. ففرضوا قانوناً جديداً، يحظر نشاط السياسيين الفاعلين قبل الانقلاب، ولمدة ١٠ سنوات. وسمح بتكوين أحزاب جديدة، إلا أن مؤسسيها كان عليهم أخذ موافقة مجلس الأمن القومي، كما منع الطلاب والأساتذة وموظفو الخدمة المدنية من أن يصبحوا أعضاء بالأحزاب، ومنعت الأحزاب من أن تكون لها أفرع شبابية أو نسائية. ولدى إجراء انتخابات نوفمبر عام ١٩٨٣، كانت الأحزاب المسموح لها بدخول الانتخابات ثلاثة أحزاب فقط :

- حزب الديمقراطية الوطنية، الذي حظى بدعم العسكريين والجنرالات المتقاعددين .

- حزب الشعب، الذي كان قائدها نجدة غالب، ويمثل الجناح الاتاتوركي في حزب الشعب الديمقراطي .

- حزب الوطن الأم، بقيادة تورجوت أوزال، الذي اضطلع بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠، وأصبح وزيراً للمالية والاقتصاد في ظل الحكم العسكري .

ويسبب مساندة الجيش لحزب الديمقراطية الوطنية ولحزب الشعب بدرجة أقل، توجهت أصوات الراغبين في عودة الديمقراطية وخروج الجيش من الحياة

السياسية إلى حزب أورال (الوطن الأم)، الذي حصل على نسبة ٤٥٪ من الأصوات، وحصل حزب الجنرالات (الديمقراطية الوطنية) على ٣٠٪، بينما حصل الحزب الثالث على ٢٣٪. وبتلك النتائج المفاجئة، أصبح أورال رئيساً للحكومة التي كان ضمنها ٩ مهندسين. ولأنه هو الآخر كان مهندساً، أطلق عليها «حكومة المهندسين».

وحظى حزب أورال بدعم الأحزاب اليمينية التي فرض عليها الحظر مثل حزب العدالة وحزب السلامة الوطنية وحزب الحركة الوطنية. ولذلك، حرص على إرضاء الرأسمالية الصناعية الكبيرة التي يمثلها حزب العدالة، وأصحاب المشروعات الصغيرة الذين يمثلهم حزب السلامة الإسلامي، والتزععنة اليمينية المتطرفة التي يمثلها حزب الحركة الوطنية، إضافة إلى ارتباطات أورال نفسه بالطريقة النقشبندية.

وقد استطاع أورال أن يقود عملية متدرجة لاستعادة الديمقراطية وسيطرة المدنيين على الحياة السياسية. فقبل الانتخابات البلدية في مارس عام ١٩٨٤، صوت حزب أورال (الوطن الأم) مستفيداً من تمنعه بالأغلبية في البرلمان على قانون يسمح برفع الحظر عن ممارسة الأحزاب القدية لنشاطها. وبالرغم من أن تلك الخطوة أفقدته جانبياً من قاعدته التصويتية في الانتخابات البلدية، فإنها أعادت الانقسام إلى صفوف المعارضة وجاءت النتائج ليحصل حزب الوطن الأم على نسبة ٤١,٥٪ من الأصوات، واحتل المرتبة الثانية الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة إرداد إينونو بنسبة ٢٣,٥٪، ثم حزب الطريق الصحيح (حزب ديميرل الجديد برغم استمرار حظر نشاط ديميرل) بنسبة ١٣,٥٪، ثم حزب الرفاه الذي أسسه أريكان بدلاً من حزب السلامة الوطنية بنسبة ٤,٥٪.

ييد أنه بعد الانتخابات البلدية عام ١٩٨٤، أعيد تشكيل الحياة الحزبية التركية. فحزب الديمقراطية الوطنية، الذي حظى بدعم العسكر لم يحصل سوى على ٧٪ من الأصوات، ثم حل نفسه، وانضم معظم نوابه إلى حزب الوطن الأم، واتجه بعضهم لحزب الطريق الصحيح.

أما حزب الشعب فقد اندمج مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩٨٥، وأسس بولنت أجاويد، عام ١٩٨٦، حزب اليسار الديمقراطي بزعامة زوجته راهسان (كراجحة) وانضم إليه عدد من أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

وشهد عام ١٩٨٧، عودة قادة الأحزاب القديمة للنشاط السياسي، بتعديل دستوري، بما اضطر أورال إلى الإعلان عن انتخابات برلمانية تجرى في نوفمبر عام ١٩٨٧.

وجاءت نتائج انتخابات ٢٩ من نوفمبر البرلمانية، ليحصل حزب الوطن الام على نسبة ٣٦,٣٪، ثم الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة إرداد على نسبة ٢٤,٨٪. وأتى حزب ديميرل (الطريق الصحيح) في الترتيب الثالث بنسبة ١٩,٢٪، ثم حزب أجاويد (اليسار الديمقراطي) بنسبة ٥,٨٪.

وفي حين أن نتائج انتخابات عام ١٩٨٧، عكست مؤشرًا مهمًا، هو أن الزعامات القديمة أي ديميرل وأجاويد، هُزمت أمام الزعامات الجديدة، أي أورال يميناً وإرداد يساراً، إلا أنها عكست أيضًا نقاش شعبيّة حزب الوطن الام وزعيمه أورال الذي تعرض لمحاولة اغتيال في يونيو عام ١٩٨٨.

وكان السبب الرئيسي لتدهن شعبية أورال وحزبه، الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية الليبرالية التي طبقها. إذ عاود معدل التضخم الارتفاع ليصل إلى ٨٪، كما انخفضت القوة الشرائية بنسبة ٤٧٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٩. وانخرطت قيادات الحزب والوزراء وعائلة أورال في الفساد السياسي.

لذلك، تدهور مركز حزب الوطن الام في الانتخابات البلدية عام ١٩٨٩، إلى المرتبة الثالثة بنسبة ٢١,٩٪ من الأصوات، بينما احتل حزب الشعب الاشتراكي (اندماج الشعب مع الاشتراكي الديمقراطي) المرتبة الأولى بنسبة

أصوات ٢٪٠، ونال حزب ديميرل (الطريق الصحيح) المرتبة الثانية بنسبة ٦٪٠.

وبانتخاب أورال رئيساً للجمهورية (بعد الجنرال إيفرين) عام ١٩٨٩، أصبح حزب الوطن الام معرضاً للانقسام بين جناح يضم الإسلاميين واليمين المتطرف بزعامة كوشى جيلر، والجناح الليبرالي - العلماني بقيادة مسعود يلماظ. وفي البدء حاول أورال الحفاظ على وحدة الحزب، بتعيين يلدريم أكبولوت الشخصية السياسية غير الإيديولوجية رعياً للحزب خلفاً له، إلا أنه مال بعد ذلك إلى الجناح الليبرالي - العلماني، متبعاً عن جناح «الحلف المقدس» بين الإسلاميين واليمين القومي المتطرف، ليدعم مسعود يلماظ رعياً للحزب ورئيساً للحكومة.

وشهدت الفترة بين عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٢، عدة تطورات مهمة في الحياة السياسية التركية. وتمثل التطور الأول في توسيع في ليبرالية النظام السياسي، فقد خفضت فترة الحبس على ذمة التحقيق من ١٥ يوماً إلى ٢٤ ساعة. كما قدمت الحكومة تعديلات دستورية للبرلمان تقضي بتوسيع عضوية البرلمان، وانتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشرأ، وخفض سن التصويت إلى ١٨ عاماً وأقر البرلمان شطب المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٦٣ من الدستور وهي المواد التي كانت تحظر النشاط السياسي على أساس طبقى أو دينى مما أدى إلى عودة الحاد النقابات DISK بعد ١١ عاماً من حظره.

وكان التطور الثاني، نتائج انتخابات عام ١٩٩١ التي كان أهمها عودة ديميرل إلى الحكم. فقد حصل حزب ديميرل (الطريق الصحيح) على نسبة ٢٧٪ من الأصوات، وتلاه حزب أورال (الوطن الام) بنسبة ٢٤٪، ثم حزب الشعب الاشتراكي بنسبة ٢٠٪. وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة ديميرل من حزبي الطريق الصحيح والشعب الاشتراكي.

أما التطور الثالث، فكان التغيير في جبهة اليسار، بإعادة بناء حزب الشعب الجمهوري تحت قيادة دينيز بايكال نائب رئيس حزب الشعب الاشتراكي، بعد أن حاول أكثر من مرة الإطاحة برئيس حزب الشعب الاشتراكي إرداد إينونو.

الاقتصاد التركي بعد انقلاب عام ١٩٨٠:

كما فشلت حكومة بولنت أجاويد عام ١٩٧٩، في تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاحات المالية والاقتصادية، عجزت حكومة سليمان ديميرل، عام ١٩٨٠، عن المضي قدماً في تنفيذ البرنامج. وعمت الأضرابات والتظاهرات العمالية والصدامات بين العمال وقوات البوليس والجيش كل مكان.

وبقيام انقلاب سبتمبر عام ١٩٨٠، وبعد قمع الجيش للاتحادات العمالية واليسار، أصبح ممكناً تطبيق برنامج صندوق النقد الذي أطلق عليه برنامج التثبيت الاقتصادي، وقد صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجتمع الأعمال الدولي و البنك الدولي لإعادة الشقة التركية وفتح القروض المصرفية والحكومية ومتحدة الأطراف، حتى وصل الدين العام إلى ٤ مليارات دولار بنهاية الثمانينيات، مقابل ١٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠.

وقد استهدف برنامج صندوق النقد الدولي : تحسين ميزان المدفوعات، والسيطرة على التضخم، وخلق اقتصاد سوق حر يعتمد على التصدير. وكانت وسائل تطبيق ذلك البرنامج : الخفض المستمر لسعر صرف الليرة التركية لزيادة القدرة التنافسية للمصادرات التركية في الأسواق الخارجية، وزيادة أسعار الفائدة لخفض الاستهلاك، وتحجيم الأجور، وزيادة الأسعار من خلال خفض الدعم الحكومي. وتطلب تشجيع الصادرات إجراءات محددة، تتمثل في دعم المصدررين، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية لعملية التصدير، وخفض الرسوم الجمركية على الواردات الalarمة للصناعات التصديرية.

ومن ارتفاع أسعار الفائدة، دون تحديد سقف لها، لم توجه الأموال إلى الاستثمار في الصناعة، ولكنها توجهت إلى السماسة للمضاربة على أسعار الأسهم والسندات، بل أصبح السماسة يقومون بدور البنك في تلقى الودائع و«توظيف الأموال» مقابل سعر فائدة وصل إلى ١٤٪. وعندما تحركت الحكومة بنهاية عام ١٩٨١، لضبط السوق انهارت ٣٠٠ شركة سمسرة، وقتل عدد من السمسرة على أيدي عملائهم، كما هرب بعضهم إلى الخارج.

وكان السبب وراء ازدهار سمسرة «توظيف الأموال»، أن ارتفاع معدل التضخم وتجميد الأجور، دفعاً بأفراد الطبقة الوسطى لإيداع أموالهم لدى السمسرة للحصول على دخل إضافي.

وعلى الجانب الآخر، استفادت من عقد الثمانينيات الشركات القابضة العائلية، مثل مجموعات كوتتش، وأجزجياشي، والتي يرجع وجودها إلى العشرينات. كما أن مجموعات مثل شوكوروا وصابنجي، بدأت نشاطها في الخمسينيات، وانضمت إليها مجموعات الجيل الثالث مثل آنكا، واس ت اف إيه، التي حققت أرباحاً ضخمة من مقاولات البناء في الدول الخليجية. ويغلب على كل تلك المجموعات أنها قابضة، وعائلية، وتضم شركاتها البنك وشركات التأمين والإنتاج والتسويق، كما تضم شركات مشتركة مع الشركات الأجنبية التي تتبع برتوكول منها خلال فترة التصنيع للإحلال محل الواردات، ولذلك كانت الأسرع والأكثر إفادة من مرحلة التصنيع من أجل التصدير.

كما جرى تشجيع المستثمرين الأجانب. فلم تعد هناك معاملة تميزية لصالح المستثمر المحلي. وأصبح من السهل إعادة تحويل رأس المال والأرباح. وأقيمت ٤ مناطق تجارة حرة حول موانئ أزمير وميرن وبالقرب من أدنة. وأقامت شركات عالمية مشروعات صناعية لإعادة التصدير في تلك المناطق.

وشجعت الحكومة - كذلك - الاستثمار في مشروعات المرافق والمنافع العامة، وتحديث الاتصالات وشبكات الطرق وإضافة جسر ثان على مضيق

البوسفور لتسهيل النقل بين أوروبا وأسيا، وبناء خطوط أنابيب لنقل الغاز من الاتحاد السوفياتي (وقتها) إلى تركيا، في خطة للحد من التلوث الناتج عن استخدام الفحم والبترول.

ولأن الحكومة لم يكن لديها التمويل الكافي، جرى تمويل بعض المشروعات بنظام B.O.T، بأن يقوم المستثمر الأجنبي ببناء المشروع ثم تشغيله حتى يحصل على تكلفته وهاشم للربح، ويفضل هذا النظام (Build. Operate. Transfer) انطلقت نهضة تركيا السياحية. وشهدت فترة الثمانينيات أيضًا، مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) لإقامة سدود على نهري دجلة والفرات، للحصول على الطاقة وتوفير المياه لزراعة ٦١ مليون هكتار، لتنمية منطقة جنوب شرق الأناضول شديدة الفقر وذات الكثافة الكردية.

والحق، أنه بعد بداية صعبة حقق برنامج الإصلاح الاقتصادي الكثير من أهدافه. فلقد بلغ معدل نمو الصادرات ٢٢٪ سنويًا خلال الفترة بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٧، وتزايد دخل الصادرات من ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٧٩ إلى ٧,١١ مليار دولار عام ١٩٨٨.

وخلال الفترة نفسها، انخفضت نسبة الصادرات الزراعية في هيكل الصادرات إلى ٢٠٪، وارتفعت صادرات المنتجات الصناعية إلى ٧٢٪.

أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، فقد ارتفع إلى ٥,٤٪ سنويًا خلال النصف الأول من الثمانينيات ثم إلى ٧٪ و٨٪ في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧، إلا أنه انخفض عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ مع ارتفاع أسعار البترول العالمية^(١).

(٢) الإسلام السياسي بعد انقلاب عام ١٩٨٠ (من أوزال إلى أمريكان)

عندما قام الجيش بانقلاب ٢١ من سبتمبر عام ١٩٨٠، كانت «الذرية» هي الذريعة ذاتها لانقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠ وانقلاب ١٢ من مارس عام ١٩٧١، أي حماية النظام الجمهوري الأتاتوركي العلماني وانتشال البلاد من الازمات الاقتصادية والسياسية وتصاعد التطرف في الشارع التركي.

و جاء انقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠، بعد ستة أيام، من انعقاد مهرجان القدس، الذي أقامه حزب السلامة الوطني (الإسلامي) بزعامة نجم الدين أمريكان. وكان المهرجان، قد حمل شعار «تحرير القدس»، وشارك فيه حوالي مائة ألف شخص، جاءوا معتمدين الطراييش والعمامات، رافعين البيارق الخضراء، مطلقين هتافات معادية للنظام العلماني و داعين إلى هدمه وإقامة دولة إسلامية بدلاً منه. ولذلك، قام قائد الانقلاب كنعمان إيفرين بحظر الأحزاب السياسية ومحاكمة زعمائها وسجنتهم، وعلى رأسها حزب السلامة الوطني وزعيمه أمريكان.

وابى قادة الجيش إلا أن يفرضوا إطاراً جديداً للحركة السياسية ودستوراً جديداً، قبل إعادة السلطة للمدنيين بانتخابات عامة في نوفمبر عام ١٩٨٣.

وبالرغم من تشكيل حزب «الوطن الأم» بزعامة تورجوت أوزال لحكومة مدنية، فإن رئيس الدولة الجنرال إيفرين، الذي قاد الانقلاب ووضع دستور عام

١٩٨٢، مكّن الجيش من الاستمرار في الإشراف على الحياة السياسية، في ظل القانون العسكري الذي لم يلغ إلا تدريجياً لتهيئة سيطرة الجيش. ولم يكن انقلاب عام ١٩٨٠، إلا تكريساً دور القوات المسلحة، باعتبارها «الحارس» للنظام الجمهوري الاتاتوركي العلماني و«الحامي» للاستقرار السياسي، و«المقذ» من طغيان وفساد النخبة السياسية.

ييد أن قادة انقلاب عام ١٩٨٠، وقعوا في مشكلة مزدوجة إزاء التعامل مع الإسلام السياسي.

فمن جهة، حاول قادة الانقلاب، استعمال الإسلام لإعادة صوغ الأيديولوجيا الرسمية، من أجل السيطرة على المجتمع، عندما أدركوا عجز الاتاتوركية عن تأثير الحياة اليومية، حتى إن الجنرال إيفرين، قائد الطغمة الانقلابية، استعان مراراً بالأيات القرآنية وبالحديث الشريف، كما أن دستور عام ١٩٨٢ جعل الترسos الدينية إلزامية في المدارس.

وقد فسر الكاتب الإسلامي التركي يشار كيبلان هذه السياسة في كتاب كلفه ست سنوات من الاعتقال، بقوله: إن قادة انقلاب عام ١٩٨٠، أرادوا تنصيب الإسلام ضامناً للنظام إزاء خطر شيوعي محتمل^(١).

ومن جهة ثانية، شعر قادة الانقلاب، بخطورة «الإسلام السياسي» كأيديولوجيا وكمovement، متصلتين في المجتمع التركي، ومن ثم كان لابد من قطع الطريق عليه، من خلال طرح إسلامي آخر يمثل الأيديولوجيا الضمنية للنظام الجديد. ومن هنا، كان اتجاه قادة النظام الجديد إلى أن يكون الإسلام السياسي تابعاً للنظام في مواجهة الحركات الشيوعية والكردية المتطرفة، وليس بديلاً منافساً للنظام.

(١) انظر: روشين شاكر، الحركة الإسلامية في تركيا، مجلة شئون الشرق الأوسط، عدد إبريل ١٩٩٣، بيروت.

أوزال و«الاسلامة المعتدلة»:

في وصفه لجنازة الرئيس تورجوت أوزال، في إبريل عام 1993 ، عبر الكاتب التركي آرطغرول كيركو عن انقسام تركيا الاتاتورية - الإسلامية في التسعينيات .

يقول كيركو :

أظهرت مراسم الجنازة، الطبيعة الاردواجية للعلاقة بين الدولة والمجتمع في تركيا أوائل التسعينيات. ففي الجنازة الرسمية في أنقرة، قادت فرقة أوركسترا عسكرية، تعزف «مارش الموت» لشوبان، موكبًا جنائزياً مهيباً، لعش أوزال المحمول فوق عربة مدفوع، عبر الشارع الرئيسي في العاصمة - شارع أتاتورك. بينما وقف مشاهدو الجنازة وأغلبهم موظفون حكوميون وعائلاتهم، بخشوع صامت على جانبي الطريق. وعلى النقيض من ذلك، شارك مئات الآلاف من الناس في إسطنبول حيث دفن جثمان أوزال، في صلاة ظهر خاصة في مسجد السليمانية، وظلوا يرددون «الله أكبر» على طول الطريق إلى موقع المقبرة القريب من موقع مقبرة رئيس الوزراء الأسبق عدنان مندريس الذي حُكم وأعدم على يد الحكم العسكريين عام 1960 ورد اعتباره في عهد أوزال^(١).

لقد كان تورجوت أوزال، الذي أصبح رئيساً للوزراء عام 1982 ، أول رئيس حكومة تركى يؤدى مناسك الحج، ويشارك بصورة منتظمة في صلاة الجمعة، كما كان أحد أتباع الطريقة النقشبندية ويشارك في تقاليدها، ومنها زيارة ضريح محمد بهاء الدين النقشبندى في أوزبكستان. كما ترشح في الانتخابات النيابية عام 1977 ، في منطقة أزمير عن حزب السلام الوطنى الإسلامي الذي كان يترأسه نجم الدين أربكان.

Ertugrul Kurkcu, The Crisis Of the Turkish State, Merip,no.199, April -June, 1996 . (١)

والحق أن أوزال، خلال رئاسته للحكومة (1983 - 1989) وكرئيس للجمهورية (في الفترة من عام 1989 حتى وفاته في إبريل عام 1993) تبني سياسة إسلامية معتدلة، طامعاً في إحداث تسوية تاريخية بين الاتاتوركية والإسلام في تركيا. فعندما أسس حزب الوطن الأم عام 1983 ، ضم إليه الكوادر الوسطى والدنيا، في حزب السلامة السوطن (الإسلامي) الذي حظره انقلاب عام 1980 ، وكان من تلك الكوادر شقيقه كوكورت أوزال.

وبعد توليه رئاسة الحكم، دعم أوزال مدارس «إمام - خطيب» لتصل نسبة خريجيها خلال سنوات أوزال إلى ٢٠٪ من إجمالي خريجي المدارس المتوسطة^(١)، كما حظرت وزارة التربية تدريس نظرية دارون في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وسمح للفتيات بارتداء الرزي الإسلامي، كما سمح بالدعائية الإسلامية في الإذاعة والتليفزيون والمطبوعات. وصدر عام 1983، قانون سمح بقيام مؤسسات الأوقاف، وهو القانون الذي استفادت منه الطرق الدينية استفادة كبيرة في تنظيم أنشطة تعليمية ودينية وخيرية. وخلال فترة حكم أوزال وفي إطار السياسات الليبرالية الاقتصادية التي تبنّاه، أتيحت فرصة تاريخية لشركات تجارية ومشروعات إسلامية للتأسيس والنمو والانتشار. كما ألغى الحظر على بيوت التمويل الإسلامي. وكان أول بيت تمويل إسلامي أنشأ في تركيا في أعقاب رفع الحظر، هو «البركة ترك» يعتبر أكبر مصرف تركي لا يتقاضى فائدة، وتبعه قيام «فيصل فينанс» إضافة إلى «بيت كويت فينанс». وكان كوركورت أوزال، هو الشريك الأكبر في شركات التمويل الإسلامي.

كما سمح تورجوت أوزال بانشطة «رابطة العالم الإسلامي» في تركيا، فأصبحت الرابطة تحول الأنشطة الإسلامية التركية بين الأتراك المهاجرين في ألمانيا وبلجيكا، وتدعم دائرة الشؤون الدينية (الحكومية)، ومولت رابطة العالم

الإسلامي إنشاء مسجد صغير داخل مبنى البرلمان، ومركز إسلامياً في المدينة الجامعية بجامعة الشرق الأوسط التكنولوجية في أنقرة، إضافة إلى تمويل برامج تعليم اللغة العربية بالجامعة. وقدمت الرابطة تبرعات لجامع كوجتاب في أنقرة، ولإنشاء مركز إسلامي بها، إضافة إلى مشروعات أخرى في أزمير وأدنة وغيرهما من المدن التركية.

ولم يكن توجه أورزال نحو «إسلامية معتدلة» يهدف فقط إلى الحد من «تطرف الأتاتوركية» بل وكذلك الحد من الراديكالية الإسلامية الصاعدة في تركيا الثمانينيات، بعد نجاح الثورة الإيرانية الإسلامية عام 1979. وقد أعرب أرسطوكان وحزب السلام الوطني صراحة عن دعمهما للثورة الإيرانية، باعتبارها ضرورية للاتجاهين العلماني والغربي. كما أطلق نجاح الثورة الإسلامية دعماً معنوياً (ومادياً) للإسلام السياسي في تركيا وخاصةً الحركات الراديكالية مثل جيش التحرير الإسلامي التركي، ومنظمة مقاتلي الشرق الكبير الإسلامي، وحزب الله، والتي تعتقد في النموذج الإيراني في الثورة المسلحة للإطاحة بالنظام.

وهنا، حاول أورزال صياغة «النموذج الإسلامي التركي المعتدل» في مواجهة النموذج الإسلامي الإيراني الشوري.

وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج، تحولت أورزال عن إعادة تشكيل تركيا عبر توجهات «إسلامية معتدلة». لقد كان أورزال يعتقد أن انهيار الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق في حرب الخليج، قد أتاحا إمكانية «فريدة» لدور قيادي لتركيا في المنطقة. غير أن محاولة احتلال موقع مؤثر في التعاملات الجارية في المنطقة، كانت تتطلب إطاراً أيديولوجيأً أشمل من إطار القومية - الأتاتوركية التركية. وتتمثل الإطار الأيديولوجي الجديد في «التزعنة الإسلامية المعتدلة» التي تجمع بين مبادئ الرأسمالية وقيم الإسلام وثقافته، والتي يمكنها أن تحظى بقبول الأتراك والأكراد والأذريين والأوزبكين والبوسنيين سواءً سواءً^(١).

Ertugrul Kurkcu, The Crisis Of The Turkish State, op.cit., (١)

غير أن رؤى أورال حول نموذج «الإسلامية المعتدلة» انتهت بوفاة أورال، ولن يصبح البديل هو نموذج الرفاه الإسلامي، كما عبر عنه نجم الدين أربكان.

لقد اعتبر أربكان زعيم حزب السلامة الوطنية «الإسلامي»، أحد أسباب قيام انقلاب 12 من سبتمبر عام 1980، لتنظيمه مهرجان القدس، الذي هاجم فيه النظام العلماني. وبعد الانقلاب، اقتيد أربكان من أرمينيا مباشرة إلى سجن «أماماك» في أنقرة، وحُكم عليه 24 من أركان حزبه أمام محكمة الأحكام العرفية بتهمة استخدام الدين لتحقيق مآرب سياسية. ثم قامت السلطات العسكرية بمحظرة نشاطات حزب السلامة الوطنية ضمن بقية الأحزاب.

وفيما كانت قيادات «السلامة الوطنية» وعلى رأسها نجم الدين أربكان وشوكت قاران وياسين خطيب أوغلو وسواهم، قيد الإقامة الجبرية أو المنفي أو السجن، التأم شمل كوادر الحزب التي بقيت طليقة، لتأسيس حزب جديد على أنقاض حزب السلامة الوطنية المحظور رسمياً. ونشأ حزب الرفاه بقيادة أحمد تقدال وبالتشاور مع أربكان وقيادات «السلامة الوطنية». ولما رفع الحظر عن نشاط أربكان وقيادة «السلامة الوطنية» إلى جانب رعمناء الأحزاب السياسية الأخرى مثل بولنت أجاويد وسليمان ديميرل وألبارصلان توركيس، في استفتاء عام 1986، تولى نجم الدين أربكان رئاسة حزب الرفاه في أكتوبر عام 1987.

وجاء برنامج حزب الرفاه، تحت عنوان عام هو «النظام العادل» وهي تسمية لها دلالة «تفيقية» بالمعنى الإسلامي الشيعي، إذ كان يقصد بالنظام العادل «النظام الإسلامي»، حتى لا يرد مصطلح النظام الإسلامي في مستندات الحزب الرسمية أو في أي من وثائقه وأدبياته، بسبب ما يفرضه الدستور والقوانين من حظر النشاطات ذات الطبيعة الدينية

وكان المهندس الأول لطرح «النظام العادل» هو الدكتور سليمان قره غوله، الذي استفاد كثيراً من طروحات وضعها رفاهيان آخران، هما الدكتور عارف

ارصوى والدكتور سليمان أقديمير. ونال مشروع «النظام العادل» موافقة أريكان عام ١٩٨٥، إلا أن المشروع لم يتبلور ويتشعر بشكل واسع إلا عام ١٩٩١ في أثناء الحملة الانتخابية التي جرت في ذلك العام.

يقول سليمان قرة غولة في تعريفه للنظام العادل، إنه «نظام يستند إلى الحق لا إلى القوة». ويشرح ذلك بقوله : «في العالم هناك نظرتان: نظرة القوى ونظرة الضعف، القوى يسود بينما يجب أن يمحى الضعف. ومقابل نظرة القوة التي تتخذ من الانتخابات صيغة متطورة لسيطرة القوى هناك نظرة الرسائلات السماوية، التي هي عبارة عن نظام يستند على الحق. وهذا يعني أن هناك نظامين، أحدهما يستند إلى القوة والاحتياط والقانون المركزي، وأخر يستند إلى الحق ونظام الاجتهاد»^(١). وتمثل إحدى طروحات النظام العادل إلغاء العلمانية التركية. فكما قال أريكان، فإن العلمانية التركية تختلف اختلافاً جوهرياً عن نظيرتها الغربية. فالأخيرة هي فصل الدين عن الدولة وعدم تدخل الدولة بشئون الكنيسة ولا الكنيسة بشئون الدولة. أما في تركيا فإن الدولة من خلال الدستور والقوانين تتدخل في الشئون الدينية ومارس حظراً على النشاطات الدينية، بل إنها تحت اسم العلمانية تمارس النظام القمعي والعداء للإسلام (...). كل واحد في الغرب يمتلك الحرية ولا أحد يجبر الآخرين على قبول اعتقاده.

أما أهم طروحات «النظام العادل» فهي تلك المتعلقة بالديمقراطية. يقول سليمان قرة غولة:

«في النظام العادل، الديمقراطية ليست نظام انتخابات تجرى مرة كل خمس سنوات (كما هي الحال في تركيا) ويعتمد على الأكثريية. لا أكثريية في النظام

(١) ورد في : يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه - أريكان، دار حوران للنشر، دمشق، ١٩٩٧، ص ١٦.

العادل، بل ائتلاف وطني يعترف بحق غنة واحدة كما يعترف بحق ٩٩ غنة من أصل مائة (٠٠). إن الانتخابات صيغة مستطورة لسيطرة القوى (الغني) الذي تخافه الناس فتنتخبه».

ويقول أريكان :

«يجب ألا ننسى أبداً أن الديمقراطية واسطة وليس غاية. الغاية هي إقامة (نظام السعادة) فتحت اسم الديمقراطية يختار هذا فلاناً وذاك آخر. ولكن إذا كانت التسخية قيام (نظام الظلم) فلا تبقى قيمة لهذه الانتخابات والأشكال المبنية عنها»^(١).

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن «النظام العادل» كما أوضح أريكان نظام لا ريا فيه ولا ضرائب ظالمة ولا صك نقود من دون رصيد وتنبع فيه القراءات بصورة عادلة (...)، ومن ثم تنتهي البطالة وتتحسن الأسعار وتزداد الصادرات، ويزداد الإنتاج ثلاثة أمثاله اليوم.. وتصبح تركيا من أهم الدول وأقواها^(٢).

وعلى الصعيد الخارجي، فإن «النظام العادل» كما تضمن برنامج حزب الرفاه لعام ١٩٩١، يجعل أهداف سياسة تركيا الخارجية: إقامة منظمة الأمم المتحدة الإسلامية، ومنظمة التعاون الداعي المشترك للدول الإسلامية، والانتقال إلى وحدة نقد مشتركة (الدينار الإسلامي)، ومنظمة التعاون الثقافي للدول الإسلامية (اليونسكو الإسلامية).

وبذلك، مثلث طروحات «النظام العادل» الخطاب السياسي لحزب الرفاه الإسلامي.

ومن خلال ذلك الخطاب السياسي (الإسلامي) خاض حزب الرفاه، الانتخابات البلدية عام ١٩٨٤، إلا أنه لم يحصل سوى على نسبة ٤٪.

(١) المصدر السابق ص ١٨ و ١٩.

(٢) ورد في : محمد نور الدين، قبة وعمارة.. مصدر سابق ذكره، ص ٦٩.

وارتفعت النسبة إلى ١٦,٧٪ في الانتخابات النيابية عام ١٩٨٧، ثم إلى ١٩,٨٪ في الانتخابات البلدية عام ١٩٨٩.

وفي عام ١٩٩١، دخل حزب الرفاه في تحالف مع حزب الحركة القومية وحزب الديمقراطي، فيما عرف باسم «الحلف المقدس» وحصل التحالف في الانتخابات النيابية التي أجريت في ذلك العام على ١١,٩٪ من الأصوات، وقدر نصيب حزب الرفاه بحوالي ١٢٪ إلى ١١٪، وقارب عدد نواب الرفاه بعد هذه الانتخابات الأربعين نائباً من مجموع ٤٥٠ نائباً.

وفي الانتخابات البلدية التي جرت في ٢٧ من مارس عام ١٩٩٤، حصل حزب الرفاه على نسبة ٠,٧١٩٪ من الأصوات ليحتل المرتبة الثالثة بعد حزب الطريق الصحيح (٠,٢١,٥٢٪) وحزب الوطن الأم (٠,٩٦٪)، وكانت المرة الأولى، التي يفوز فيها الرفاه برئاسة أهم بلديتين في تركيا، وهما إسطنبول وأنقرة، فضلاً عن أربع بلديات مدن كبرى، و٢٢ بلدية عاصمة محافظة، ٢٢ بلدية مركز، ٢٠٣ بلديات قرى.

وتمثل الانتصار الأكبر للرفاه، في الانتخابات الشيابية التي جرت في ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٩٥، إذ فاز بالمركز الأول للمرة الأولى بنسبة ٢١,٣٨٩٪ من الأصوات، ليصل عدد نوابه في البرلمان إلى ١٥٨ نائباً من مجموع ٤٥٠ نائباً.

وتشكلت في إثر الانتخابات حكومة ائتلافية برئاسة مسعود يلماظ (حزب الوطن الأم) ومشاركة تانسو تشيلر (حزب الطريق الصحيح) لم تصمد طويلاً حتى كان سقوطها في ٦ من يونيو عام ١٩٩٦، لتفسح الفرصة التاريخية أمام الرفاه لتشكيل حكومة جديدة برئاسة «إسلامي» هو نجم الدين أربكان، للمرة الأولى في تاريخ تركيا الحديث. وبذلك، تكون سياسة «الإسلامية العتدلة» التي بناها أورزال، قد مهدت الطريق أمام «النظام العادل» الذي بناه أربكان وحزب الرفاه الإسلامي للوصول إلى السلطة.

الفصل السادس

صراع الأتاتوركية والرفاه الإسلامي

«لم آت به إلى الحكم، وإنما الشعب هو الذي أتي بأربكان».
«تانسو تشيلر»

(١) أزمة الأتاتوركية وصعود الرفاه الإسلامي

في شوارع إسطنبول وأنقرة، تتجلى صور الدراما التركية، الحنين إلى الماضي يعانق انكسار الحلم الأوروبي وانتظار المجهول.. وفي الشوارع نفسها الميني جوب إلى جانب الباردسو (الجلباب التركي) والإيشارب (غطاء الرأس بالتركية)، والكارينوهات إلى جانب المساجد متعددة القباب، والمآذن ترفع الأذان بالعربية للصلاة، والسيارات الأوروبية الفارهة إلى جانب الدولش (الميكروبياصات المكتظة).. وكانت أبرز صور الدراما، تشكيل حكومة برئاسة نجم الدين أربكان رعيم حزب الرفاه الإسلامي.

فماذا جرى؟

«لم آت به إلى الحكم وإنما الشعب هو الذي آتى بأركان». هكذا ردت نانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء التركية على متقدديها، لدى إعادة انتخابها زعيمة لحزب «الطريق الصحيح» بسبب قبولها تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الرفاه الإسلامي، في نهاية يونيو عام 1996. فعلاً، لم يكن هناك بدليل. ففي الانتخابات البرلمانية في ديسمبر عام 1995، حاز حزب الرفاه على ٢١٪ من الأصوات، وسط حالة من «فراغ السلطة» - اضطررت ائتلاف حزبي الطريق الصحيح (يعين الوسط) بزعامة تشيلر والشعب الجمهوري (يسار الوسط) بزعامة دينيز ييكال، إلى إجراء انتخابات مبكرة. ولم تنه الانتخابات حالة «فراغ السلطة» بعد أن تشكلت حكومة ائتلافية من حزبي «الوطن الأم» بزعامة مسعود يلماذ و«الطريق الصحيح» بزعامة تشيلر، فقد دبت الخلافات بين يلماذ وتشيلر وخلال ذلك اتهم يلماذ شريكه ومنافسته تشيلر بالفساد وانضم أركان لحملة يلماذ على تشيلر ومطالبة البرلمان بالتحقيق معها، فانهار الائتلاف، ثم كان البحث عن تشكيل حكومة جديدة أو إجراء انتخابات جديدة أو تدخل الجيش.

وتجهت الأنظار إلى تشكيل ائتلاف بين أركان ويلماذ إلا أن المؤسسة العسكرية ضغطت للحلولة دون ذلك، لأن حزب يلماذ (الوطن الأم) توجد بداخله تيارات إسلامية. وبذلك، استمر فراغ السلطة منذ يونيو عام 1995 حتى يونيو عام 1996، حين تم الاتفاق بين تشيلر وأركان على تشكيل حكومة ائتلافية مقابل إسقاط التهم الموجهة ضد تشيلر^(١).

وبعكس ما يتصوره البعض، فإن حزب الرفاه الإسلامي ليس حزباً أصولياً أو سلفياً، وذلك ما يميزه عن الأحزاب والتنظيمات الإسلامية في الدول العربية والإسلامية. ففي استطلاع للرأي، أجرى عام 1996، تبين أن ٤١٪ من الذين صوتوا لحزب الرفاه علمانيون، وأن ٧١٪ أعتبروا عن ثقتهم بالجيش الذي يعتبر

(١) رضا هلال، الدراما التركية، الأهرام، ١٠/٨/١٩٩٦.

رمز العلمانية. وفي الوقت نفسه، فإن حزب الرفاه الإسلامي - بعكس الأحزاب الإسلامية العربية - لا يضع مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية على رأس قائمة أولوياته، آخذا في الاعتبار أن مبادئ الديمقراطية والفردية قد تجذرت في الشعب التركي، ولذلك فإن الخطاب السياسي لحزب الرفاه الإسلامي يركز على الأخلاق التقليدية للمجتمع التركي والعدل الاجتماعي ومناهضة التبعية للغرب.

ولا يتمتع حزب الرفاه باحتكار الإسلام في الساحة السياسية التركية، كما أنه لا يمثل بداية صعود الإسلام السياسي أو بداية عودته كمتغير مهم في التنافس على السلطة. فالبداية جاءت مع غياب كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية العلمانية الذي استخدم أداة الدولة في فرض علمانية بدت متطرفة على المجتمع التركي بدءاً من إلغاء الخلافة والمدارس الدينية والمحاكم الدينية عام ١٩٢٤، ثم إغلاق الأضرحة وإلغاء الطربوش عام ١٩٢٥، ثم إدخال الحرف اللاتيني رسمياً عام ١٩٢٨.

ويقول إحسان داغي أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الشرق الأوسط التكنولوجية بأنقرة، إنه مع تحول النظام السياسي من الحزب الواحد إلى التعددية الخزبية في عهد الرئيس عصمت إينونو عام ١٩٤٥، زادت الأنشطة الإسلامية الدينية بشكل واضح، وبدأ المراقبون الغربيون يتحدثون عن صحوة إسلامية. وسمح الحزب الديمقراطي الذي كان يرأسه مندريس بالأذان للصلوة باللغة العربية بعد أن كان ممنوعاً، وبتقديم برامج دينية في الإذاعة وبرعاية التعليم الديني وفتح مزارات الأولياء المسلمين.

وبذلك، بدأت تركيا «عملية تسوية» تخفف من حدة «الأتاتوركية المتطرفة» لتحقيق التوازن بين التقاليд الإسلامية والإصلاحات العلمانية الحديثة. واستطاع الحزب الديمقراطي بذلك، كسب تأييد الفئات الهماسية جغرافياً وطبقياً إلى جانب الفئات التقليدية والدينية في المجتمع التركي.

واستمرت جاذبية التقاليد الإسلامية في المجتمع التركي حتى بعد الانقلاب العسكري عام 1970. وفي هذا المقام، بدأ صعود نجم الدين أريكان من خلال جبهة «الشرق الأعظم» بقيادة نسيب فاضل، ثم قام بتأسيس حزب النظام الوطني عام 1970، الذي أغلق بحكم من المحكمة الدستورية على أساس أنه يستخدم الدين لأغراض سياسية. وفي عام 1971، أسس أريكان حزب «السلامة الوطنية» ثم تخلى عام 1972 عن أستاذته نسيب فاضل معتبراً أن الظروف لا تسمح ببني أيديولوجية جبهة الشرق الأعظم التي تقوم على العمل السري المسلح لتكوين إمبراطورية إسلامية، بينما استطاع من خلال حزب «السلامة الوطنية» خوض الانتخابات البرلمانية عامي 1973 و 1977 والمشاركة في الحكومات الائتلافية خلال تلك الفترة اعتماداً على خطاب سياسي ضد الغرب ضد الرأسمالية ومع التصنيع الثقيل وإعادة توزيع الثروة والقيم الأخلاقية الإسلامية.

وبعد انقلاب عام 1980 بقيادة الجنرال كنعان إيفرين جرى حظر حزب «السلامة الوطنية» مع بقية الأحزاب الأخرى. ومع عودة الحياة الحزبية أنس أريكان «حزب الرفاه الإسلامي» عام 1982، إلا أنه لم يستطع كسب نسبة الـ 1% اللازمة للدخول البرلمان في انتخابات عامي 1984 و 1987 حتى استطاع في الانتخابات المحلية عام 1989 الفوز بخمس بلديات وتحطى عقبة نسبة الـ 1% للدخول البرلمان.

دخل الرفاه في انتخابات عام 1991 في تحالف أسماه «الحلف المقدس» مع الأحزاب اليمينية الوطنية ليحقق التحالف نسبة 17% من الأصوات. ولكسب الشارع، تبنى حزب الرفاه أيديولوجية وطنية شعبية إسلامية تركز على المصلحة الوطنية التركية والقضايا الاجتماعية بفردات إسلامية، مستفيداً من الإصلاحات الليبرالية التي أدخلها الرئيس تورجوت أوزال، وتضمنت تهدئة الاتاتوركية المتطرفة وال موقف العلمانية للدولة وإدخال الإسلام كمكون رئيسي في الهوية

التركية، لدرجة أن حزب «الوطن الأم» الذي أسسه أورزال لم يخف ارتياطاته القوية بالطريقة النقشبندية.

كما استغل حزب «الرفاه» الأوضاع الاقتصادية الصعبة في تركيا بسبب استنزاف نفقات الأمن والدفاع نحو ٤٠٪ من الإنفاق العام مع تصاعد العمليات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني في جنوب شرق البلاد. كما أن الإجراءات الاقتصادية الليبرالية أدت إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ١٦,١٦٪ ومعدل التضخم إلى ما يزيد على ١٠٠٪ واحتلال توزيع الثروة، حيث أصبح أغنى ٢٪ من الأتراك يملكون ٦٠٪ في حين يملك أفقراً ٤٪ نحو ٤٪ من الدخل القومي عام ١٩٩٤، حسب الإحصاءات الرسمية.

ولذلك، ركز حزب «الرفاه» على الأنشطة الاجتماعية والعمل على المستوى المحلي من خلال جمع الزكاة وإنشاء المدارس والعيادات الطبية إلى بناء المساكن لساكني الأكواخ في المدن. ونظمت عضوات «الرفاه» زيارات لبيوت الفقراء ومشاركتهم في مناسبات الزواج والسوفاة وتقديم العون المالي لهم. وبذلك، وكما يقول حكمت جنتكايا مدير تحرير «جمهوريات»، استقطب أربكان الفقراء الذين لم تستطع أحزاب اليسار الفوز بأصواتهم، بعد الضربات التي وجهت إليها عقب الانقلاب العسكري وفشلها في توحيد صورتها!

ولعب حزب «الرفاه» على الإحباط التركي من الرهان على الغرب، مستغلاً الشعارات المحبطة والطموحات التي أطلق عنانها القادة الأتراك مثل: قول الرئيس أورزال بأن القرن القادم سيكون «تركيًا»، وما قاله الرئيس ديميرل عن عالم تركي يمتد من شاطئ الأدریاتيك حتى سور الصين العظيم. ولذلك اجتذبت شعارات الرفاه ضد الغرب ومناداته بامم متحدة إسلامية وكرمنولث إسلامي أفتده الطبقة الوسطى التركية، كما لعب الرفاه على تشرذم أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط ودوامة الفراغ السياسي طارحاً «النظام العادل» سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

ونتيجة لكل ذلك، صعد حزب الرفاه الإسلامي في الانتخابات المحلية، التي أجريت في مارس عام 1994 ليحصل على ١٩٪ من الأصوات ويقود الحكومة الائتلافية بالمشاركة مع حزب الطريق الصحيح.

وهكذا، وكما يقول البروفيسور إحسان داغي، فإن صعود حزب الرفاه الإسلامي للسلطة جاء نتيجة فراغ السلطة الذي أحدثه تشرذم أحزاب اليمين واليسار في وقت أصبح فيه «تغريب تركيا» ثقافياً وسياسياً محل مراجعة من المجتمع التركي مع رفض الغرب لدخول تركيا ناديه، وما مهد الأرض لصعود التوجه الإسلامي التقليدي الشعبي^(١).

أريكان.. في الحكم:

بمجرد إعلان تشكيل أريكان زعيم الرفاه الإسلامي للحكومة الجديدة، أبدت أوروبا قلقها، بينما اتبعت الولايات المتحدة سياسة «الانتظار والترقب». فشعارات أريكان خلال حملته الانتخابية عكست معاداة الغرب ومعاداة السامية والمطالبة بتكون أمم متحدلة إسلامية، واتحاد جمركي إسلامي وحلف عسكري إسلامي على غرار الناتو. وفي أول تصريحات له بعد تولى رئاسة الحكومة الجديدة، ذكر أريكان أن حكومته ستدعم علاقاتها بالدول الإسلامية، ووعد بتحسين العلاقات مع إيران وسوريا، وبأنه سيقوم بمراجعة الانفاق العسكري التركي - الإسرائيلي، ويجراء تعديلات في اتفاق الاتحاد الجمركي مع أوروبا، وبأنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وإنهاء عمل قوات المطرقة الأمريكية - البريطانية - الفرنسية، في شمال العراق معتبراً أنها «قوات صلبية» هدفها تقسيم العراق والإضرار بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية.

وفي لقاء مع مصادر بحزب «الرفاه الإسلامي»، كشفت تلك المصادر عن أن المؤسسة العسكرية أوضحت لأريكان أنها لا تعارض توليه رئاسة الحكومة بشرط

(١) حوار للمؤلف مع د. إحسان داغي، الأهرام ٨/١٠/١٩٩٦.

استمرار روابط تركيا الوطيدة مع الغرب والنظام الديمقراطي العلماني على مبادئ أتاتورك.

وقد كان ذلك مغزى الزيارتين اللتين قام بهما أربكان للسفارة الأمريكية في أنقرة للتهئة بعيد الاستقلال (١٩٩٦)، ولتصريح أتاتورك للتعهد بالعمل بمبادئه العلمانية.

وجاء برنامج حكومة الائتلاف بين أربكان وتشيلر مؤكداً ذلك، بل إن البرنامج تضمن أن يُجرى تقسيم بعد عام من حكم الرفاه، وإذا جاء التقويم سلبياً، يتخلّى أربكان عن رئاسة الحكومة لتشيلر، للدعوة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة.

ويرجع وزير الخارجية الأسبق مختار سويسال أسباب «القلق الأوروبي» إلى أن الإسلام السياسي أصبح مشكلة داخلية في أوروبا بعكس أمريكا، كما أن تركيا ستكون الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أن لتركيا علاقات بأوروبا أقوى من أي بلد مسلم آخر، فأكبر عدد من المهاجرين الأتراك موجود في ألمانيا (حوالى مليون تركي) وبالتالي، فإنه كلما تزايد توجه أربكان إسلامياً تزايد قلق أوروبا.

أما بالنسبة لأمريكا، فإن الوضع مختلف.

قالت السفيرة مادلين أولبرايت - مندوبة أمريكا لدى الأمم المتحدة (وزيرة الخارجية فيما بعد) - إنها خلال لقائها مع أربكان في أنقرة وجهت له رسالة واضحة. قالت له إنه رئيس وزراء منتخب بشكل دستوري وبطريقة ديمقراطية، وذكرت له المبادئ التي ترتكز عليها وسوف تركز عليها السياسة الأمريكية تجاه تركيا، وهي: استمرار الديمقراطية، وأهمية السوق الاقتصادية، وال العلاقة مع حلف الناتو إستراتيجياً، والأسس العلمانية للجمهورية الديمقراطية، وإسرائيل، والمسألة المتعلقة بالعراق. وأضافت أولبرايت أن أربكان فهم الرسالة.

ولكن كيف كانت نظرة أمريكا لأريكان؟

رؤية أمريكا تجاه أريkan والحكومة الجديدة حددتها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ومؤسسة «راند» كالتالي :

* الولايات المتحدة متسامحة تجاه صعود حزب «الرفاه الإسلامي» في تركيا، اعتماداً على السياسة الأمريكية غير المعنية بصعود الإسلام كثقافة دينية أو حركة سياسة، وإنما تقف ضد العنف والإرهاب كوسيلة لتطبيق سياسات إسلامية.

* لا تقبل «العلمانية» شرطاً ضرورياً للولايات المتحدة لاستمرار العلاقات الأمريكية - التركية عند مستوى يرضي الطرفين، وذلك ما ذكره نيكولاس بيرنز المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بمناسبة تشكيل الحكومة التركية الجديدة. بل إن بيتر تارنوف نائب وزير الخارجية للشئون السياسية كان أكثر وضوحاً عندما صرخ في أنقرة بأن اهتمام أمريكا بالعلمانية في تركيا مثل اهتمام أمريكا بالعنصرية في أمريكا.. موضوع أخلاقي يهم بعض الناس إلا أنه لا يؤثر في العلاقات بين البلدين، كما أن العلمانية لم تكن يوماً أحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأن النظم غير العلمانية لا يشترط أن تمثل تهديداً للأمن الأمريكي.

* بالنسبة لرئيس الوزراء أريkan، فإن خطابه السياسي يتضمن، مفردات إسلامية، إلا أنه يتضمن مفردات وطنية تركية أيضاً. وبرغم أنه جاء من خلفية أيديولوجية، فإنه تكتيكي براجماتي، وربما يحدث توظيف التكتيكي لإنفاء ترتيبات إسلامية عن المؤسسة العسكرية العلمانية، والوقت وحده هو الذي سيظهر ما إذا كان أمريكا ستحول إلى «إسلامي ديمقراطي» أم لا.

* في المدى القريب، من غير المتوقع حدوث تغيير درامي فيما يتعلق بسياسة تركية بخصوص الناتو أو بخصوص الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي.

* عكست تصريحات أريكان وجود ثغرات في خطابه، وعلى سبيل المثال فإنه قد صرَّح بأن حكومته سوف تلتزم بجميع الاتفاقيات التي وقعتها تركيا في السابق، إلا أنه على الجانب الآخر قال إنه لن يطبّق الاتفاقيات التي تتضمّن إساءة للأمن القومي والمصالح الوطنية التركية.

* تضمنت «أجندة» أريكان التركيز على القضايا الداخلية واستمرار السياسات الخارجية، ولكن حدوث أزمات يمكن أن يضطرّ الرفاه إلى تغيير مواقفه.

* ليس المجال مفتوحًا أمامه في الشرق الأوسط، فمن غير الممكن أن يقدم تنازلات لسوريا، ويرغم وجود تجاذب مع إيران، فإن طهران تمثل منافساً لأنقرة خصوصاً في آسيا الوسطى. كما سوف يضطرّ أريكان للاستمرار في السياسة الحالية تجاه العراق برغم معارضته لسياسة الاحتواء الأمريكية. أما العلاقات مع إسرائيل، فإن المؤسسة العسكرية سوف تمنع أريكان من الاقتراب منها.

* يشكل الجيش الخط الأحمر الذي لا يستطيع أريكان تخفيه، في حالة إحداث تغيرات تذكر في المجتمع التركي، فالتأثيرات الاجتماعية يمكن أن تؤثّر سلباً على السياسة الخارجية التركية ويمكن أن تطول الجيش. وفي هذه الحالة قد تتدخل المؤسسة العسكرية لإدارة الأمور بطرقها.

لقد صعد رعيم الرفاه الإسلامي، مع تعقد الأزمة الداخلية في تركيا على مستويات الهوية والاقتصاد وتشريد الأحزاب السياسية التركية.

ومنذ تشكيل الحكومة في 29 يونيو 1996، وحتى استقالتها في 18 يونيو عام 1997، قدم أريكان تنازلات عديدة، سواء بالقياس إلى الخطاب السياسي لحزب الرفاه خلال وجوده في المعارضة، أو إلى شعارات حملته الانتخابية أو إلى قاعدته السياسية.

فقد التزم أريكان باستمرار تركيا غربية علمانية، مقابل وعوده بـ«أهمية إسلامية» وإلغاء الاتفاق العسكري مع إسرائيل ومراجعة اتفاق الاتحاد الجمركي.

وتخلى أمريكان لشريكه في الائتلاف تانسو تشيلر رعية حزب الطريق الصحيح عن الوزارات المهمة مثل الخارجية والدفاع والداخلية والتجارة والصناعة والشئون الدينية.

وكان تمديد مهمة عمل قوات المطرقة في شمال العراق، أهم الاختبارات الأولى لأمريكان في السلطة. فالرجل ظل خمس سنوات يعارض تمديد المهمة في البرلمان، ولما جاء إلى السلطة قام بتمديدها لمدة أطول مثلاً طلبت أمريكا والمؤسسة العسكرية. ومن تلك الاختبارات أيضاً وجود اتفاق عسكري ثان مع إسرائيل، برغم أن الرجل وعد بأن تكون سوريا الدولة الأولى التي سوف يزورها، ناهيك عن شعاره السابق بإصدار «الدينار الإسلامي» وتأسيس بنك مركزى إسلامى .. الخ ..

ويذلك يبدو أن ما وعد به أمريكان وهو في المعارضة، مختلف تماماً عن سياساته بعد توليه رئاسة الحكومة، فهل من تفسير؟

الأعضاء الباررون في الرفاه فسروا لي ذلك، بأن الحزب أصبح في السلطة دون أن يكون مستعداً لتولي السلطة. قال أحدهم : لم يكن يتوقع أى منا أن نصل إلى السلطة بهذه السرعة، فقد كان ترتيبنا أن نصل إلى السلطة في وقت لاحق .. وحدنا وليس بالمشاركة مع حزب آخر.

ويعنى هذا التفسير أن شعارات البرنامج الانتخابي لحزب الرفاه صنمت على أن الحزب سيحكم بمفرده (بأغلبية)، وأن التراجع عن تلك الشعارات سببه أن هناك شريكاً في الحكم فرض الاتفاق معه على السياسات التي سوف تطبق.

هناك تفسير ثان مفاده أن الولايات المتحدة والمؤسسة العسكرية في تركيا رسمتا خطوطاً حمراء لأمريكان، وأن تمديده لأمريكا والجيش، كان معناه تقويض اللعبة السياسية وحدود انقلاب عسكري.

أما التفسير الثالث، فيعتمد على أن أمريكا ركز على القضايا الاقتصادية والداخلية. وفي هذا الإطار كان قراره بزيادة مرتبات العاملين بالدولة بنسبة ٥٪. كما أنه اتفق مع شريكه تشير على حزمة من السياسات الاقتصادية بهدف خفض العجز في ميزانية الدولة لخفض معدل التضخم الذي وصل إلى ٨٣٪، وتخفيض العجز في الميزان الخارجي لوقف تدهور قيمة الليرة (بعد أن وصل الدولار إلى ٨٣ ألف ليرة) والحد من معدل البطالة (١٧٪).

(٢) التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي والصراع بين الجيش والإسلام السياسي

قال دبلوماسي تركي كبير: «ليس كمثل تركيا في الشرق الأوسط إلا إسرائيل».

وفي لقاء آخر، يقول سيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية فى أنقرة: «سواء مع أرتكان أو غيره فإن السياسة الخارجية التركية عليها عوامل الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والوضع الاجتماعى والسياسى والوضع الدولى»^(١). جغرافياً، تقع تركيا بين أوروبا والشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى السابق، وتطل على البحرين الأسود والمتوسط. ولذلك كانت أهمية تركيا لأوروبا وأمريكا خلال الحرب الباردة.. وتاريخياً، فإنه بعد تفكك الدولة العثمانية، ظل أتراك في آسيا الوسطى والبلقان والشرق الأوسط، مما رتب قرابات مع الجمهوريات الإسلامية وسط آسيا وعداوات مع اليونان وأرمينيا وبعض الدول العربية.

وعودة إلى ما قاله الدبلوماسي التركى، فإن تركيا وإسرائيل تشتراكان فى أنهما غربستان عن المحيطين الثقافى والسياسى العربين اللذين توجدان على تخومهما، بينما تدعيان النسب إلى القيم الغربية ثقافياً وسياسياً ب رغم أنهما بعيدتان جغرافياً عن أوروبا الغربية وأمريكا.. هذا من جانب. ومن جانب

(١) حوار للمؤلف مع البروفيسور سيفى تشان، الأهرام ١٩٩٦/٨/٧.

آخر، فإن تركيا مثل إسرائيل محاطة بجوار عدائي يتمثل في روسيا وأرمينيا وإيران وسوريا والعراق واليونان وبلغاريا.

وهذه الأرضية المشتركة توجد مناخاً مشجعاً للتعاون بين تركيا وإسرائيل، إلا أن الأساس المهم في التعاون التركي الإسرائيلي هو وصول تركيا إلى نقطة إحباط أو تراجع الرهانات السابقة.

فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وهزيمة العراق في حرب الخليج ضعفت الأهمية الإستراتيجية لتركيا في لعبة «الدولمن» الأمريكية والناتو. كما أنه بعد ٧٣ سنة من رهان أتاتورك على تركيا علمانية أوروبية، تمانع أوروبا فيضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي كعضو كامل، ليس فقط بسبب التزايد السكاني وارتفاع البطالة وانخفاض دخل الفرد التركي، ولكن أيضاً بسبب المسالة القبرصية والاعتراض على انضمام دولة إسلامية للاتحاد الأوروبي والاكتفاء بوضعها كعضو مناسب وبوجودها في الاتحاد الجمركي.

وللاتفاق على عضوية تركيا الهامشية في الشرق الأوسط من ناحية وفي أوروبا من ناحية أخرى، كان الاتجاه للجوار الشمالي مثلاً في تكوين منظمة «التعاون الاقتصادي في البحر الأسود» مع أرمينيا وأذربيجان وبلغاريا وجورجيا واليونان ومولدوفيا ورومانيا وروسيا. لكن نقطة الضعف الأخطر في هذا التحرك تمثلت في نقص «التمويل» حيث تعاني المنطقة من ندرة رأس المال، كما أن هناك صراعات سياسية وعسكرية بين دول المنظمة.

وكان التحرك المهم الثاني بعد عام ١٩٩٠ إلى جانب البحر الأسود، هو التحرك صوب الجمهوريات التركية الأربع في وسط آسيا، وهي: أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان. وكان اعتقاد الرئيس تورجوت أوزال أن سقوط الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق يوفران فرصة تنفرد بها تركيا لتكوين «إمبراطورية جديدة» تضم تلك الجمهوريات على أساس النموذج التركي، غير أن

تلك الجمهوريات كانت خارجة لتوها من نير الإمبراطورية السوفيتية. ولذلك سقط الرهان مع موت أوزال. وفي الشرق الأوسط، تراجع الرهان على مجموعة الدول العربية والإسلامية مع تراجع أهميتها الاقتصادية بسبب الانخفاض في أسعار البترول عام ١٩٨٦، بعد أن مثلت تلك المجموعة - من قبل - أساس «فورة الصادرات التركية» وصناعة الإنشاءات في الثمانينيات.

ولكل ذلك، كان التحرك باتجاه إسرائيل. غير أن السياسيين الأتراك كانوا يتوقعون خلال عام ١٩٩٥ توقيع اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل، مما يعني تقوية سوريا في مواجهة تركيا، أو على الأقل تفرغها للصراع مع تركيا مع نهاية صراعها الرئيسي مع إسرائيل، مما يؤدي إلى تقوية حزب العمال الكردستاني في تحركه الانفصالي لإقامة دولة كردية انطلاقاً من جنوب شرق تركيا. وقد تخوفت أنقرة من أن توقيع اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل يمكن أن يتضمن أن تحصل إسرائيل على المياه من سوريا، مما يشير المخاوف على مشروع تركيا لاستثمار مياه الفرات للري والطاقة الكهربائية، والمعروف باسم مشروع جنوب شرق الأنادolu الكبير «جاب». ويعنى ضمناً اسرائيل الحصول على المياه من سوريا تزييد المعارضة العربية للمشروع.

علاوة على ذلك، فإن تركيا تخطط لمشروع أنابيب السلام لنقل المياه من نهرى جيحان وسيحان شرقى تركيا فى أنابيب إلى الدول الخليجية والأردن بالإضافة إلى إسرائيل.

ولثن كانت مشكلة المياه يمكن التوصل إلى حل بشأنها فى إطار السلام والتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط، تظل مشكلة حزب العمل الكردستاني هي المشكلة الامم مع سوريا من وجهة النظر التركية. ويقول مختار سويسال وزير الخارجية التركى الأسبق أن مشكلة المياه يمكن حلها مع سوريا والعراق وقد اقترحتنا أن تبحث «تركيا وسوريا والعراق» موارد واحتياجات وطرق

الاستفادة من المياه، ولكن مشكلة حزب العمل الكردستاني تغطي على مسألة المياه^(١).

ويرى إسماعيل سويسال - رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط في إسطنبول - أن نجم الدين أريكان رعيم حزب الرفاه الإسلامي، لو كان قد نفذ وعده بأن تكون دمشق أول عاصمة يزورها لتطبيع العلاقات مع سوريا، لكان قد خسر شعبيته لأن كل الأتراك يتذمرون على أن حزب العمل الكردستاني يهدد وحدة الدولة التركية، وأن الحرب التي يشنها في جنوب شرقى البلاد تستنزف ٧ مليارات دولار سنوياً من خزانة الدولة^(٢).

ييد أن عام ١٩٩٥ لا يمثل بداية الارتباط التركي الإسرائيلي. فقد ضغطت الولايات المتحدة على تركيا للاعتراض على إسرائيل في مارس عام ١٩٤٩. وتطورت العلاقات التركية الإسرائيلية خلال الخمسينيات بما أدى إلى توسيع علاقات تركيا مع الدول العربية. ثم كان حلف بغداد بعد ذلك، وظلت تركيا مقوتة عربياً حتى عدوان عام ١٩٦٧، حيث حاولت إيجاد توازن في سياستها الخارجية بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي. ومع تزايد القدرة الاقتصادية للدول العربية البشرورية بعد عام ١٩٧٣، تزايد التعاطف التركي مع الموقف العربية. لكن العلاقات مع إسرائيل ظلت مستمرة.

وحاولت تركيا الاستفادة من الإطار الدولي في تنمية علاقاتها مع إسرائيل، مع سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩، لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل. وعرضت تركيا على إسرائيل عام ١٩٩٠ مشروعًا لبيع مياه الشرب للدولة العربية من خلال استثمار أنهار تركية منها نهر منافجات بواسطة شركة في قبرص التركية.

ومع بدء عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل في مدريد عام ١٩٩١،

(١) حوار للمؤلف مع الوزير عتاز سويسال الأهرام ١٩٩٦/٨/٧.

(٢) حوار للمؤلف مع السفير إسماعيل سويسال الأهرام ١٩٩٦/٨/٧.

لم تعد تركيا بحاجة لاخفاء علاقتها مع إسرائيل، بل أصبحت تطالب العرب بالاعتراف به «حقيقة إسرائيل».

ولكن، ماذا تريده تركيا؟

في المقام الأول تريده تركيا من إسرائيل دعمها استراتيجيا على جبهة الشرق الأوسط في مواجهة صراعات الحدود والمياه والإرهاب، مع الأخذ في الاعتبار أن القضية الكردية أخذت بعداً إقليميا.

ومن شأن التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، أن يزود تركيا بتكنولوجيا الحرب الإلكترونية، وعقد مناورات مشتركة يمكن أن تنضم إليها أطراف أخرى، وتحديث سلاح الجو، وتطوير الصناعة العسكرية إضافة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية والتحليل الإستراتيجي. وتريده تركيا من إسرائيل مساعدتها في تطوير تكنولوجيا معالجة المياه وتصديرها، حيث تستهدف أنقرة بيع ٢٠ مليون طن من المياه من نهر منافجات، وكانت إسرائيل أول بلد اهتم بالمشروع. وسوف تستخدم شمال قبرص كمحطة للتصدير.

يقول وزير الخارجية الأسبق سويسال: إن إسرائيل وتركيا لهما علاقات مباشرة في التجارة والاستثمار والسياحة بما يفيد تركيا، كما أن إسرائيل يمكن أن تساعد تركيا في جذب الشركات الغربية للاستثمار فيها. وتستمر الآن في تركيا ٤٣ شركة إسرائيلية في المجالات المختلفة. ولم تكن حكومة ائتلاف الرفاه والطريق الصحيح لتغمس أعينها عن الرأسمال الإسرائيلي. وقد صدق البرلمان - بين فيه أعضاء الرفاه الإسلامي - في أغسطس عام ١٩٩٦، على مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمار بين تركيا وإسرائيل. فكل الأحزاب التركية تراهن على المال الإسرائيلي. وفي حوار مفتوح بين ممثلى الأحزاب ورجال الأعمال بين فيهم اليهود الاتراك، نظمته القناة التليفزيونية (D)، كان رأى مثل يمين الوسط أن على تركيا أن تراعى مصالحها أولاً وأخيراً، بينما اشترط مثل

يسار الوسط لا تكون العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل على حساب علاقاتها مع الدول العربية. أما مثل حزب الرفاه الإسلامي، فقد أكد أن الإسلام يوجب المعاملات مع جميع الكتابيين، وأنه مع التوسيع في العلاقات الاقتصادية مع أي دولة إذا كان ذلك في مصلحة تركيا ولا يمس بالمبادئ والعقائد الإسلامية.

ويوضح البروفيسور سيفى تشاں، أن كلا من تركيا وإسرائيل ترتبطان بأوروبا باتفاقية تجارة حرة، مما استلزم وجود اتفاقية تجارة حرة بين إسرائيل وتركيا وتضع تركيا عينها على السياح الإسرائيليـين، حيث تشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن ٨٠٠ ألف إسرائيلي زاروا تركيا، حتى نهاية عام ١٩٩٦، إضافة إلى أن تركيا تتطلع إلى مشروعات سياحية مشتركة. وترى تركيا من إسرائيل، أخيراً، مساعدتها في الحصول على تأييد المليوني اليهودي، ففي تركيا ما يقرب من ٢٤ ألف يهودي وفي إسرائيل ١٢٠ ألفاً من اليهود الآتراك^(١).

اتفاق واحد أم اتفاقيات؟

اتفقـت تركيا وإسرائيل على «إطار» يتضمن سلسلة من الاتفاقيـات العسكرية. ويقع ضمن هذا الإطار الـاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، الذي اعتبر تدريـياً ويشمل تبادـل المعلومات الأمنـية ومعالجة الأفلـام والصور الجـوية التي تحـصل عليها أقـمار التجسـس الإسرائيليـة وإقـامة محـطـات حـرب إلكـتروـنية والـمنـاورـات المشـترـكة والاستـخدام المشـترـك لـالـقوـاعـد الجـوية فيـ الـبلـدينـ.

ولأن الـاتفاق مـفـتوـح لـانـضـام أـطـرف أـخـرىـ، تمـ الـرـيـطـ بـيـنـ ماـ كـشـفـ عنهـ رـئـيسـ الـوزـراءـ الإـسـرـائـيلـيـ السـابـقـ شـيمـونـ بـيرـيزـ حـولـ اـقتـراحـ أـرـدنـيـ بـإـقـامـةـ حـلـفـ دـفـاعـيـ مشـترـكـ يـضـمـ تـرـكـياـ وـإـسـرـائـيلـ وـالـأـرـدنـ وـعـرـاقـ ماـ بـعـدـ صـدـامـ حـسـينـ بـرـعاـيةـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ. وـنـفـتـ كـلـ الـمـصـادـرـ الرـسـمـيـةـ التـرـكـيـةـ أـنـ يـكـونـ الـاـتـفـاقـ حـلـفاـ لـكـنـ الرـئـيسـ الإـسـرـائـيلـيـ عـيـزـراـ واـيـزـمانـ قـالـ لـدـىـ زـيـارـتـهـ لـتـرـكـياـ: إنـ

(١) حوار للمؤلف مع سيفى تشاں، الأهرام ٧/٧/١٩٩٧.

الاتفاق يمثل «حركة ك마شة» حول سوريا لدفعها للتسوية مع كل من إسرائيل وتركيا.

بيد أن أعضاء حزب الرفاه الإسلامي الذين التقى بهم أوضحاوا أن الاتفاق تم بإيحاء من الولايات المتحدة لمصلحة إسرائيل، مما يجعل من تركيا ركنا أساسيا في إستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة. وأوضحت تلك المصادر أن المؤسسة العسكرية تقف بقوة وراء الاتفاق الذي ستدخل تركيا عن طريقه إلى الخظيرة النوروية من خلال تجارب مشتركة مع إسرائيل ستتم في جنوب شرق تركيا. وأضافت المصادر أنه تم إخلاء قرى بأكملها في تلك المناطق بدعوى النشاط الإرهابي، بينما الصحيح هو تهيئة منطقة أقرب إلى حدود إيران منها إلى قلب تركيا، لتكون مسرحا لإجراء تلك التجارب المشتركة بين البلدين.

كما يشمل «الإطار الاتفاقي» اتفاقا عسكريا ثانيا بين تركيا وإسرائيل هو اتفاق التعاون في التصنيع العسكري. وقد كشفت السفارة الإسرائيلية في أنقرة، في يونيو عام 1996، عن مضمون الاتفاق مشيرة إلى أن مجالات التعاون تشمل كل ما يتبع في كل من تركيا وإسرائيل من صناعات عسكرية، خصوصا في مجال إنتاج الطائرات الحربية ووسائل الحرب الإلكترونية وحصول تركيا على الخبرات الإسرائيلية في مجال تدريب الفنين في صناعة الطائرات.

إلى جانب الاتفاقيتين، اتفق على أن تقوم شركة «إسرائيلي إيروسبيس إنديستريز» - والتي يطلق عليها اختصارا «آي إيه آي» - بتحديث ٥٤ مقاتلة إف ٤ بتزويدها بمعدات الحرب الإلكترونية بتكلفة ٦٠ مليون دولار من خلال قرض بضمان الحكومة الإسرائيلية. وسوف يتم تحديث ٢٦ طائرة كمرحلة أولى في إسرائيل مع إيفاد فنيين ومهندسين أتراك للتدريب، كما تتضمن الصفقة تطوير باقي الطائرات في تركيا تحت إشراف «آي إيه آي».

وكما تتعدد الاتفاقيات في المجال العسكري، فإنها تتعدد أيضا في المجال الاقتصادي. فقد وقعت تركيا وإسرائيل أربع اتفاقيات، الأولى اتفاقية التجارة

المرة، والثانية اتفاقية منع الازدواج الضريبي، والثالثة اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات، والرابعة اتفاقية تنظيم إجراءات الجمارك بين البلدين.

الرفاہ والتعاون التركی الإسرائيلي:

«نلعنها.. ولكنها تحقق مصالح تركيا».. تلك هي الإجابة الشائعة، لدى رجل الشارع، لدى سؤاله عن العلاقات الإسرائيلية - التركية، وهي إجابة مثلت - واقعياً - موقف نجم الدين أريكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي خلال رئاسته للحكومة التركية، ليوفر من خلال التنازلات التي قدمها للجيش، أكبر غطاء للتعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل.

ولقد أثار ما قاله وزير الدفاع الوطني التركي تورهان تيان كثيراً من اللغط، عندما ذكر أن التدريب العسكري بين تركيا وإسرائيل، يحظى بدعم من أمريكا وأعضاء حزب الرفاه في البرلمان^(۱)، حتى إن صحيفة «مilitarys» التركية استنتجت من ذلك أن رجال الرفاه الإسلامي أصبحوا الأوصياء على التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي لأنه «سياسة أمريكية» تهندس بها أمريكا الشرق الأوسط.

ولشن كان من الصعب الاتفاق مع تصريح وزير الدفاع، فإن عبد الله جول نائب رئيس حزب الرفاه ووزير الدولة في حكومة أمريكا قال لى : إن اجتماعاً ضم أمريكا ورئيس الأركان الجنرال إسماعيل حق قاراداي، وجول نفسه، تناول التدريبات البحرية المشتركة مع إسرائيل، وإنه جرى خلال الاجتماع الاتفاق على تأجيلها^(۲).

تنازلات أمريكا:

عندما زار وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي أنقرة في إبريل عام 1997، جرى الاتفاق بين تركيا وإسرائيل على خطة أطلق عليها اسم «تقدير المخاطر»، لتقدير المخاطر المحتملة من إيران وسوريا ضد تركيا وإسرائيل. وذلك، برغم أنه

(۱) حوار للمؤلف مع وزير الدفاع التركي - الأهرام 26/6/1997.

(۲) حوار للمؤلف مع نائب رئيس حزب الرفاه - الأهرام 26/6/1997.

جرى توقيع الاتفاق دون علم رئيس الحكومة أرتكان الذي أرغم على استقبال وزير الخارجية الإسرائيلي.

وحدث اللقاء دون أن يتطرق أرتكان إلى الاتفاق الذي كان موضوع زيارة ليفي، وإنما تطرق إلى تذكيره بأهمية القدس للعالم الإسلامي، فرد عليه وزير الخارجية الإسرائيلي بأن القدس لم تكن يوماً عاصمة لدولة إلا لدولة إسرائيل.

ولم تخف دلالة اللقاء عن وزير الخارجية الإسرائيلي وعن كل من تابعوا لقاء أرتكان - ليفي. وكانت الدلالة أن «أرتكان - المجاهد» غير «أرتكان - الباشيكان» رئيس الحكومة. فأرتكان - المجاهد، كان قد نظم عام ١٩٨٠ اجتماعاً شعبياً تحت شعار «أنقذوا القدس» رفعت فيه الأعلام الخضر ونودي فيه بقيام دولة إسلامية. وكانت النتيجة اعتقال أرتكان وحل البرلمان وإعلان الحكم العسكري.

أما أرتكان - الباشيكان (رئيس الحكومة بالتركية)، وهو السياسي المخضرم، فلم تغب عن إدراكه حقيقة تغير موازين القوى داخلياً وخارجياً.

داخلياً، أصبح ميزان القوى في السياسة التركية لصالح العسكريين.

إقليمياً، تبدو إسرائيل القوة المسيطرة في الشرق الأوسط.

عالمياً، تحولت أمريكا لأن تصبح القطب الواحد في النظام الدولي.

وجاء حادث ٤ من فبراير عام ١٩٩٧ ليؤكد اقتناعات الباشيكان. ففي ذلك اليوم، عقد رئيس بلدية صاحبة «سنحان» في أنقرة، اجتماعاً شعبياً للاحتجاج على ممارسات إسرائيل في القدس، فتدخل الجيش واعتقل رئيس البلدية، وسكت أرتكان ويبلغ الإهانة، حتى لا يصطدم بالجيش.

بيد أن «أرتكان - الباشيكان»، في محاولة للظهور بمظهر «أرتكان - المجاهد» أمام قواعد حزبه والمربيين له والمعاطفين معه في الحوار الإسلامي، قام بزيارات لعدد من الدول الإسلامية، منها زيارات لإيران ولبيبا أثارتا غضب الجيش.

وتدافعت حركة قيادة الجيش تجاه إسرائيل للاتفاق على مشروعات للتعاون العسكري المشترك والتوقيع عليها دون علم رئيس الحكومة أو بعلمه وسكته عنها.

وكانت إسرائيل من جانبها، تبيع أسلوب تسريع وتكثيف التعاون العسكري مع تركيا من ناحية، والإعلان الدعائي من ناحية أخرى، لتطويق أمريكا وإحراجه أمام قواعد حزبه وتأجيج الصراع بين رعيم الرفاه الإسلامي والمؤسسة العسكرية العلمانية.

وبذلك وقعت إسرائيل ٤٤ اتفاقاً ومشروععاً للتعاون العسكري مع تركيا، حسب المعلومات التي حصلنا عليها من مصادر مختلفة، وأهمها:

مشروع تحديث طائرات إف ٤.

مشروع تحديث طائرات إف ٥.

تصنيع طائرة تدريب مشتركة دون طيار، وأخرى بطيار، بهدف المراقبة.

مشروع مشترك مع إسرائيل وأمريكا لتطوير صواريخ مضادة للصواريخ «باتريوت».

تطوير الدبابة «إم ٦٠»، والحصول على ٦٠٠ دبابة جديدة «ميركورى».

تغيير بنادق الجيش التركي بالبنادق الإسرائيلية «رايفال».

توريد إسرائيل لتركيا أجهزة إلكترونية خاصة لمراقبة الحدود، ورادارات طائرات إف ٤.

تقدير مشترك للمخاطر كل ٣ شهور على مستوى الفنين، وكل ٦ شهور على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان.

تبادل المعلومات الاستخبارية والاتفاق على «كود» سري.

التصنيع المشترك لطائرات إف ١٦ .

وربما بسبب وجود الرفاه الإسلامي في الحكم، أو برغم ذلك، جرى الاتفاق على معظم مشروعات التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل باستثناء اتفاق التدريب المشترك في فبراير عام ١٩٩٦، خلال رئاسة نجم الدين أربكان للحكومة التركية.

ولدى أركان حزب الرفاه، نقاط عديدة للدفاع عن موقفهم. يقول عبد الله جول نائب رئيس الرفاه ووزير الدولة في حكومة أربكان: إن التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي بدأ قبل أن تأتى حكومة الرفاه، ويضيف: إننا لم نشكل الحكومة وحدنا، فهي لم تكن حكومة الرفاه بل حكومة ائتلافية.. ولذلك قدمنا تنازلات^(١).

أما أهم نقاط الدفاع التي ذكرها لنا عبد الله جول فتتعلق بالصلحة أو بالضرورة بالمعنى الإسلامي. قال: إن تركيا لديها خطط لتحديث قواتها المسلحة، ولها كل الحق في ذلك، وكان المفروض أن الولايات المتحدة هي التي ستتعاون مع تركيا في هذا المجال، إلا أنها رفضت، في حين وافقت إسرائيل على التعاون بالمشاركة في التدريب وفي التصنيع العسكري.

والحق أن دفاع أركان الرفاه الإسلامي لم يختلف عن أركان دفاع المؤسسة العسكرية العلمانية حول المصلحة والضرورة من تحديث القوات المسلحة التركية، غير أن النخبة العسكرية - العلمانية لها أهداف تفرضها رؤيتها للمخاطر المحتملة التي تواجهها تركيا:

المطر الأول: يتمثل في الأصولية الإسلامية، داخليا «الرفاه» وإقليميا «إيران».

(١) حوار للمؤلف مع الوزير عبد الله جول. الأهرام ٢٦/٦/١٩٩٧.

والخطر الثاني: تحدده المؤسسة العسكرية في الإرهاب مثلاً في حزب العمال الكردستاني، وامتداده الإقليمي بزعم أن سوريا تدعم قواعده.

والخطر الثالث: يرتبط بمخاوف المؤسسة من تهميش تركيا في النظام الأمني للشرق الأوسط الذي تخطط له أمريكا لمرحلة ما بعد تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي وترتيب الأوضاع في العراق.

ولا تقتصر رؤية المؤسسة العسكرية التركية على أهداف ردع المخاطر الآنية في تعونها الاستراتيجي مع إسرائيل، بل تمتد إلى التخطيط لمستقبل تركيا حتى عام ٢٠٢٠. وفي تقرير لمركز التقويم الاستراتيجي الأمريكي SAIC تكشف للمؤسسة العسكرية التركية أهداف إستراتيجية أبعد مدى هي:

- تحول تركيا إلى قوة نووية عام ٢٠٢٠.
- تحول تركيا من الارتباط الأوروبي إلى الارتباط الأطلنطي مع توسيع حلف الأطلنطي «الناتو»، لتصبح حائط الصد مع روسيا، التي قد تسعى لتفزييم تركيا إلى دولة صغيرة كما كانت عليه الأمور في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠^(١).

(١) رضا هلال، التحالف التركي - الإسرائيلي تحت غطاء الرفاه الإسلامي، الأهرام ١٩٩٧/٧/٧.

(٢) دور تركيا الإقليمي والصراع الأتاتوركي- الإسلامي

«التاريخ والدين قد يمثلان أساسا للعداء أو أساسا للتعاون». هكذا يقول الجنرال شادي أرجوفتش من معهد السياسة الخارجية، بجامعة هاسينبي في أنقرة. فقد كان من المفترض أن يكون التاريخ والدين عنصرين للتعاون بين تركيا والدول العربية والإسلامية إلا أنهما - في الواقع - أبعدا تركيا عن الشرق الأوسط.

ولم تزل النخبة التركية، وبعد أكثر من ٧٥ عاما، تعتبر أن سقوط الإمبراطورية العثمانية، كان بسبب خيانة العرب خلال الحرب العالمية الأولى، بعد إعلانهم الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين. حتى إن الرئيس التركي الأسبق جلال بايار أكد ذات يوم، أن الأتراك غير مستعدين لإعادة إنشاء علاقة وثيقة مع الأمة العربية التي طعنـت الأمة التركية في الظهر.

أما العلاقات التركية الإيرانية، فقد شهدت، سواء خلال الدولة العثمانية أو الدولة التركية الحديثة توترة وتنافسا، إلا أن توارن القوى بين الدولتين حال دون العداء والصراع. ويفيت العلاقات التركية الإيرانية، كما يقول الجنرال أرجوفتش غير عدائية وغير حميمة.

وبرغم أن تركيا اختارت الابتعاد عن «نادي الشرق الأوسط» والارتباط بـ«نادي الغرب»، فإن القضايا والمصالح الشرق الأوسطية لتركيا شكلت دوائر للصراع والتعاون بين أنقرة والشرق الأوسط، وجعلت بدول السياسة الخارجية

التركية يراوح بين نادى الشرق الأوسط والنادى الغربى. فمن إرث الماضي هناك التزاع التركى السورى حول إقليم الإسكندرية (أو هاتاى كما تسمى تركيا). وهناك أيضا القضية الكردية التى تمثل أرضية للتوتر أو التعاون بين تركيا وكل من العراق وسوريا وإيران.

وعلى صعيد المصالح، تثور قضية المياه، بعد إنشاء المرحلة الأولى من مشروع جنوب شرق الأناضول(جاب) لاستثمار مياه نهر الفرات، إضافة إلى أن تركيا تخطط لمشروع أنابيب السلام لنقل المياه من نهرى جيجان وسيجان فى أنابيب إلى الدول الخليجية والأردن وإسرائيل. وعلى الصعيد نفسه، تثور قضية اعتماد تركيا على الشرق الأوسط فى التزود بالبترول والغاز资料， كما أن الشرق الأوسط كان لفترة سوقاً مهمة للصادرات وصناعة الإنشاءات التركية^(١).

السيناريو الأتاتوركى:

النخبة الأتاتوركية التى ترى تركيا أوروبية علمانية وتسيطر على أحزاب يمين الوسط (تشيلر ويلمااظ) ويسار الوسط (اجاويد وبيكال). ترفض مطلقاً طرح الخيار بين نادى الغرب ونادى الشرق الأوسط معتبرة أن تركيا حسمت خيارها فى أن تكون غربية، عضواً فى «الناتو» ومتتبعة إلى الاتحاد الأوروبي. بل إنها ترى أن ارتباطها بالغرب يقوى مركزها فى الشرق الأوسط ويتمثل السيناريو الكمالى للتعامل مع الشرق الأوسط فيما يلى:

- بخصوص سوريا، وكما يقول مختار سويسال وزير الخارجية الأسبق وسيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية، فإن على دمشق أن تنسى موضوع لواء الإسكندرية. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، ينبغي الفصل بين قضيى مياه الفرات والأكراد، وما هو مطلوب من سوريا هو أن تتوقف عن دعم حزب العمال الكردستاني بقيادة عبد الله أوجلان وإبعاده أو تسليمه لتركيا.

(١) رضا هلال، السيناريو الأمريكى أم سيناريو الاخاء الإسلامى، الأهرام، ٢١/٨/١٩٩٦.

- بخصوص قضية مياه الفرات، والمعارضة العربية لمشروع جنوب شرق الأناضول، فإنه ينبغي تسويتها في إطار إقليمي شرق أوسطى من خلال المفاوضات متعددة الأطراف في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. أما أن تدخل تركيا مع سوريا والعراق في معايدة دولية، لتقسيم مياه الفرات وفق حصة محددة، فإن أنقرة ترفض ذلك الطرح رفضاً باتاً.

- تعول تركيا كثيراً على العلاقات مع إسرائيل، للضغط على سوريا من جهة، ومن جهة أخرى لإرساء نظام للتعاون والأمن في الشرق الأوسط (على غرار أوروبا) حسبما يقترح وزير الخارجية السابق حكمت شيشين. ويمكن من خلال منظمة الأمن والتعاون، التي يمكن أن تضم في البداية تركيا وإسرائيل ومصر ثم تنضم إليها أطراف عملية السلام في الشرق الأوسط حل مشكلات مثل المياه والإرهاب (الكردي بالنسبة لتركيا) وتوزيع الموارد الاقتصادية (بما فيها البترول).

ويختصار، لا يختلف السيناريو الآتى ترکى عن السيناريو الأمريكى للشرق الأوسط الجديد.

سيناريو الرفاه الإسلامى:

برغم إحساس المواطن التركى العادى بأن خيانة العرب كانت سبب سقوط الإمبراطورية العثمانية، فإن الحنين إلى الماضي ما زال يأسره، كما أن كراهية إسرائيل والتعامل معها من منطلق مصلحى، توجه يسيطر على الشارع التركى، إضافة إلى أن تنكر الغرب لارتماء تركيا فى أحضانه، تحول إلى جرح أصاب كبريات الآثار عموماً.

ومن هنا، كان الانجداب للشعارات التى رفعها نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى مثل إنشاء حلف دفاعي إسلامى على غرار الناتو وأمم متحدة إسلامية وبين مركزى إسلامى وصك دينار إسلامى، إلخ. وبغض

النظر عن ديمagogie تلك الشعارات، يبقى أن «الرفاه الإسلامي» يتبنى فكرة الإخاء الإسلامي، لحل مشكلات تركيا الشرق الأوسطية. فقد استطاع أریکان، أن يدخل ضمن برنامجه الحكومية الائتلافية بين حزبه وحزب الطريق الصحيح، أن تعمل السياسة الخارجية على «زيادة ثقل تركيا في الدائرة الإسلامية: الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، والتعاون وتطوير العلاقات الثنائية اقتصادياً وتجارياً مع الدول الإسلامية، وخصوصاً دول الجوار».

وفي هذا الإطار، جاءت زيارة أریکان إلى إيران، وهي الزيارة الثانية التي قام بها للخارج، بعد زيارته إلى قبرص.

وقد اختار أریکان أن يبدأ بإيران الإسلامية قبل أي دولة عربية، لأن العلاقات التركية الإيرانية وإن كانت تنافسية إلا أنها غير عدائية بالمقارنة بالعلاقات العربية التركية. بل إن تركيا وإيران دخلتا في تحالفين رئيسيين خلال القرن الحالي، أولهما ميثاق سعد آباد (١٩٣٧) وثانيهما حلف بغداد (١٩٥٥). كما أن تركيا اعترفت بالنظام الثوري الإسلامي، ورفضت الانصياع لأمريكا في فرض عقوبات اقتصادية على إيران بعد حادث احتلال الطلبة الإيرانيين للسفارة الأمريكية (١٩٧٩). ثم إن العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وطهران خلال الحرب العراقية الإيرانية، حالت دون انفجار الصراع بين دولتين متناقضتين أيديولوجياً. فضلاً عن أن الحدود ليست موضع نزاع، كما أن إيران لم تلجأ لاستخدام «الورقة الكردية» في الضغط على تركيا.

والحق، أن الضجيج الذي رافق زيارة أریکان لإيران، يرجع إلى أنها جاءت بعد أسبوع واحد من صدور «قانون داماتو» الذي تفرض أمريكا بموجبه عقوبات على الشركات التي تتعامل مع إيران. كما أنها جاءت بعد تراجعات عديدة من أریکان عن شعارات حملته الانتخابية، وأخرها تراجعه عن معارضته للاتفاق العسكري الثاني مع إسرائيل. يضاف إلى ذلك ضخامة الصفقة التي تقدر

عشرين مليار دولار، وما رافق الزيارة من طرح أريكان لاقتراح عقد قمة تركية سورية إيرانية عراقية حول المشكلة الكردية.

وأمام تلك الضجة، اضطر مسئولو «الرفاه» للتركيز على المصلحة التركية في الصفقة وطابعها الاقتصادي. فعقد الصفقة تم التوقيع عليه بالحرف الأولى عام 1995، قبل صعود حكومة الرفاه إلى الحكم. كما أن تركيا تواجه أزمة طاقة حقيقة، وكما قال وزير الطاقة رجائي قوطان إنه يتبع على تركيا أن تتفق مليارات الدولارات لكي تستمر «إنارة» المدن والقرى التركية، لأنها مقبلة على نقص في إمدادات الطاقة مع نهاية عام 1997.

وقال مصطفى مورسان رئيس شركة البترول والغاز الحكومية «بوتاس» ليست لدينا السيولة المالية الكافية لاستيراد الغاز. أما صفقة الغاز الإيرانية فستكون بالدفع الأجل ومقابل تصدير مواد تركية. وحرص عبد الله جول الوزير بالحكومة واللراعياليمني لأريkan في حزب الرفاه، على التأكيد أن صفقة الغاز الإيرانية «مسجد اتفاق تجاري» ولا تمثل خرقاً للحظر الأمريكي على إيران. بمعنى آخر فإن الصفقة تدخل في نطاق «البيزنس» وليس في نطاق السياسة.

ويخصوص القمة المقترحة بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، فقد تراجع عنها أريkan أمام الضغوط الأمريكية وتهديد شريكه في الحكومة الائتلافية (تشيلر) بغض الطرف. فضلاً عن أن الظروف لم تكن مواتية لها.

فإيران حريصة على العلاقات مع سوريا التي كانت حليفتها خلال الحرب العراقية الإيرانية.

وسوريا لا تقبل أن يكون حل المشكلة الكردية بمعزل عن حل مشكلة مياه الفرات. والملف العراقي ظل من اختصاص الإدارة الأمريكية التي تحكمت فيه من خلال مجلس الأمن، ودون أن تسمع لأى طرف إقليمي سواء كان تركيا أو

إيران أو حتى إسرائيل بتجاوزها في المسأة العراقية، فضلاً عن أزمة الثقة بين بغداد وأنقرة والتي نتجت عن موقف تركيا خلال حرب الخليج الثانية !
أتاتوركية أم إسلامية؟

إلى هنا، يمكن القول إن صعود حزب الرفاه الإسلامي للحكم، وضع تركيا أمام سيناريوهين للشرق الأوسط : السيناريو الأتاتوركي (الأمريكي - الإسرائيلي) وسيناريو الأخاء الإسلامي. وهما سيناريوهان يستصارعان في الشارع ولدى النخبة. وتعتمد فرص السيناريو الأول على تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط (سواء تعاشرها أو لمجاھتها)، وعلى الدور الأمريكي الإسرائيلي (سواء بالضغط أو المساعدة) وعلى الأزمة الداخلية في تركيا (سواء على صعيد الهوية أو الاقتصاد أو الحكم).

أما فرص نجاح سيناريو الأخاء الإسلامي، فتعلق بدور الإسلام السياسي التركي. وحتى الآن، يظل السيناريو الأتاتوركي هو الفاعل في السياسة الخارجية التركية بحراسة من أمريكا والغرب والجيش ومؤسسة الرئاسة، أما دور الإسلام السياسي فلم يزل «إمكانية» حتى إشعار آخر.

أزمة الهوية والسياسة الخارجية :

تظل السياسة الخارجية التركية، تراوح بين أن تكون شرق أو سيطرة أو إسلامية أو غربية. وعندما تبدو شرق أو سيطرة أو إسلامية، فإنها لا تخلي عن أن تكون غريبة، أو بمعنى أدق، متغيرة. فتركيا قد اعترفت بإسرائيل بعد شهرين فقط من اعتراف أمريكا بها. وانتظمت في حلف بغداد عام ١٩٥٥، في إطار الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي السابق. وبالرغم من أن السياسة التركية، انعطفت في السبعينيات لتكون ودية مع العرب، بدافع مخاوف الحظر البترولي ومطامع الاستفادة من الفوائض البترولية العربية، فإن تلك الفترة

شهدت، أيضاً، انفراجة العلاقات العربية الأمريكية ثم بهذه التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل.

وهكذا، كانت السياسة الخارجية التركية دائمًا: عين على الغرب وعين على الشرق الأوسط والدول الإسلامية، ولم يغير تولي أريكان رعيم حزب الرفاه الإسلامي رئاسة الحكومة، من تلك الحقيقة، فالدبلوماسية التركية تتبع على رأسها القبعة والطربوش في آن معاً: تتبع القبعة دائمًا، وتظهر الطربوش حسب الحاجة أو الضغط، خارجياً أو داخلياً^(١).

بيد أن السياسة الخارجية التركية هي مرآة الصراع الداخلي بين المسلمين والعسكريين، كما يقول البروفيسور فيليب روبيتز، خبير سياسات الشرق الأوسط في جامعة أكسفورد. فالسياسة الخارجية التركية تعكس الصراع بين المؤسسة العسكرية - العلمانية، باعتبارها الحارس على مبادئ جمهورية أتاتورك، والتيار الإسلامي الذي يسعى من أجل إسلامة تركيا، أو على الأقل الحد من العلمانية المتطرفة التي تبنتها الدولة منذ ٧٥ عاماً^(٢).

ويتمثل الخيار الإسلامي في إعطاء «طابع» إسلامي لتركيا الغربية عضو الناتو، إلى جانب الانفتاح على محيطها العربي الإسلامي، وتسوية الصراع العرقي بين القومية التركية والقومية الكردية وفق منظور إسلامي باعتبار الأتراك والأكراد أخوة مسلمين.

غير أن المؤسسة العسكرية العلمانية، أخذت على عاتقها إسقاط ذلك الخيار، من أجل أن تفرض خيارها المتمثل في التناقض مع المحيط العربي الإسلامي، والتحالف الإستراتيجي مع إسرائيل، وتبني الحل العسكري للقضية الكردية. ففي الوقت الذي استضافت فيه إسطنبول اجتماعات القمة لمجموعة الدول

(١) رضا هلال، دبلوماسية القبعة والطربوش، الأهرام ٢٤/٧/١٩٩٦.

(٢) رضا هلال، تركيا ذات الوجه المتعدد، الأهرام ١٢/٦/١٩٩٧.

الشانى الإسلامية، فى يونيو عام ١٩٩٧، تصاعدت اللهجة العدائية للمؤسسة العسكرية ضد سوريا وإيران للدرجة الإعلان عن حشود عسكرية تركية على الحدود السورية واحتمال إغلاق تركيا لسفارتها فى طهران. وفي المقابل كان أريكان قد عقد صفقة العشرين مليار دولار لاستيراد الغاز الإيراني، وزار ليبيا، ووعد بتحسين العلاقات مع سوريا والتعاون الاقتصادي مع العراق.

وأمام انتقادات أريكان لاتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل فى فبراير عام ١٩٩٦، قررت المؤسسة العسكرية الدخول فى مناورات بحرية وجوية مع إسرائيل وأمريكا. وكما ذكرت صحيفة «حريات» التركية فإن جيوش الدول الثلاث ستجرى مناورات مشتركة وبصفة مستمرة، مع إقامة مخزون طوارئ للأسلحة فى تركيا، وتبني شفرة اتصالات سرية فى مجال المخابرات. وأوضح وزير الدفاع التركى، تورهان تيان الذى زار إسرائيل يوم ٢ من مايو عام ١٩٩٧ أن الشركات الإسرائيلية ستشارك فى المناقصة لتحديث ٤٨ طائرة إضافية من طراز (إف ٥) إضافة إلىصفقة التى تم الاتفاق عليها لتحديث ٤٥ طائرة فاتنوم تركية بتكلفة ٦٣٢,٥ مليون دولار.

وبذلك، استغلت إسرائيل وأمريكا، الأزمة الداخلية التركية، لثبتت وضع تركيا فى الإستراتيجية الغربية. ويقول المحلل السياسي جاكوب هايلبرون ومايكل ليتر: إن «الإمبراطورية الأمريكية» الجديدة باتت الآن متعددة حتى أوروبا الشرقية إلى الخليج العربى - الفارسى. وفي هذا الإطار تأدى أهمية تركيا. ولا تخسر العمليات العسكرية التركية للتتوغل فى شمال العراق عن هذا الإطار. صحيح أن العملية تأتى تأكيداً لوقف المؤسسة العسكرية برفض المخل السلمى للقضية الكردية وتصفية عناصر حزب العمال الكردستاني، إلا أن الجيش التركى قد اعترف بأن الهدف هو إقامة منطقة أمنية فى شمال العراق. إن المدى الذى توغل فيه الجيش التركى فى شمال العراق (١٠٠ كم) وعدد

القوات الموجودة هناك، كلها أمرر تدل على أن تركيا قررت إقامة منطقة آمنة في شمال العراق أشبه بالشريط الحدودي الإسرائيلي في جنوب لبنان.

إذن، تفرض المؤسسة العسكرية التركية خيارها : الحد من «الاسلمة»، وإسقاط مشروع الانفتاح على المحيط العربي الإسلامي، وتأكيد موقع تركيا في الإستراتيجية الغربية.

ومع استمرار أزمة الهوية، تتعدد أوجه السياسة الخارجية التركية : التحالف مع إسرائيل، والتعاون مع المحيط العربي الإسلامي، ومحاولة الانضمام للاتحاد الأوروبي.

الفصل السابع

صدام الجيش والرفاہ الإسلامي

«إننا في الجيش مصممون على حماية النظام الجمهوري الديمقراطي العلماني، ولو بالضحية بأرواحنا».

«رئيس الأركان الجنرال إسماعيل حقى قراداي»^(*)

(١) الانقلاب المدني على ١٩٩٧

يوم أن كلف الرئيس ديميرل السيد سعood يلماظ رئيس حزب الوطن الأم بتشكيل حكومة جديدة، تستبعد حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أريكان من الحكم، ضج شارع أناتورك في أنقرة بشبان وشابات يركبون سيارات حديثة ويرتدون الجينز ويلوحون بيالونات ملونة تعبيرا عن الارتياح، بعد أسبوع من تصاعد التوتر بين حزب الرفاه الإسلامي والجيش التركي وانتشار الشائعات عن انقلاب وشيك يستعد له الجيش التركي. ولكن الجيش استعراض عن «الانقلاب العسكري» بـ«انقلاب مدني».

(*) أحيل إلى التقاعد في أول أغسطس عام ١٩٩٨ ، لبلوغه السن القانونية.

لقد جاءت استقالة الدكتور نجم الدين أربكان من رئاسة الحكومة، باتفاق مع شريكه في الائتلاف السيدة تانسو تشيلر رئيسة حزب الطريق الصحيح على تبادل رئاسة الحكومة، بعد أن أتم رعيم الرفاه الإسلامي عاماً كاملاً، كأول رئيس حكومة إسلامي لتركيا الحديثة - العلمانية، وقبل أن يبدأ عامه الثاني وفقاً للاتفاق الذي تشكلت بموجبه حكومة الرفاه - الطريق الصحيح الائتلافية، ونص على أن يجرى تبادل منصب رئيس الوزراء في منتصف عام 1998. وكانت حسابات رعيم الرفاه الإسلامي أنه بذلك يتتجنب المواجهة مع الجيش، أو بالأحرى يؤجلها، حين إجراء انتخابات برلمانية يحقق من خلالها أغلبية تساعدته في صراعه مع الجيش.

ولكن ماذا فعل أربكان خلال العام الذي تولى فيه رئاسة الحكومة، ليجد نفسه في مواجهة مباشرة مع الجيش؟

إنجازات الأربكانية:

على الصعيد الاقتصادي، ويرغم ما قاله لنا نائب رئيس حزب الرفاه وزير الدولة عبدالله جول عن إنجازات، مثل خفض معدل التضخم وخفض الدين وزيادة المرتبات، فإن معارضي الرفاه ينكرون حدوث ذلك على أرض الواقع .. إلا على سبيل الإنجازات الدعائية .. الاستعراضية.

ويقول سيفي تشان رئيس معهد السياسة الخارجية، في أنقرة: إن معدل التضخم لم ينخفض، كما أن الدين المحلي لم ينخفض إلا لأن حكومة الرفاه - خلال العام الذي تولت فيه الحكم - لم تمول مشروعات البنية التحتية أو التنمية الريفية، في حين أن النمو الاقتصادي تواصل ليس بسبب سياسات أربكان، وإنما بواسطة القطاع الخاص والسياسات والإجراءات الاقتصادية التي كان الرئيس تورجوت أورال قد أرساها. ويتفق مع هذا التقويم سميح أدبيز نائب رئيس تحرير صحيفة ديلي نيوز التركية، ويزيد على ذلك أنه بالرغم من أن حكومة الرفاه لم تتورط في فساد مباشر، فإن أربكان قام بالتجفطية على فساد

تشيلر حلiftere في الحكومة الائتلافية. كما سار أريكان على السياسات الاقتصادية ذاتها، التي تبني اقتصاد السوق، متجاهلاً الوعود الانتخابية (الإسلامية)، بـلغاء الفائدة المصرفية، وصك عملة إسلامية. وفأو許ت حكومته صندوق النقد الدولي للحصول على قروض واستمرار في سياسات «التكيف» الاقتصادي، وهي سياسة تقشفية وانكمashية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، وبرغم الانتقادات الأمريكية لزيارة أريكان إلى إيران وليبيا، وما ارتبط بهما من دعاية ودعاية مضادة، فإن السياسة التركية لم تشهد انقلاباً.

يقول بولنت أكارجيلى نائب رئيس حزب الوطن الأم (حزب يلمااظ) إن أريكان أعطى انطباعاً بأنه إيراني أكثر من الإيرانيين، ولبيبي أكثر من القذافي، وذلك يرجع إلى شخصية أريكان نفسه، التي تمثل إلى التضخم «الاستعراضي» - في حين أن السياسة الخارجية التركية تبدو معضلتها الرئيسية في تحقيق التوارن بين الغرب وإسرائيل من ناحية والعرب والمنطقة الإسلامية من ناحية أخرى^(١).

ويؤكد البروفيسور فيليب روينتز أن السياسة الخارجية لأريكان كانت استمراً للسياسة الخارجية التقليدية، فيما يخص العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة والعراق وقبرص وإسرائيل، إذا اعتربنا أن صفقة الغاز الإيراني كانت قد اتفقت عليها حكومة سابقة.

أما البروفيسور سيفي تشان، فيعتبر أن إضافات أريكان في السياسة الخارجية، وأخرها قمة مجموعة الدول الثمانى الإسلامية، كانت إضافات «تجنبية»، ولكنه أعطى انطباعاً بأن تركيا تتبع سياسة خارجية مزدوجة بزيارة ليبيا وإيران. فقد وافق أريكان على اتفاقية الاتحاد الجمركي مع أوروبا،

(١) مقابلات للمؤلف مع الشخصيات المذكورة، الأهرام ١/٧/١٩٩٧.

التي كان يعارضها، كما وافق على التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، ومدد عمل قوات المطرقة في شمال العراق، بعد أن كان يسميها «قوات صليبية». فهل كانت الاستعراضية خطأ الأمريكية الذي قاد للصدام؟

الأمريكانية تتغلغل في المجتمع والجيش:

إذا كان وجود أمريكان رعيم حزب الرفاه الإسلامي في رئاسة الحكومة، لم يعكس تغييراً واضحاً في السياسة الاقتصادية التركية، ولم يحدث انقلاباً في السياسة الخارجية، فإن الأمريكية الإسلامية تتغلغلت في الاقتصاد والتعليم والجيش، بما قاد إلى الصدام بين الأمريكية - الإسلامية والمؤسسة العسكرية - العلمانية.

فالأمريكانية في الاقتصاد تمثلت في قاعدة اقتصادية إسلامية تضم منظمات للأعمال والشركات الإسلامية. وكانت أبرز الشواهد، منظمة رجال الأعمال المسلمين MUSIAD، وتضم ثلاثة آلاف من رجال الأعمال المناصرين لحزب الرفاه يمثلون عشرة آلاف من الشركات تمتد أنشطتها من تصنيع وتجارة المواد الغذائية والأدوات المنزلية إلى البنوك وشركات الطيران وحتى ملكية الصحف والقنوات التليفزيونية. وجعلت تلك المجموعات الإسلامية الاقتصادية، أمريكان يتحدث عن «نهر الأنضول الإسلامي» في مقارنة بدول النمور الآسيوية.

وما حدث في الاقتصاد، حدث أكثر منه في التعليم.

ومثلاً تحول سفوح الجبال في تركيا إلى منازل للفقراء تقام بين ليلة وضحاها بعيداً عن أعين رجال الشرطة، تحول المساجد إلى مدارس لتعليم الصغار والكبار حفظ القرآن دون تصريح قانوني.. وأصبحت عادة يومية أن ترى الشرطة تداهم تلك المنازل ومدارس المساجد.

وقد شملت المؤسسة التعليمية الأمريكية ٥ آلاف مدرسة ابتدائية للتعليم

الديني، و٤٠ مدرسة متوسطة دينية لتخريج الأئمة والخطباء، إضافة إلى ١٥ ألف مجموعة لتحفيظ القرآن.

وكما حدث تغلغل «الأركانية» في الاقتصاد والتعليم، انتقل إلى الجيش.

يقول الباحث التركي ساجلار - كيدر.. إن القوم الرئيسي للجيش التركي (٨٠٠ ألف) يعتمد على الفئات الوسطى والدنيا في المجتمع التركي. ويستنتج من ذلك أن نمو «الأركانية» في المجتمع أدى إلى نموها في الجيش. وفي استطلاع أجري داخل الجيش قبل الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٩٥، أعرب ٣٨٪ من شملهم الاستطلاع عن معارضتهم للقيام بانقلاب عسكري إذا ما فاز حزب الرفاه وقام بتشكيل الحكومة.

صدام الجيش والرفاه:

عكس تغلغل الأركانية في الاقتصاد والتعليم والجيش،حقيقة أن أمريكان كان منشغلًا بهشروعه المستقبلي، ولكنه تصرف - كما قال سميحة أديز الكاتب التركي - وكان الرفاه يمثل الطرف الأوحد في اللعبة التي يتبارى أو يتصارع فيها الجيش والرفاه. ويتتفق مع ذلك مختار سويسال وزير الخارجية الأسبق قائلاً: إن أمريكان تناهى أنه يحكم بنسبة ٢١٪ من الأصوات.

وقد أقلق الجيش سلوك أمريكان. إلا أن أكثر ما أقلقه هو تناهى التيار الإسلامي في التعليم والاقتصاد وداخل الجيش نفسه.

هنا، عرض قادة الأركان في ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧ على مجلس الأمن القومي، ١٨ إجراء يجب على الحكومة أن تطبقها. وتضمنت تلك الإجراءات:

- ١ - منع أي دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية.
- ٢ - رقابة شبكات البث الإذاعي والبث والتليفزيون الإسلامي.

- ٣ - منع ارتداء «لباس» يتعارض مع ما نص عليه القانون، مما يعني فعلياً تطبيق حظر ارتداء النساء للحجاب.
- ٤ - فرض إجراءات للحيلولة دون خرق الإسلاميين المتشددين لاجهزة الدولة.
- ٥ - فرض رقابة مشددة على شراء البنادق قصيرة الماسورة، بحججة إقبال الإسلاميين على شرائها.
- ٦ - فرض رقابة على الموارد المالية للجمعيات الدينية (الطرق).
- ٧ - إحياء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات، التي تنص على تجريم أي نشاط سياسي بدافع ديني.
- ٨ - إلزام الحكومة بالرقابة الدقيقة لجهود إيران لزعزعة النظام العلماني في تركيا.
- ٩ - تجريم العمل، بصورة مطلقة، ضد النظام الديمقراطي العلماني.
- ١٠ - تطبيق المادة ١٧٤ من الدستور، الخاصة بعدم التعرض للإصلاحات التي اعتمدت في ظل الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام ١٩٢٣.
- ١١ - الطلب من المدعين العاملين اتخاذ إجراءات فورية ضد أي عمل يعتبر انتهاكاً للقوانين، وإغلاق المؤسسات الدينية التي تنتهكها.
- ١٢ - زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى ٨ سنوات (يعنى فعلياً إغلاق مدارس إمام خطيب).
- ١٣ - إغلاق مدارس تعليم القرآن التي يديرها أصوليون.
- ١٤ - مساءلة رؤساء الأحزاب عن تصريحات وبيانات رؤساء بلديات يتمنون إليها.
- ١٥ - حظر تسلم المجالس البلدية لأى غويلات من منظمات دينية في الخارج.

- ١٦ - منع إقامة المسجد (الجديد) في حي «تقسيم» بإسطنبول.
- ١٧ - فصل ١٦٠ من ضباط الجيش لاتهامهم للتيار الإسلامي.
- ١٨ - فصل بعض حكام الولايات المتنمية للتيار الإسلامي.

وتعامل أریکان مع ضغوط الجيش بتجنب الوصول إلى نقطة الصدام في حال استعراض قوة أنصاره، وتطبيق الحد الأدنى من مطالب الجيش. فمنذ إعلان الإجراءات وحتى استقالته من رئاسة الحكومة، لم يغلق أریکان سوى ١٢٠ مدرسة.

وأمام ذلك، نشرت هيئة أركان القوات المسلحة تقريراً تحت عنوان «انتشار الإسلام السياسي»، جمعت مواده من وزارة التعليم وإدارة التخطيط الحكومي ومديرية الشئون الدينية ومعهد الإحصاءات الرسمية. وأورد التقرير أن الأصولية تزدهر في تركيا وأن التعليم الديني جزء من جهد مكثف لتفويض النظام العلماني في تركيا وتحويلها إلى مجتمع أصولي.

وأوضح التقرير أن الرفاه يجهز تركيا للحصول على الأغلبية في انتخابات عام ٢٠٠٠، وركز على مدارس الأئمة والخطباء والمعاهد الدينية باعتبار أنها ستقدم للرفاه ٨٥٠ ألف صوت بحلول عام ٢٠٠٠ وحوالى ١,٥ مليون صوت عام ٢٠٠٥، كما أن هناك ١,٧ مليون صبي ستضمهم فصوص تحفيظ القرآن وسيكونون عام ٢٠٠٠ في سن التصويت، إضافة إلى ٧ ملايين صوت موجودة حالياً.

وعندئذ، خسرت مسيرة مناصرة للرفاه في منطقة السلطان أحمد في إسطنبول، في ١١ من مايو الماضي تحدث فيها أریکان قائلاً: إن مدارس الخطباء والأئمة لا يجب أن تغلق. وضمت المسيرة ٣٠٠ ألف فرد.

وبعد ثلاثة أيام، جاء رد رئيس الأركان الجنرال إسماعيل قراداي، في

احتفال لتكريم بعض الضباط، بقوله: إننا في الجيش مصممون على حماية النظام الجمهوري الديمقراطي العلماني ولو بالضحية بأرواحنا.

وتالت ضغوط الجيش في نهاية إبريل عام 1997 بالتصريح للصحافة بأن الجيش يعتبر الأصولية الإسلامية والأنفصالية أكبر خطرين يهددان تركيا بالمقارنة بأى تهديدات خارجية. وادعى كبار الضباط أن حزب العمال الكردستاني يتعاون مع عناصر أصولية داخل تركيا ويدرب الإسلاميين المتشددين في مخيمات في شمال العراق، وأن الجيش سيتحرك. وقد اعتبر هذا الادعاء مبررا من مبررات العملية العسكرية في شمال العراق.

وفي اختبار للقوة، قرر المجلس العسكري الأعلى - وهو يضم 13 ضابطا من كبار قادة الجيش، عقد اجتماع في 16 من مايو لمناقشة مدى تنفيذ الحكومة للإجراءات 18 التي كان قد طلب تفريغها مجلس الأمن القومي والحصول على موافقة أريكان على طرد الضباط ذوى الميل الإسلامي، وإعلانه بأن الجيش يرى أن الخطر الوحيد على تركيا هو الأصولية الإسلامية وقدموا له وثائق تبين وجهة نظرهم⁽¹⁾.

ومن جانبه، حاول أريكان إظهار قوة حزبه بحشد الآلاف من أنصاره في إسطنبول، في ذكرى الفتح الإسلامي للقسطنطينية «إسطنبول». ومع وصول الصدام إلى هذه النقطة، عاشت تركيا أجواء انقلاب عسكري وشيك للتخلص من حكومة أريكان والرفاه الإسلامي، برغم صعوبة القيام بانقلاب في الظروف الراهنة، فالجيش ليس هو الجيش في أعوام 1960 و 1971 و 1980 (بسبب تنامي التيار الإسلامي داخله). كما أن الشعب التركي ليس كما كان قبل عام 1980، بعد أن تشبع حوالي نصفه بتيارات العلمانية والديمقراطية وحقوق الإنسان، مثلما يقول عبدالله جول نائب رئيس حزب الرفاه، مشيرا إلى أن قادة الجيش لا يمكن أن يخاطروا بعلاقات تركيا مع أوروبا والغرب بانقلاب.

(1) رضا هلال، حقيقة الانقلاب المدني في تركيا، الأهرام 1/7/1997.

وكان المؤشر المهم في تلك الأسواء، هو رفض أمريكا لحدث انقلاب عسكري في تركيا، وعبرت عن ذلك المؤشر مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بقولها: إن أمريكا لن تساند انقلاباً عسكرياً للإطاحة بالحكومة الائتلافية بين الرفاه والطريق الصحيح برئاسة أریکان. وذكرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز أن البيت الأبيض أوضح بصرامة معارضته لانقلاب عسكري في تركيا. بل إن الإدارة الأمريكية اتصلت مرتين برئاسة الأركان التركية لإبعاد شبح الانقلاب.

دولة قوية وحكومة ضعيفة:

بعد عام من توليه رئاسة الحكومة، كان أهم الدروس التي خرج بها أریکان وهو السياسي المخضرم، أن الدولة قوية والحكومة ضعيفة في تركيا.. والدولة هنا هي المؤسسة العسكرية - العلمانية. واستخلص أریکان أن استمراره في الصدام مع المؤسسة العسكرية العلمانية قد يقضي على مشروعه ويتهي بالقضاء عليه شخصياً. ولذلك اضطر رعيم الرفاه الإسلامي إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة لتخلفه تأنسو تشيلر شريكه في الحكومة الائتلافية وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة، معتقداً - كما قال - أن حزبه سيحصل على ١٠ ملايين صوت بزيادة ٤ ملايين صوت عن الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٩٥.

ولكن الجيش وقف لأریکان بالمرصاد. واتضح أن المطلوب ليس مجرد إبعاد أریکان باستقالته. وقال مصدر عسكري بهيئة الأركان إن تشكيل حكومة ائتلافية جديدة بين تشيلر وأریکان، يعوق حركة تركيا داخلياً وخارجياً ويمثل إضراراً بالمبادئ الديمقراطية.

وكما قال المصدر العسكري فإن الاجتماعات المتواصلة لكتاب قادة الجيش أظهرت أن القوات المسلحة ليس لديها أمل في أن تكون هذه الحكومة أفضل من حكومة أریکان.. وراد المصدر العسكري أنه في حالة إجراء انتخابات

برلمانية، فإن حزب الرفاه لن يحصل كما يردد على نسبة من ٣٠٪ إلى ٣٥٪ من الأصوات، وإن ضباط الجيش يتشارون في كل مكان من تركيا من أجل أن يكشفوا للأتراك أن حزب الرفاه قد فقد مصداقته وسقط منه القناع الذي كان يتغنى به.

وجرى تنفيذ الانقلاب المدني بتكليف الرئيس ديميرل لرئيس حزب الوطن الأم مسعود يلمااظ الذى لم يحصل سوى على ١٢٩ مقعداً من مقاعد البرلمان التي يبلغ عددها ٥٥٠ مقعداً بتشكيل الحكومة الجديدة. ييد أن الانقلاب المدني الذى نفذه الجيش بمساعدة الرئيس ديميرل، نظر إليه على أن استبعاد أريكان والرفاه الإسلامي من الحكومة، يمثل حلاً للأزمة السياسية فى تركيا والصراع بين الجيش والرفاه الإسلامي، وبدلاً لقيام الجيش بانقلاب عسكري.

غير أن استبعاد أريكان والرفاه من رئاسة الحكومة، لم يحل المشكلة فعلاً، مع استمرار أريكان والرفاه في اللعبة السياسية، إذ ظل احتمال عودة أريكان والرفاه بشعبية أكبر قائماً.

وفي بحث أجراه المعهد الدولى (الجمهورى) الامريكى توقع أنه فى حالة إجراء انتخابات برلمانية جديدة، فإن حزب الرفاه سيخرج متصرفاً، مما يجدد الصراع بين الرفاه والجيش. وإذا ما حدث ذلك وخرج الرفاه بأغلبية ثم تدخل الجيش فإن حزب الرفاه سوف يتصرف مثل جبهة الإنقاذ فى الجزائر وتحول تركيا إلى نموذج مشابه للجزائر.

ولكل ذلك، شملت خطة «الانقلاب المدني» التى تبناها الجيش، ليس فقط إبعاد أريكان والرفاه عن رئاسة الحكومة، وإنما - أيضاً - عزل أريكان ومحظوظ الرفاه الإسلامي ومحاولة تصفية الإسلام السياسى التركى.

(٢) حكومة يلماظ، وصاية العسكر

بعد أن أبعد الجيش، ثم الدين أربكان وحزب الرفاه من الحكم في يونيو عام ١٩٩٧ ، كان تكليف مسعود يلماظ رعيم حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة الجديدة، لسبعين. أولئك أن يلماظ ثبت في أكثر من مناسبة أنه «السياسي المطيع» للمؤسسة العسكرية، والسبب الثاني، والمرتبط بال الأول، أن الجيش أراد أن تكون حكومة يلماظ تحت وصاية العسكر، لتمرير إجراءات في إطار المواجهة بين الجيش والإسلام السياسي (وتحديداً الرفاه)، مثل مد التعليم الإلزامي لمدة ثمانى سنوات، مما يعني واقعياً، إلغاء معاهد إمام - خطيب الدينية، ومثل منع النساء من وضع غطاء الرأس (الحجاب) في المدارس والجامعات وأماكن العمل. أما أهم تلك الإجراءات، فهو حل حزب الرفاه.

وباختصار، كان دور حكومة يلماظ تحت وصاية العسكر، وقف المد الإسلامي في تركيا.

لقد كان تكليف يلماظ، خلافاً للأعراف الدستورية، تشكيل الحكومة الجديدة، بمثابة مكافأة له، على انضباطه وانصياعه لإرادة العسكر في مناسبتين محددتين: الأولى في أواخر شهر فبراير عام ١٩٩٦ ، عندما ضغط الجيش على يلماظ، باعتراف الأخير نفسه - لمنعه من تشكيل ائتلاف حكومي مع حزب الرفاه، لم يكن ينتقصه حينها سوى الإعلان عنه رسمياً. أما المناسبة الثانية، فكانت بعد ذلك التوتر بين الجيش والرفاه في فبراير عام ١٩٩٧ ، حين أيد يلماظ بصورة واضحة، قيام انقلاب عسكري ينهي سلطة أربكان - تشيلر.

وما كان يلماظ، في هذا الموقف، ينطلق من عداء للإسلاميين بقدر ما كان يطمع في إقصاء منافسته في رعامة اليمين، تشيلر، تمهيدا - وهذا ما دعا إليه يلماظ علينا - لإخراجها من كامل الحياة السياسية نفسها، وليس فقط من الحكومة أو من رعامة حزب الطريق الصحيح^(١).

اليس هو من كان قد دفع بها، إلى تحقيق برلماني بتهم الفساد، فأنقلدها أربكان بتشكيل حكومة ائتلاف الرفاه - الطريق الصحيح؟ وتمثلت «المكافأة» ليلماظ، بتكليفه بتشكيل الحكومة، بالرغم من أن حزبه لم يكن يتمتع في يوم التكليف بأغلبية برلمانية، كما تقضى الأعراف الدستورية.

لقد برر الرئيس سليمان دميرل، أمر تكليفه يلماظ، بأن حقه الدستوري، كرئيس للجمهورية، يمنحه صلاحية تكليف رئيس الأغلبية البرلمانية، بعد استقالة رئيس الوزراء السابق، أربكان، إلا أن الخدعة التي انطوى عليها سلوك دميرل، تحت ضغط المؤسسة العسكرية، أنه تعامل مع الأمر كما لو أن أربكان كان قد قدم استقالته بسبب انفراط عقد ائتلافه مع تشيلر. فالحقيقة أن أربكان قدم استقالته، باتفاق مسبق مع تشيلر، بغية أن يخلفها - (تشيلر) - رئيس الجمهورية بإعادة تشكيل الحكومة.

ويمجد تكليف يلماظ بتشكيل الحكومة، أدار الرئيس دميرل «العبة» منسقة، مع أحزاب المعارضة من جهة، ومؤسسة الجيش من جهة أخرى، من أجل أن تحظى الحكومة الجديدة بالثقة في البرلمان (بعد عدد ٢٧٦ عضواً يمثلون الأغلبية المطلقة). وتضمنت اللعبة، قيام الجيش بالتهديدات المبطنة لحزبي أربكان وتشيلر، أي الرفاه والطريق الصحيح، من جانب، ومن جانب آخر، بتقديم المغريات المادية والوعود، لنواب حزب الطريق الصحيح، للانشقاق على الحزب والخروج منه. فحزب الطريق الصحيح، الذي فاز في انتخابات ٢٤ من

(١) محمد نور الدين، خليط الألسنة في حكومة يلماظ الجديدة، الحياة ١٣ / ٧ / ١٩٩٧.

ديسمبر عام ١٩٩٥ يعدد ١٣٥ مقعداً في البرلمان، انخفضت عدد مقاعده إلى ١١٦ مقعداً، يوم أن كلف يلماظ بتشكيل الحكومة، ثم انخفضت إلى ٩٨ مقعداً، عشية تصويت البرلمان بالثقة على حكومة يلماظ، أي أن الحزب فقد ١٨ نائباً، بعد تكليف يلماظ بتشكيل الحكومة، بينما فقد حزب الرفاه نائبين.

وقد أدت لعنة دميرل - الجيش، إلى تغيير الخريطة البرلمانية التركية (انظر الجدول التالي)، لتأمين الأخذية البرلمانية الalarمة لفور حكومة يلماظ بالثقة.

ووافقت بروتوكول حكومة يلماظ (الحكومة ٥٥)، ثلاثة أحزاب علمانية هي: حزب الوطن الأم (حزب يلماظ)، وحزب اليسار الديمقراطي (بزعامة أجاويد)، وحزب تركيا الديمقراطي برئاسة حسام الدين جنلروك. وتعهد حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال، بالتصويت لصالح الحكومة بالرغم من رفضه المشاركة فيها.

تغيير الخريطة البرلمانية التركية منذ انتخابات ٢٤/١٢/١٩٩٥ حتى ١/٧/١٩٩٧

الأحزاب	١٩٩٥/١٢/٢٤	١٩٩٧/٧/١
الرفاه	١٥٨	١٥٤
الطريق الصحيح	١٢٥	١٠٧
الوطن الأم	١٢٢	١٣٢
اليسار الديمقراطي	٧٦	٦٧
الشعب الجمهوري	٤٩	٤٩
الوحدة الكبرى	—	٨
تركيا الديمقراطي	—	١٢
الأمسة	—	٢
المستقلون	—	١٧
مقاعد شاغرة	—	٢
إجمالي المقاعد	٥٥٠	٥٥٠

وتوزعت مقاعد الحكومة (٣٨ وزيرا)، بين حزب الوطن الأم، الذي شغل ١٢ حقيبة وزارية بما فيها رئاسة الوزراء (يلماض) ووزارات الداخلية والسياحة والصحة والأشغال العامة والإسكان والزراعة والطاقة والبيئة والعدل. وشغل حزب اليسار الديمقراطي ١١ حقيبة منها وزارات الخارجية (إسماعيل جيم) والمالية والتعليم والثقافة والعمل. وتولى حزب تركيا الديمقراطي خمس حقائب وزارية، منها منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع (عصمت سيزجين) وزرارة النقل والمواصلات. وتولى وزارة الصناعة والتسيارة النائب المستقل باليم أريز، وهو المنصب ذاته الذي كان يشغلها في حكومة أريكان السابقة، قبل استقالته منها ومن عضوية حزب الطريق الصحيح.

كما ضمت الحكومة ١٨ وزير دولة، منهم ١١ من حزب الوطن الأم، و٤ من حزب اليسار الديمقراطي، و٣ من حزب تركيا الديمقراطي.

وكما هو واضح، فإن كثرة عدد المقاعد الوزارية، وتوزيعها، يعكسان ترضية النواب المنشقين على الائتلاف الحكومي السابق، من جهة، ومن جهة أخرى ترضية الأحزاب المشاركة والمساندة للائتلاف الحكومي الجديد، وفق لعبة دميرل - الجيش.

وحصل ائتلاف يلماض على ثقة البرلمان، في جلسة عاصفة، انعقدت في ١٢ من يوليو عام ١٩٩٧، شهدت تبادل الشتائم بين نواب علمانيين وإسلاميين، وتطور الأمر إلى عراك بالأيدي شهر خلاله نائب إسلامي مسداً، مما تسبب في توقف التصويت عدة مرات.

وتصوت على الثقة بالائتلاف ٢٨١ نائباً، وعارضها ٢٥٦ من مجموع ٥٥٠ يتألف منهم البرلمان. وامتنع نوابان عن التصويت وتغيب ثمانية آخرون، أغلبهم منشقون عن حزب الطريق الصحيح^(١).

وتعهد يلماز فور حصول حكومته على ثقة البرلمان، كما قال بعد التصويت بالثقة، بأن الحكومة الجديدة ستسير في الطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك العظيم، عندما أسس الجمهورية قبل 73 سنة. وما قاله أيضاً: إن الخطوة الأولى التي ستتخذلها الحكومة هي إعادة كل شيء إلى سيرته الأولى (...). لقد سُئلت أمتنا الصراعات (...). إن الأمة تحاول أن تنسى السنة المصرمة (من حكم أريكان) وهي تتوجه إلى إعادة اندماجها بالعالم المتقدم^(١).

ويعنى ما، فإن يلماز حدد دور حكومته، بالانقلاب على الأمريكية حسبما يريد الجيش. وقد كان الرجل واضحًا، في تحديد دور حكومته بعد تكليفه بتشكيلها بقوله: إن حكومته ستواصل الحملة التي بدأها الجيش ضد الإسلاميين، ولن تسمح للأصولية بالعودة من جديد(...). ولن تمنع الإسلاميين فترة راحة^(٢).

وفور تشكيلها، بدأت حكومة يلماز، بعده من الإجراءات الرمزية في مواجهة الأمريكية.

فتح وزير الداخلية الجديد مراد بازوجلو، تحقيقاً مع مسئولين سابقين بالأمن التركي، بتهمة تشكيل منظمة داخل الشرطة للتنصت على هواتف كبار جنرالات الجيش ونقل خططهم لكافحة الأصولية إلى أريكان.

وأوقف وزير الثقافة إشتمهان طالاي، عملية ترميم أحد المساجد في إسطنبول.

والذى وزير المالية زكريا تمزيل قراراً لوزير المالية السابق، كان قد سمح بموجبه للعاملات بوزارة المالية ارتداء الزي الإسلامي (الحجاب)^(٣).

Turkish Daily News, 13/7/1997 . (١)

. (٢) الأهرام ٢/٧/١٩٩٧

. (٣) الأهرام ٤/٧/١٩٩٧

غير أن المجال الرئيسي لحكومة يلماظ، للقضاء على مظاهر «الاسلام» في تركيا، تحدد في مكافحة التعليم الديني أولاً، ثم حظر الحجاب ثانياً.

مكافحة التعليم الديني (مدارس إمام خطيب):

اتخذت الجمهورية الاتاتوركية من التعليم الاداة الأساسية لخلق نخبة علمانية يقع على عاتقها تحديث تركيا. ولذلك انضمت الدولة التعليم القومي تحت سلطتها وبإشراف وزارة التعليم منذ عام 1926. ومع تأسيس نظام تعليمي علماني في مختلف أرجاء البلاد، سعت الدولة منذ البداية لتزع الشرعية عن التعليم الديني، ومن ثم كان إغلاق مدارس وكليات الدين. ولم يتغير الأمر برحيل أتاتورك. فالجزر عصمت إينونو عام 1946 منع التعليم الديني، باعتباره من الخرافات التي أسررت الشعب لقرون (...)، والحكومة ترفض الرجوع إلى الوراء تحت ستار الدين^(١).

غير أنه بحلول عام 1947، وفي إطار مكافحة الأفكار الشيوعية جرى السماح بتدريس المواد الدينية في مدارس خاصة، ثم وافقت الحكومة على تدريس مواد إسلامية مقتنة في المدارس الثانوية. وفي عام 1949، وافقت الحكومة على إعطاء دروس خاصة للأئمة والخطباء والوعاظ. وفي العام نفسه، تأسست كلية «الإلهيات» في جامعة أنقرة، وكانت أقرب إلى كليات اللاهوت التي تقوم بالتدريس الوضعي للآدیان والفلسفة والمنطق ..

وجاء التحول نحو السماح بالتعليم الديني بعد عام 1950، بوصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم وتشكيل حكومة عدنان مندريس. ففي عام 1951، أقرت الحكومة السماح بافتتاح مدارس (إمام - خطيب) التي كانقصد منها تدريب أئمة وخطباء المساجد. وتزايد الإقبال، بشكل واضح، على تلك

(١) السياسة الدولية، عدد ١٣١، يناير 1998.

المدارس خلال عقد الخمسينيات، فوصل عدد طلابها إلى ٤٤٥٨ طالبا في العام الدراسي ١٩٦٠.

وفي عام ١٩٧٣، أصبحت مدارس (إمام - خطيب) تدرس التعليم العام إلى جانب التعليم الديني، كما سمح للبنات بالالتحاق بها. وتنقسم الدراسة بمدارس (إمام - خطيب) إلى مراحلتين: المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية، ويتحقق بها التلاميذ بعد إتمام المرحلة الإلزامية (٥ سنوات قبل القانون الأخير)، ويخرجون منها أئمة وخطباء للمساجد، أو يلحقون بعدها الجامعات.

لقد بدأت مدارس (إمام - خطيب) بسبع مدارس عام ١٩٥١، ووصل عددها الآن إلى ٦٠٠ مدرسة، تضم ما يزيد على نصف مليون تلميذ. وفي حين أن ٥٠ الفاً يخرجون منها سنوياً، فإن حاجة المساجد لا تزيد على ٢٣٠٠ منهم، ويتوجه الباقون إلى الجامعات لدراسة العلوم السياسية أو القانون أو الإدارة، أو إلى أكاديميات الشرطة، ليشغلوا - فيما بعد - وظائف في قلب مؤسسة الدولة.

ومنذ إنشائها وحتى الآن، وصل عدد خريجي مدارس (إمام - خطيب) إلى ١,٥ مليون خريج^(١).

من هنا، مثلت مدارس (إمام - خطيب) أحد مجالات الصدام بين الجيش وحكومة أربكان، فالجيش يعتبرها مصدر الكوادر والقاعدة التصويتية لحزب الرفاه في سعيه لإقامة الدولة الإسلامية مستقبلاً.

ولذلك تضمن بيان مجلس الأمن القومي في ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧، طلب جعل التعليم الإلزامي ٨ سنوات. وقام الإسلاميون بتظاهرات شملت عدّة مدن تركية، احتجاجاً على القانون. فحضر يلماظ، حزب الرفاه

الإسلامي، من تبني أسلوب تحرير الجماهير على غرار جبهة الإنقاذ الجزائرية، ضد الحكومة التركية، بسبب قضية التعليم.

ولم يكتف الجيش بتحذيرات يلماظ للإسلاميين، فتحرك من خلال «مجموعة الدراسات الغربية» التابعة له، والتي شكلت خصيصاً لمراقبة تحركات الجماعات الإسلامية واقتراح الإجراءات الalarمة لمواجهتها، وطلب تنفيذ تلك الإجراءات من الحكومة.

ويعنى آخر، فإن الجيش رأى أن الحكومة لا تفى بمسؤوليتها في مواجهة الإسلاميين، ولذلك تحول إلى التدخل في الصراع ضد الإسلاميين، وحاول يلماظ، دون جدوى، إبعاد العسكريين عن التدخل.

ففي ٢٦ من أغسطس عام ١٩٩٧ حدث يلماظ المؤسسة العسكرية على عدم التدخل في المعركة مع الإسلاميين وإسناد هذه المهمة لاتفاقه الحكومي لأنها مهمة الحكومة، ولأن الجيش التركي يجب أن يتفرغ لحزب العمال الكردستاني PKK وحماية أمن البلاد وأن يوفر جهده في مواجهة النشاط الإسلامي^(١).

ولكن اندلاع التظاهرات الإسلامية في إسطنبول وبورصة وقونيا وثلاث مدن أخرى بشرق تركيا، احتجاجاً على قانون التعليم، يوم ٢٨ من أغسطس عام ١٩٩٧، أكد للجيش ضرورة تدخله برغم تحفظ يلماظ.

ففي اليوم التالي، حرص رئيس الأركان إسماعيل حقى قراداي، إبان حضوره عرضاً عسكرياً ضخماً في أنقرة، على التأكيد بأن الجيش يواصل أداء واجبه ضامناً لسلامة الجمهورية التركية الديمقراطية العلمانية، التي تركها أتاتورك أمانة في عنقه^(٢) وأمام انتشار تظاهرات الإسلاميين، طلب الجيش من يلماظ اتخاذ كل ما يلزم لاستئصال «الخطر الأصولي». ونشرت صحيفة

(١) الأهرام، ٢٧/٨/١٩٩٧.

(٢) الحياة، ٣١/٨/١٩٩٧.

حربيات في العاشر من سبتمبر عام 1997، ما عنونته بتطور مفاجئ، أن المؤسسة العسكرية أرسلت وفداً إلى يلماظ حشى على تنفيذ قرارات مجلس الأمن القومي، الصادرة في ٢٨ من فبراير عام 1997، المتضمنة خطوات لضرب التفозд الإسلامي. وحاول يلماظ تهدئة المؤسسة العسكرية، بالتأكيد على التزامه تنفيذ هذه القرارات، لكنه اعتبر أن أي ضغوط جديدة، من شأنها زيادة التوتر وربما انفجار الوضع الداخلي. إلا أن المؤسسة العسكرية لم تشعر بالارتياح إزاء المبررات التي قدمها يلماظ، وضغطت عليه لتجاهل الاعتبارات السياسية ومواصلة الحملة على المسلمين بلا هوادة^(١).

واستجابة لضغط المؤسسة العسكرية، هدد يلماظ في ٣ من سبتمبر عام 1997 بإزالة عقوبات أشد على المسلمين المنشورتين في الاحتجاجات والدعائية الدينية ضد حكومته. وواكب ذلك الإعلان عن مشروع وزارة العدل في إعداد مشروع قانون يتضمن فرض عقوبات على المتظاهرين المسلمين والمطالبين بتطبيق الشريعة تصل إلى السجن^(٢). وبمعنى آخر: العودة إلى المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التي الغيت عام 1991، وكانت تفرض قيوداً صارمة على النشاطات والدعائية الدينية.

بيد أن خضوع يلماظ للمؤسسة العسكرية في مسألة قانون التعليم الديني ومكافحة الأنشطة الإسلامية، فاقم من أزمة حكومته، والأزمة السياسية التركية بوجهه عام. ففي ٣ من أكتوبر عام 1997، استقال من حزب الوطن الام (حزب يلماظ) نائب إسطنبول على جوشكون تضامناً مع طلاب مدارس (إمام - خطيب).

وبعده النائب كوركوت أوزال الشقيق الأكبر للرئيس سورجوت أوزال. كما

(١) Turkish Daily News, 12/9/1997

(٢) الأهرام ١٠/١٩٩٧.

استقال النائب جميل جيجيك، وأكَّدَ الثلاثة رفض سياسة يلماظ «التخربيَّة في مجال التربية والتعليم».

وشهدت إسطنبول يوم ١٠ من أكتوبر عام ١٩٩٧، صدامات دامية بين المظاهرين من أنصار التعليم الديني ورجال الشرطة والجندرمة ووقع عدد من الجرحى من الطرفين واعتقل مئات المسلمين.

ويعد يومين، اصطدمت الشرطة مع المسلمين في جامع الصالح أبي أيوب الانصاري (**)، وتحولت ساحة الجامع إلى ساحة للتظاهرات الإسلاميَّة ضد قانون التعليم الديني ثم ضد إعادة حظر ارتداء النساء لغطاء الرأس، مكافحة «الطوريان» غطاء الرأس:

تساءلت مجلة «تايم» الأمريكية، على لسان أحد أقطاب حزب الرفاه الإسلامي، عما إذا كان من العار أن تحدد الحكومات للناس ماذا يلبسون، عشية بداية القرن الحادى والعشرين !! وأجابت «تايم» بأن إيجاد نظام مستقر في تركيا، تهون في سبيله مسألة أن تحدد الحكومة للناس ماذا يلبسون (١).

غير أنَّ النظام لم يستقر في تركيا، بتحرك حكومة يلماظ تحت وصاية الجيش، لمنع الطالبات والموظفات، من ارتداء غطاء الرأس - الحجاب (الطوريان turban باللغة التركية).

لقد تحول الحجاب - الطوريان إلى رمز إسلامي في المواجهة بين المسلمين والعلمانيين والجيش. فمع بداية العام الدراسي ١٩٩٨/٩٧، بدأت الجامعات والمدارس والمحاكم والمحاكمات الحكومية في تطبيق منع ارتداء الحجاب إلا أن تلك

(*) جامع أبي أيوب الانصاري في مدينة إسطنبول، يمثل رمزاً إسلامياً عريقاً، فمنه انطلق السلطان محمد الفاتح وفتح إسطنبول سنة ١٤٥٣ . ومنذ ذلك الوقت حرصن سلاطين وخلفاء آل عثمان على إجراء مراسم التنصيب وأخذ البيعة وتقليد سيف عثمان الأول في ذلك الجامع التاريخي.

(1) Time, 12/1/1998.

المحاولات، قوبلت بتظاهرات واعتصامات واشتباكات بين النساء الإسلاميات والعلمانيات المعتدلات من جانب، والشرطة والعلمانيات المشددات من جانب آخر.

ففي ١٤ من أكتوبر عام ١٩٩٧، تظاهرت الطالبات اللائي منعن من دخول الجامعات لأنهن ملتحيات، واعتصمن أمام أبواب الجامعات. وانضم إلى المعتصمات رئيس حزب النهضة الجديد حسن جلال كورال، وألقى خطاباً قال فيه: «إن مسعود يلماظ هو أحد أعداء الشعب التركي». وأوضح أريكان، في مؤتمر صحفي، بمناسبة مرور مائة يوم من عمر حكومة يلماظ «أن يلماظ ضد توجهات وإرادة الشعب التركي الصابر (...)، وأن سقوط الحكومة غير الشرعية (بوصف أريكان) أصبح محتملاً».

وفى ٢٦ من أكتوبر عام ١٩٩٧، عقد حزب الطريق الصحيح مؤتمراً في منطقة «زيتون بوروونو» في إسطنبول، وأدان تصرفات الحكومة وقمعها للمربيات الشخصية، وأعلن التضامن مع الطالبات الملتحيات. وفي يوم ٢ من نوفمبر، زار أريkan (قونيا) وأعلن تضامنه وتضامن حزبه وكل المسلمين الأتراك مع الطالبات. وفي اليوم التالي، ردت تانسو تشيلر على وصف يلماظ للمتدربين بالحفافيش، رادة إليه التهمة. وهو اليوم ذاته، الذي استقال فيه أربعة من نواب حزب اليسار الديمقراطي (حزب أجاويد)، والتحقوا بحزب الشعب الجمهوري.

وبعداً من الخامس من نوفمبر عام ١٩٩٧، صعدت الملتحيات الاحتجاج، واعتصم رئيس حزب النهضة مع المعتصمات في اليوم التالي، كما توجهت تظاهرة من الملتحيات إلى مقر الوالي في مدينة قونيا (معقل أريكان). وفي الثامن من نوفمبر، تطور اعتصام الملتحيات في إسطنبول وأنقرة وقونيا بمشاركة نواب الرفاه ورؤساء بلديات. وحضر متضامنون مع الملتحيات من ألمانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

وتحدد الخطباء الأجانب عن حرية الأزياء في الجامعات الأوروبية وعن قمع المحجبات التركيات^(١).

وتضامن عدد كبير من الطالبات التركيات السافرات مع اعتصام الطالبات المحجبات الذي تحول إلى اعتصام مفتوح يوم ١٣ من نوفمبر، مما دفع الشرطة والطلبة العلمانيين إلى التحرش بالطالبات المحجبات المعتصمات يوم ١٩ من نوفمبر، وأدى ذلك إلى سقوط عشرات الجرحى واعتقال البعض. إلا أن ذلك لم ينه معركة الحجاب التي تكثّل فيها خصوم حكومة يلماظ، على نحو ما حدث لدى انعقاد المؤتمر الخامس لحزب الملة التركي في ٢٣ من نوفمبر عام ١٩٩٧، فشاركت في جلسة الافتتاح وفود من حزب الرفاه وحزب الطريق الصحيح وحضر الجلسة وفدي من الطالبات المحجبات اللائي منعن من دخول الجامعات، ورفعن شعار: «كسروا الأيدي التي تمتد إلى الحجاب».

ومن جانبها، واصلت حكومة يلماظ إجراءات حظر الحجاب. ففي ١٢ من يناير عام ١٩٩٨ أصدرت وزارة التربية الوطنية تعديلاً لمنع تحجب الطالبات في مدارس الأئمة والخطباء، وتضمنت حملة وزارة التربية لحظر الحجاب، إنهاء خدمات مدرسات متدربيات لعدم التزامهن بقانون موظفي الدولة، الذي يلزم الموظفات بعدم لبس الحجاب خلال القيام بأعمالهن الرسمية اليومية.

وكان المفتشون الذين كلفتهم وزير التربية بمراقبة حظر الحجاب، يقومون بزيارات مفاجئة لمختلف المدارس في كل أنحاء تركيا، لتحديد أسماء المدرسات اللاتي لا يلتزمن بـ«الزي القومي» تمهيداً لفصلهن.

هنا، تصاعد الاحتجاج على سياسة حظر الحجاب في الجامعات والمدارس، ووجد تعبيره في التضامن الطلابي الذي ضم ثلاثة آلاف طالبة وطالب متدينين

(١) د. محمود السيد دغيم، أخطاب الجمهورية يتصدرون للتعليم الشرعي والمحجبات، الحياة ١٩٩٨/١/٨.

وغير متدينين، وقفوا متشابكى الأيدي أمام جامعة أنقرة، أوائل مارس عام ١٩٩٨^(١)، مما دفع رئيس الوزراء مسعود يلماظ، للتصریح بأنّ الطالبات لن يجبرن على تغطية أو عدم تغطية رءوسهن، ثم عدل عن تصريحه بضغط من الجيش.

لقد أدى تظاهر واعتصام الطالبات المحجبات، إلى إعادة النظر في تعريف الحركة النسوية من المنظور الغربي، أو بمعنى آخر، فإن ما قامت به الطالبات المحجبات التركيات، يصب في اتجاه إرساء «نسوية إسلامية».

لقد جاء حظر الحجاب في تركيا، ضمن عملية فرض العلمانية على المجتمع في إطار تحديد تركيا. ففي نهاية عام ١٩٢٦، جرى فرض السفور على النساء. وأصدرت المجالس البلدية قرارات تحظر فيها على النساء لبس السروال وألزمهن لبس الفستان، وإلا قدم أزواجهن أو أقرباؤهن إلى المحاكمة. ومنذ أن بدأ حاكم «طرايزون» عام ١٩٢٦ تحريم ارتداء الحجاب والقبض على كل من ترتدي النقاب للتثبت من شخصيتها، وحتى مجى«حكومة يلماظ عام ١٩٩٧ ، ظل قسم من المجتمع التركي يتحدى حظر الحجاب، بل بقى الحجاب رمزا إسلامياً منذ عام ١٩٢٦ ، بالرغم من أن المحكمة الدستورية العليا قد أيدت حظر الحجاب في المدارس والجامعات عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٣ . أى أن الحجاب ظل رمزاً لاسلامية المجتمع أمام علمانية الدولة. ومن منظور غربي، هو مضمون علمانية الدولة في تركيا، كان حظر الحجاب، يمثل تكريماً للمرأة ويضمن حرية المرأة. أما الإسلاميات التركيات اللائي تظاهرن وأضربن عن الطعام واعتصمن، فيعتبرن الحجاب رمزاً للإسلام وللحريه في آن معا.

فالحجاب، عندهن، الالتزام الأول تجاه الله والحسناية المثلثى في مواجهة

الرجل. كما أن الدفاع عن الحجاب دفاع عن الحرية في أن يلبسن ما يريدون وليس ما تريده الدولة أو الرجال. وهن بذلك يعبرون عن «نسوية إسلامية».

ومن المفارقات التركية، أن أكبر بيوت صناعة الطوريان (غطاء الرأس) هو «بيت أزياء واكو» الذي تتملكه أسرة واكو اليهودية التي هاجرت إلى تركيا من إسبانيا قبل قرون هرباً من الاضطهاد المسيحي. وأوضاع رئيس «وااكوا» جيف وااكو، المفارقة، بقوله: إذا كان الناس يريدون ارتداء غطاء الرأس، فمن السخافة حظره!

ييد أن «الحجاب» و«النسوية الإسلامية» يجري توظيفهما سياسياً في اللعبة السياسية التركية. فالجيش والعلمانيون المتطرفون يعتبرون الحجاب وتظاهرات الحجبات من مظاهر أسلمة المجتمع وتهديد العلمانية. وحزب الرفاه والإسلاميون، من جانب آخر، قد وظفوا «الحدث» في مواجهة الجيش والعلمانيين.

وكما تقول المحامية فاطمة كاريجا، التي منعت من ممارسة المحاماة في قاعات المحاكم لأنها ترتدي الحجاب: إن حزب الرفاه لم يرشح على قوائمه إلا عدداً محدوداً من النساء، ولم يستعن بعد كبيراً منهم عندما وصل إلى السلطة، لأن النظرة الأبوية مازالت تحكم تفكير رجال الحزب^(١). أي أن «الرفا

الإسلامي» كان يوظف «النسوية الإسلامية» في الشارع/ المعارضة وليس في الحزب أو في الحكم.

(٣) حظر الرفاه الإسلامي

لم يكن قرار المحكمة الدستورية في تركيا، يوم الجمعة ١٦ من يناير عام ١٩٩٨، بحل حزب الرفاه، قراراً مفاجئاً.

ذلك ما فسر لى هدوء الشارع التركي، بعد عودتى من مصر المحكمة إلى الفندق الذى كنت أنزل به فى شارع «تونالى حلسى» فى قلب أنقرة، على بعد خطوات من النصب التذكاري لمؤسس الجمهورية العلمانية، أتاتورك.

وقد يفيد في ذلك التفسير القائل، بأن القاعدة التصويتية للرفاہ الإسلامي لا تتعدي نسبة ٢٠٪ من الأتراك، في حين أن نسبة الثمانين بالمائة الباقيه تؤيد الجيش والأحزاب العلمانية، أو لا تؤيد «اسلمة» تركيا.

وصحيف أيضاً، أن الجيش هو حارس الجمهورية التركية حسب مقوله نائب رئيس الأركان والرجل الأقوى في تركيا الجنرال شفيك بير^(*). وأن الأتراك ينظرون إلى جيشهما باحترام ومية، بالرغم من الانتقادات التي يوجهونها إليه أحياناً. فهم يعتبرونه «مطهر البلاد من الأعداء» و«الممثل» مصطفى كمال أتاتورك يانى تركيا الحديثة. وفي الأنضوص تروع العائلة ابنها الذاهب إلى الخدمة العسكرية بالطلب والمزار. وقد أيد الأتراك انقلاب عام ١٩٨٠ الذي قاده الجنرال كنعان وأنخرون، وانتخبو قائده رئيساً للبلاد.

(*) أصبح قائداً للجيش الأول في ٧ من أغسطس عام ١٩٩٨. وقد اعتبر المهندس الفعلى للحملة على الإسلاميين منذ فوز حزب الرفاه الإسلامي في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥، وللتعاون العسكري التركي الإسرائيلي.

وكما خابت التوقعات بتحول الرفاه الإسلامي إلى العمل المسلح بعد إبعاد رئيسه عن رئاسة الحكومة في يونيو عام 1997، لم يقابل الرفاه الإسلامي قرار المحكمة الدستورية بحله وبالإبعاد السياسي لزعيمه أريلكان، بتزول جماهيره إلى الشارع.

لقد كان واضحاً لزعيم الرفاه المخضرم، قبل صدور حكم المحكمة الدستورية، أن حكماً سياسياً عسكرياً قد صدر بإسقاط الغطاء القانوني عنه وعن حزب الرفاه، وتأكد ذلك في مراجعة أريلكان أمام المحكمة قبل صدور حكمها بنحو شهرين. ففي مراجعته من المرافعات النادرة في التاريخ، غطت حوالي ألف صفحة، واستمرت لأيام، كان أريلكان يدافع عن نفسه وعن حزبه دفاع العارف بأن المؤسسة العسكرية لم تكتف بإجباره على الاستقالة من رئاسة الحكومة، بل تريد حل الحزب. وحاول أريلكان في مراجعته الدفاعية نفي الاتهام الذي وجهه إليه المدعى العام فورال سافاس، بالتأمر لإقامة دولة إسلامية في تركيا.

وتحسباً لقرار الحل، كان أريلكان قد تحرك في أواخر ديسمبر عام 1997، لإنشاء حزب سياسي إسلامي آخر باسم «الفضيلة» ليحل محل «الرفاه».

وقبل صدور قرار المحكمة بثلاثة أيام، قال أريلكان فيما يشبه التسليم بأن المحكمة ستقرر حظر حزبه: إن قراراً كهذا سيكون بمثابة جريمة قضائية^(١).

وما كان واضحاً لزعيم الرفاه الإسلامي وأركانه، كان واضحاً أيضاً للشارع التركي، الذي اعتبر أن المحاكمة التي بدأت في مايو عام 1997، ستنتهي إلى «تصفية قضائية» للرفاه وقادته. وذلك ما انتهى إليه حكم المحكمة الدستورية في 16 من يناير عام 1998.

وفي مؤتمر صحفي، لمدة لا تزيد على خمس دقائق، أعلن رئيس المحكمة

(١) السفير 1/14/1998.

الدستورية أحمد نجت سوزر، أن المحكمة اتخذت قرار حل «الرفاه» لقيامه بأنشطة «تمس النظام العلماني للدولة»، وأوضح سوزر أن المحكمة التي تضم أحد عشر قاضيا اتخذت قرارها بأكثرية تسعة أصوات في مقابل صوتين، عملاً بالمادتين ٦٨ ، ٦٩ من الدستور واستنادا إلى قانون الأحزاب السياسية. وكان التبرير الذي ساقه رئيس المحكمة الدستورية لحل الحزب، واستهل به مؤتمره الصحفي «أن العلمانية عماد أساسى للدولة التركية، وإذا كان لا يعقل تخيل ديمقراطية من دون أحزاب سياسية، فإن هذا لا يعني إلا قيود تفرض على الأحزاب» وتضمن قرار المحكمة:

- حل حزب الرفاه.
- مصادرة ممتلكات الحزب.
- وقف المساعدة المالية التي يتلقاها الحزب من خزانة الدولة.
- فصل أريكان ونواب آخرين (رفاهيين) من عضوية البرلمان ومنعهم من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات.

أريكان، كانت تهمته، أنه دعا إلى مقر إقامته الرسمي رجال دين (فتح الله جولن)، وأنه طلب من أنصاره تقديم دعم مالي لإحدى شبكات التلفزة المؤيدة للرفاه من أجل الجهاد.

كما ورد في نص الاتهام تصريح لأريكان جاء فيه أن «الرفاه سيصل إلى السلطة، ولكن المسألة تبقى معرفة ما إذا كان يتم مع أو من دون إراقة دماء». وورد تصريح آخر لأريكان خاطب به أنصار الرفاه بأن «الحزب جيش مستعد.. وابذل جهداً لنقوية هذا الحزب».

وبالمثل، كانت التهم الموجهة لقيادات الرفاه الذين صدر ضدهم الحكم. النائب شوقي يلماظ، سجلت عليه عبارة في مكة المكرمة وسط حجاج أتراك، قال فيها: «إن في البرلمان التركي قوادين وخونة».

أما النائب حسن جيلان (نائب أنقرة)، فسجلت عليه المحكمة عبارته: «هذا الوطن وطننا ولكن النظام ليس نظامنا.. نحن لا نقبل النظام ولا الاتاتوركية». وحسب النائب أحمد تكداش (نائب رئيس الحزب) على قوله: «هدفنا تأسيس نظام الحق الجديد».

وبحسب النائب إسماعيل تشيليك، على منعه مشاركة الشركات الإسرائيلية في معرض صناعي نظم في منطقته (أورفا) عندما كان رئيساً لبلديتها.

لقد تسبب أريكان لحكم المحكمة. وقالت قيادات في حزب الرفاه إنها كانت تعلم بقرار المحكمة. ولدى صدور حكم المحكمة بحل حزب الرفاه، كان أريكان يجري مقابلة مع تانسو تشيلر رعيمة حزب الطريق الصحيح، وشريكه في الائتلاف الحكومي السابق. وقطع أريكان المقابلة وعاد إلى مكتبه في البرلمان. وبعد أداء رکعتين، دعا أعضاء مكتب حزبه، ثم عقد مؤتمراً صحفياً.

قال أريكان في المؤتمر الصحفي: إنني أحترم قرار المحكمة حتى ولو كان خطأً.. إن إغلاق حزب الرفاه ليس نهاية الأمر بل نقطة في مجرى أحداث التاريخ، ولن يؤدي إلا إلى تسريع وصول الحزب الإسلامي (المقبل) إلى السلطة، لأن الشعب التركي يساند في العادة من يتعرض للظلم.. وأدعو الجميع إلى التزام الهدوء واليقظة والحذر من محاولات اختلاق الفتنة وشق الصفوف..

وكان مما قاله أريكان قبل قرار المحكمة: «القد حلوا حزب النظام الوطني (أول حزب إسلامي في تركيا)، فأقمنا حزب السلامة الوطنية الذي حقق شعبية أكثر بكثير وأوصل الإسلاميين إلى المشاركة في الحكومة. ثم حلوا حزب السلامة الوطنية، فأقمنا حزب الرفاه الذي أصبح أكبر الأحزاب التركية ووصل إلى رئاسة الحكومة في ائتلاف.. وإذا حلوا الرفاه فإن حزبنا المقبل سيصل إلى السلطة وحيداً..».

أى أن أريكان بمثابة يقينه في حكم المحكمة بحل الرفاه وإبعاده عن اللعبة السياسية، بات متيقناً من وصول الحزب الإسلامي القادم إلى السلطة منفرداً.

لقد أفضت الاستعراضية الأمريكية، التي اتسم بها وبعض أركان الرفاه إلى نهاية دوره السياسي وحظر الرفاه.

وللمقارنة، كان تورجوت أوزال لا يميل إلى الاستعراضية في السماح بالمارسات والتشريعات الإسلامية، مما مكّنه من إعادة السمات الإسلامية لتركيا الدولة والمجتمع. ولم يمل إلى استفزاز المؤسسة العسكرية والعلمانيين المتطرفين، حتى لا يعطيهم الفرصة للانقضاض عليه.

أما رعيم الرفاه الإسلامي، أريكان، فقد اعتبر حزبه جيشاً في مواجهة الجيش في آقوال وتحركات استعراضية، ولم يخف أبداً أن هدفه «أسلمة السلطة» تمهيداً لأسلمة الدولة «العلمانية». حتى في لحظة حظر حزبه قبل حظره، ولم يتوان لحظة عن عمل كل ما يستطيع من أجل أسلمة المجتمع من أجل هذا الهدف. وهذا من حقه، ولكن في لعبة السياسة - دائمًا - متنافسين، وفي النهاية، هناك خاسرون ورباحون. وقد خسر أريكان في مواجهة الجيش.

ويتحمل أريكان مسئولية نفر من المهيجين من أعضاء حزبه، الذين كانوا يقرعون طبول الحرب في مواجهة الجيش.. . وكما يقول الكاتب السياسي التركي طه أقيول، فإن ديناجوجية عدد من المتشددين الإسلاميين والأقوال القبيحة التي أطلقها ٧ أو ٨ أشخاص، من الأعضاء في «الرفاه» بحق أناتورك والجمهورية العلمانية، تسبيت في خلق مخاوف لدى الجنرالات والبيروقراطيين العلمانيين من نشوء حركة رجعية داخل المؤسسة، ووصلت إلى مرحلة تهدد النظام.

وعندما رفع المدعى العام دعوى إغلاق «الرفاه»، أشار إلى أن الحزب وصل بتركيا إلى حافة حرب أهلية. كما جرى تزويد الصحافة بعناوين بارزة تشير إلى أن أعضاء «الرفاه» بدعوا يتسلحون، وأثيرت مخاوف من تحويل تركيا إلى إيران. ووصل الأمر إلى حد قيام قائد القوات البحرية جوفن أرقايا - الاسم المهم في مواجهة الجيش لاريكان في ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧ - بالإدلاء بأحاديث تليفزيونية، ذكر فيها أن الرجعيين (يقصد الإسلاميين)، سيقومون بعمليات تمرد

عام أو في أماكن مختلفة، مثلما حدث في إيران. ولم يتم تقديم دليل واحد للمحكمة الدستورية عن تسلح الرفاه أو استعداده للقيام بعمليات ثمرد شعبية. يقول أقيو: لقد راح الرفاه ضحية عدم نضوجه السياسي ولديها جوجة حب الظهور والكلام المباح غير العقلاني.

فهل انتهى الدور السياسي لأريكان؟

لقد نظر إلى قرار المحكمة، بفضل أريكان من البرلمان ومنعه من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات، على أنه نهاية للدور السياسي لأريكان، لسبب بسيط هو بلوغه الواحدة والسبعين من عمره مع صدور قرار المحكمة. يقول نائب رئيس حزب الرفاه عبدالله جول، وأحد أهم المقربين لأريكان: قد لا يكون في الفترة المقبلة فاعلاً في السياسة، لكن أريكان سيبقى بطلنا الذي حارب من أجل الديمقراطية.

ويقول عالم الاجتماع التركي البروفيسور سنقر آياتا:

«القد خسرت الحركة الإسلامية أفضل لاعب لديها، هو أريكان.. وستكون هناك نزاعات داخلية وافتقاد للنظام في داخلها».

وبالتأكيد، فإن إبعاد أريكان، ارتبط بيده معركة خلافته في الحركة الإسلامية. فموقع الإسلاميين - بعد حظر الرفاه - قد تعزز بتأسيس حزب إسلامي جديد أطلق عليه اسم حزب فضيلت «الفضيلة»، إلا أن معركة خلافة أريكان في الحركة الإسلامية، دارت بين القطاعات الشابة المؤيدة للقياديين الشبان مثل رجب طيب أردوغان^(*) وعبد الله جول وبيلند أرينج وبين القياديين المسلمين الذين رافقوا أريكان في تأسيس حزب الرفاه، وقبله حزب السلام

(*) قضت محكمة أمن الدولة على فرض أردوغان بالفوز برئاسة حزب الفضيلة، بأن أصدرت حكما بالسجن والغرامة بحقه بتهمة إثارة الكرامة والتفرقة الدينية والعنصرية، حينما رد في خطاب عام أبياتا شعرية للشاعر التركي المعروف ضبا، غوغلب مكتوبة أيام حرب التحرير تقول: إن المآذن هن حرابنا والمساجد نكتاثنا والمؤمنين جنودنا.

الوطني وحزب النظام الوطني أمثال رجال قسوان وشوك قاران وسلامان عارف وفهم أراك. ولم يحسم الصراع اختيار أريكان لرفيق دربه رجال قوستان رئيساً لحزب الفضيلة.

وقد لا تجد الحركة الإسلامية التركية زعيماً مثل أريكان يجمعها، وسط سعي المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية لمحاصرة الإسلام السياسي وتشتيت قواه. لقد استهدف حظر الرفاه وإبعاد أريكان، في التحليل الأخير، ضمن إستراتيجية المؤسسة العسكرية:

أولاً: إسقاط أسلوب الإسلام السياسي الذي كان حزب الرفاه الإسلامي يتبعه، وبالتالي إبعاد رموزه مثل أريكان ورفاقه عن الساحة السياسية.

ثانياً: عدم السماح مجدداً بعودة الرفاه وشعاراته ورموزه حتى ولو تحت اسم جديد، وبالتالي عدم السماح لأى إسلام سياسي كالذى مثله الرفاه بالدخول إلى البرلمان تحت رداء آخر. وبما قد يعني حل الحزب الإسلامي الجديد «الفضيلة».

ثالثاً: العودة بتركيا إلى ما كانت عليه عام 1928 عام وفاة أتاتورك، أى أن يبقى الإسلام ديناً داخل إطار الحياة الخاصة بالفرد، ولا يسعدها إلى حيز المظاهر والمدارس والدوائر الرسمية أو إلى الحيز السياسي.

ومثل تلك الإستراتيجية، تطلب وصاية الجيش المباشرة، والتحرك من خلال «مكتب الدراسات الغربي» التابع له. وأدى ذلك إلى أزمة خلال شهر مارس عام 1998 بين الجيش ورئيس الحكومة مسعود يلماظ، الذي صرخ مرتين بأن «التصدى لتصاعد التزعنة الدينية المتطرفة من شأن الحكومة وليس من شأن العسكريين الذين لديهم الكثير من العمل بالفعل في قبرص وفي جنوب شرق الأناضول وبحر إيجة»⁽¹⁾.

(1) السفير ١٨/٣/١٩٩٨.

وفي الوقت الذي كان يلماض يدلّي فيه بتصريحه، كان وفد من كبار الضباط يقدم لهم رئيس الأركان إسماعيل حق قاراداي، يقدم تقريراً شفهياً للرئيس دميريل، عن وجوب مواصلة التصدّي للتزعّة الإسلامية المتطرفة بشتى الوسائل، معتبرين أنها الخطر الرئيسي الذي يهدّد النظام العلماني.

ويعني آخر، حدثت الأزمة بين الجيش ويلماض، لأن الأخير تراجع عن تطبيق حظر ارتداء الحجاب. وأخذ عليه الجيش تبرمه من تدخل الجيش لمكافحة التزعّة الإسلامية.

وفي رد قوى على تصريحات يلماض، أصدرت القيادة العسكرية بياناً في ٢٠ من مارس عام ١٩٩٨، أكدت فيه أن الجيش التركي سيواصل حملته لمكافحة الأصولية الإسلامية في البلاد.

وذكر البيان أنه «ما من أحد أيا كان منصبه يمكنه افتراض شيء من شأنه إلقاء الشكوك وإضعاف نضال القوات المسلحة ضد الانفصالية والنشاط الإسلامي»^(١). ذلك البيان الذي أصدرته رئاسة الأركان في اجتماع للقادة الخمسة للجيش التركي، أرسل إلى يلماض على شكل إنذار، مما أشاع أجواء شبّيهة بانقلاب عام ١٩٧١، عندما طلب العسكريون، بواسطة مذكورة ودون اللجوء إلى القوة، استقالة الحكومة. واستقالت الحكومة فعلاً.

وما كان من يلماض إلا أن تراجع في تصريحات للتليفزيون، في اليوم التالي، قائلاً: «إن الضباط استخدمو واحداً من حقوقهم عندما أعلنا وجهة نظرهم حول مكافحة الأصولية (...). إن العسكريين اجتمعوا في (إشارة لاجتماع هيئة الأركان) ليعربوا عن قلقهم (في مواجهة الأصولية). إنني لا اعتراض على ذلك...»^(٢). وفي الثالث والعشرين من مارس عام ١٩٩٨،

(١) السفير ١٩٩٨/٣/٢١.

(٢) الحياة ١٩٩٨/٢/٢٢.

أعلن رئيس الوزراء يلمااظ عن سلسة من الإجراءات لمكافحة التيار الإسلامي، تحت وصاية الجيش تضمنت:

- إنشاء آلية لمراقبة أنشطة المنظمات والجمعيات والمدارس والمؤسسات الأخرى التي يشك في أنها تدعم أو تمول الحركة الإسلامية، وإعداد تشريع لمراقبة مصادر تمويل تلك المؤسسات.
- حظر التنظيمات السياسية المناهضة للعلمانية.
- إعداد تشريع لمراقبة بث محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة التي تستغل الدين.
- تعديل القانون الخاص بالتظاهرات.
- تعزيز العقوبات على مخالفى القوانين الخاصة باللباس فى المؤسسات الحكومية.
- منع بناء مساجد جديدة دون الحصول على تصريح من مديرية الشئون الدينية التابعة مباشرة لرئيس الوزراء.
- تطبيق إجراء فصل أي شرطي يمارس نشاطات إسلامية داخل سلك الشرطة.
- وضع قيود على مبيعات البنادق وحمل السلاح^(١).

واعتبر الجيش أن الإجراءات التي أعلنها يلمااظ غير كافية لمكافحة الأصولية.

ولم يقنع العسكريون بسلسلة الإجراءات التي اقترحها يلمااظ لأنها في حاجة إلى اعتماد قوانين جديدة أو إلى تعديل قوانين قائمة، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا، في حين أن القوانين موجودة ولا حاجة إلى قوانين جديدة، فما تحتاج الحكومة إليه هو الإرادة السياسية لتطبيقها^(٢).

(١) السفير ٢٤/٣/١٩٩٨.

(٢) وكالة الأنباء الفرنسية ٢٥/٣/١٩٩٨.

وطالب العسكريون بإجراءات أخرى، تضمنت فصل جميع المسؤولين ذوى الميول الإسلامية، الذين سلّلوا إلى الوظائف الرسمية لاسيما وزارة العدل التي تولّها أحد أقطاب الرفاه شوكت قاران في عهد حكومة أريكان. كما طالبوا بطرد ٣٧ حاكم ولاية (من أصل ٨٠ حاكماً)، و٢٠٠ مدير مركز شرطة ينادرون الشريعة.

وفي اجتماع مجلس الأمن القومي يوم ٢٧ من مارس عام ١٩٩٨، طالب العسكريون بفرض رقابة شديدة على أنشطة جماعة فتح الله جولن الإعلامية التي تتمتع بشعبية متزايدة. وقد نشأت هذه الجماعة أصلاً من طائفة التورسيين، وترتبط بين الاهتمام بالتعليم ونشر الأفكار الدينية^(١). وتدير الجماعة التي يتخطى نفوذها حدود تركيا، ١٠٣ مدارس خاصة - تعتبر من أفضل المدارس بالبلاد - و٤٦٠ صفاً لتأهيل طلاب المدارس الثانوية للدخول الجامعية - ويعدها مؤسسات الدولة - و٥٠٠ من دور سكن الطلبة. كما تدير ٩٠ مؤسسة و٢١١ شركة تجارية. ولديها قناة تليفزيونية وصحيفة و١٤ مجلة ومحطتان إذاعيتان. وأنشأت أيضاً ثمانى جامعات وعشرين مدارس في الجمهوريات الناطقة باللغة التركية في آسيا الوسطى.

كما طالب الجيش بفرض رقابة شديدة على المجموعات المالية الإسلامية بعد أن أصبح دخلها ١٥ مليار دولار سنوياً.

وانتزع قادة الجيش، في اجتماع مجلس الأمن القومي، تعهدات من رئيس الوزراء مسعود يلماظ، وكبار المسؤولين في الائتلاف الحاكم بتنفيذ الإجراءات التي طلبها الجيش.

وما من شك، في أن تنفيذ تلك الإجراءات يستهدف تغريب الإسلام السياسي من الحياة السياسية التركية، والعودة بتركيا إلى عام ١٩٣٨، وبالإسلام

(١) الحياة. السفير ٢٨/٣/١٩٩٨.

إلى نطاق الحياة الخاصة، في الوقت الذي لم تعد فيه تركيا والعالم يعيشان
بشروط وظروف عام ١٩٣٨.

وليس من سبيل إلى ذلك، إلا بالانقلاب العسكري، وهو أمر أصبح
متعدراً، ليكون البديل «عسكرة المجتمع»، دون ضمان بأن يؤدي ذلك إلى
وقف «الإحياء الإسلامي» (*).

(*) ينظر البعض إلى التغيرات في القيادة العسكرية التي حدثت في أغسطس عام ١٩٩٨ ، على أنها يمكن أن تعكس تغييراً في العلاقة بين الجيش والإسلام السياسي لتكون أكثر اعتدالاً. فقد حملت التغييرات العسكرية الجديدة، التي أقرها المجلس العسكري التركي في ٧ من أغسطس عام ١٩٩٨ ، الجنرال حسين كيفرريك أوغلو إلى رئاسة هيئة الأركان ، محل الجنرال إسماعيل حق قرادي . وحل قائد الجيش الأول الجنرال آتيلا آتش محل أوغلو في قيادة الجيش البري . وأصبح قائد الجيش الثاني الجنرال راسم ييتير القائد العام للدرك . وعين نائب رئيس الأركان الجنرال شفيك يير قائدأً للمجيش الأول ، فيما عين قائد القوات البرية المتحالف لخلف الأطلسي الجنرال حلمى أوزكوك نائباً لرئيس الأركان . وقد عنيت تلك التغييرات تقاعداً ورئيس الأركان قرادي الذي انتقد المواجهة مع الرفاه الإسلامي ، واستبعاد فرنس شفيك يير (مهندس المواجهة) في الوصول إلى قيادة الأركان . بيد أن تغيير القيادة العسكرية ليس معناه تساهل الجيش التركي في مسألي الدور السياسي والعلمانية الأنثوركية بشكل جلدي . فالامر يتعدى التكوين الشخصي لرئيس الأركان إلى الدستور والقوانين والحالة السياسية التركية عموماً . كما أن كيفرريك أوغلو ، حرص في كلمة أمام الفياضان في أول إبريل عام ١٩٩٨ ، على التأكيد على أن دور الجيش في حماية الجمهورية «تاريخي» والتحذير من «الرجعية الإسلامية التي تريد العودة بالبلاد إلى القرون الوسطى» .

الفصل الثامن

تركيا بعد ٧٥ عاماً من الأتاتوركية

«منذ عام ١٩٢٣، تأسس في جمهورية تركيا
نظام قمع لا يتحمل ضد الأكراد».
«بشار كمال»

(١) البحث عن الذات

قدر لي أن أكون في إسطنبول وأنقرة والجنوب والجنوب الشرقي لتركيا، خلال الاحتفالات بالذكرى الخامسة والسبعين، لتأسيس مصطفى كمال أتاتورك لتركيا الحديثة في ٢٩ من أكتوبر عام ١٩٩٨. ويرغم كل مظاهر البهرجة العثمانية وملائين الصور والملصقات لأناتورك التي غطت أنحاء تركيا؛ لتجعلها أشبه بروسيا وأوروبا الشرقية السلافية، بدأ الأمور وكان تركيا تبحث عن ذاتها، وأن «تقديس» تماثيل وصور أتاتورك ليس إلا محاولة مستمرة للتشبث بلحظة فارقة قبل الدخول إلى «التيه» أو القفز إلى المجهول. فقد أصبح مشروع أتاتورك متقدماً، وتحولت ملايين من الأتراك إلى مناهضته أو الانفصال عنه.

فشهر الاحتفال، بدأته النخبة العسكرية والعلمانية، بدق طبول الحرب ضد سوريا، طالبة منها وقف دعمها لحزب العمال الكردستاني وتسلیم زعيمه عبدالله أوجلان. ذلك، لتظل تركيا بعد ٧٥ عاماً دولة محاطة بجوار من الأعداء من اليونان

إلى أرمينيا إلى العراق وإيران وسوريا وبلغاريا، ولتبقي الدولة الوحيدة الصديقة والخليفة لتركيا في الجوار هي إسرائيل التي تعتبر هي الأخرى محاطة بجوار عدائي.

و قبل ثلاثة أيام من الاحتفال، كان المتظاهرون الأكراد يشتكون مع الشرطة في صاحبستي «قاضى قوى» و«بيبي أوغلو» في إسطنبول، احتجاجاً على العمليات العسكرية التي يمارسها الجيش التركي ضد الأكراد في جنوب شرق تركيا. وهاجم المتظاهرون المنازل والمحال التجارية، وزعوا صور أتاتورك ولافتات وشعارات الاحتفال بالعيد الخامس والسبعين لتأسيس تركيا. وكانت النتيجة إيداع ٢٨٣ كردياً في السجون، من بينهم محمود شاكر مستول حزب «هاديب» الكردي. وفي يوم الاحتفال، يقوم أحد أعضاء حزب العمال الكردستاني PKK بخطف طائرة تابعة للمخطوط الجويية التركية من مطار أدنة، بينما استمرت عمليات الجيش وقوات الأمن ضد الأكراد في ديار بكر.

وبمناسبة الاحتفال، عمّت الجامعات التركية تظاهرات الطالبات المحجبات، احتجاجاً على منع الحجاب في الجامعات. واعتبر إسلاميون في الصحافة التركية على أن يكون الاحتفال بتأسيس تركيا الحديثة احتفالاً بأتاتورك وحده دون بقية الأتراك الذين ضحوا بحياتهم ودمائهم لتحرير تركيا من البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين واليونانيين. وفي الوقت ذاته، كان عصدة إسطنبول (الإسلامي) رجب طيب أردوغان يستعد لتنفيذ عقوبة سجنه؛ لأنه ردّ أياياً شعرية للشاعر التركي المعروف خيام غوقلب؛ تقول: إن المآذن هي حرابنا والمساجد ثكناتنا المؤمنين جنودنا. ومن عجب أن تلك الأبيات كتبها غوقلب أيام حرب التحرير لإلهاب مشاعر الأتراك ضد المحتلين الأجانب.

وتزامن الاحتفال بالعيد الخامس والسبعين لتأسيس تركيا الأتاتوركية، بتقديم استجواب في البرلمان لرئيس الحكومة مسعود يلماظ لعلاقاته بعصابة المافيا. فبعد القبض على رجل المافيا علاء الدين شاقجي في فرنسا، كشف النقاب عن محتويات شريط تسجيل تضمن مكالمات هاتفية بين شاقجي وأيوب عاشق وزير الدولة والساعد الأيمن ليلماظ، وأن يلماظ كان على علم بكل عمليات

شاقجي، وأن الأخير لديه جواز سفر دبلوماسي. وبذلك يضاف دليل جديد على تورط الحكومة في نشاطات المافيا، بعد اكتشاف تورط وزير الداخلية محمد أغار مع المافيا إثر حادث مرور على أحد الطرق السريعة بين أمير وإسطنبول، بالقرب من بلدة «سوسور لوك» وقتل فيه زعيم المافيا عبدالله تشاتلي ومستشار أمني كبير وملكة جمال تركيا، عام ١٩٩٦^(*).

وكانت الإهانة الكبرى للأتراك في العام الخامس والسبعين من الأتاتوركية، هي الرفض الأوروبي لانضمامهم في المستقبل القريب إلى الاتحاد الأوروبي. ففي نهاية عام ١٩٩٧، قرر الاتحاد الأوروبي البدء بمناقشات حول انضمام دول من أوروبا الوسطى كبولندا والمجر وتشيكيا وسلوفينيا وأستونيا في حدود عام ٢٠٠٠، بالرغم من أن تلك الدول لم تقدم طلبات انضمامها إلا بعد انهيار جدار برلين، بينما يعود طلب تركيا غير الرسمي إلى أواسط السبعينيات، أما الطلب الرسمي فقد صدر عام ١٩٨٧. والأنكى أن تركيا لم تدرج حتى بين دول الحلقة الثانية، وهي بلغاريا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا التي ستأتي بمناقشات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٥. والأكثر إهانة لتركيا أن الدول الأوروبية قررت دراسة طلب قبرص (اليونانية) للانضمام إلى الاتحاد، بما يعني أن قبرص أقرب إلى المعايير الاقتصادية والسياسية المطلوبة في الاتحاد الأوروبي.

وهكذا فإن تركيا، بمعايير الاقتصاد والاجتماعية، وبعد ٧٥ عاماً من الأتاتوركية، لم تزل دولة نامية أو متسرعة النمو، برغم الإنجازات الكبيرة.

(*) بعد ذلك الحادث أصبح اسم «سوسور لوك» يرمز إلى تورط الدولة في نشاطات المافيا، وإلى الارتباط بين عمليات القتل العشوائي للأكراد والخطف وتهريب المخدرات. فقد أوضح كونتلو سافاش المفتش العام التركي في تقريره المشور في ٢٨ من يناير عام ١٩٩٧، أن رجال مكتب العمليات الخاصة في المنطقة الكردية لا يكتفون بأعمال القتل العشوائية، بل يتحولون إلى أعمال الابتزاز والاغتصاب وتهريب المخدرات. وكان عبدالله تشاتلي هو مستول وحدة التنفيذ لمكتب العمليات الخاصة، كما كان رئيس مليشيا «الذئاب الرمادية» الشهيرة باغتيال اليساريين الأتراك. وكان الناجي الوحيد من حادث سوسور لوك سادات بوجاك الذي يدير مليشيا «حراس القرى» في المناطق الكردية.

فصحح أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ عام 1997 حوالي ٢٠٠ مليار دولار، ليصبح الاقتصاد التركي في المرتبة السادسة عشرة في العالم. وصحح أيضاً أن نسبة سكان الحضر ارتفعت من ٢٥٪ عام ١٩٢٣ (وهو عام تأسيس الجمهورية) إلى ٦٥٪ عام ١٩٩٧، وأن نسبة الأمية انخفضت إلى ١٠٪ - غير أن متوسط دخل الفرد سنوياً لم يزد عند حدود ثلاثة آلاف دولار، ولم تزل نسبة عائد الصناعة في الدخل القومي حوال ٢٥٪، وفي الوقت نفسه مازال الاقتصاد في جنوب البلاد شبه إقطاعي. ومع أن تلك الصادرات قد وصلت إلى ٢٦ مليار دولار عام ١٩٩٧، إلا أن الواردات بلغت في العام نفسه ٤ مليارات دولار، ليصبح عجز الميزان التجاري ٢٠ مليارات دولار. وارتبط النمو الاقتصادي التركي (٥٪ سنوياً) بتكلفة عالية. فمعدل التضخم وصل في عام ١٩٩٤ إلى ١٢٤٪، ويبلغ في عام ١٩٩٨ إلى ٩٩٪. وقارب عجز ميزانية الدولة ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقمت الديون الخارجية إلى مستوى ٩٥ مليار دولار، أي بنسبة ٤٨٪ من الناتج القومي في عام ١٩٩٨. وتعبر خريطة الدخل عن اختلال واضح، فنسبة ٢٠٪ التي تمثل الأقل من السكان نصيبها ٣٥٪ من إجمالي الدخل، في حين يبلغ نصيب فئة ٢٠٪ الأغنى أكثر من ٥٥٪ من إجمالي الدخل في عام ١٩٩٨^(١).

وتعرق الحكومة المركزية والبيروقراطية المتضخمة الإسراع في «عملة» وشخصية الاقتصاد. فمنذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٧ لم تزد قيمة الشركات التي تحولت من الدولة إلى القطاع الخاص على ٣٤ مليار دولار. كما ارتبطت الشخصية بالفساد وخلق أوليغاركية صناعية للدولة. فجرى اتهام أوزوال بخلق مجموعات احتكارية مثل صابنجي وكوج، كما جرى اتهام تانسو تشيللر بالحصول على تسهيلات ائتمانية وتحويلها للمخارج، واتهام يلماظ بتسهيل بيع البنك التجاري التركي (تورك تجارت بانكاسي) للmafia.

بيد أن تركيا قد تحولت إلى مركز عالمي لغسل الأموال القدرة، فحسب تقدير د. مصطفى تورين المدير العام لمصلحة السجلات والإحصاءات العدلية، فإن الأموال غير المشروعة التي تتدفق عبر تركيا سنوياً تصل إلى ٥٠ مليار دولار. وقدرها محمد القاطمش رئيس لجنة التحقيق البرلمانية في قضية، سوسن لوك بما يزيد على حجم ميزانية الدولة. وإذا كان عائد عمليات غسل الأموال يساوى نسبة الثلث، فإن دخل تركيا من تلك العمليات يزيد على ١٥ مليار دولار سنوياً، وذلك ما يفسر حمّي التنافس على تلك البنوك. فكما ورد في تقرير إدارة شرطة التهريب والجريمة المنظمة في يوليو عام ١٩٩٨، فإن أهم وسيلة لغسل الأموال هي الاقتراض من البنوك ثم تسديد القرض بأموال قفرة^(١).

وبالمعايير السياسية، لا تعتبر تركيا ديمقراطية، ولا تراعي حقوق الإنسان من المنظور الأوروبي. إذ بالرغم من التعددية السياسية (الحزبية) وتداول السلطة (الحكومة) بين الأحزاب، فإن الحكم لم يزل للعسكر. فهم يعطون الحكومة للائتلاف الذي يرضون عنه. فيعد أن أجبروا ائتلاف الرفاه – الطريق الصحيح بزعامة الإسلامي نجم الدين أريكان على التخلّي عن رئاسة الحكومة، في يونيو عام ١٩٩٧، كلفوا بتشكيل الحكومة، في حين أن عدد نواب حزبه (الوطن الأم) في البرلمان كان أقل من عدد نواب الرفاه أو الطريق الصحيح.

فيعد أن أصبح الانقلاب العسكري غير مقبول من أمريكا والاتحاد الأوروبي والنخبة الجديدة في تركيا، يفرض العسكريون على رئيس الدولة ورئيس الحكومة السياسات الخارجية والداخلية من خلال مجلس الأمن القومي، بدءاً من إعلان الحرب على دولة مجاورة (سوريا)، إلى القيام بعمليات عسكرية ضد الأكراد، والتحالف العسكري مع دولة أخرى (إسرائيل) وحتى تقرير ما إذا كانت النساء يرتدين غطاء الرأس أم لا، وحسم أمر التعليم في المدارس، وتحديد ثلث ميزانية الدولة للدفاع.

(١) Hurriyet, 27 / 10 / 1998.

وفي مجال انتهاك حقوق الإنسان، لا يقتصر الأمر على فرض حالة الطوارئ في المناطق الكردية، بما يعني أن قانون العقوبات التركي لا يطبق هناك. ومن ثم يصبح القتل والتعذيب والطرد وحرق المنازل وهدمها حالات يومية منذ ١٥ عاماً. ففي أي مكان في تركيا يمكن أن يسجن المرء بتهمة ازدراء الجمهورية العلمانية أو أتاتورك أو الدعاية الانفصالية أو الأصولية الإسلامية، أو حتى ترديد أبيات من الشعر كما حدث في حالة طيب أردوغان عمدة إسطنبول المتخب.

وقد تعرض أكين بيردال رئيس جمعية حقوق الإنسان لاعتداء مسلح في مكتبه في ١٢ من مايو عام ١٩٩٨ ، بزعم أنه مستعطف مع الأكراد، مما جعله يقول: إن تركيا تشهد حرباً مستمرة بين قوميات و信念ات ، وإن السلاح حل محل القانون.

وتشهد السجون اعتصامات وتمردات متالية، بعد أن امتلأت بحوالى ٦٠ ألف سجين، كما يقول الصحفى التركى حقان أصلانى ، بسبب التعذيب والاكتماظ ونقص المياه والحياة غير الآدمية والإصابة بالسل. وفي الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الجمهورية، انتهى تمرد السجناء بسقوط ٥ قتيلاً وجريحاً.

في ٢٧ من أكتوبر عام ١٩٩٨ ، وقبل يومين من الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، عقد مجلس الأمن القومى - الذى يملى من خلاله العسكر تعليماتهم - اجتماعاً؛ قرر فيه مواصلة مكافحة الحركة الانفصالية الكردية والأصولية الإسلامية.

فيما يتعلق بالمسألة الكردية، كانت القرارات تدور حول مراقبة التزام سوريا بالاتفاق الذى وقعته مع تركيا بوقف دعم حزب العمال الكردستاني وطرد دعيمه عبدالله أوجلان، ومدد حالة الطوارئ إلى ٦ مقاطعات كردية، هي ديار بكر وهاكارى وسيراناك وتونجلى وفان، إضافة إلى ملاحقة أنشطة

حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وفق معلومات تركية بأن أوجلان نقل نشاطه إلى المنطقة الكردية التابعة للاحتجاد الوطني الكردستاني في شمال شرق العراق.

وعقب الاجتماع، بدأ الجيش التركي حملة واسعة النطاق في مقاطعة توتجلي مدعة بالطائرات، بعد انفجار لغم في مصفحة للجيش في المنطقة، ررمه مقاتلو حزب العمال الكردستاني، فأصاب أربعة عسكريين بجروح بينهم ضابط. وبعد تلك الحملة، وصلت حصيلة القتلى من متمردي حزب العمال الكردستاني خلال عام 1998 وحده إلى ١٧٠٠ فرد، في حين استسلم ١١١ وأصيب ٢٧ غيرهم، مقابل مقتل ٢٨٠ عنصراً من قوات الجيش والأمن.

ويرغم أن أوجلان كان قد أعلن هدنة غير مشروطة من جانب واحد في أول سبتمبر عام 1998، ثم مغادرته سوريا في الشهر التالي، ثم طرحته بعد ذلك مبادرة لتسوية المشكلة الكردية على أساس فيدرالية تؤمن الحقوق القومية لعشرين مليون كردي في تركيا، فإن الجيش التركي قرر التعامل مع المسألة الكردية كلعبة صفرية، أي تكون مكاسب الأكراد صفراء، فضلاً عن القبض على أوجلان ومحاكمته ك مجرم حرب. بل إن الجيش رفض أن يكون حزب الديمقراطي الشعبي الكردي (هاديب) بدليلاً سياسياً غير معايير النظام من حزب العمال الكردستاني الذي تقرر استئصاله عسكرياً، وجرى حظر هاديب وإلقاء رعمائه في السجون.

ولى جانب التهديد الكردي، يشهر الجيش التهديد الأصولي الإسلامي لضمان شرعية استمراره سلطة فوق السلطات، وبقاء دوره المسيطر على السياسة والحكم في تركيا.

ففي العام السادس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، استمر صراع الجيش مع الإسلام السياسي. إذ بعد حل حزب الرفاه وحرمان رعيمه نجم

الدين أريكان من العمل السياسي لمدة خمس سنوات، حكم على عملية إسطنبول (الإسلامي) رجب طيب أردوغان بالسجن عشرة أشهر، وجرى اتهام أريكان بتأثره التفرقة الدينية والعرقية والمذهبية في خطاب له في بيغول في جنوب شرق تركيا عام 1994. وفتح تحقيق مع عمدة أنقرة (الإسلامي) مليح غوكتشيك بأساسة استخدام الوظيفة. وضيق الحصار على اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين (MUSIAD) الذي يضم رجال الأعمال المسلمين، ولوحق رئيسه أيسرويل يارار أمام القضاء، لأنه انتقد قرار الجيش باللغاء مدارس إمام – خطيب.

وحاكم حسن جلال غوريل رئيس حزب الصحوة (YDTP) المؤيد للإسلاميين لأنه عارض تدخل الجيش في السياسة. ولم يبق إلا محاكمة رعيم حزب الفضيلة (الذي حل محل الرفاه) رجائي قوطان ثم حل الحزب.

وفي العام الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، ظل الموضوع الرئيسي للمواجهة بين الجيش والإسلام السياسي هو موضوع الحجاب. وفي اجتماع مجلس الأمن القومي في 27 من أكتوبر عام 1998. أعرب الأعضاء العسكريون عن رفض أي نقاش حول التساهل في موضوع الحجاب، وطلبوها عدم طرح الموضوع للنقاش مرة ثانية في اجتماعات المجلس. ففي حين أصدرت حكومة يلماز بضغوط من العسكر تعليمات بمنع دخول الطالبات المحجبات إلى الجامعات، لمجد أن تظاهرات الطالبات الإسلامية والمعاطفات معهن من السافرات لم تقطع. وحظيت الطالبات المحجبات بتأييد بعض رعماء الأحزاب مثل تانسو تشيلر رئيسة الوزارة العلمانية التي تحالفت لاحقاً مع حزب الرفاه الإسلامي، وظل وجود الطالبات المحجبات بالجامعات قائماً.

وفي العام الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، ظلت مخاوف العسكر من عودة الإسلاميين إلى الحكم قائمة،خصوصاً مع اتجاه حزب

الفضيلة إلى التحول ليكون أكثر اعتدالاً ولiberالية. فالقيادات الشابة في الحزب التي يمثلها عبد الله جول تسعى للإلغاء فكرة «النظام العادل» التي قام عليها حزب الرفاه وأدخلته في مواجهة مع «النظام العلماني»، ولتكن أيديولوجية أقرب للتواافق مع النظام القائم. بل يفكر جول في استيعاب الحزب الإسلامي لأفكار وتيارات اليسار، وليس اليمين فقط^(١).

بل إنه حتى الحرس القديم في حزب الفضيلة، والذي يمثله رعيمه رجائي قوطان، أصبح أكثر ميلاً للاعتدال والليرالية. ففي خطاب ألقاه قوطان أمام اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال (توسيد) الموالى للإسلاميين، قال: إن حزب الفضيلة يدعم الاقتصاد الحر والشخصية والعلمانية والديمقراطية، وهو بذلك يحمي الجمهورية الديمقراطية. وأضاف: إنه في غياب حزب الفضيلة، ليست هناك قوة تستطيع السيطرة على الراديكاليين الإسلاميين، وإن تلك المهمة (السيطرة) التي قام بها حزب الرفاه هي واجب حزب الفضيلة الآن^(٢).

دبلوماسي غربي في أنقرة، أكد لي أن التقديرات التي توصلوا إليها ترجع حصول حزب الفضيلة على ٣٠٪ من الأصوات في انتخابات عام ١٩٩٩. وقال لي عبدالله جول إنهم لا يريدون تخطي هذه النسبة حتى لا تتكرر أزمة ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧ مع الجيش والتي انتهت بحظر حزب الرفاه. بينما أكد المدعى العام فورال سافاس بأن حزب الفضيلة لن يصل إلى السلطة وإن فاز بنسبة ٩٩٪.

وهكذا يتضح أيضاً عزم الجيش على التعامل مع الإسلام السياسي كسلعة صفرية. ولذلك، كان من الطبيعي أن يخطط تنظيم أصولي (منظمة دولة الأنبياء الإسلامية) لهجوم انتحاري بطائرة محملة بالمتفجرات ترتطم بضربيع

(١) مقابلة للمؤلف مع عبدالله جول في ٢٨ من أكتوبر عام ١٩٩٨.

(٢) Turkish Probe, 31/ 5/ 1998.

أتاتورك في الاحتفال بذكرى تأسيس الجمهورية التركية، وفي الوقت نفسه يعتضد أفراد من التنظيم بجامع السلطان محمد الفاتح أو جامع آيا صوفيا، ويعلنون من هناك قيام الدولة الإسلامية ويدافعون عن أنفسهم حتى الموت^(١).

ولشن كان الجيش، في العام الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، قد أصبح منخرطاً في حرب ضد الأكراد والإسلاميين، فإنه بذلك قد دخل حرباً مع نصف عدد مواطني تركيا. أى أن نصف تركيا يحارب نصفها الآخر حرب «البحث عن الذات»، التي تقسم الأمة إلى غزاة ومهزومين. لكن الغزاة لا يظلون غزاة أبداً.

(٢) تركيا الأخرى رحلة في دروب الإسكندرية وكردستان

خطوط المواجهة التركية السورية:

صبيحة توقيع «الاتفاق الأمني» بين تركيا وسوريا، لتنزع فتيل الأزمة التي هددت خلالها تركيا بالحرب، ووصلتُ مدينة «أدنة» التي استضافت الحدث. وأدنة الحاضرة المتوسطية يختلط فيها اللسان التركي باللسان العربي وأقليات كردية. وتمازج فيها الملامع الأنضوصية مع الملامع الشامية، والمعمار التركي مع المعمار العربي. وهي، وإن كانت المدينة التركية الرابعة بعد إسطنبول وأنقرة وأزمير بعدد سكان ١,٢ مليون نسمة، إلا أنها الأقرب إلى الوجود العربي في تركيا (لواء الإسكندرية - هاتاي بالتركية) وإلى الوجود العربي في الشام.

ولهذا السبب، تعقد بها الاتفاques التركية السورية الخاصة بالأمن والعلاقات الثنائية. ومع أن اتفاق «أدنة» عام ١٩٩٨، قد ترکز على إيقاف الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني PKK وزعيمه عبدالله أوجلان، فإن الموضوع الكردي ليس سبب الأزمة السورية - التركية في عام ١٩٩٨، بل إنه العرض لأزمة مستمرة منذ تأسيس تركيا وسوريا بعد تفكك الدولة العثمانية تتعلق بالأرض والناس والمياه. وإذا كان الأتراك قد صعدوا التهديدات ضد سوريا إلى درجة الحشد العسكري وهم يركزون على الموضوع الكردي، إلا أن الحقيقة تكمن في أن تركيا رأت في سوريا خاصرة الشرق الأوسط الضعيفة التي يمكن باختراقها تحقيق نجاحات وتنفيذ إحباطات ومارسة دور إقليمي. فسوريا، خسرت

حليفها الاستراتيجي العالمي (الاتحاد السوفيتي السابق)، بينما تحولت حليفتها الإقليمية، إيران، للتقارب مع الولايات المتحدة، ومثلت إسرائيل وتركيا فكّيًّا كماشة ومحورًا عسكريًّا للضغط على دمشق.

يقول منizar سويسال وزير الخارجية التركي الأسبق (من الحزب اليساري الديمقراطي) : إن تركيا حققت نجاحات عسكرية في محاصرة حزب العمال الكردستاني ، وكان لابد من كسر آخر حلقة له؛ وهي الدعم السوري . ويضيف ألينور شفيق رئيس تحرير صحيفة «ديلى نيوز» التركية : إن سبب التهديدات العسكرية التركية أن تركيا ، بعد أن سيطرت على تحركات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ومنطقة الحدود مع إيران ، لم يبق أمامها إلا سوريا باعتبارها البلد الوحيد الذي يدعم الانفصال الكردي . وبيير شفيق حرباً تركية ضد سوريا بأن الأخيرة تستغل التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي في حشد تأييد جامعة الدول العربية خلفها ضد تركيا ، كما أنها تقف عائقاً ضد تطوير العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية ، وضد تسوية قضية المياه ، ومحاولة تركيا بيع المياه لدول الشرق الأوسط ، علاوة على أن الجاه سوريلا لاستئناف العلاقات مع العراق يلحق ضرراً اقتصادياً بتركيا بتصدير البترول العراقي عبر الأنابيب السورية وليس التركي^(١) .

ولكن لماذا اللجوء إلى القوة؟

لقد ارتبط التصعيد العسكري التركي ضد سوريا ، بأحداث إقليمية وخارجية ، أهمها استضافة واشنطن للزعيمين الكردتين العراقيين مسعود بارزانى وجلال طالبانى ، مما قد يعني إمكان قيام كيان كردي في شمال العراق ، ثم استضافة البرلمان الإيطالي لاجتماع برلمان حزب العمال الكردستاني بالمنفى مما قد يعني تعامل الاتحاد الأوروبي مع حزب أوجلان ككيان سياسى . ومن ثم

(١) مقابلتان للمؤلف مع سويسال وشفيق في ٢٦/١٠/١٩٩٨.

كان التلويع التركي بالتجوء إلى القوة رسالة واضحة بأنها لن تسمح بما رأت أنه تخطيط لإقامة كيان كردي.

ويقول البروفيسور سيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية التركى ، بأن التحسول فى السياسة الخارجية التركية بالتلويح باستخدام القوة ، يمكن أن يلاحظ منذ قمة الاتحاد الأوروبي فى لوكسمبرج فى نهاية عام 1997 . فقد استبعد الاتحاد الأوروبي تركيا من قائمة الدول التى ستتضمن لتوسيعة الاتحاد شرقا . فاحباطات تركيا من بقائها فى غرفة الانتظار للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فى الوقت الذى تدرك فيه أنها تمتلك قوة عسكرية ضخمة، اضطرت المؤسسة العسكرية إلى التلويع باستخدام القوة . وقال البروفيسور حسن يونال من جامعة ييلكينيت إنه من المرجح أن تستخدم تركيا قوتها العسكرية الخاصة فى المستقبل . ولقد أوصل الأسلوب الذى انتهت به الأزمة التركية - السورية عام 1998 الرسالة إلى الجميع .

بخصوص سوريا ، كان ضمن الرسالة التركية ، أن على دمشق أن تقبل الحصة التى تضخها أنقرة من مياه الفرات . فتركيا ، فى إطار مشروع جنوب شرق الأنضول (جاب) لتنمية المناطق الكردية ، تزمع إنشاء سد بيرجيك على نهر الفرات للتحكم فى نصف مياهه . وتركيا تخطط أيضا لتصدير المياه ، لتكون المياه مقابل البترول فى إطار التعاون متعدد الأطراف بين دول الشرق الأوسط . كما أن تركيا قامت بإيقاف تدفق المياه فى نهر الفرات لمدة شهرين فى يناير عام 1990 ملء خزان سد آتانورك .

وطالب سوريا بأن يتم اقتسام مياه الفرات بين الدول المشاطئة للنهر؛ أى تركيا وسوريا والعراق . فإذا كان متوسط التدفق السنوى لنهر الفرات ١٠٠٠ متر مكعب فى الثانية ، فإن تركيا يجب أن تحفظ لنفسها بثلث المياه المتدايرة فقط ، ليكون نصيب سوريا والعراق لا يقل عن ٧٠٠ متر مكعب فى الثانية بدلا من النصيب الحالى؛ وهو ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية للبلدين العربين .

وكان ضمن الرسالة التركية أيضاً، أن على سوريا أن تنسى المطالبة بلواء الإسكندرونة (هاتاي).

ولكن ما حال لواء الإسكندرونة (هاتاي) على الطبيعة؟

عندما نزلت مدينة الإسكندرونة قادماً من أدنة، بدا الطابع العربي الشامي أكثر وضوحاً. والإسكندرونة هي المدينة الشانية في لواء الإسكندرونة «هاتاي» بعد أنطاكيا عاصمة اللواء. فاللواء ككل عرقياً وثقافياً ولغوياً ما زال عربياً أكثر من أن يكون ضمن الساحل التركي. وفي الشوارع والأسواق اللغة العربية هي اللغة الأولى.

وترجع عروبة اللواء إلى القرن السابع الميلادي عندما فتحها العرب عقب انهيار الإمبراطورية البيزنطية واستوطنوها للمرة الأولى. واستمر الطابع العربي للواء بعد أن أصبح تحت الحكم العثماني.

وبانهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وحصول فرنسا من عصبة الأمم على الانتداب على سوريا بكماملها عام 1921، أقرت تركيا بادارة فرنسا للواء الإسكندرونة ضمن شروط الانتداب كأنه جزء من سوريا. وفي اتفاقية لوزان عام 1936 التي رسمت حدود تركيا الحديثة، أقرت تركيا بأنها تخلي عن كل الحقوق في المناطق الواقعة للجنوب من الحدود وضمنها لواء الإسكندرونة.

وظلت الأمور كذلك حتى عام 1936 عندما اقترح الفرنسيون منع الاستقلال لسوريا شاملة لواء الإسكندرونة. وعندما قسمت سوريا إلى تسع محافظات عام 1936 كان اللواء ضمنها. وأدى ذلك إلى إرباك أنقرة وإثارة قضية تبعية اللواء لها.

وأحيطت المسألة إلى عصبة الأمم عام 1937 حيث قررت وضع نظام خاص للواء وافتقت عليه تركيا وفرنسا، ويقضي بربط اللواء بسوريا في الشؤون

الداخلية. إلا أن فرنسا، أوجدت الظروف التي تمكّن في ظلها الجيش التركي من احتلال الإقليم في ٥ و ٦ يوليو عام ١٩٣٨. وفي ظل هذا التطور وقعت فرنسا وتركيا اتفاقية في ٢٧ يوليو عام ١٩٣٩ أكسيت مواطني اللواء الجنسيّة التركية وضمّته نهائياً إلى تركيا.

وكان سبب الموقف الفرنسي المفاجئ المؤيد لتركيا، أن فرنسا كانت ترغب عشية الحرب العالمية الثانية في كسب حلفاء لها في مواجهة ألمانيا، عدو فرنسا التقليدية، التي أخذت في البرود في أواخر الثلاثينيات، وكانت فرنسا تدرك أهمية أن تكون تركيا حليفة أو محابية بحكم موقعها الجغرافي وإشرافها على المصايف.

مدينة الإسكندرية، أسسها الإسكندر الأكبر بعد أن هزم الملك الفارسي داريوس في معركة أسيوس عام ٣٣٢ قبل الميلاد، لتصبح ممراً تجاريًا في عهد الرومان، ثم تحولت إلى ميناء تحت حكم العرب، ثم العثمانيين؛ لتكون طريقاً تجاريًا إلى حلب والجزيرة العربية وبلاط فارس. وهي الآن ميناء تجاري ومرور للأتراك والعرب، ومدينة صناعية، وقاعدة عسكرية.

في ميدان إينونر حيث محطة الأتوبيسات، سألت عما إذا كانت تصدر في لواء الإسكندرية صحيفة عربية، وكانت الإجابة باللغة. وسألت عن استمرار اللغة العربية كلغة أولى برغم أن المدارس لا تعلم إلا اللغة التركية، كان الجواب بأن العرب يتحدثون في المنازل باللغة العربية وليس التركية، كما أنهم في تعاملاتهم في السوق والشارع يتحدثون العربية ولا يتكلمون التركية إلا مع الأتراك.

وفي الطريق إلى الجنوب الشرقي من مدينة الإسكندرية، الذي يمر عبر الجبال، توقفت في بلدة بيلين التي يطلق عليها «بوابات سوريا» منذ عهد الرومان. وتوجهت من هناك عبر الطريق الامين المؤدي إلى أنطاكيا حيث تقع

على بعد أربعة كيلو مترات «قلعة باكاراس» التي بناها العرب في القرن السابع الميلادي، ثم دمرت في الحملة الصليبية الأولى، ثم عادت للعرب في عام ١١٨٨، وظلت عربية بعد استيلاء العثمانيين ثم الأتراك على الإقليم.

وبعد سيرة ٢٥ كيلومتراً من قلعة باكاراس، وصلت إلى أنطاكيا، عاصمة لواء الإسكندرونة – هاتاي. ويرغم أن اسمها ذو أصل روماني «أنتيوك»، فإن أنطاكيا تبدو عربية خالصة في الإطار التركي. فالمدينة نفسها سيليقوس أحد القادة الرومان الذين تقسمت بينهم إمبراطورية الإسكندر في القرن الرابع قبل الميلاد كمركز تجاري عالمي، وأسمها «أنتيوك». وبحلول القرن الثاني قبل الميلاد أصبحت من أهم مدن العالم متعددة الأعراق، ثم مركزاً على طريق الحرير بين البحر المتوسط وأسيا.

وقد اختارها القديس بطرس مركزاً لنشر المسيحية. وباسم المسيحية حاصرها الصليبيون عام ١٠٩٨ لمدة ثمانية أشهر، واستردها الملك المصريون عام ١٢٦٨، وأخضعوها السلطان سليم للأستانة عام ١٥١٦، وظلت تحت الحكم العثماني حتى فرض عليها وعلى بقية لواء الإسكندرونة الانتداب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى.

ويمجرد أن ينزل المرء محطة أوتوبوسات أنطاكيا، يجد أمامه نهر العاصي الذي يشق المدينة قادماً من سوريا، وعلى بعد خطوات «رنا كوبروا» وهو جسر على النهر يرجع تاريخه إلى القرن الثالث الميلادي. وعلى صفته الأخرى مبني بلدية أنطاكيا.

وبالسير يساراً في «جادة أتاتورك» والشارع التجارى «شارع السراى» الحديث وهو أقرب إلى الشوارع التجارية الحديثة في أنقرة أو إسطنبول. أما بالسير يميناً من محطة الأوتوبيس، فستطالعك محلات «الشاورما» الشامية، وتختفظ بعض المحلات بأسمائها مكتوبة باللغة العربية التي تتحدث بها الأكثريّة. ثم تجد

نفسك في سوق كوير وباشا وكأنك في سوق بغدادي أو دمشقي أو في سوق الحميدية أو سوق الموسكي، في رحمة من عربات الكارو وسيارات نصف النقل. ويضم سوق كوير وباشا أساوأً للحوم والأسماك ثم الأقمشة ثم سوق الذهب ثم سوق الحلويات الشامية. وبالدوران يمكّن تجد نفسك مرة أخرى في جادة «أتاتورك».

وفي سوق الطويل، جلست على مقهى «أورطة» الذي كان يقع بالجالسين يشربون الشاي والليمون المغلبي ولعبون الورق لساعات طويلة. وهناك رحب بي عجوزان باللغة العربية، ثم انضم إليهما شاب في مقتبل العمر. أهل أنطاكيا في معظمهم يعملون بالتجارة، إلا أن نسبة البطالة مرتفعة ومستوى التعليم منخفض.

سألت مرافقي عن تهديدات تركيا بالحرب ضد سوريا. أجابوا بأن أبناءهم يخدمون في الجيش التركي، وأقاربهم يعيشون في سوريا، ولذلك لا يتمنون أبداً أن تقع الحرب بين تركيا وسوريا.

هل يعتبرون أنفسهم أتراكاً أم سوريين؟

الإجابة الجاهزة أنهم يعتبرون أنفسهم عرباً، ولكنهم مواطنون أتراك. وقال محمود: لقد شهد لواء الإسكندرية تقدرات الفصالية بين حين وآخر، كما أسقطت سوريا طائرة استطلاع حربية تركية عام ١٩٨٩، إلا أن الأمور هادئة. كما أن عرب أنطاكيا ب رغم الطابع العربي لحياتهم، ينعمون بجو الحرية التركي الدينى والحياتى مقارنة بما يعيشه أقاربهم على الجانب الآخر من الحدود.

وهناك شخصان محل اتفاق بين عرب أنطاكيا، الأول هو مصطفى أتاتورك، والثانى هو الرعيم الكردى عبد الله أو جلان.

يتفق عرب أنطاكيا على تقدير أتاتورك. فهم في معظمهم من الشيعة

العلويين، وقد وفرت لهم علمانية أتاتورك المساواة مع الأغلبية السنوية في تركيا. وهم أيضاً يرون أن أتاتورك صنع دولة حديثة هي تركيا مقارنة بالدول العربية المجاورة. وبخصوص أوجلان فإنهم (عرب أنطاكيَا) يشاركون الأتراك في العداء له، لأنه كما يقولون يقتل أبناءهم في الجيش والشرطة، ولأن المسلمين لا ينبغي أن يقتل المسلم.

ومن مقهى أخرى، رجعت مرة أخرى إلى جادة «أتاتورك»، حيث لحظت التوأجد العسكري والشرطي. إذ كانت تمر بالشارع قاطرة من العربات المجنزرة والمصفحات تقطّر المدافع في طريقها إلى الحدود السورية. ومن هناك سلكت الطريق إلى غارى عينيت ثم أورفا ثم إلى ماردين، وانحرفت جنوباً بحذاء الحدود السورية التركية حيث لا يفصل الرصيف عن الحدود سوى أمتار بين القرى. والوحدات العسكرية التركية والسويسرية على جانبي الرصيف. ثم ينحرف خط الحدود على شكل «كوع» في الجانب السوري تقع عليه بلدة «نصيبيين» التركية ذات الأغلبية الكردية. وفي مواجهتها مدينة القامشلي السورية.

كردستان : إبادة شعب منسى :

«ربما تتمكن أنقرة من تجفيف البحر، لكنها لن تنجح في اصطياد السمك». تذكرت هذا القول للكاتب التركي يشار كمال المنفي في السويد، عندما سمعت لدى وصولي إلى ديار بكر عاصمة كردستان التركية، عن اختطاف أحد عناصر حزب العمال الكردستاني إحدى طائرات الخطوط الجوية التركية من مطار أدنة يوم ٣٠ من أكتوبر عام ١٩٩٨. وفكرت في أن أرضى من الغنيمة بالإياب وأعود إلى أنقرة قبل أن أقع في أيدي رجال الأمن الذين لا يسمحون للأجانب والصحفيين - حتى الأتراك منهم - بالاقتراب من مناطق الطوارئ في كردستان.

ولكن دافع البحث عن المتابع والمعرفة جعلنى أواصل الرحلة حتى زاخو على الحدود العراقية.

وبدأت الرحلة إلى ديار بكر من أنطاكيا عاصمة لواء الإسكندرية - هاتاي، وقطعت مسافة بالسيارة على امتداد ٣ ساعات حتى وصلت إلى بلدة غازى عيتيب التي يتدفق عندها نهر الفرات واسعها فى الأصل عربى «عين طيب»، وأضاف الأتراك لها لقب غازى بعد تحريرها من الفرنسيين، ولم تزل الرائحة العربية تُشتمُ من مبانيها القديمة وزراعات فستق الشام.

ومن غازى عيتيب وصلت إلى بلدة «أورفا» التي لم تزل تحتفظ باسمها برغم تغييره بالتركية إلى «شانلى أورفا». ومن أول نظرة تبدو أورفا بلدة شرق أوسطية كردية حيث الزى الكردى بالعمامة والبنطال الواسع سمة ملابس الرجال، بينما ترتدى النساء الجلباب الكردى المزركش ويضعن على رءوسهن الحجاب والخنة في أيديهن.

ووفقاً لبعض المصادر الإسلامية واليهودية، فإن النبي الخليل إبراهيم (عليه السلام) عاش في أورفا وتلقى فيها تعاليم ربه بالانتقال منها إلى فلسطين. ورتسمع في الشوارع أن جنات عدن كانت أورفا. ففي أورفا القديمة لم ينزل كهف يطلق عليه كهف إبراهيم خليل الله، ويزار على أنه الكهف الذي ولد به سيدنا إبراهيم. وهناك أيضاً بحيرة إبراهيم، وهي بحيرة مقدسة يحظر صيد السمك منها.

ومن أورفا وعبر رحلة على مدى ٤ ساعات بالسيارة، وصلت إلى بلدة ماردين، ولدى نزولى ومرافقى من السيارة في السادسة صباحاً في محطة ماردين القف حولنا أطفال أكراد يسمون «خبيزاً محلبى» ويرتدون ملابس رثة وحفة الأقدام. وصاح مرافقى الكردى: هؤلاء هم أطفال الأكراد، بينما أطفال الأتراك ينامون في أحضان أمهاتهم الآن، مع أنه إذا أصبح للأكراد دولة فلنها ستكون أغنى دولة في الشرق الأوسط.

وسرت ومرافقى إلى محل يقدم الحلويات الشرقية والشاي، وشروق الشمس يجلّى ملامح المدينة التي يختلط فيها المعمار العربي بالأتنية «الصخرية»، كما يختلط فيها العرب بالأكراد، وتتحدث لغة كردية أقرب إلى العربية.

وقال مرافقى : هنا أيضا يختلط الانفصاليون الأكراد بالأصوليين الإسلاميين، وتقروا معا ضد الأتراك عام ١٩٩٠، مما أدى إلى تعزيز التواجد العسكري والأمني في ماردين، حتى أصبحت ماردين بسبب ارتفاعها عن سطح البحر قاعدة عسكرية في مواجهة الأكراد والسورين.

ومن ماردين وعبر مسيرة أكثر من ساعتين بالسيارة، وصلت إلى ديار بكر، أهم مدن كردستان التركية. ومنذ اللحظة الأولى، يؤكد الوجود العسكري والأمني أن المنطقة ساحة حرب لا تتوقف منذ سبعين عاماً بين الأتراك والانفصاليين الأكراد. فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية، انبعثت آمال الشعب الكردي المسحوق في حكم ذاتي، وجاءت النقاط الأربع عشرة الشهيرة للرئيس الأمريكي ويلسون لتتضمن حق الأكراد في حكم ذاتي. واعترفت معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ التي قسمت تركة السلطنة العثمانية بالحقوق السياسية الكردية، إذ نصت المادة ٦٢ من المعاهدة على تعيين لجنة دولية تتولى الإشراف على إقامة منطقة كردية تتمتع بحكم ذاتي برعاية عصبة الأمم في جنوب تركيا شرق نهر الفرات. وقاوم مصطفى كمال أتاتورك إعمال معاهدة سيفر، وخدع الأكراد بإقناعهم بالتعاون معه، وجنده الأكراد في صفوف قواته للتخلص من القوات الفرنسية واليونانية التي كانت تحتل غرب البلاد، وشارك الأكراد الأتراك في القضاء على الأرمن بعد أن استعملهم أتاتورك بأنهم أشقاء للأتراك ومتساوون معهم. ولكن أتاتورك مالبث أن انقلب على حلفائه الأكراد وسحق تطلعاتهم القومية.

ثم جاءت معاهدة لوران لتعترف بالدولة التركية الجديدة على حساب

الأكراد. وقام أتاتورك بإلغاء الخلافة الإسلامية التي كانت تمثل الرابطة السياسية بين الأتراك والأكراد وسائر المسلمين، ومنع استخدام اللغة الكردية والأرياء الكردية والجمعيات والمطبوعات والروايات الكردية.

ويتذكر الأكراد في ديار بكر، المذبحة التي قامت بها الجمهورية الوليدة ضد الأكراد عام ١٩٢٥ ، في بلدة «درسيم» التي تسمى حالياً «تونجلي»، عندما قاد منها الشيخ سعيد الكردي ثورة غطت كل كردستان التركية. فتعامل أتاتورك مع التمرد بوحشية، حيث داهمت القوات التركية مئات القرى الكردية وأحرقتها وقتلت حوالي ربع مليون كردي وعلقت الشيخ سعيد وأعوانه على المشانق على مرأى من الجميع.

وحتى وفاة أتاتورك (١٩٣٨) كان قد تم اقتلاع حوالي مليوني كردي من قراهم ونقلهم إلى غربى الأناضول.

وللمفارقة، فإن الذى تولى الحملة العسكرية لاخضاع منطقة درسيم هو عصمت إينونو (الكردى)، الذى كان الساعد الأيمن لأتاتورك، والرجل الذى خلفه مباشرة فى رئاسة الجمهورية، وكان يحدى الأكراد دائمًا بقوله: «لا يحق لغير الأمة التركية أن تطالب بأى حقوق إثنية أو قومية فى هذه البلاد. فما من أمة أخرى أو عنصر عرقى آخر يملك مثل هذا الحق».

وفى درسيم أو تونجلى، عرفت أن الشورات الكردية لم تنقطع منذ ثورة الشيخ سعيد. فبعد حوالي نصف قرن، شهدت تركيا عام ١٩٨٤ سلسلة عمليات مسلحة صغيرة شنها أعضاء حزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله أوجلان. وسرعان ما توسع نطاق هذه العمليات - بعد أن كانت عمليات محدودة عند الحدود - ليشمل المقاطعات الكردية الشرقية والجنوبية.

واعتباراً من عام ١٩٨٧ ، أعلنت حالة الطوارئ فى ١٣ مقاطعة كردية. وفي عام ١٩٩٠ عُين حاكم عسكري عام لكردستان تركيا مقره فى مدينة ديار بكر.

وهو العام ذاته، الذي شهد تحول حزب العمال الكردستاني إلى تنظيم تظاهرات لمؤيديه، وإضرابات عامة وإطلاق حملات دعائية علنية ضد الدولة التركية، مما دفع القوات التركية إلى القيام بحملات وحشية انتقامية، فشنّت حملة على مدينة «شيرناك» التي تعتبر أحد معاقل الحركة القومية الكردية، وأفرغت المدينة من سكانها.

وقال محلّي : ومن عجب أن منطقة درسيم (تونجلی)، تعرضت لمذبحة أخرى عام ١٩٩٤ ، لتعاونها مع عناصر حزب العمال الكردستاني ، حيث عمدت القوات التركية إلى تدمير قرى بأكملها في المنطقة وتهجير من بقي حياً منها ، الأمر الذي اضطرر وزير الدولة التركي لحقوق الإنسان إلى الاعتراف بما ترتكبه القوات التركية من فظائع في هذه المنطقة . فقد قال الوزير : إن حزب العمال الكردستاني يقوم بأعمال إرهابية في سائر المناطق ، لكن ما يجري في تونجلی يرقى إلى مرتبة إرهاب الدولة . فالدولة التركية هي التي تقوم بتهجير الفلاحين وإحراق قراهم .

وهكذا أكّد الوزير التركي عزيت كوييلو أوغلو ما كانت ترددت منظمات حقوق الإنسان منذ سنوات .

واعتبرت نفسى محظوظاً لأنني دخلت تونجلى التي يمنع على الأجانب - وخصوصاً الصحفيين - دخولها ، وكان على أن أخرج منها وأعود إلى ديار بكر قبل أن تغرب الشمس .

في فندق «تورشيلك» في ديار بكر ، حيث نزلت طالعتنى أوجه صحفيين أجانب وممثلين لمنظمات حقوق الإنسان ، ووجوه كردية تبين لى فيما بعد أنهم أعضاء في حزب هاديب (حزب الشعب الكردي الديمقراطي) .

الكل يتحدث عن «هدوء» ديار بكر الذي تحقق ، ولكن نائب المحافظ حسين نائل يستدرك قائلاً إن الأمر يختلف في القرى المجاورة . ففي الفترة بين عامي

١٩٨٨ و ١٩٩٣، كانت المواجهة بين عناصر حزب العمال الكردستاني والجيش تجري في شوارع ديار بكر. وكانت أعمال الخطف والاغتيال تجرى نهاراً. وفي عام ١٩٩٥ تعرضت المدينة لحرائق عدّة، وقامت عناصر من حزب العمال الكردستاني بقتل ضباط ومعلمين وأطباء وموظفين، فأغلقت المدارس والمستشفيات دور الحكومة.

ومع حلول عام ١٩٩٥، أرغمت حوالي أربعة آلاف مدرسة في كردستان التركية على إغلاق أبوابها؛ بسبب قيام عناصر حزب العمال باستهداف المعلمين الذين يحملونهم مسؤولية نشر الثقافة التركية البغيضة بين الأكراد، ووصل عدد القتلى إلى حوالي ٣٠ ألف شخص معظمهم من المدنيين، وأدى القتال إلى إفراج أكثر من ٢٦٠٠ قرية من سكانها. وحسب تقدير وزير الدولة السابق على شوقي أرك بلغت تكاليف الحرب في كردستان التركية ٨,٢ مليار دولار سنوياً، أي بما يساوي خمس الميزانية العامة للدولة. وارتفع عدد القوات المشاركة في الحرب ضد الأكراد إلى ٣٠٠ ألف جندي، إضافة إلى «حراس القرى» الذين تجندهم الحكومة التركية ويسمّيهم الأكراد «الجحاش» ويبلغ عددهم ٦٠ ألف شخص.

في شارع وأرقة ديار بكر سرت مساءً وليلاً، انفرج على مبانيها البارلية السوداء، وأطالع الملامح الكردية الغلابة في الوجوه والأزياء والأسواق (بل السويقات)، وسورها العالى الذى يحصن المدينة وتنتشر خارجه الأحياء الجديدة.

في شارع وأرقة ديار بكر، يُسمع أريز المروحيات (باتشى) وتشاهد دوريات ومركبات الجيش والأمن ليلاً ونهاراً، ويجر الأكراد عربات النقل المحملة بالبضائع والخضار، ويتنقلون في ميكروباصات «دولماش» وسيارات نصف نقل وعلى متون بغال وحمير تملأ الشوارع.

المقاهى تملأ الأسواق والسوقيات والشوارع بكراسيها ومناضلتها المخضبة وبروادها الذين يلعبون الورق والنرد نهاراً وليلًا وكأنهم دون عمل.

نعم، تبدو الحياة عادلة في ديار بكر نهاراً وليلاً. فهل يعني ذلك أن الجيش التركي نجح في تفكيك البنية التحتية لحزب العمال الكردستاني؟

كان على أن أنتظر الإجابة من صديق كردي دعاني لزيارته في بلدة «نصيبين» على الحدود التركية السورية، ولكن أصلها كان على أن أعود إلى ماردين.

نصيبين التي تبدو مثل «كوع» داخل الأراضي السورية، محاطة بوحدات عسكرية تركية من جانب، ووحدات عسكرية سورية من الجانب الآخر. ويشق البلدة شارع واحد يخرج بك منها إلى الطريق السريع مرة أخرى. ويتقاطع مع الشارع خط سكة حديد بغداد الذي شقته ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى. وفي نصبيب آخر محطة تركية للقطار.

قال مضيفي: إن «نصيبين» يسكنها حوالي ١٠٠ ألف نسمة، منهم من الأكراد ١٥٪ من العرب و٠١٪ من الأتراك، وإن عائلات كردية كبيرة ينخرط فرد منها في حزب العمال الكردستاني. ولذلك دهمت قوات الأمن والجيش قرى كثيرة في نصبيب.

وتحدث مضيفي بفخر عن عبدالله أوجلان، قاتلا إنه درس السياسة والإدارة في جامعة أنقرة، وقام هو وبعض زملائه بتشكيل حزب العمال الكردستاني للنضال من أجل الحقوق السياسية والثقافية للأكراد الذين وصفهم بأنهم يعاملون كآدميين من الدرجة الثانية في تركيا.

وأشار إلى نقطة على خريطة تركيا حيث قرية خلقتلى التي ولد بها أوجلان «أبو»، باعتبارها القرية التي أحببت الزعيم. وقال إن نصبيب مشهورة بالاغتيالات الغامضة التي تستهدف المتعاونين مع حزب العمال أو المناصرين القومية الكردية، وتظل جثثهم في الشوارع لأيام عددة حتى يعتبر الآخرون

ويرهبون قوة الدولة. كما أن المخايش أو «الكورجو» باللغة التركية، وهم الأكراد المتعاونون مع الدولة. قد يصفون حساباتهم مع أشخاصهم الأكراد بتصفيتهم، ولا يحاسب أحد على ذلك؛ لأن قانون العقوبات التركي لا يطبق في مناطق الطوارئ، وليس لأحد حق التقاضي إلا المحاكم العام المقيم في مدينة ديار بكر.

ومن نصيبين ، ركبت سيارة إلى «جيذرة» التي وصلتها بعد ساعتين.

في جيذرة لم تزل الشوارع ترابية، تغوص فيها قطعان الأغنام ومركبات الجيش والأمن. واستقللت سيارة تاكسي إلى العنوان الذي أعطاني إيه الصديق الكردي في نصيبين، لاجد شاباً من المواليين لحزب العمال الكردستاني، حدثني عن وقف إطلاق النار الذي كان قد أعلنه أوجلان في سبتمبر عام 1998 وخطابه الذي أعلن فيه أنه يقر بسيادة الدولة التركية وأنه ليس انفصالي وإنما يطالب بحقوق سياسية وثقافية للأكراد.

وتساءل قائلاً: هل القضية الكردية هي أوجلان؟ وهل حلت القضية بطرد أوجلان من سوريا؟ وأجاب: إن هناك عشرات الآلاف مثل أوجلان، كما أن وجود أوجلان في روسيا أو أوروبا سيجعله أقوى؛ لأنه سيحصل على اعتراف سياسي دولي بعد أن كان مجرد إرهابي في سوريا.

ورافقني الدليل الكردي على طريق جيذرة - سلوبي؛ لأشاهد قرية جيفانا التي هدمها الجيش التركي، والمحاصر الذي تفرضه قوات عسكرية على قرى شاخ وهافلار وحسنة وبوتاش تشيس.

ومن جيذرة سلكنا الطريق إلى الخابور على الحدود العراقية، حتى وصلنا إلى زاخو شمالي العراق، حيث الخيام والمراوي والمركبات العسكرية على الأرض ومروحيات الأباتشي في السماء. وهناك أقام الجيش التركي حزاماً أميناً لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني.

وفي الجانب الآخر، من بلدة جيذرة على طريق جيذرة – أديله، أراني كيف تحولت المنطقة إلى ثكنة عسكرية، كما أراني إحدى القرى التي داهمها الجيش وهجر أهلها.

وودعت مضيق في جيذرة. وتوجهت إلى مقر «القائمام» فلم أجده بسبب عطلة العيد الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية. ورافقتني أحد مرؤوسه إلى بيته، إلا أنه رفض التحدث قبل أن أحصل على إذن من السلطات في أنقرة. فتوجهت إلى محطة الأتوبيسات لأن الحق بالطائرة من مطار ديار بكر إلى أنقرة. وما هي إلا لحظات حتى فوجئت بسيارتي شرطة تتوقفان عند قدمي. ونزل ضابط ومه أربعة جنود، وأخذلوا حقيتي واقتادوني في إحدى السيارات إلى مقر الشرطة المركزية. وهناك جرى تفتيشي ذاتياً وتفریغ حقيتي من محتوياتها. اعترضت على ذلك بأنني زائر وجوار سفرى يحمل تأشيرة زيارة سارية وأنى قصدت مقر رئيسي القائمام، فطلب مني الحصول على إذن من السلطات في أنقرة.

وببدأ التحقيق معى عن تاريخ دخولي تركيا حتى وصولي إلى جيذرة، وبسبب الزيارة، وما إذا كانت لي علاقة بالأكراد في المنطقة.

وقتشوا حافظة أوراقى فوجدوا أرقام تليفونات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية والتليفون المحمول لوزير الدفاع عصمت سيزجين. وسألنى الضابط: هل تعرف وزير الدفاع؟ فأجبت بأنى كنت أتحدث معه قبل ثلاثة أيام.

وحضر رئيس الشرطة المركزية، وتواصلت مكالمات هاتفية بالتركية لم أفهم مضمونها أو مع من كانت. ولما طال احتجازى عن ساعة، طلبت أن أهاتف مكتب الرئيس ديميريل. وبعد ساعتين من احتجازى، جامنى أحد الضباط قائلاً إن جيذرة منطقة طوارئ يمنع على الأجانب دخولها، وأنه غير مسموح لي

بالوجود فيها. واقتادنى بسيارة إلى محطة الأتوبيسات طالبا من مكتب سفر أن يحجز لي مقعدا على الأوتوبوس المتجه من جيزة إلى أنقرة في رحلة تستغرق ١٨ ساعة. وكان على أن أنتظر ثلاث ساعات أوتوبوس رحلة الـ ١٨ ساعة في محطة جيزة، ليبدو الأمر وكأنه تأديب وعقاب.

وفي أنقرة تذكرت قول يشار كمال، وخلصت إلى أن أنقرة جفت البحر الكردي إلا أن اسماكه مازالت حية، وشعرت بأنى خرجت من سجن كردستان الكبير، ومن المحرقة الكردية التي ينصرف عنها ضمير العالم، ومن معسكر الإبادة الكردي الذى نساء الكل.

خاتمة

مستقبل الإسلام السياسي وتدخل الجيش في السياسة التركية

لم يحتكر الرفاه الإسلامي الإسلام السياسي التركي، كما أن الإسلام السياسي ليس إلا أحد أبعاد ظاهرة الإحياء الإسلامي في تركيا.

وهذا التحديد، يبدو مهما، في دراسة واقع ومستقبل «الظاهرة الإسلامية» والظاهرة السياسية عموماً في تركيا.

ويقصد بظاهرة الإحياء الإسلامي، إحياء الإسلام كنظام كامل للحقيقة في علاقة الإنسان بالكون والحياة (السلوكيات والقيم). وتتجلى مظاهر الإحياء في أشكال للطقوس والعبادات وأنماط لسلميّس والمظهر والمناسبات الاجتماعية (الحجاب - النقاب - اللحية)، وفي الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية، ثم إلى اللجوء للعنف بضرر تغيير المنكر (إسلامياً) وإزاحة السلطة الموصوفة بالكفر والخروج عن الإسلام^(١).

وبهذا الفهم، فإن ظاهرة الإحياء الإسلامي في تركيا، لا تقتصر على تشكيل الأحزاب الإسلامية: النظام الوطني، والسلامة الوطنية، ثم الرفاه،

(١) رضا هلال، تحديث التخلف، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٩٨.

وصولا إلى المشاركة في الحكم، ثم رئاسة نجم الدين أربكان رئيس الرفاه الإسلامي، للحكومة عام 1996.

فالطرق الدينية، التي جرى حظرها عام 1925، انتقلت للعمل تحت الأرض وعملت على تعزيز شبكاتها السرية التضامنية خلال حكم آناتورك وإينونو. وأفسح التحول إلى التعددية الخزيسية عام 1950، للطرق الدينية مجالاً واسعاً. وبالرغم من أن الحكم الديموقراطي، لم ينه الحظر، فإنه سمح لها بأن تعزز شبكاتها السرية، وأنشطتها، وأن تفرض مجموعة متنوعة من المؤسسات الخيرية والأنشطة التعليمية والثقافية. وقد كان للطريقة النقشبندية في السبعينيات والثمانينيات دور بارز في المجالين الاجتماعي والسياسي. ويشار إلى أن أول حزب إسلامي جرى تأسيسه بزعامة أربكان خلال السبعينيات، وهو حزب «النظام الوطني» ظهر وسط البيئة النقشبندية ويساركة محمد راهد كوكتو رئيس الطريقة وقتها. كما كان كوركوت أوزال - شقيق تورجوت أوزال رئيس حزب الوطن الأم ورئيس الجمهورية الراحل - عضوا بالطريقة النقشبندية، ومارس تأثيراً كبيراً داخل الحزب والحكومة خلال فترة حكم شقيقه. وتمارس الطريقة «النورسية» دوراً مهماً منذ السبعينيات من خلال جماعة فتح الله جولين الذي أصدر مجلة «سيزتي» عام 1978، ثم أصبحت صحيفة «زمان» عام 1988، ثم أصدر أيضاً مجلات مثل «سور» و«ظفر»، وأنشأ عشرات المدارس والجامعات، وحوالى عشرين محطة إذاعة والشبكة التليفزيونية «صمانيلو» إضافة إلى المؤسسة المالية «آسيا فينанс» وبنك غير ربوى.

وتتعدد مؤشرات الإحياء الإسلامي في تركيا.

فسدورات تعليم القرآن الكريم، تضاعف عددها من 261 دورات عام 1979 إلى 5197 دورة عام 1990، وارتفع عدد الطلاب بها إلى حوالى 30 ألف طالب. وزاد عدد طلاب مدارس «إمام خطيب» من 66 ألفاً عام

١٩٧٥ إلى ٤٠٠ ألف طالب عام ١٩٩٦، وارتفاع عدد المساجد من ٥٧ ألفاً عام ١٩٨٠ إلى ٧٠ ألفاً عام ١٩٩٥ (بمعدل مسجد لكل ٨٢٥ مواطناً). وقدر عدد الصحف والمجلات التي تتنمى إلى تيارات إسلامية في تركيا عام ١٩٩٦، بنحو ٥٠٠ صحفة ومجلة، فضلاً عن ٣٥٠ محطة إذاعية، وأربع محطات تلفزيونية^(١).

وفي المجال الاقتصادي، يشير العسكر إلى أن عدد رجال الأعمال الإسلاميين يزيد على ثلاثة آلاف، يملكون حوالي عشرة آلاف شركة، يعمل فيها أكثر من ٥٠٠ ألف عامل وموظف. ويزيد رأس المال هذه الشركات على ٢٠ مليار دولار، وتتجاوز صادراتها ٨ مليارات دولار سنوياً^(٢). وتتوزع أنشطتها من صناعة النسيج والمواد الغذائية إلى المواد الكيميائية والتعدينية إلى مواد البناء، وقطع غيار السيارات والأجهزة الكهربائية والمكونات الإلكترونية إلى المقاولات والسياحة وحتى المصارف والتمويل. وأهم مجموعات الشركات الإسلامية (القابضة):

- مجموعة إخلاص، وهي أكبر المجموعات الإسلامية، وتضم ٥٠٥ شركات في مجالات المقاولات والمصارف والسياحة والسيارات والنشر والإذاعة والتليفزيون.

- مجموعة كومباسان، و تعمل في مجالات صناعات الورق والتغليف والجلود ومواد البناء والمقاولات والنقل والتجارة الخارجية. وتضم ٢٦ مصنعاً يعمل بها ٣٦ ألف عامل.

- مجموعة يباش، و تستثمر أموال العاملين الأتراك في المانيا، ولها سلسلة متاجر كبرى، منها ٤٢ متجرًا في تركيا.

(١) تقرير مقدم إلى اجتماع مجلس الأمن القومي في ٢٧ من مارس عام ١٩٩٨.

(٢) محمد نور الدين، قبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص ٢٢-٢١.

- مجموعة أولكر، وتشتهر بصناعة المواد الغذائية، ويبلغ إجمالي مبيعاتها حوالي ٦٥ مليون دولار، وتصدر منتجاتها إلى ٧٠ دولة في قيمة ٢٠٠ مليون دولار سنويا.

وهناك أيضاً، حركات «العنف» الأصولية، في إطار ظاهرة الإسلامى، مثل جبهة الشرق الكبير الإسلامى، وحزب الله (جماعه وجماعة علم) وجيش التحرير الإسلامى لتركيا، وجبهة تحرير تركيا الإمام ومنظمة الحركة الإسلامية، وحزب الإسلام التركى، والاتحاد الجم والجماعات الإسلامية (الذى كان يترأسه جمال الدين قيلان - خمينى تر

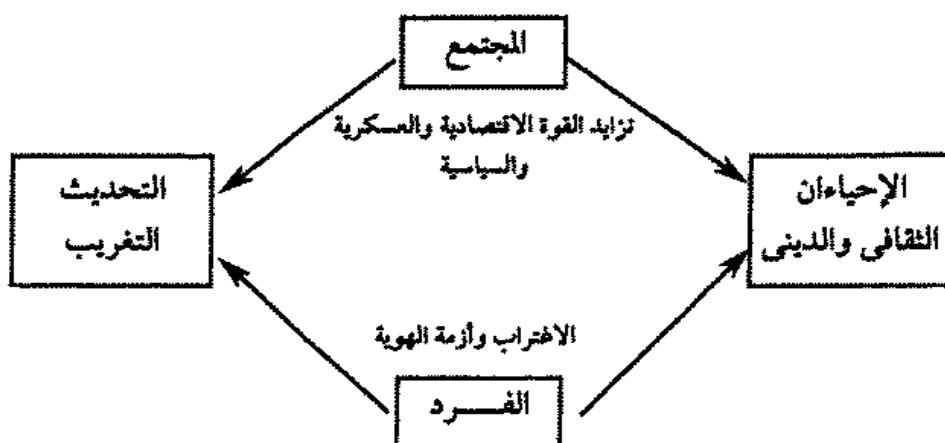
وإذا ما استعرضنا تعريف «ثار الله» من الباحث الفرنسي جيل كييل الذى عنواناً لكتابه «ثار الله: الحركات الأصولية فى الأديان»، فإن الأصولية خاصة بالإسلام، بل هي موجودة فى الديانات كلها، وهى ظاهرة تمثل عنيفاً ضد عنتف الحداثة، التى تسبب اغتراباً لقسم من السكان، ثم ما زلت تخف ثم تزول بسبب تقدم الحداثة ذاتها وسيطرتها. والاستنتاج هنا أن الأصولى لا مستقبل له، فهو لا يملك أرضية اجتماعية واسعة، كما أنه برنامجاً أو برامج تعرض بديلاً مقنعاً أو مغررياً مقارنة بالحداثة.

ويعرض عالم السياسة الأمريكية صمويل هانتجتون، نموذجاً آخر للإحياءين الثقافى والدينى استجابة (رد فعل) لعملية التحديث.

فمن وجهة نظره أن عملية التحديث، تؤدى من ناحية - إلى ريا الاقتصادية والعسكرية والسياسية على مستوى المجتمع. ومن ناحية أخرى عملية التحديث، على مستوى الفرد، الاغتراب، وأزمة الهوية. وينتسب عملية التحديث على صعيد المجتمع والفرد، يتولد الإحياءان الثقافى والد وفى الحالة التركية، وكما يقول هانتجتون، فإن الاتاتوركية كانت

لتحديث مجتمع غير غربي، وكانت متطرفة في اللجوء إلى تغريب مجتمع غير غربي من أجل تحديته.

ومن ثم، فإن الإحياء الإسلامي في تركيا، هو استجابة لتغريب المجتمع التركي غير الغربي من أجل تحديته⁽¹⁾.



والحق أن عملية تحديث وتغريب تركيا، قد أدت إلى تقوية المجتمع اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً (مقارنة بالمجتمعات الإسلامية الأخرى) (انظر الملحق رقم ٩). غير أن ظاهرة «الإحياء الإسلامي» كشفت عن انقسام المجتمع التركي على خطوط نظام القيم وطريقة الحياة والهوية. والسبب في ذلك أن تجربة التحديث - التغريب كانت وما زالت تجربة فوقية بيرورقاطية. فالعلمانية التي فرضت في دار الإسلام (التركية) جاءت بصورة فوقية دون وجود أى سند اجتماعي أو فلسفى أو أخلاقي أو سياسى، بعكس ما حدث في الغرب، حيث جاءت العلمانية بعد مخاض فكري وسياسي واجتماعي تطاول قرونًا، وتبنتها

Huntington, Samuel P. The Clash of Civilizations and The Remaking of World Order (١)
New York, Simons & Schuster, 1996, p. 76.

قبل تبلورها حركات فلسفية واجتماعية وسياسية، انطلقت من رفض سلطة الكنيسة ومن تقديس «الذات» والحرية.

وال问题是 هنا، هي معضلة المجتمع العثماني ثم التركي ، وليس معضلة الإسلام، كما يروج علم الاستشراق وأساطينه مثل هانتجتون وبرنارد لويس ودانيل بايس، بفصل ما يحدث في دار الإسلام عن القوانين التي تحكم السلوك البشري في الأماكن الأخرى، ويتصرّر أن الإسلام غير موافق للحداثة. وهم يلتقطون في «الحالف موضوعي» مع الأصوليين الإسلاميين، الذين يضعون الإسلام في منارعة مع الحداثة. فحين يطرح المستشرقون والأصوليون الإسلاميون، تلازم الدين والسياسة في السياق الإسلامي، فهم ينكرون أن الغرب عاش ذلك التلازم، تاريخياً في السياق المسيحي، كما ينكرون أن الدين والسياسة قد انفصلتا بالفعل في دار الإسلام منذ قيام الدولة الأموية.

إن مقوله تلازم الدين والسياسة تفترض تفرد الوضع الإسلامي، في حين أن الدليل تشير إلى أن الدين محوري في الحياة السياسية لكل المجتمعات. فملك إنجلترا رأس الكنيسة، والكنائس الألمانية تحصل ضريبة العشور حتى من غير المسيحيين، والبيت الأبيض (الأمريكي) مازال يوقد شجرة عيد الميلاد، و٩٠٪ من الأمريكيين يعتبرون أنفسهم متدينين، كما أن مقوله إن الإسلام دين وسياسة توهم بأن السياسة دينية في دار الإسلام وأن المسلمين «كائنات دينية» عابرة للزمان والمكان.

كانت المعضلة معضلة المجتمع التركي ، بمعنى غياب القوة الاجتماعية (البرجوازية في السياق الأوروبي)، التي تضطلع بعملية «تحديث الإسلام»، وإنما دعوى الحداثة والعلمانية. وكان من اضطلاع باقتباس دعوى الحداثة من أوروبا، هم السلاطين – الخلفاء في «عصر التنظيمات». وكان الجيش هو أول ميدان للتحديث (في التنظيم والإدارة والتقنية)، ثم الأداة لتحديث الدولة والمجتمع.

وكان العسكر وراء إعلان «المشروطية الأولى» أى الدستور عام ١٨٧٦ . ولما نقص السلطان عبد الحميد على عقبه، والغى الدستور، شكل العسكر منظمات سرية، ثم جمعية الاتحاد والترقي، التي اضطرت السلطان لإعادة العمل بالدستور عام ١٩٠٨ ، فيما اعتبر أول انقلاب عسكري في تاريخ تركيا الحديثة.

وكان العسكر - أيضاً - من خاض حرب التحرير الوطنية، وأقام الجمهورية التركية، وأسس تركيا الحديثة تحت قيادة الغارى مصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد). ومنذ ذلك التاريخ، أصبح الجيش حامى الجمهورية والعلمانية.

وأمام مظاهر «الإحياء الإسلامي» خلال حكم الحزب الديموقراطي بزعامة عدنان مندرس في الخمسينيات، قام الجيش بانقلاب عام ١٩٦٠ ، بحججة حماية النظام الجمهوري العلماني المهدد بالفوضى وتنامي الترعة الإسلامية. وأعادت «الطغمة الانقلابية» هيكلة النظام السياسي، بموجب دستور عام ١٩٦١ ، لتضمن دوراً مهماً من خلال تأسيس مجلس الأمن القومي، الذي يضم قادة الجيش والوزراء الرئيسين في الحكومة، وأصبح يقدم «توصيات» للحكومة في مجالات تبدأ من الأمن القومي إلى الاقتصاد والتعليم وحتى الملابس التي يجب أن يرتديها الأتراك.

وترسخ دور الجيش ومجلس الأمن القومي بعد انقلاب عام ١٩٧١ في دستور عام ١٩٧١ ، وانقلاب عام ١٩٨٠ في دستور عام ١٩٨٢ (المادة ١١٨).

ويستخدم الجيش المادة ٣٥ من نظام الهمات الداخلية للقوات المسلحة، كأساس قانوني للقيام بانقلاب عسكري في حال تعرض الجمهورية أو الديمقراطية للمخاطر.

إن من المهم هنا بيان أن الجيش التركي ينظر إلى نفسه، على أنه «جيش الدولة» وليس «جيش النظام».

وقد ساهم في إرساء هذا التصور ترات الدولة العثمانية من جهة، وتنشئة

الجيش التركي من جهة أخرى. ووفق هذا التصور يرى الجيش التركي في نفسه أداة لهيكلة المجتمع من أجل صيانة الدولة التي تعتبر كياناً منفصلاً عن المجتمع والأفراد. ومن هنا يتصور الضباط أن التغيير الاجتماعي وكذلك الحرية الفردية، لا ينبغي لها أن يهددا الدولة.

وحتى اليوم، فإن الديموقراطية ليست سوى أداة لتقوية الدولة، فالديمقراطية توفر إطاراً للتعبير العام لإيجاد الحلول الأكشن رشادة للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، لا يقبل كثير من الضباط فهم الديموقراطية على أساس أنها أداة للتوفيق بين المصالح الاجتماعية المتعارضة، بل إنهم يعتقدون أن تعارض مصالح القوى الاجتماعية يهدد الجمهورية ويمثل مبرراً للتدخل العسكري في الحياة السياسية.

وبذلك، يوصف الجيش التركي بأنه «جيش قومي». فهو من ناحية، قاد عملية تحرير تركيا من جيوش الاحتلال بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. وهو من ناحية أخرى، تحول (الجيش) إلى أداة إجماع على المستوى القومي في حال انخراط «الإجماع القومي».

وهنا، تبدو نظرة الضباط الأتراك للأحزاب السياسية على أنها تجمعات لأفراد يفتقدون الانضباط وتحركهم المصالح الشخصية والمصالح الفئوية، وبالتالي، فإنهم يعتقدون بأنه لا ينبغي أن تؤدي الأحزاب السياسية إلى تقسيم الأمة إلى جماعات أو إشعال الصراعات المصلحية والطبقية، بل يجب أن تساهم في تحقيق رفاهية الشعب وتطوير البلاد، وأن تسعى لتأكيد الأتاتوركية باعتبار أنها تؤمن بالاستقلال الوطني ووحدة الأرض التركية. وعلى كل، فإن الضباط التركي يرى في نفسه أنه جندي له «دور وظيفي».

وفي الوقت ذاته، فإن الضباط التركي يعتبر نفسه حامي الدولة التي تأسست و يجب أن تحافظ على مبادئ أتاتورك، لأن المبادئ الأتاتوركية هي الضمان الوحيد للقيم الغربية وصيانة الديموقراطية في تركيا.

وبكلمات أخرى، فإن دور القوات المسلحة، هو حماية الدولة والنظام الديمقراطي، ليس فقط في مواجهة التهديدات الخارجية وإنما في مواجهة الأعداء الداخليين أيضاً. وبذلك يوصف الجيش التركي بأنه «جيش بربردي» ذو نزعة تدخلية.

بيد أن القوات المسلحة، تدخلت لأسباب أخرى غير حماية العلمانية ووحدة التراب الوطني والنظام الديمقراطي، كما حدث بعد انقلاب عام ١٩٦٠، ١٩٧١، إذ تدخل الجيش لإعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بل حاول إعادة صياغة النظام السياسي بعد انقلاب عام ١٩٨٠، باعتبار أن الجيش هو وكيل الدولة. ولأن الجيش هو «وكيل» الدولة، فهو لا يقبل أن يكون له «شريك» أو منافس في الوكالة.

بيد أنه مع صعود الإسلام السياسي وتولي الرفاه الإسلامي الحكم كان الصراع على الدولة.

لقد كانت ذريعة الجيش للتدخل، دائمًا، هي تهديد الجمهورية والعلمانية وعجز السياسيين وفسادهم.

ومن الممكن تصور أن أریكان كان يسعى للتغلغل في المجتمع والاقتصاد والجيش (وهذا صحيح) (*). ويمكن - أيضاً - تصور أن أریكان كان يسعى لهدم النظام العلماني وإقامة نظام إسلامي على أنقاضه، إلا أن ذلك كان غير ممكن فعلياً، لأن ميزان القوى لم يكن في صالحه ليس فقط بسبب الجيش والدور الخارجي، وإنما أيضاً لأنه كان يحكم بنسبة ٢٠٪ فقط من الأصوات، ولأن النخبة العلمانية في الحكومة والاحزاب والبرلمان والإعلام كانت لها الغلبة.

ولكن وصول أریكان إلى الحكم، عنى بالنسبة للجيش أن الإسلام السياسي

(*) قام الجيش خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ بحملة تطهير استهدفت العناصر العسكرية التي لها ميول إسلامية. ففي أغسطس عام ١٩٩٧ طرد من صفوفه ٧٦ ضابطاً، وفي مارس عام ١٩٩٨ قرر فصل ١٦٢ ضابطاً وصف ضابطاً، ثم قرر المجلس العسكري فصل ٢٤ ضابطاً في أغسطس عام ١٩٩٨.

عشلا في حزب الرفاه الإسلامي، أصبح شريكًا للجيش في الدولة التي يختارها العسكر منذ أكثر من سبعين عاماً.

لقد أدرك الجيش، بعد وصول الإسلاميين إلى رئاسة الحكومة للمرة الأولى في تاريخ تركيا الحديث، أنه أصبح عليه أن يشارك «شريكًا إسلامياً» يختلف عنه في الأيديولوجيا والتوجهات الإستراتيجية، وموقع تركيا على خريطة المنطقة والعالم. وكان تغلغل «الأركانية» في المؤسسات التعليمية والاجتماعية والمدنية وصولاً إلى داخل الجيش نفسه، تهديداً للهيمنة الأيديولوجية التي يمارسها الجيش تحت ستار حماية الجمهورية والأتاتوركية. وكان توجهه «الأركانية» إلى الجوارين العربي والإسلامي، يهدد توجهات الجيش الإستراتيجية في الارتباط بحلف «الناتو» والتعاون العسكري مع إسرائيل والالتحاق بأوروبا والغرب عموماً.

ومن هنا، كان تحرك المؤسسة العسكرية بالقيام بانقلاب مدني لخطر حزب الرفاه الإسلامي، وتجميد النشاط السياسي لزعيمه أرسطوكان بعد إبعاده عن رئاسة الحكومة، ثم اتفاق لضرب الإسلام السياسي ككل باسم مكافحة الأصولية.

ولئن كان الجيش قد تحرك عام 1980 بانقلاب عسكري لضرب اليسار عندما مثل تهديداً لهيمنته الأيديولوجية وتوجهاته الإستراتيجية، فإنه قاد - بعد يونيو عام 1997 - انقلاباً مدنياً لضرب الإسلام السياسي الذي أصبح المصدر الأول للتهديد (بوصف رئاسة الأركان التركية) بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وزوال التهديد الشيوعي.

وكما تحرك الجيش لإعادة تشكيل الحياة السياسية بعد الانقلاب العسكري عام 1980 بشرذمة اليسار وتحويل اليمين إلى قطب النظام السياسي (حزب الوطن الأم بزعامة أورال)، فإنه قد سعى بعد الانقلاب المدني عام 1997 إلى شرذمة الإسلام السياسي، وإلى ائتلاف اليمين (الوطن الأم والطريق الصحيح) وإن اقتضى الأمر التضحية بزعامتين أتاتوركية علمانية مثل تانسو تشيلر.

لقد درج الجيش على إعادة هيكلة النظام السياسي، من خلال القيام بانقلاب عسكري، كما حدث في أعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠.

غير أن القيام بانقلاب عسكري أصبح متعدراً لأسباب عدّة. لقد كان تبرير القيام بانقلاب عسكري، دائمًا، هو التدخل لحل الأزمتين الاجتماعية والاقتصادية والفوضى السياسية، إلا أنه بعد كل انقلاب يعود المجتمع ليتدخل من جديد في دوامة الأزمتين الاجتماعية الاقتصادية، ويدرك الناس أن مشكلاتهم مازالت دون حل. وفي حين أن الجيش تدخل مرات لإعادة هيكلة النظام الحزبي، فإن الأحزاب التركية ظلت أحزاب أقلية، واستمرت الحكومات حكومات انتلافية. ومسارالت الصراعات الشخصية وقضايا الفساد بين قادة الأحزاب تشنل الحياة السياسية.

ومع التطورين الاجتماعي والسياسي المتسارعين في تركيا، فإن النخبة التركية لم تعد ترى في الانقلاب العسكري «حلًا»، بل ترى فيه تهديدًا للديمقراطية. فحين هدد الجيش بانقلاب عسكري في يونيو عام ١٩٩٧، للإطاحة بأريكان، عارض ذلك اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال (TUSIAD) ونادوا بالحل الديمقراطي.

وفي النهاية، فإن تدخل الجيش بانقلاب عسكري، أصبح محكوماً بعوامل خارجية. فقد حذرت الإدارة الأمريكية الجيش من القيام بانقلاب عسكري ضد حكومة أريكان، واعتبرت أن مثل ذلك الانقلاب لن يحظى بتأييد الولايات المتحدة. وأمام تعذر القيام بانقلاب عسكري، كان قيام الجيش بانقلاب مدنى للإطاحة بالإسلام السياسي.

وقد ينجح الجيش في ملاحقة الإسلام السياسي مثلاً في الجماعات الأصولية وحزب الفضيلة أو أي حزب إسلامي آخر، كما حدث من قبل مع أحزاب الإسلام السياسي: النظام الوطني، والسلامة الوطنية، والرفاء. ولكن ذلك سيعني أن الجيش قد أصبح سلطة سيادية عليا فوق الدستور وفوق مؤسسات

الدولة والهيئات المنتخبة، أى تحول تركيا إلى جمهورية عسكرية وليس جمهورية ديمقراطية مثل دول أخرى في الشرق الأوسط. وتشير تجربة تلك الدول إلى أن عسكرة المجتمع من أجل ملاحة الإسلام السياسي، وإن لمجحت في إقصاء الإسلام السياسي، وخصوصاً الأصولي منه، فإن «الإحياء الإسلامي» قد يبقى.

لقد ظل أريكان يشدد على أن تركيا ليست الجزائر أو إيران.

والحق أن هناك أوجه شبه بين تركيا والجزائر. فالنموذج التركي للدور الجيش في السياسة، كان ملهمًا للعسكر الجزائريين - حسبما قال الجنرال خالد نزار وزير الدفاع الجزائري الأسبق - فيما حدث بالانقلاب العسكري على نتائج الانتخابات النيابية عام 1992، التي فازت فيها جبهة الإنقاذ الإسلامية.

وفى تركيا - أيضاً - تعرض عدد من الكتاب العلمانيين للاغتيال، بسبب نقدتهم للإسلاميين، من بينهم توران دورسين، وجيتين إيميج، وأوغور موجو. كما أحرق الإسلاميون، عام 1992، فندقاً أقيم فيه مهرجان ثقافي دعا إليه الكاتب الراحل عزيز نسيم، دفاعاً عن سلمان رشدي. وقتل في الحريق ٣٧ شخصاً.

ويقوم الإسلاميون المتشددون الأتراك، بعمليات تفجيرات في إسطنبول والمدن الكبرى بين فترات متباudeدة.

ولكن تركيا تختلف عن الجزائر. وليس وجه الخلاف أن السقتل في الجزائر بالجملة وأن التفجيرات يومية.

فثمة إجماع بين الدارسين للحالة التركية، على اعتدال الإسلام التركي. ففي استطلاع للرأي أجرى عام 1986، لم تتوافق إلا نسبة ٠.٧٪ على إقامة دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية.

وفي استطلاع آخر، أجرى عام 1995 أيدت نسبة الثلثين التوجه الغربي لتركيا. وفي استطلاع ثالث، عام 1996، تبين أن ٤١٪ من الذين صوتوا

لحزب الرفاه، اعتبروا أنفسهم علمانيين وإن ٧١٪ أعتبروا عن ثقتهم بالجيش الذي يعتبر رمز العلمانية^(١).

أضف إلى ذلك تجلّر القومية التركية. فالحركة الوطنية التركية، خلال حرب التحرير وبعدها، كانت تعتبر نفسها «تركية»، بينما كانت الحركة الجزائرية حركة «مسلمين» ضد الكفار الفرنسيين. ولذلك، فإن الآثار - بعكس الجزائريين - لا يجدون تنافضاً ذهنياً بين كونهم مسلمين ومواطنين في دولة علمانية.

ولكل تلك العوامل، فإن العنف الأصولي الإسلامي، لم يسجد بيته مواتية، ولن يكون له مستقبل، في تركيا. وذلك ما يفسر لماذا لم تتحول تركيا إلى جزائر أخرى بعد إقصاء أريكان من رئاسة الحكومة وحظر حزب الرفاه الإسلامي. وبالمقابل، فإن ظاهرة «الإحياء الإسلامي» تت ami.

إن التحدى أمام تركيا، هو التحول السريع والمتلاحم في الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية (الانتقال من الريف إلى المدينة)، في سياق إيجار الحداثة.

وإزاء هذا التحدى، فإن مشروع الأناتوركية العلمانية، الذي طرحته أناتورك منذ العشرينات، أصبح في حاجة لغيره وتطويره، في جوانب كثيرة، خصوصاً فيما يتعلق بمسألتي الدين ودور العسكري.

ولشن كان ذلك التحدى، يغدو الإحياء الإسلامي في أطراف المدن وريف الاناضول، فإنه يفرض - أيضاً - على المسلمين التكيف مع العلمانية والديمقراطية، من أجل إقامة مجتمع إسلامي حديث وليس دولة إسلامية أصولية. والخلاصة، فإن قدر تركيا هو الجمع بين الإسلام والحداثة، أو المزامنة بين الإسلام والحداثة.

(١) رضا هلال، الدراما التركية، الأهرام ١٠/٨/١٩٩٦.

الملاحق

(١) نطق الأبجدية التركية

تنطق الحروف التركية ، كما تنطق الحروف الإنجليزية ، فيما عدا الحروف التالية :

C	تنطق مثل حرف الجيم في جيهان
Ç	تنطق مثل حرف الشين
G	تنطق مثل حرف الغين
i	تنطق مثل حرف الياء
j	تنطق مثل شا
Ö	مثل eu بالفرنسية ، أو (باستدارة الشفتين)
S	مثل sh في ship بالإنجليزية
Ü	مثل u بالفرنسية ، أو علامة القسم في العربية

(٢) سلاطين الإمبراطورية العثمانية

عثمان الأول (نحو ١٢٨٠ - نحو ١٣٢٤)

أورخان (الغاري) (نحو ١٣٢٤ - نحو ١٣٦٢)

مراد الأول (نحو ١٣٦٢ - ١٣٨٩)

بايزيد الأول (١٣٨٩ - ١٤٠٢)

محمد الأول (١٤١٣ - ١٤٢١)

مراد الثاني (١٤٢١ - ١٤٤٤)

محمد الثاني (الفاتح) (١٤٤٤ - ١٤٤٦)

مراد الثاني (١٤٤٦ - ١٤٥١)

محمد الثاني (الفاتح) (١٤٥١ - ١٤٨١)

بايزيد الثاني (١٤٨١ - ١٥١٢)

سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠)

سليم الأول (القانوني) (١٥٢٠ - ١٥٦٦)

سليم الثاني (١٥٦٦ - ١٥٧٤)

مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥)

محمد الثالث (١٥٩٥ - ١٦٠٣)

أحمد الأول (١٦٠٣ - ١٦١٧)
مصطفى الأول (١٦١٧ - ١٦١٨)
عثمان الثاني (١٦١٨ - ١٦٢٢)
مراد الرابع (الغارى) (١٦٤٠ - ١٦٤٣)
إبراهيم الأول (١٦٤٠ - ١٦٤٨)
محمد الرابع (١٦٤٨ - ١٦٨٧)
سليمان الثاني (١٦٨٧ - ١٦٩١)
أحمد الثاني (١٦٩١ - ١٦٩٥)
مصطفى الثاني (١٦٩٥ - ١٧٠٣)
أحمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠)
محمود الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤)
عثمان الثالث (١٧٥٤ - ١٧٥٧)
مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤)
عبد الحميد الأول (١٧٧٤ - ١٧٨٩)
سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧)
مصطفى الرابع (١٨٠٧ - ١٨٠٨)
محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩)
عبد المجيد الأول (١٨٣٩ - ١٨٦١)
عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦)

محمد مراد الخامس (١٨٧٦)
عبد الحميد الثاني (١٨٧٦)
محمد الخامس (رشاد) (١٩٠٩ - ١٩١٨)
محمد السادس (وحيد الدين) (١٨١٨ - ١٩٢٢)
عبد المجيد الثاني (الخليفة فقط) (١٩٢٢ - ١٩٢٤)

(٣) رؤساء الجمهورية التركية

مصطفى كمال أتاتورك
(أكتوبر ١٩٢٣ - نوفمبر ١٩٣٨)
عصمت إينونو
(نوفمبر ١٩٣٨ - مايو ١٩٥٠)
جلال بايبار
(مايو ١٩٥٠ - مايو ١٩٦٠)
جمال جورسيل
(أكتوبر ١٩٦١ - مارس ١٩٦٦)
جودت صوناي
(مارس ١٩٦٦ - مارس ١٩٧٣)

فخرى كورتورك

(أبريل ١٩٧٣ - إبريل ١٩٨٠)

كتمان إيفرين

(ديسمبر ١٩٨٢ - نوفمبر ١٩٨٩)

تورجوت أورال

(نوفمبر ١٩٨٩ - إبريل ١٩٩٣)

سليمان ديميريل

(مايو ١٩٩٣ -)

(٤) رؤساء الوزارات

١ - عصمت إينونو (الأولى)

أكتوبر ١٩٢٣ مارس ١٩٢٤

٢ - عصمت إينونو (الثانية)

مارس ١٩٢٤ - نوفمبر ١٩٢٤

٣ - على فتحى أوكىبار

نوفمبر ١٩٢٤ - مارس ١٩٢٥

٤ - عصمت إينونو (الثالثة)

- مارس ١٩٢٥ - نوفمبر ١٩٢٧
 ٥ - عصمت إينونو (الرابعة)
 نوفمبر ١٩٢٧ - سبتمبر ١٩٣٠
 ٦ - عصمت إينونو (الخامسة)
 سبتمبر ١٩٣٠ - مايو ١٩٣١
 ٧ - عصمت إينونو (السادسة)
 مايو ١٩٣١ - مارس ١٩٣٥
 ٨ - عصمت إينونو (السابعة)
 مارس ١٩٣٥ - نوفمبر ١٩٣٧
 ٩ - جلال بايار (الثانية)
 نوفمبر ١٩٣٧ - نوفمبر ١٩٣٨
 ١٠ - جلال بايار (الثانية)
 نوفمبر ١٩٣٨ - يناير ١٩٣٩
 ١١ - رفيق صايدام (الأولى)
 يناير ١٩٣٩ - أبريل ١٩٣٩
 ١٢ - رفيق صايدام (الثانية)
 أبريل ١٩٣٩ - يوليو ١٩٤٢
 ١٣ - شكره ساراكو غولو (الأولى)
 يوليو ١٩٤٢ - مارس ١٩٤٣

- ١٤ - شکرو ساراکو غلو (الثانية)
مارس ١٩٤٣ - أغسطس ١٩٤٦
- ١٥ - رجب ييكيز
أغسطس ١٩٤٦ - سبتمبر ١٩٤٧
- ١٦ - حسن صاقا (الأولى)
سبتمبر ١٩٤٧ - يونيو ١٩٤٨
- ١٧ - حسن صاقا (الثانية)
يونيو ١٩٤٨ - يناير ١٩٤٩
- ١٨ - شمس الدين جونالتاي
يناير ١٩٤٩ - مايو ١٩٥٠
- ١٩ - عدنان مندريس (الأولى)
مايو ١٩٥٠ - مارس ١٩٥١
- ٢٠ - عدنان مندريس (الثانية)
مارس ١٩٥١ - مايو ١٩٥٤
- ٢١ - عدنان مندريس (الثالثة)
مايو ١٩٥٤ - ديسمبر ١٩٥٥
- ٢٢ - عدنان مندريس (الرابعة)
ديسمبر ١٩٥٥ - نوفمبر ١٩٥٧
- ٢٣ - عدنان مندريس (الخامسة)

- نوفمبر ١٩٥٧ - مايو ١٩٦٠
 ٢٤ - جمال جورسيل (الأولى)
 مايو ١٩٦٠ - يناير ١٩٦١
 ٢٥ - جمال جورسيل (الثانية)
 يناير ١٩٦١ - نوفمبر ١٩٦١
 ٢٦ - عصمت إينونو (الثامنة)
 نوفمبر ١٩٦١ - يونيو ١٩٦٢
 ٢٧ - عصمت إينونو (الناسعة)
 يونيو ١٩٦٢ - ديسمبر ١٩٦٣
 ٢٨ - عصمت إينونو (العاشرة)
 ديسمبر ١٩٦٣ - فبراير ١٩٦٥
 ٢٩ - خيري أورجوبلو
 فبراير ١٩٦٥ - أكتوبر ١٩٦٥
 ٣٠ - سليمان ديميريل (الأولى)
 أكتوبر ١٩٦٥ - نوفمبر ١٩٦٩
 ٣١ - سليمان ديميريل (الثانية)
 نوفمبر ١٩٦٩ - مارس ١٩٧٠
 ٣٢ - سليمان ديميريل (الثالثة)
 مارس ١٩٧٠ - مارس ١٩٧١

- * ٣٣ - نهات أيريم (الأولى)
مارس ١٩٧١ - ديسمبر ١٩٧١
- * ٣٤ - نهات أيريم (الثانية)
ديسمبر ١٩٧١ - مايو ١٩٧٢
- * ٣٥ - فيريت ميلين
مايو ١٩٧٢ - إبريل ١٩٧٣
- ٣٦ - نعيم طالو
إبريل ١٩٧٣ - يناير ١٩٧٤
- ٣٧ - بولنت أجاويد (الأولى)
يناير ١٩٧٤ - نوفمبر ١٩٧٤
- ٣٨ - سعدى أرماك
نوفمبر ١٩٧٤ - مارس ١٩٧٥
- ٣٩ - سليمان ديميريل (الرابعة)
مارس ١٩٧٥ - يونيو ١٩٧٧
- ٤٠ - بولنت أجاويد (الثانية)
يونيو ١٩٧٧ - يوليو ١٩٧٧
- ٤١ - سليمان ديميريل (الخامسة)
يوليو ١٩٧٧ - يناير ١٩٧٨
- ٤٢ - بولنت أجاويد (الثالثة)

يناير ١٩٧٨ - نوفمبر ١٩٧٩

٤٣ - سليمان - ديميريل (السادسة)

نوفمبر ١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨٠

٤٤ - بولنت أولصو

سبتمبر ١٩٨٠ - ديسمبر ١٩٨٣

٤٥ - تورجوت أوزال (الأولى)

ديسمبر ١٩٨٣ - ديسمبر ١٩٨٧

٤٦ - تورجوت أوزال (الثانية)

ديسمبر ١٩٨٧ - نوفمبر ١٩٨٩

٤٧ - الدريم أكبولوط

نوفمبر ١٩٨٩ - يونيو ١٩٩١

٤٨ - مسعود يلماظ

يونيو ١٩٩١ - نوفمبر ١٩٩١

٤٩ - سليمان ديميريل (السابعة)

نوفمبر ١٩٩١ - مايو ١٩٩٣

٥٠ - تانسو تشيلر (الأولى)

يوليو ١٩٩٣ - سبتمبر ١٩٩٥

٥١ - تانسو تشيلر (الثانية)

أكتوبر ١٩٩٥ - أكتوبر ١٩٩٥

٥٢ - نانسو تشيلر (الثالثة)

نوفمبر ١٩٩٥ - فبراير ١٩٩٦

٥٣ - مسعود يلماظ (الثانية)

مارس ١٩٩٦ - يونيو ١٩٩٦

(٥) الأحزاب التركية عشرة الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٥

الوطن الأم Anavatan Partisi

الطريق الصحيح Dogruyol Partisi

حزب الحركة الملاوية (الوطنية) Milliyetci Harakat

حزب الرفاه Rafah Partisi

حزب اليسار الديمقراطي Demokratik Sol Partisi

حزب البعث Dirilis Partisi

حزب الإحياء Isci Partisi

حزب الشعب الجمهوري Cumhuriyet Halk Partisi

حزب «الاقتدار» الاشتراكي Sosyalist Iktidar Partisi

حزب الأمة Millet Partisi

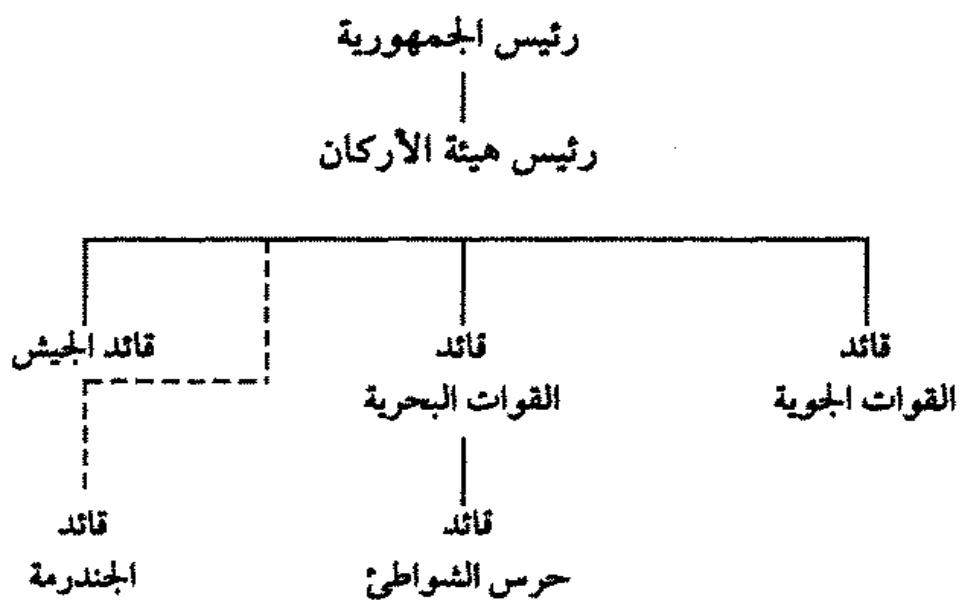
* فترات الحكم العسكري

حزب النهضة	Yeniden Doyus Partisi
الحزب الديمقراطي	Demokrat Partisi
حزب العمل الاشتراكي التركي	Türkiye Sosyalist partisi
حزب الوحدة الكبرى	Buyük Birlik Partisi
الحزب الجديد	Yeni Partisi
حزب الطريق الا	Anayol Partisi
حزب الشعب الديمقراطي	Halkain Demokasi Partisi
الحزب الاشتراكي المتعدد	Birlesik Sosyalist Partisi
الحزب الليبرالي الديمقراطي	Libral Demokrat Partisi
حركة الديمقراطية الجديدة	Yeni Demokrasi Haraket Partise
حزب الديمقراطية والتغيير	Demokrasi ve Degisim Partise
حزب العدالة الكبرى	Buyik Adalet partisi
حزب العدالة التركي	Türkiye Adalet Partisi
حزب العدالة	Adalet Partisi
حزب العمل الثوري	Devrimci Isci Partisi

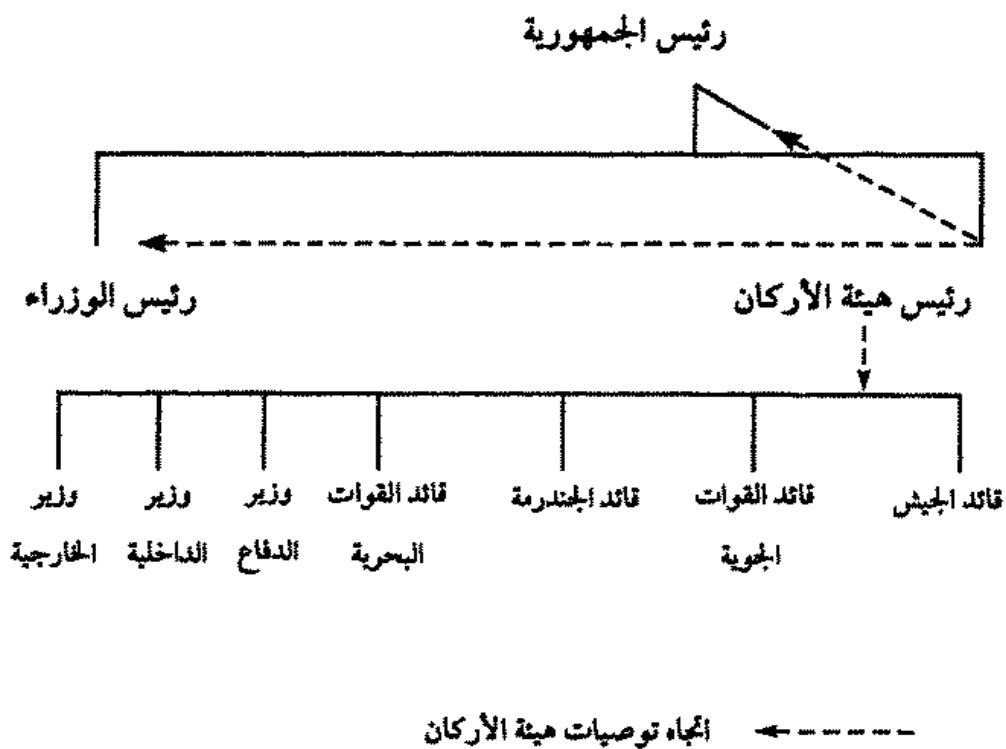
(٦) النتائج النهائية للانتخابات النيابية ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٩٥

	النسبة المئوية	عدد الأصوات	الحزب
١٥٨	٢١,٣٨	٦٠١٢٤٥٠	حزب الرفاه (RP)
١٣٢	١٩,٦٥	٥٥٢٧٢٨٨	حزب الوطن الام (ANAP)
١٣٥	١٩,١٨	٥٣٩٦٠٠٩	حزب الطريق الصحيح (DYP)
٧٦	١٤,٦٤	٤١١٨٠٢٥	حزب اليسار الديمقراطي (DSP)
٤٩	١٠,٧١	٣٠١١٠٧٦	حزب الشعب الجمهوري (CHP)
-	٨,١٨	٢٣٠١٣٤٣	حزب الحركة الوطنية (MHP)
-	٤,١٧	١١٧١٦٢٣	حزب الديمقراطية الشعبية (HADEP)
-	٠,٤٨	١٣٣٨٨٩	حزب الديمقراطية الجديدة (YDH)
-	٠,٤٥	١٢٧٦٣٠	حزب الامة (MP)
-	٠,٣٤	٩٥٤٨٤	حزب الشروق الجديد (YDP)
-	٠,٢٢	٦١٤٢٨	حزب العمال (IP)
-	٠,١٣	٣٦٨٥٣	الحزب الجديد (YP)
-	٠,٤٨	١٣٣٨٩٥	مستقلون
٥٥٠	١٠٠,٠٠	٢٨١٢٦٩٩٣	المجموع

(٧) تنظيم الجيش التركي



(٨) تشكيل مجلس الأمن القومي



(٩) المؤشرات الأساسية للأقتصاد والتنمية البشرية

(مقارنة بين تركيا ومصر)

تركيا	مصر	
٦١,١	٥٧,٨	السكان باللليون
٢٧٨٠	٧٩٠	متوسط الدخل الفردي (سنوي بالدولار)
٦٧	٦٣	العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنة)
١٨	٤٩	أمية الكبار (%)
٩٢	٨٤	النسبة المئوية من السكان الذين توافر لهم المياه النقية
٧٠	٤٥	سكان الحضر (%)
١٦٤٧٨٩	٤٧٧٣٤٩	الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)
٣١	٢١	نصيب الصناعة من الناتج المحلي (%)
٢١٦٠٠	٣٤٣٥	إجمالي الصادرات السلعية (بملايين الدولارات)
٣٨٠٦٩	١١٣٣٧	إجمالي صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)
٧٣٥٩٢	٣٤١١٦	إجمالي الدين الخارجي (بملايين الدولارات)
١٢,٢	١٢,٤	نسبة خدمة الدين إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات (%)

المصدر:

WORLD BANK, WORLD DEVELOPMENT REPORT 1997, WASHINGTON .W.B.1998

المراجع

المصادر العربية

- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣.
- السيد حسين عثمان الطنوبى، الحركة الكمالية والعلمانية فى تركيا، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩.
- أنور الجندى، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، القاهرة، دار الكتب السلفية، ١٤٠٧هـ.
- هـ. أ. ل فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (تعریف أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع)، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ.
- هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، دار الأفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
- هـ. س أرمسترونج، الذئب الأغبر مصطفى كمال، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، يوليو ١٩٥٢.
- رضا هلال، تحديث التخلف، دارسينا للنشر، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- روبيس مانتران (إشراف)، تاريخ الدولة العثمانية، جزءان (ترجمة بشير السابعى)، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٣ .

- روشن شاكر، الحركة الإسلامية في تركيا، مجلة شؤون الشرق الأوسط، بيروت، عدد أبريل ١٩٩٣.
- سليم الصويس، أتاتورك منقذ تركيا وبيان نهضتها الحديثة، مطبعة شتلر، عمان، دون تاريخ.
- د. سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمانية إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
- شريف ماردن، الدين في تركيا الحديثة، في: صالح بكاري (تعريب) أبعاد الدين الاجتماعية، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٩٣.
- محمد أركون، العلمنة والدين : الإسلام والمسيحية والغرب، دار الساقى، لندن، ١٩٩٠.
- تاريخية الفكر العربي الإسلامي، مركز الإنماء القومي والمركز الثقافي العربي، بيروت ط ٢٦، ١٩٩٦.
- محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦.
- محمد نور الدين، قبعة وعمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧.
- مصطفى الزين، ذهب الأناضول، رياض الريس للنشر، لندن، ١٩٩١.
- يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه أريكان، دار حوران للنشر، دمشق، ١٩٩٧.

الصحف والدوريات

الأهرام (القاهرة)

الحياة (لندن)

السفير (بيروت)

السياسة الدولية (القاهرة)

شنون الشرق الأوسط (بيروت)

المصادر الأجنبية

- Ahmed, Feroz, *The Making of Modern Turkey*, London, Routledge, 1993.
- *The Turkish Experiment in Democracy in 1950-1975*, London, 1977.
- Berkes, Niyazi, *The Development of Secularism in Turkey*, Montreal , Mac Gill University press, 1944.
- Caglar Keyder, *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development*, London, New York, Verso, 1987.
- Compbel, John, *The Role of the Military in the Middle East : Past Patterns and New Directions*, Columbus, Ohio, Ohio State University.
- Davinson, Roderic, *Turkey: A short History*, London, 1981.
- Ertugrul Kurkau, *The Gassis of the Turkish State*, Merip, no. 199, April - gume, 1996.

- Ergil, Dorgu, From Empire to Dependence: The Evolution of Turkish underdevelopment , State University of New York, 1975.
- Finer, Samuel.E, The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics, NY, Preager, 1962.
- Fisher, S. , The Military in the Middle East, Columbus, Ohio, Ohio State University.
- Goyment Koral , Stages of Estatist Development in Turkey, Studies in Development , 1967.
- Hale, M. William (ed), Aspects of Modern Turkey, London, New York, Bowker,1967.
- The Turkish Army In Politics.
- Huntington , Samuel P. , The Solider and the State, NY, Vin-lage Books, Randon House, 1957.
- . . . , The Clash of Civilization and The Remaking of World Order, NY, Simons & Schuster, 1996.
- Imalcik, Halil, The Ottoman Empire: The Classical Age 1300-1600, London , 1963.
- Karaosmanoglu, Alil, Officers: Westernization and Democracy, in : Turkey and The West, London ,I.B. Tawris, 1993.
- Karpat, Kamal, Turkey's Politics, Princeton University Press, 1959.
- Kasbat Rashad, Democracy and Populism in Turkey ,in : Rules and Rights in the Middle East, Washington , Washington University Press , 1995.
- Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey , London ,

- NY, Oxford University Press, 1961.
- Lewis, Geoffrey L. , Turkey, London, BEEN, 1955.
- Mango, Andrew, Turkey: The Challenge of A New Role, Washington , The Centre for Strategic and International Studies, 1994.
- Martin, David, A General Theory of Secularization : Exploration in Interpretative Sociology, Oxford, 1978.
- Noe, Roger. P., Civil- Military Confrontation in Turkey, International Journal of Middle East Studies, 1977.
- Perlmutter, Amos , The Military and Politics in Modern Times, New Haven, Yale University Press, 1977.
- ... , The Political Influence of the Military, New Haven, Yale University Press, 1980.
- Rustow, Dankwart. A. ,The Military in Middle East, Columbus, Ohio, 1963.
- Sirma, Finkel and Nuklat, Turkish State.. Turkish Society, London, Routledge, 1990.
- Zurcher, Erik J, Turkey: A Modern History, London, C.B. Tauris & Co. Ltd,1993.

صحف ودوريات أجنبية

Cumhuriyet

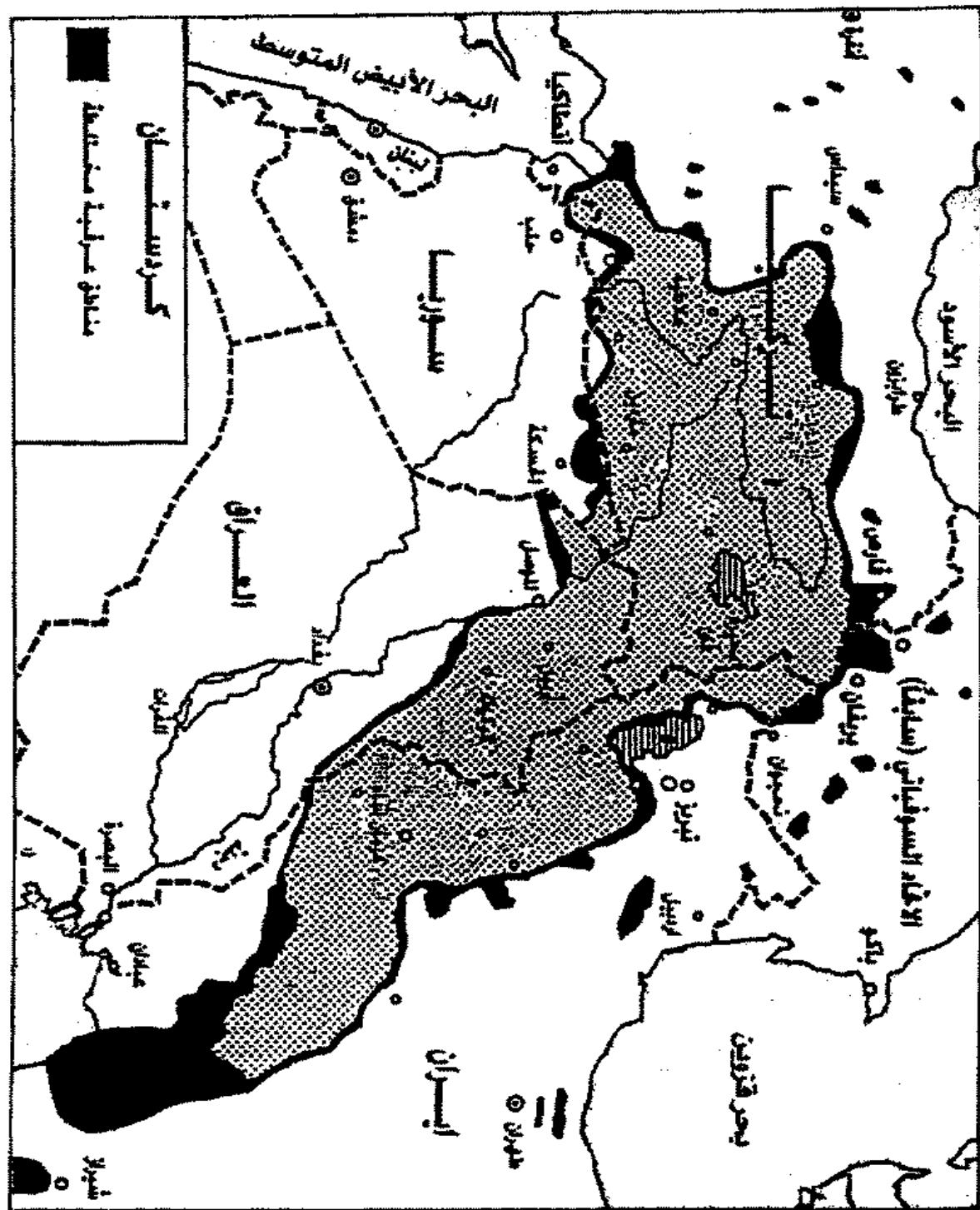
Foreign Policy

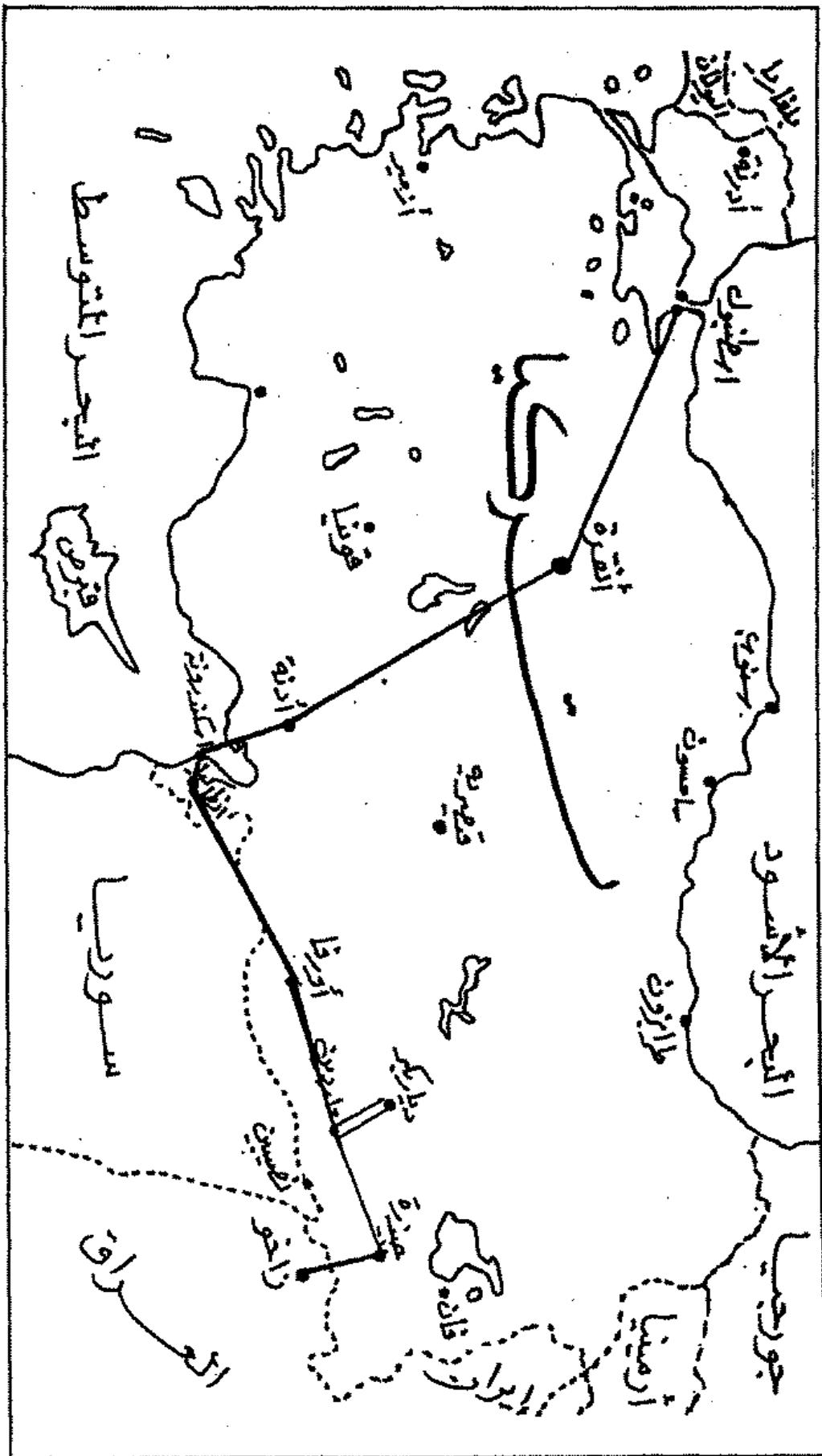
Havadis

Journal of Middle East Studies

Journal of world History
Middle East Report
New Left Review
The Economist
Time
Turkish Daily News
Us News & Worlde Report

الإقليم العربي والعربي في مصر وسوريا





مسار رحلة المؤلف في الإسكندرية وكردستان التركية

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	إهداء
٦	شكر
٧	مدخل : الجيش والإسلام والحداثة في تركيا
٢٧	الفصل الأول : الجيش التركي والتراث العثماني (أغواء الغرب)
٤٧	الفصل الثاني : الجيش والثورة الأتاتوركية
٤٧	(١) الغارى وحرب التحرير الوطنية
٦٢	(٢) النظام الجديد: من الخلافة إلى الجمهورية العلمانية
٧٩	الفصل الثالث : صدام الأتاتوركية والديمقراطية وعودة الإسلام
٧٩	(١) الأتاتوركية: العلمانية والتغيير في مجتمع مسلم
٩١	(٢) الجيش والديمقراطية وعودة الإسلام
١١١	الفصل الرابع : تدخل الجيش عامي ١٩٦٠، ١٩٧١ (إعادة هيكلة النظام)
١١٣	(١) انقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠
١٢٣	(٢) انقلاب ١٢ من مارس عام ١٩٧١
١٣٩	الفصل الخامس : تدخل الجيش عام ١٩٨٠ (ضرب اليسار.. والاسلمة المعتدلة)
١٤٠	(١) انقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠

(٢) الإسلام السياسي بعد انقلاب عام ١٩٨٠ (من أورال إلى أريكان)	١٥٠
الفصل السادس : صراع الأتاتورية والرفاه الإسلامي	١٦١
(١) أزمة الاتاتورية وصعود الرفاه الإسلامي	١٦١
(٢) التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي والصراع بين الجيش والإسلام السياسي	١٧١
(٣) دور تركيا الإقليمي والصراع الاتاتوري - الإسلامي	١٨٢
الفصل السابع: صدام الجيش والرفاه الإسلامي	١٩٣
(١) الانقلاب المدنى عام ١٩٩٧	١٩٣
(٢) حكومة يلماز ووصاية العسكر	٢٠٣
(٣) حظر الرفاه الإسلامي	٢١٧
الفصل الثامن: تركيا بعد ٧٥ عاماً من الاتاتورية	٢٢٩
(١) البحث عن الذات	٢٢٩
(٢) تركيا الأخرى: في دروب الإسكندرية وكردستان	٢٣٩
خطوط المواجهة التركية السورية	٢٣٩
كردستان: إبادة شعب منسى	٢٤٦
خاتمة: مستقبل الإسلام السياسي وتدخل الجيش في السياسة التركية	٢٥٧
الملاحق	٢٧١
المراجع	٢٨٧
المحتويات	٢٩٣

صدر للمؤلف

صناعة التبعية

دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٧ .

الصراع على الكويت: مسألة الأمن والشروة

دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩١ .

لعبة البترودولار: الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج

دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٢ .

تحديث التخلف: الدولة والمجتمع والإسلام في مصر

دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٣ .

تفكيك أمريكا

الإعلامية للنشر ، القاهرة ١٩٩٨ .

رقم الإيداع ٩٨/١٦٦٢١
الترقيم الدولي ٤-٥٢٢-٠٩-٩٧٧-٩٧٧

مطابع الشروق

القاهرة : ٨ شارع سيرينه المصرى - ت: ٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٣٧٤٦٧
٠٢ (١)٨١٧٧٦٥ - ملتقى: ٣١٥٨٥٩ - ٣١٧٢١٣ - ٣١٧٢١٢ - ٣١٧٢١١ - ٣١٧٢١٠ - ٣١٧٢٠٩
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - ملتقى: ٣١٥٨٥٩ - ٣١٧٢١٣ - ٣١٧٢١٢ - ٣١٧٢١١ - ٣١٧٢٠٩ - ٣١٧٢٠٨

بعد ٧٥ عاماً من الانتاوركية، نزل الجيش التركي
على حرب داخلية مع ما يفترض أنها تهدىء لمشروع
أنتاورك، وهو: الإسلام السياسى والمسألة التركية.
ومن ثم كانت ملاحتمة، أو جلأن، رسم حزب العمال
الكردستاني بعد استباحث حكومة إريكان، رئيس
حزب الرفاد الإسلام.

وهل الكتاب حقيقة بحث ومنابع وسفر لتركيا
منذ ان زارها المؤلف للمرة الأولى بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، وحيثني رحلته الأخيرة في
درود كردستان عام ١٩٩٦، عندها هدد الجيش
التركي بمحرب ضد سوريا لترحيل او حلان.
وبناءً على الكتاب العلاقة بين الجيش والسياسة هي
لتركيا، فالتركيز على الصراع بين المؤسسة
العسكرية (الانتوركية العلمانية) والاسلام
السياسي، غير مصدق تطور تركيا ك مجتمع عسكري
باتجاه التراث العثماني، دور الجيش في إقامة
تركيا الحديثة والقاء الخلاصة الاسلامية على بدء
انتورك، تم دور الجيش بعد رحيل انتورك
والتحول الى العدالة الجريبة ونعيدة الاسلام
كبدائل للمشروع الانتوركي.

ويستاول الكتاب الانقلابات العسكرية في اعنوان
1971-1980، ويعزز الاسلام السياسي من
ورمته اريكان، ثم صراع الجيش والاسلام السياسي من
حتى العداد اريكان وتحل حزب الرهاد الاسلامي
وانتصارات المسالمة الكردية لينتهي الى انه صراع
بسنته على الهوية والمجتمع والدور.. بل صراع
على الدولة

رضا هلال

درس الاقتصاد والعلوم
السياسية في جامعة
القاهرة ونيويورك
كتاب وصحيح بمحرريته
الأهرام
عمل مديرًا لـ«كتاب حرية»
العالم اليوم»، ثم «نيويورك»
ومراسلاً لدى الأمم المتحدة
مصورصة وول ستريت

صدر له: صناعة البيعية (١٩٩٧)، المصراع على الكويت (١٩٩١)، لعبة المسترودون (١٩٩١)، تحديث التحالف (١٩٩٢)، الدولة والمجتمع والإسلام في مصر (١٩٩٣)، تشكيل أميريكا (١٩٩٨)، أرض المتعاد والدولة العلية (ترجمة دعوت الطهري).

To: www.al-mostafa.com